السوق المشتركة للشرق
والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

التقرير السنوي لعام

٢٠٢٢

التقرير السنوي لعام

٢٠٢٢

© الكوميسا

أغسطس ٢٠٢٣

التصميم والنشر:

وحدة الاتصال المؤسسي والعلاقات العامة

المحتويات

رسالة الإحالة من الأمين العام	ii
رسالة من فخامة رئيس سلطة قمة الكوميسا	iv
رؤية الكوميسا	vi
مهمة الكوميسا	vi
أهداف الكوميسا	vi
الهيكل المؤسسي للكوميسا	vi
الدول الأعضاء في الكوميسا	vii
ملخص تنفيذي	viii
الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٢	١
معلومات أساسية	٢
النمو	٢
معدل التضخم	٣
التطورات النقدية والتطورات في أسعار الصرف	٤
الرصيد المالي العام بما في ذلك المنح	٥
الدين الحكومي	٦
الحساب الجاري الخارجي شاملا المنحة	٧
تراكم الاحتياطي	٨
الآفاق والتوصيات على المدى المتوسط	٨
المخاطر على التوقعات	١١
الفصل الثاني – تنفيذ برامج التعاون والتكامل الإقليمي بالكوميسا	٢٠
السوق الداخلية	٢١
منطقة التجارة الحرة لثلاثية الكوميسا والإياك والسادك (TFTA)	٢١
تجارة الخدمات	٣١
المشروع المتكامل وتيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى	٣٣
بحوث السياسة الاقتصادية والتجارية ومشروع Tradecom	٣٤
صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر – مبادرة التجارة عبر الحدود على نطاق صغير	٣٦
صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر – برنامج تيسير التجارة	٣٧
برنامج إحصاءات الكوميسا	٤٢
برنامج الحوكمة والسلام والأمن للكوميسا	٤٨
تعزيز تنمية البنية التحتية الاقتصادية	٥٢
برنامج الصناعة والزراعة في الكوميسا	٦١
برنامج التصنيع التابع للكوميسا	٦٧
البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للمشاريع والوصول إلى الأسواق	٦٩
برنامج الكوميسا الخاص بمعايير الصحة والصحة النباتية والمعايير الفنية الخاصة بالحواجز الفنية أمام التجارة	٧٢
برنامج تغير المناخ في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي	٧٦
البرنامج الخاص بمسائل النوع الشؤون الاجتماعية	٧٨
وحدة تعبئة الموارد والتعاون الدولي (RMIC)	٨٥
مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل	٨٧
إدارة الشؤون القانونية والمؤسسية	٩٣
وحدة الاتصال المؤسسي والعلاقات العامة	٩٤
التخطيط الاستراتيجي والبحث ومواءمة السياسات	٩٦
شبكات المعلومات	٩٧
الموارد البشرية والشؤون الإدارية	٩٨
الفصل الثالث - عمليات مؤسسات الكوميسا	١٠٣
شركة إعادة التأمين (زيب-ري) (شركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية)	١٠٤
مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا- صوت القطاع الخاص	١١٢
لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا	١١٦
محكمة عدل الكوميسا	١٢٠
وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا	١٢٣
اتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب)	١٢٦
تحالف تجارة السلع الأساسية في الشرق والجنوب الأفريقي (أكتيسا)	١٣٢
التقرير المالي	١٣٦
تقرير الأمين العام	١٣٩
بيان المسؤولية فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية	١٤٥
بيان المركز المالي	١٤٦
بيان الإيرادات والنفقات والإيرادات الشاملة الأخرى	١٤٨
بيان التغييرات في الأموال المتراكمة	١٥٠

الرسائل

قائمة الجداول

الجدول رقم ١ : إجمالي صادرات الكوميسا البينية حسب الدولة في الفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢١ (القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

الجدول رقم ٢ : التجارة البينية في الكوميسا، ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، القيم بملايين الدولارات الأمريكية

الجدول رقم ٣ : منتجات الصادرات داخل الكوميسا والمراكز التي صنفت فيها في الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢١ (القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

الجدول رقم ٤ : تجارة الكوميسا البينية كنسبة من تجارتها العالمية بحيب الدولة (٢٠١٤ – ٢٠٢١) (٢٠١٤–٢٠٢١)

الجدول رقم ٥ : اخطارات الفئات أ وب وج والمصادقة على اتفاقية تيسير التجارة

الجدول رقم ٦ : أداء شركة إعادة التأمين (زيب–ري) لعام ٢٠٢٢ مقارنةً بعام ٢٠٢١

الجدول رقم ٧: الانتشار الإقليمي لأعمال شركة إعادة التأمين (زيب–ري)

الجدول رقم ٨ : أنشطة بناء القدرات المقدمة من لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في الدول الأعضاء

الجدول رقم ٩: للأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها محكمة عدل الكوميسا في عام ٢٠٢٢

قائمة الأشكال

الشكل ١: متوسط النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الكوميسا (النسبة المئوية للتغير من سنة لسنة)

الشكل ٢: متوسط أسعار المستهلك في الكوميسا (المتوسط السنوي، ٪ من التغير)

الشكل ٣: متوسط رصيد المالية العامة الإجمالي للكوميسا (بما في ذلك المنح ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

الشكل ٤: متوسط الدين الحكومي للكوميسا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

الشكل ٥: متوسط الحساب الجاري الخارجي الحالي في الكوميسا (يشمل المنح، ٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

الشكل ٦: متوسط الاحتياط في الكوميسا (بما يغطي السلع والخدمات المستوردة في عدد من الشهور).

الشكل ٧: أسهم زيب – ري.

رسالة الإحالة من الأمين العام

منذ انشائها في العام ١٩٩٤، تطوّرت الكوميسا إلى مجموعة إقليمية اقتصادية تحظى باعتراف عالمي واستمرت في الاضطلاع بدور رئيسي في جهود التكامل على المستوى الإقليمي وفي القارة الأفريقية بأكملها. وقد قدمت الكوميسا ومؤسساتها المتخصصة ووكالاتها، من خلال برامجها الإقليمية، مساهمات ملحوظة في التحوّل الاجتماعي والاقتصادي في مجالات تحرير التجارة وتيسيرها، وإدارة الجمارك والحدود، وتيسير النقل والعبور، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب، وتنسيق السياسات والتعاون في القطاعات الإنتاجية لتعزيز الإنتاجية الزراعية، وتعزيز القيمة المضافة وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية ذات الفائدة. علاوة على ذلك، فقد تم تقديم الدعم في مجال التجارة وتمويل المشروعات، والتنمية المؤسسية والتعاون الفني وتطوير القدرات.

ويُصادف العام ٢٠٢١ السنة الثانية من تنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى للكوميسا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ والتي تُمثل بياناً واضحاً للإلتزام وخارطة طريق لتحقيق أهداف التكامل الإقليمي. واسترشاداً بالخطة الاستراتيجية متوسطة المدى، فمن الأهمية بمكان للكوميسا كمنظمة أن تظل "ملائمة للغرض من إنشائها" وأن تستمر في تيسير ودعم التنمية على المستوى الإقليمي من خلال مبادراتها المختلفة مستخدمة نهج مدروس يستند على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات ويبادر بالإستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدولها الأعضاء. وفي سياق الاعتراف بأهمية تنسيق الجهود الإنمائية، تظل استراتيجية الكوميسا متسقة مع أطر التنمية القارية والعالمية بما في ذلك أجندة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ بشأن أهداف التنمية المستدامة.

ومع استمرار تعافي المنطقة من آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الكوميسا، من خلال العمل مع مختلف شركاء التنمية على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الدول الأعضاء في تقديم الدعم لتكامل الأسواق بهدف تيسير التدفق السلس للسلع والأشخاص ورأس المال والخدمات من خلال البرامج التي تُركز على

تيسير التجارة وتعزيز التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود. ولا تزال الجهود مبذولة لتطوير أدوات تيسير التجارة والأطر القانونية والتنظيمية والمبادئ التوجيهية لتعزيز التجارة الإقليمية البينية.

واسترشاداً باستراتيجية وخطة عمل الكوميسا للتصنيع، واصلت الكوميسا دعم القطاعات الرئيسية ذات الأولوية من خلال برامجها المعنية بالزراعة والتصنيع من أجل المساهمة في الأمن الغذائي والإنتاجية في سلاسل قيمة مختارة. علاوة على ذلك، استمرت الكوميسا، من خلال برنامجها المعني بتغير المناخ، في الاضطلاع بدور رئيسي في دعم قدرة الدول الأعضاء على الصمود أمام الآثار السلبية لتغير المناخ.

وفيما يتعلق بتطوير البنية التحتية، واصلت الكوميسا، من بين جهات أخرى، في تنفيذ برامج تهدف إلى إنشاء إطار تنظيمي ومؤسسي مُنسق وشامل لقطاعات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب، تم دعم تعميم مراعاة منظور شؤون النوع في جميع البرامج بالإضافة إلى الاستمرار في تيسير مشروع صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية. كما تم تعزيز مشاركة الشباب في الحكم الديمقراطي وعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، تم عقد الاجتماع الأول لوزراء الصحة بالكوميسا والذي اتخذ قرارات مهمة لتطوير عُنصر الصحة في البرنامج.

ولضمان استمرار الأمانة العامة للكوميسا في تقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية للدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدة، فقد تواصلت الجهود المبذولة لتحسين الكفاءة وسير العمل وإنشاء هيكل تنظيمي داعم.

ومع أخذ العلم بالتحديات المستمرة أمام التكامل الإقليمي على المستويين العالمي والإقليمي، كما هو موضح، تظل برامج الكوميسا ذات صلة وتُشكل أهمية بالغة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن المهم الإشارة إلى أن نجاح جهود التكامل الإقليمي يعتمد على المشاركة الكاملة والتواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، إذا ما أُريد تحقيق الأهداف المحددة.

وأُشيد بشركاء التنمية المختلفين للكوميسا على دعمهم المستمر، والذي بدونه لم يكن من الممكن للكوميسا أن تُحقق ما حققته في الإقليم أو خارجه. وأختتم بمناشدة الدول الأعضاء من أجل تجديد الإرادة السياسية والالتزام المستمر بأجندة التكامل الإقليمي للكوميسا وفقاً للمُثل والأهداف المنصوص عليها في المعاهدة.

ووفقاً لأحكام المادة ١٧، الفقرة ٨ من معاهدة الكوميسا، يشرفني أن أقدم التقرير السنوي للكوميسا لعام ٢٠٢٢.

تشيليشي مبوندو كابويبوى

الأمين العام

السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

رسالة من فخامة رئيس سلطة قمة الكوميسا

تواصل الكوميسا منذ نشأتها عام ١٩٩٤ العمل على تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي والقاري بإعتبارها واحدة من المجموعات الإقليمية الاقتصادية الثمانية المنشأة في إطار الإتحاد الأفريقي، وتواصل الكوميسا دورها لخدمة أهداف التحوّل الاجتماعي والاقتصادي والهيكلي في الإقليم بالتعاون مع مؤسساتها المتخصصة، مسترشدة برؤيتها الهادفة إلى «تحقيق مجتمع اقتصادي إقليمي متكامل لديه القدرة على المنافسة دولياً ويتمتع بمستويات معيشية عالية لجميع سكانه، ولديه الاستعداد للاندماج فى المجموعة الاقتصادية الأفريقية «، في إثبات قدرتها الفنية على تطوير وتنفيذ برامج مُكثفة في مجالات التجارة، والجمارك والشئون النقدية، والنقل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة، والزراعة، والصناعة، والبيئة، والموارد الطبيعية وشئون النوع وتمكين الشباب.

ومن بين الإنجازات الرئيسية البارزة التي حققتها الكوميسا في المجالات ذات الأولوية، وضع وتنفيذ أدوات تنمية التجارة والنقل وتيسير العبور، والتي عادت بالفائدة على تعزيز التجارة عبر الحدود على طول الممرات الإقليمية الرئيسية.

وعلى مستوى القطاع الإنتاجي، فقد واصلت الكوميسا الاسترشاد باستراتيجيتها الصناعية وخطة عملها في تنفيذ مبادرات ترتكز على تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، حيث استندت تلك المبادرات إلى القيمة المضافة والتنويع والابتكار والمعايير الإقليمية المشتركة.

وتمشياً مع هدف الكوميسا لتعزيز التنمية الإقليمية التي تُركز على الإنسان والاندماج الاجتماعي، فلا تزال الكوميسا تُبذل جهوداً مدروسة لتعزيز شئون النوع في جميع البرامج، وتعطي الأولوية لتمكين المرأة والشباب في مختلف مجالات وقطاعات التكامل الإقليمي.

أما في سياق تعزيز السلم والأمن بإعتبارهما عنصرين رئيسيين في دعم الأنشطة التجارية الشاملة ذات الفائدة، فقد قامت الكوميسا بتطوير آليات وأدوات لمعالجة الصراعات الإقليمية وانعدام الأمن والاستقرار في بعض الدول الأعضاء، ولقد ساهمت تلك الآليات والأدوات في ترسيخ مبادئ الديموقراطية والحكم الرشيد بالإقليم.

وعلى الرغم من استمرار تعافي المنطقة من التأثير السلبي لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- ١٩) في عام ٢٠٢٢ وتحقيق تقدم في متوسط معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة ليصل إلى ٥,٩٪ خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١، إلا أن التأثيرات السلبية للصدمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن التوترات الجيوسياسية على المنطقة من خلال تأثيرها على أسعار السلع العالمية أدت إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الإقليم لتصل إلى ٤,٨٪ بنهاية عام ٢٠٢٢.

وجدير بالذكر أنه بجانب تأثير التوترات الجيوسياسية على المنطقة توجد تحديات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي الإقليمي، فالمنطقة تواجه بيئة صعبة تتسم بعدم القدرة على التنبؤ بأسعار السلع الأساسية، وزيادة الضغوط التضخمية وتأثيراتها السلبية على الأرصدة المالية في البلدان المستوردة لتلك السلع، بالإضافة إلى الظروف المالية العالمية التي تؤثر على اقتصاديات دول الإقليم، فضلاً عن خطر ظهور متحورات جديدة لفيروس كوفيد-١٩.

وللتخفيف من حدة التحديات المذكورة وتعزيز المكاسب المحتملة مع ضمان حماية الفئات الضعيفة في المجتمع، فسيشمل النهج الرئيسي الذي يتعين اتباعه التزام الدول أعضاء الكوميسا بتنفيذ مبادرات التكامل الاقتصادي على الصعيدين القاري والإقليمي المُرتكزة على التجارة والاستثمار والتصنيع لتحقيق التحول الهيكلي لاقتصادات الدول الأعضاء والعمل على تعزيز الإنتاجية الزراعية في المنطقة من أجل تحسين سبل كسب العيش والأمن الغذائي.

وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل الدول الأعضاء على تشجيع الاستفادة والمشاركة الفعّالة في ترتيبات تيسير التجارة، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية لتعزيز القيمة المضافة والنمو الصناعي وزيادة دور الرقمنة لمواصلة الاضطلاع بدور حيوي في اقتصادات القارة.

وفي الختام، أسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد على ضرورة استمرار الالتزام بأجندة التكامل الإقليمي للكوميسا من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين، وأن أثني على شركاء التعاون الإنمائي لاستمرارهم في تقديم الدعم المالي والفني لتنفيذ مختلف البرامج والأنشطة بالكوميسا، كما أنني أنتهز الفرصة لكي أناشد الدول لاستمرار دعمها الدائم لخدمة أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي بما يضمن استدامة البرامج وزيادة تأثيرها في المدى الطويل على التكامل الإقليمي. وأخيراً، أن أعرب عن امتناننا للأمانة العامة على خدمتها المستمرة للسوق المشتركة.

فخامة عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية
رئيس سلطة قمة رؤساء دول وحكومات الكوميسا

رؤية الكوميسا

تتمثل رؤية الكوميسا فى "تحقيق مجتمع اقتصادي إقليمي متكامل تماماً ولديه القدرة على المنافسة دولياً ويتمتع بمستويات معيشة عالية لجميع سكانه وعلى استعداد للاندماج فى المجموعة الاقتصادية الأفريقية ".

مهمة الكوميسا

تتمثل مهمة الكوميسا في "السعي لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام في جميع الدول الأعضاء من خلال زيادة التعاون والتكامل في جميع مجالات التنمية، ولا سيما في مجالات التجارة، والجمارك والشؤون النقدية، والنقل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصناعة، والطاقة وشؤون النوع، والزراعة، والبيئة والموارد الطبيعية".

أهداف الكوميسا

يجرى تنفيذ برامج الكوميسا تحقيقاً لأهداف وغايات معاهدة الكوميسا على النحو المنصوص عليه في المادة ٣ من المعاهدة بأن أهداف وغايات السوق المشتركة تتمثل في:

١) تحقيق النمو والتنمية المستدامين للدول الأعضاء من خلال تعزيز تنمية هياكل الإنتاج والتسويق على نحو أكثر توازناً وانسجاماً؛

٢) تعزيز التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، والاعتماد المشترك للسياسات وبرامج الاقتصاد الكلي، ورفع مستويات شعوب إقليم الكوميسا وتعزيز توثيق العلاقات بين دولها الأعضاء؛

٣) التعاون في تهيئة بيئة مواتية للزراعة وللاستثمار الأجنبي والاستثمار عبر الحدود والمحلي، بما في ذلك التعزيز المشترك للبحوث وتبني العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

٤) التعاون في تعزيز السلم والأمن والاستقرار فيما بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة؛

٥) التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية العالم، واعتماد مواقف مشتركة في المحافل الدولية؛

٦) المساهمة في إنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية وفي تقدمها وتحقيق أهدافها.

الهيكل المؤسسي للكوميسا

أ) قمة رؤساء الدول والحكومات: الجهاز الأعلى للسوق المشتركة وتضم رؤساء الدول والحكومات في جميع الدول الأعضاء الواحد وعشرين.

ب) المجلس الوزاري: يضم الوزراء من الوزارات المسؤولة عن التنسيق في جميع الدول الأعضاء. والمجلس مسؤول عن الإشراف على أداء وتطوير الكوميسا وضمان تنفيذ البرامج والسياسات المتفق عليها.

ج) اللجان الفنية: تضم مسؤولي القطاع المحددين من الدول الأعضاء. واللجان الفنية مسؤولة عن إعداد برامج وجداول زمنية شاملة للتنفيذ، والتي تعمل على إعطاء الأولوية للبرامج فيما يتعلق بكل قطاع. علاوة على ذلك، فإن اللجان الفنية ترصد وتستعرض تنفيذ برامج التعاون.

د) لجنة محافظي المصارف المركزية: تتألف من محافظي المصارف المركزية في جميع الدول الأعضاء، وأعضاء اللجنة مسؤولن عن الشؤون المالية والنقدية الإقليمية.

ه) اللجنة الحكومية: تضم اللجنة الحكومية الأمناء الرئيسيين والدائمين من الدول الأعضاء، وهي مسؤولة عن وضع البرامج وخطط العمل في جميع قطاعات التعاون، باستثناء القطاعين المالي والنقدي. كما ترصد اللجنة أداء السوق المشتركة وتطورها وتشرف على تنفيذ البرامج وفقاً لأحكام المعاهدة.

و) الأمانة العامة: تتكون من الموظفين الذين يمثلون الدول الأعضاء الواحد وعشرين، ويرأسها الأمين العام، الذي تعينه القمة. مقر الأمانة العامة للسوق المشتركة بلوساكا، زامبيا.

الدول الأعضاء في الكوميسا

دولنا الأعضاء هي بوروندي، وجزر القمر، والكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ومصر، وإريتريا، وإسواتيني، وإثيوبيا، وكينيا، وليبيا، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، ورواندا، وسيشيل، والصومال، والسودان، وتونس، وأوغندا، وزامبيا، وزمبابوي.

ملخص تنفيذي

يعرض هذا التقرير السنوي البرامج التي نفذتها الكوميسا والأنشطة التي اضطلعت بها في عام ٢٠٢٢، موضحاً الإنجازات والتحديات الرئيسية التي واجهتها. وعلى الرغم من التحديات التي تم مواجهتها خلال الفترة قيد الاستعراض على المستويين العالمي والإقليمي، والتي شملت، من بين أمور أخرى، عرقلة سلاسل التوريد العالمية، وضغوط أسعار الصرف، وزيادة أسعار النفط والأغذية، فقد أتاحت فترة ما بعد جائحة كوفيد-١٩ الفرصة للكوميسا لإعادة بدء التنفيذ المادي لأنشطة البرنامج، مسترشدة بالخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ مع الدول الأعضاء وشركاء التنمية. وأحرزت الكوميسا في الفترة قيد الاستعراض، تقدماً في الركائز الأساسية لتكامل الأسواق، والتكامل المادي/الربط، والتكامل الإنتاجي، والتكامل في مجال الشؤون الاجتماعية وشؤون النوع، والتي تعد جوانب بالغة الأهمية لجدول أعمال التكامل والمساهمة في تحقيق التقدم المستدام والاجتماعي في الدول الأعضاء.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تيسير تكامل الأسواق من خلال تيسير التدفق السلس للسلع والخدمات ورأس المال والأشخاص والحق في التأسيس والإقامة داخل المنطقة، واصلت الكوميسا دعم تيسير التجارة والنقل وتبسيط ومواءمة الوثائق والإجراءات من بين جوانب أخرى. كما نفذّت الكوميسا، تدخلات محددة ترتكز بصورة رئيسية على برنامج تيسير التجارة ومبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود، في إطار برنامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، بهدف زيادة تدفقات التجارة البينية السلع والأشخاص والخدمات عن طريق خفض تكاليف الواردات والصادرات أو تأخر وصولها. وشملت هذه التدابير، من بين تدابير أخرى، ما يلي: القضاء على الحواجز غير الجمركية، وقواعد المنشأ في الكوميسا، وشهادة المنشأ الإلكترونية، وبرنامج المُشغل الاقتصادي المعتمد، والإدارة المُنسقة للحدود والعناصر ذات الصلة على حدود مختارة، إلى جانب تجارة الخدمات، وتنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والمعايير الفنية، ونظام التجارة المُبسط. وتركزت الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في الفترة قيد الاستعراض الرامية إلى مواصلة تنفيذ تدخلات تيسير التجارة على اعتماد الأطر القانونية والتنظيمية والمبادئ التوجيهية، وتوفير الدعم الفني والمالي للدول الأعضاء، وبناء القدرات.

ومن أجل ضمان استمرار استجابة الكوميسا للبيئة الديناميكية، تم تنفيذ ودعم العديد من المبادرات البحثية وبناء القدرات بما في ذلك منتدى الكوميسا السنوي التاسع للبحوث. كما واصل برنامج الكوميسا للإحصائيات بشكل رئيسي، من خلال الدعم الفني وبناء القدرات على مستوى الدول الأعضاء، الاستجابة للاحتياجات الإحصائية للخطة الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ من خلال توفير إحصائيات تستجيب للسياسات وموثوقة وفي الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالمفاوضات التجارية، واصلت الكوميسا القيام بدور مهم في دفع مفاوضات منطقة التجارة الحرة بالثلاثية بوصفها الوكالة المُنفذة للمرحلة الثانية من برنامج الثلاثية لبناء القدرات بدعم من بنك التنمية الأفريقي. علاوة على ذلك، واصلت الكوميسا دعم الجوانب المتعلقة بتشغيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وواصلت الكوميسا، من خلال تنفيذ برنامج الحكم والسلام والأمن، الإسهام في تعزيز السلام والأمن والاستقرار الشامل وتعزيز الحكم الديمقراطي من خلال إنشاء آليات وهياكل مؤسسية فعّالة على المستوى الوطني والإقليمي بموجب الأطر القارية مثل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وشمل ذلك تنفيذ الأنشطة المتصلة بنموذج الكوميسا لتقييم الضعف الهيكلي للإنذار المبكر. وقد أطلق البرنامج ونفذ، في سياق دعم المبادئ الديمقراطية والحوكمة، بعثة لمراقبة الانتخابات في كينيا.

وفي إطار الجهود الرامية إلى المساهمة في معالجة القيود المتعلقة بجانب العرض والبنية التحتية في قطاعات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إقليم الكوميسا، فإن الأنشطة الرئيسية في الفترة قيد الاستعراض تهدف إلى دعم إنشاء إطار تنظيمي ومؤسسي مُنسق وشامل. وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، شملت الأنشطة الرئيسية إجراء دراسات واستعراضات للأطر القائمة ووضع معايير وأطر في إطار مشروع المرفق الإقليمي لتمويل البنية التحتية، ومشروع الرابطة الإقليمية للجهات المُنظمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي (راريسا) – مشروع تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة. أما في إطار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد شملت الأنشطة الرئيسية إجراء دراسات في إطار برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي ومنطقة المحيط الهندي. وتُعد الدراسات التي أُجريت لدعم قطاعي الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساسية في تحديد ووضع حالة خط الأساس قبل البرنامج لدعم تحديد التدابير اللازمة لمواءمة الأطر القانونية والتنظيمية والتوصية بها.

وفيما يتعلق بقطاع النقل، تم تنفيذ أنشطة في إطار برنامج دعم تنمية قطاع النقل الجوي في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي مع التركيز على جوانب إعلان ياموسوكرو. وشملت الأنشطة الإضافية لدعم قطاع النقل مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء خط شحن للكوميسا، وتعبئة الموارد لإنشاء مشروع خط ملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر الأبيض المتوسط، إلى جانب الأنشطة المتصلة بتنفيذ سياسة النقل البري والمواءمة التنظيمية في إطار برنامج الثلاثية لتيسير النقل والعبور على مستوى مجموعات الكوميسا والدول الأعضاء.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تحفيز النمو الزراعي الشامل والتحول المستدام، ركز البرنامج الزراعي للكوميسا في الفترة قيد الاستعراض على المضي قدماً في تنفيذ التزامات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية (كاداب)/مالابو لتعزيز الإنتاجية والإنتاج الزراعي في المنطقة من أجل تحسين سبل كسب العيش والأمن الغذائي وتيسير المراجعات على المستوى القطاعي لتنفيذ الزراعة، والخطط والبرامج الاستراتيجية للبيئة والموارد الطبيعية بغرض الاسترشاد وتوفير التوجيه الاستراتيجي. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم البرنامج في تعزيز نظم بيانات الأغذية الزراعية في المنطقة من أجل تحسين الوصول إلى الأسواق الزراعية والتجارة في سلع مختارة في المنطقة، ووضع أطر /مبادئ توجيهية استراتيجية إقليمية للكوميسا لتعزيز إدارة ما بعد الحصاد، والوصول إلى أسواق الأغذية الزراعية وتجارتها، والأمن الغذائي والتغذوي في المنطقة.

ونفذ برنامج الكوميسا للثروة الحيوانية ومصائد الأسماك أنشطة تهدف إلى المساهمة في زيادة إنتاج وإنتاجية الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك من خلال الاستفادة من التقنيات، وتعزيز تربية الحيوانات، والصحة، والقدرة على المقاومة في وجه الصدمات والوصول إلى الأسواق وإضافة القيمة. وقد تم تنفيذ هذه المشاريع بشكل رئيسي في إطار المشاريع التالية على المستويين الإقليمي والوطني، برنامج تحسين النظام المتكامل من أجل مصائد الأسماك المستدامة، والبرنامج الحكومي للأسماك (Fish-GOV II) مع مكتب الاتحاد الأفريقي للثروة الحيوانية، ومشروع تعزيز الثروة الحيوانية الإقليمية وتجارة المنتجات المدعومة من خلال مشروع أفريقيا لايف ٢ (Live II-Africa).

واسترشاداً بالاستراتيجية الصناعية وخطة العمل للكوميسا للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٦، شملت النقاط البارزة في برنامج الكوميسا للتصنيع، من بين نقاط أخرى، تقديم الدعم لتعميم إطار المحتوى المحلي للكوميسا في الدول الأعضاء، وتنفيذ برنامج التعاون الصناعي المشترك بين زامبيا وزيمبابوي، وتطوير مشروع دعم الكوميسا لتطوير قطاع الأدوية (المستحضرات

الصيدلانية) الإقليمي بدعم من بنك التنمية الأفريقي وذلك بهدف توفير الدعم المؤسسي لتطوير صناعة الأدوية.

وفي الفترة قيد الاستعراض، واصل البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للشركات والوصول إلى الأسواق، بدعم من الاتحاد الأوروبي، الإسهام في تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي في إقليم الكوميسا عن طريق تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، بهدف محدد هو زيادة مشاركة القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية المستدامة. وتلقت الدول الأعضاء، من خلال المؤسسات الشريكة المُنفذة، الدعم الفني من أجل توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق وتحسين القدرة التنافسية في سلاسل القيمة المستهدفة. وشملت الأنشطة الرئيسية الهادفة إلى تحسين مستويات تنفيذ التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية المُنسقة والقائمة على العلم والمعايير الفنية في الفترة قيد الاستعراض، في جملة أمور أخرى، ما يلي: تيسير شراء معدات القياس للمعاهد الوطنية للقياس ومنظمات المقاييس القانونية، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز/تحديث البنية التحتية للقياس على مستوى الدول الأعضاء، وتحديد مختبرات إضافية محتملة لتعزيز نظام المختبرات المرجعية للكوميسا وتقييم المطابقة، وبناء قدرات مُحللي المختبرات وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بنظام بطاقة المرور الخضراء وهي مبادرة تستهدف صغار التجار لتقليل تكاليف التداول المرتبطة بتدابير الصحة والصحة النباتية.

وفي إطار الجهود المبذولة للمساهمة في تحسين الاستجابات على المستويين الوطني والإقليمي للتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ التي تواجهها الدول الأعضاء في الكوميسا على المستويات التشغيلية والمؤسسية والمالية، فقد نفّذ برنامج الكوميسا المعني بتغير المناخ برنامج التحالف العالمي لتغير المناخ داخل أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادى. ويهدف البرنامج إلى زيادة قدرة إقليم الكوميسا على مقاومة تغير المناخ وتحقيق هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن تغير المناخ وآثاره للحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. ومن بين الأنشطة الرئيسية التي نفذها البرنامج على المستوى الإقليمي والمستوى القطري المحدد، مشاريع الزراعة الذكية مناخياً بما في ذلك الحلول القائمة على النظم المتكاملة والتي استفادت منها دول أعضاء مختارة.

وتماشياً مع أجندات التنمية العالمية والقارية، وتحديداً جدول الأعمال العالمي للأمم المتحدة وأجندة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، تدرك الكوميسا أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والعدالة الاجتماعية هي جوانب أساسية لتحقيق أهداف جدول أعمال التكامل. ولهذا السبب، واصلت الكوميسا، من خلال تنفيذ برنامج شؤون النوع والشؤون الاجتماعية، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ودعم مشروعات النساء الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل قيمة مختارة، وتعزيز انتاج الإحصاءات المتعلقة بالنوع، ومشاركة المرأة في القيادة والبحث والتشبيك. وبالإضافة إلى ذلك، نفذ البرنامج أنشطة مختلفة لدعم الشؤون الاجتماعية وتمكين الشباب. وعلى وجه الخصوص، تم عقد الاجتماع الأول لوزراء الصحة في الكوميسا الذي اتخذ قرارات رئيسية لتطوير مُكوّن الصحة في البرنامج. علاوة على ذلك، واصل البرنامج بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظومة الأفريقية للحوكمة (آغا) تنفيذ مشروع مشاركة الشباب في الحكم الديمقراطي وعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وشملت الإنجازات الرئيسية للبرنامج تنفيذ أنشطة بشأن إشراك الشباب وبناء القدرات على المستوى الوطني والإقليمي.

وفي إطار الجهود المتواصلة لإنشاء أمانة عامة فعّالة وفقاً للخطة الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، تم القيام بأنشطة لتقديم الدعم القانوني والخدمات الاستشارية القانونية لأجهزة السوق المشتركة والمؤسسات والوكالات المتخصصة والأمانة العامة، وتعزيز سُبل تعبئة الموارد والتعاون الدولي، والاضطلاع بإدارة الاستراتيجية وتنفيذ وصيانة

نظم المعلومات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وخدمات دعم نظم تكنولوجيا المعلومات، وإدارة قاعدة مواردها البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاضطلاع بالعمل على تعزيز الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجدول أعمال التكامل الإقليمي للكوميسا، وفرصه، وفوائده بين أصحاب المصلحة، من أجل زيادة بروز الأمانة العامة. وواصلت الأمانة العامة العمل من أجل أتمتة (حوسبة) العمليات الأساسية المحددة لتحسين الكفاءة.

وواصلت مؤسسات الكوميسا التي تم إنشائها لتعزيز التعاون والتنمية على المستوى الإقليمي في تنفيذ أحكام مواد المعاهدة في أداء أدوارها على نحو ملائم فيما يتعلق بوظائفها وأعمالها في قطاعات محددة، وهي القطاع المالي، وقطاع الدعوة والتيسير، والقطاع التنظيمي. وقد قامت معظم المؤسسات بتوسيع نطاق دعمها ليشمل بقية القارة الأفريقية مما يدل على نموها وأهميتها بالنسبة للتقدم الاقتصادي.

ولا تزال التحديات الدائمة تؤثر على تنفيذ برامج عمل الكوميسا، وتشمل هذه التحديات استمرار البطء في التوقيع على الأدوات القانونية والمصادقة عليها وتعميمها في التشريعات المحلية من قبل الدول الأعضاء، وتأخر تنفيذ قرارات القمة والمجلس، وعدم كفاية الموارد المحلية لدعم استدامة البرامج، وانخفاض مستويات الوعي والتوعية ببرامج التكامل الإقليمي. ويُعد التنفيذ الفعّال والكفء للبرامج الإقليمية أمر حاسم في تجديد الإرادة السياسية والالتزام من جانب جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين بالتصدي للتحديات على نحو ملائم.

الفصل الأول

تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٢

معلومات أساسية

يعرض هذا التقرير تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٢. ويُحلل التطورات في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الرئيسية في الإقليم، ويُقيّم الآفاق على المدى المتوسط، ويُقدم توصيات بشأن السياسات على المدى القصير إلى المتوسط ويُناقش المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد.

النمو

انخفض متوسط النمو في إقليم الكوميسا إلى ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٢ من ٦,٥٪ في عام ٢٠٢١. وفي المتوسط، فقد انكمش النشاط الاقتصادي في معظم الدول الأعضاء في الكوميسا (الشكل ١)، نتيجة لعدة عوامل، تشمل زيادة عدم التوازن الاقتصادي في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، والتشديد الصارم والمساير للدورة الاقتصادية للأوضاع المالية العالمية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية التي طال أمدها. وقد أفضت الأوضاع المالية المُتشددة إلى ارتفاع الفوارق في أسعار الفائدة العالمية وتفاقم انخفاض أسعار الصرف – مما أدى إلى زيادة تكاليف الاقتراض وخدمة الديون المُقوّمة بالدولار. ويزداد الوضع الاقتصادي تعقيداً بسبب استمرار التضخم العالمي المتزايد مما يؤدي إلى أزمة في تكاليف المعيشة (ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة).

الشكل ١: متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكوميسا (التغير ٪ على أساس سنوي)

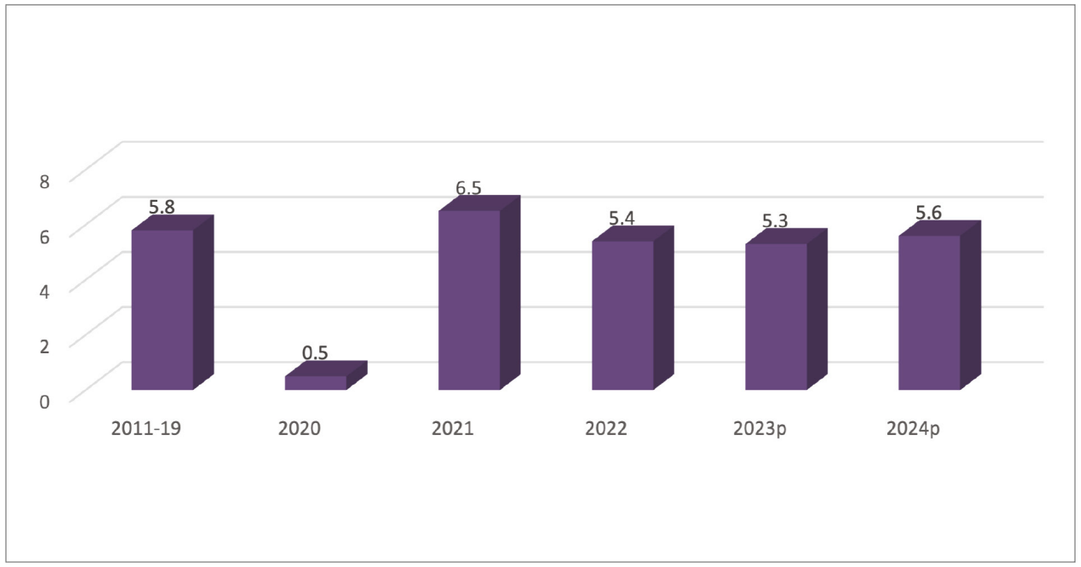

المصدر: التوقعات الاقتصادية الإقليمية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء – صندوق النقد الدولي أبريل ٢٠٢٣

وبالتطلع إلى الخارج، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ زخم النمو في المنطقة للعام الثاني على التوالي إلى ٥,٣٪ في عام ٢٠٢٣ بعد الانتعاش القوي في عام ٢٠٢١. وسيتعافى النمو إلى حد ما إلى ٥,٦٪ في عام ٢٠٢٤، لكنه سيظل ضعيفاً مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. ويُعزى الانخفاض المتوقع في عام ٢٠٢٣ إلى تقلص الحيز المالي الناجم عن ضغوط التمويل التي تواجهها المنطقة حالياً. ولا تزال دورة التشديد العالمية تثير قدراً أكبر من عدم اليقين، بما في ذلك زيادة تكاليف الاقتراض وخدمة الديون المُقوّمة بالعملات الأجنبية وانخفاض قيمة أسعار الصرف. ويتفاقم هذا بسبب صراعات السياسات الناجمة عن تداعيات الجائحة، بما في ذلك رفع أسعار الفائدة في البنوك المركزية لمكافحة التضخم والآثار

المُخففة للحرب في أوكرانيا على النشاط الاقتصادي العالمي وبالتالي الطلب على الصادرات في المنطقة.

ويعتمد الانتعاش في عام ٢٠٢٤ على عوامل من بينها الانتعاش المتوقع في النشاط الاقتصادي العالمي من آثار الحرب في أوكرانيا، والتخفيف المتوقع في الأوضاع المالية العالمية حيث من المتوقع أن ينحسر التضخم العالمي إلى حد ما والانخفاض المتوقع في أسعار النفط الخام مع انحسار ضغوط الطلب. ومن المتوقع أن تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة الاستهلاك الخاص والاستثمار في هذه البلدان. ومع ذلك، فإن آفاق التعافي الاقتصادي العالمي تُخيّم عليها مخاطر الهبوط، بما في ذلك عدم اليقين الكبير الناجم عن الصدمات المتعددة التي شهدتها السنوات الأخيرة؛ والتضخم العالمي الذي يفوق المتوقع قد يؤدي إلى مزيد من التشديد في الأوضاع المالية العالمية مما قد يزيد من الضغط على سعر الصرف ويزيد من الضغط على ظروف التمويل المتشددة بالفعل في المنطقة.

معدل التضخم

ارتفع متوسط معدل التضخم على مستوى إقليم الكوميسا إلى ١٩,٤٪ في عام ٢٠٢٢ من ١٤,٦٪ في عام ٢٠٢١، وهو أكثر من ضعف المتوسط الذي شهدته فترة ما قبل الجائحة البالغ ٩,٤٪ (الشكل ٢). وقد برز تراكم قوي للضغوط التضخمية في معظم بلدان الكوميسا في عام ٢٠٢٢، حيث بلغ التضخم رقم ثنائي (مُكوّن من رقمين) خاصة في البلدان التي تعتمد بشكل أكبر على الواردات الغذائية أو عانت من شدة تغير المناخ (الجفاف والعواصف والفيضانات) مما أدى إلى تضخيم تأثير التشوهات في سلسلة التوريد العالمية وإلى الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة الدولية خلال العام قيد الاستعراض. وعلاوة على ذلك، خضعت بعض البلدان لضغوط كبيرة لزيادة الأجور العامة استجابة للزيادات في تكاليف المعيشة الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية والوقود. ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي بشأن التوقعات الاقتصادية الإقليمية، فقد حققت تسعة (٠٩) دول أعضاء في الكوميسا، وهي جيبوتي وإريتريا وإسواتيني وكينيا وليبيا ومدغشقر وسيشيل والصومال وأوغندا، معايير تقارب الاقتصاد الكلي للكوميسا بمتوسط معدل تضخم سنوي بلغ ٧٪ (نطاق +/- ١٪).

الشكل ٢: متوسط أسعار المستهلك في الكوميسا (المتوسط السنوي، النسبة المئوية للتغير)

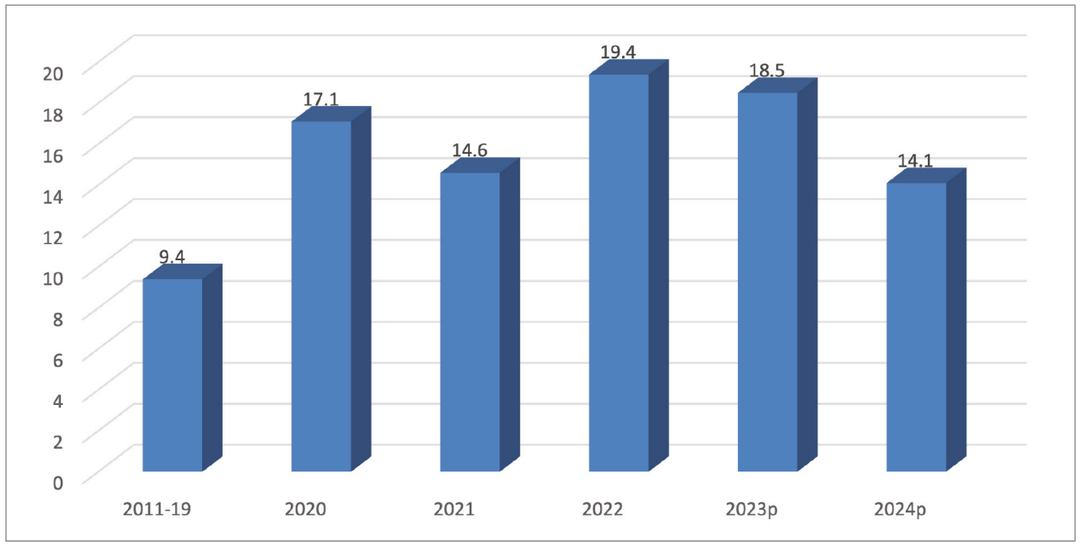

المصدر: التوقعات الاقتصادية الإقليمية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء – صندوق النقد الدولي أبريل ٢٠٢٣

بدأت ضغوط سعر التجزئة للوقود في الانحسار بعد الانخفاض، بنسبة تصل إلى ٣٠٪ في أسعار النفط الخام العالمية ، كما في نهاية عام ٢٠٢٢ من ذروتها في منتصف عام ٢٠٢٢ وتقدر بنحو ٧٤,٢ دولار و ٧٠ دولار للبرميل في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، على التوالي، بانخفاض من ٨٥,٥ دولار في عام ٢٠٢٢. كما بدأت أسعار الغذاء على المستوى العالمي في الانخفاض، ومن المتوقع أن تستمر في مسار تخفيفي خلال فترة توقعات صندوق النقد الدولي لمدة عامين، بنسبة ٤,٩٪ و٢,٥٪ في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ على التوالي. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى إبطاء التضخم العالمي، مما يوفر بعض الانتعاش للمنطقة.

وانعكاساً لهذه الاعتبارات، من المتوقع أن ينخفض التضخم على مستوى المنطقة إلى حد ما إلى ١٨,٥٪ في عام ٢٠٢٣ ثم إلى ١٤,١٪ في عام ٢٠٢٤ (الشكل ٢)، على الرغم من أنه لا يزال إلى حد كبير أعلى من متوسط ما قبل الجائحة البالغ ٩,٤٪. وكما تم الإشارة إليه أعلاه، فإن الصورة المُشرقة لتوقعات التضخم تتوقف على التخفيف المتوقع لتحديات العرض العالمية والمحلية أيضاً، واحتمال قيام البنوك المركزية في المنطقة بتثبيت توقعات التضخم إذا هددت الضغوط التضخمية بالارتفاع.

التطورات النقدية والتطورات في أسعار الصرف

ظل متوسط التضخم في عام ٢٠٢٢ مرتفعاً حيث وصل إلى رقم ثنائي (معدل تضخم مُكون من رقمين)، لا سيما في بعض الدول التي تعتمد بشكل أكبر على واردات الغذاء والوقود و/أو عانت من شدة تغير المناخ و/أو خضعت لضغوط كبيرة لزيادة الأجور العامة استجابة للزيادات في تكاليف المعيشة بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود. وتُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى بقاء التضخم فوق مستوى ما قبل الجائحة على مدى أفق التوقعات الفوري لمدة عامين. ولا تزال مستويات الانتاج في نفس الوقت منخفضة، ومن المتوقع أن تنخفض على نحو مطرد للعام الثاني على التوالي حتى عام ٢٠٢٣ عند مستويات أقل من مستوى ما قبل الجائحة. ويُمكن أن يؤدي تدهور الأعمال وثقة المستهلكين إلى انخفاض الأنشطة الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية ويمتد إلى اقتصادات المنطقة من خلال انخفاض الطلب على الواردات وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وبالتالي، تواجه البنوك المركزية الإقليمية صعوبة في الموازنة بين كبح جماح التضخم ودعم الانتعاش الذي لا يزال هشاً. وفي سبيل السيطرة على التضخم المرتفع باستمرار، وضغوط أسعار الصرف، وتثبيت توقعات التضخم، قامت جميع البنوك المركزية في المنطقة تقريباً بتشديد أسعار الفائدة حتى نهاية عام ٢٠٢٢. ولكن هذا سيظل يُشكل تحدياً للانتعاش السريع في معظم بلدان المنطقة.

ويجب أن تعتمد السياسة النقدية، من الآن فصاعداً، بشكل متزايد على البيانات تبعاً للظروف الخاصة بكل بلد. وقد تنظر الولايات القضائية التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم باستمرار في مواصلة دورة التشديد بطريقة حاسمة لإزالة آثار الجولة الثانية. وفي أماكن أخرى، قد يستمر الموقف السياسي المُتشدد، ولكن بوتيرة تتسق مع مستوى التضخم ومساره وبالتنسيق الوثيق مع السياسة المالية، وذلك جزئياً لترويض ضغوط الطلب المحلي، حيثما وجدت؛ وفي حين أن التضخم قد بلغ ذروته ولكنه لا يزال مرتفعاً نسبياً، فإن السياسة النقدية تحتاج إلى أن يتم توجيهها على نحو حذر إلى أن يسير التضخم بثبات في مسار هبوطي وتعود التوقعات إلى الهدف الذي حدده البنك المركزي على المدى المتوسط.

أما فيما يتعلق بدول المنطقة التي تخضع لسعر صرف مرن وحيث تفاقم التضخم بسبب مسار اتجاه سعر الصرف و/أو الاختلالات المالية، فقد ساعد الموقف المتشدد للسياسة النقدية وضبط أوضاع المالية العامة على تخفيف الضغط عن طريق إبقاء توقعات التضخم تحت السيطرة ووقف تدفقات رأس المال إلى الخارج مع اجتذاب التدفقات الداخلة، وكبح جماح الاختلالات الخارجية واحتواء

الزيادات في الديون المرتبطة بانخفاض أسعار الصرف. وتمر معظم الدول بمرحلة تشهد تضخم مرتفع وتعاني أيضاً من انخفاض قيمة العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي بسبب الاعتماد الكبير على الواردات التي يتم إصدار فواتير لها باستخدام الدولار الأمريكي. ويُساهم انخفاض قيمة العملة أيضا في ارتفاع الدين الحكومي العام خاصة وأن معظم الديون الخارجية مُقوّمة بالدولار. وقد وفّر استمرار التدخلات في مجال صرف النقد الأجنبي لتخفيف تقلب أسعار الصرف هامش أمان احتياطي، وسيكون ذلك مرغوباً فيه بشكل خاص للدول ذات أسواق الصرف الأجنبي الضحلة والمخاطر الكبيرة غير التحوطية في الميزانية العمومية. ولذلك، قد تكون هناك حاجة إلى تشديد السياسة النقدية في بعض الدول لدعم أسعار الصرف، حتى في مواجهة ضعف النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، شهدت الدول التي تقوم بربط العملات عموماً تضخماً معتدلاً، وستحتاج إلى مراقبة مسار التضخم عن كثب مع الحفاظ على أسعار الفائدة الأساسية ثابتة مع سعر الفائدة الأساسي للحفاظ على الاستقرار الخارجي واحتياطيات النقد الأجنبي.

الرصيد المالي العام بما في ذلك المنح

بعد التدهور الكبير في متوسط العجز المالي في المنطقة، بما في ذلك المنح كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٠، بدأ العجز في الانخفاض إلى ٤,٧٪ و٤,٩٪ في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ على التوالي، مع توقع حدوث عجز بنسبة ٣,٩٪ في عام ٢٠٢٣ (الشكل ٣). ويعكس هذا التدهور مزيجاً من زيادة الإيرادات الضريبية والتعديلات المالية العامة مع استمرار الدول في تعزيز مواردها المالية العامة للحفاظ على استدامة المالية العامة (ولا سيما الدول التي تعاني من ارتفاع مواطن الضعف المتعلقة بالديون) على الطريق نحو إطار للسياسة المالية العامة على المدى المتوسط يتسم بالمصداقية والشفافية.

الشكل ٣: متوسط الرصيد المالي الكلي للكوميسا (شاملا المنح، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)

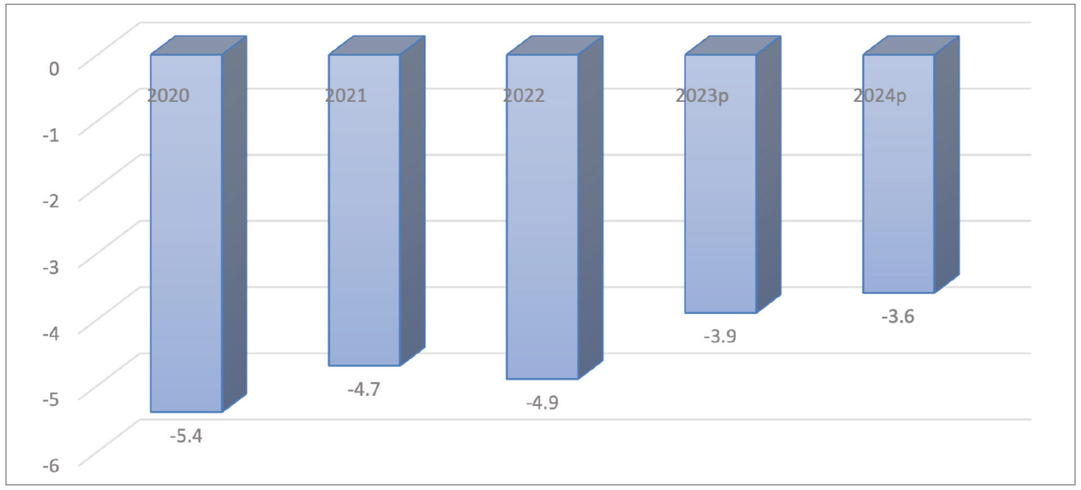

المصدر: التوقعات الاقتصادية الإقليمية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء – صندوق النقد الدولي أبريل ٢٠٢٣

ومقارنة بعام ٢٠٢١، تقلص العجز في عام ٢٠٢٢ في إثنتي عشر (١٢) دولة من دول الكوميسا – جيبوتي ومصر وإريتريا وكينيا وموريشيوس ورواندا وسيشيل والصومال وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي، لكنه تدهور إلى حد ما في أماكن أخرى. علاوة على ذلك، ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي بشأن التوقعات الاقتصادية الإقليمية، حققت عشر ١٠ دول من الكوميسا، وهي جزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وموريشيوس وسيشيل والصومال والسودان وزيمبابوي، معايير تقارب الاقتصاد الكلي للكوميسا من إجمالي عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك المنح) بنسبة ٥٪.

الدين الحكومي

ارتفع متوسط الدين الحكومي في المنطقة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وإن كان بشكل هامشي إلى ٥٧,٦٪ في عام ٢٠٢٢، مقارنة بنسبة ٥٧,٤٪ في عام ٢٠٢١ (الشكل ٤)، مما يعكس مزيجاً من العجز المالي الإجمالي الذي لا يزال كبيراً بسبب الأزمات المتداخلة، وتباطؤ النمو، وتأثير انخفاض أسعار الصرف. ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي بشأن التوقعات الاقتصادية الإقليمية، حققت حوالي تسع دول أعضاء في الكوميسا، بما في ذلك جزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإثيوبيا وإسواتيني ومدغشقر ورواندا وسيشيل وأوغندا ، مؤشر التقارب الثانوي المُنقح للكوميسا لإجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٦٥٪.

الشكل ٤: متوسط الدين الحكومي للكوميسا (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: التوقعات الاقتصادية الإقليمية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء – صندوق النقد الدولي أبريل ٢٠٢٣

ومن المتوقع، في المستقبل، أن يتراجع متوسط نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي في المنطقة إلى ٥٢,٧٪ في عام ٢٠٢٣ ثم إلى ٤٨,٩٪ في عام ٢٠٢٤، وذلك بسبب زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز حشد الإيرادات، وزيادة كفاءة الإنفاق وتحديد أولوياتها، بما في ذلك الإلغاء التدريجي للإعانات غير المستهدفة. وتزيد ظروف التمويل الخارجي الصعبة، التي تتسم جزئياً بانخفاض تدفقات المعونة بشكل غير متناسب، من ضائقة التمويل، لا سيما للدول التي تعتمد أساسا على المعونة الأجنبية لتمويل احتياجاتها الإنمائية. ويفرض تغير المناخ ضغوطاً إضافية على الإنفاق على تقليص ميزانيات المالية العامة. وبالإضافة إلى الإنفاق الاجتماعي وحماية الشرائح الأكثر ضعفا من السكان في خضم أزمة تكاليف المعيشة المستمرة من خلال التحويلات المستهدفة، إذا استمرت، فيمكن أن تزيد من مخاطر الديون والتمويل التي تواجهها حكومات المنطقة، مما يعقد الخيارات المتاحة لحيز السياسات الحالي، وفي نهاية المطاف، تعرض هذه البلدان للتخلف عن سداد الديون.

الحساب الجاري الخارجي شاملا المنحة

تدهور الحساب الجاري الخارجي لإقليم الكوميسا بما في ذلك المنح، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، إلى متوسط -٤,٢٪ في عام ٢٠٢٢ ، مقارنة بنسبة -٣,٧٪ في عام ٢٠٢١ (الشكل ٥). ويُعزى استمرار عجز الحساب الجاري الخارجي لمعظم اقتصادات المنطقة إلى استمرار الاختلالات التجارية بسبب مزيج من انخفاض الطلب على الصادرات وفواتير الاستيراد غير المرنة نسبياً بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وفي بعض الحالات تأخر صرف تدفقات المعونة الخارجية التي تواجهها معظم دول إقليم الكوميسا.

الشكل ٥: متوسط الحساب الجاري الخارجي للكوميسا (بما في ذلك المنح، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)

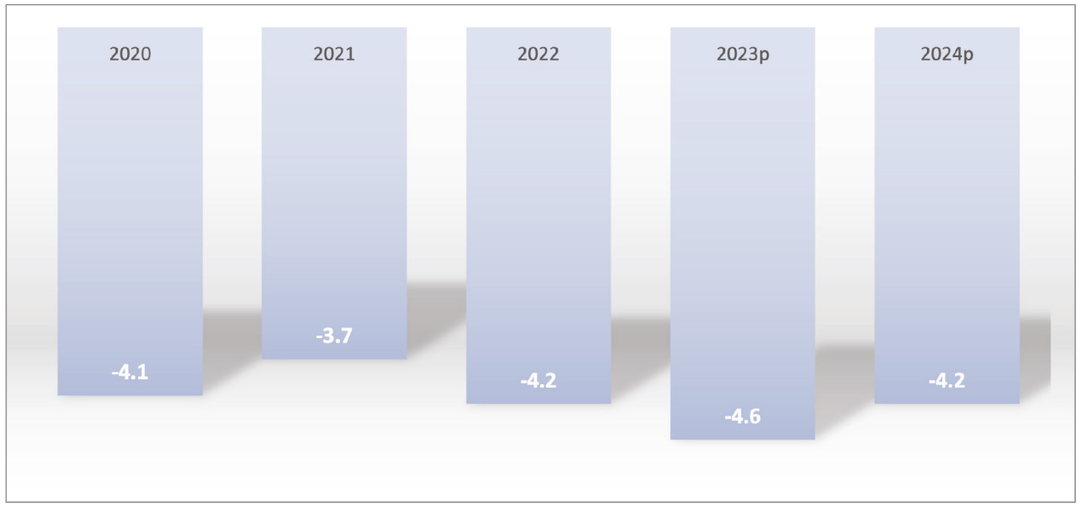

المصدر: التوقعات الاقتصادية الإقليمية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء – صندوق النقد الدولي أبريل ٢٠٢٣

ومن المتوقع أن يتدهور الحساب الجاري الخارجي بما في ذلك المنح إلى -٤,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣، ولكنه سيتحسن، وإن كان بشكل طفيف، إلى -٤,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤، بسبب الانخفاض المتوقع في الأسعار الدولية للسلع الأساسية، وانتعاش السياحة، ومرونة التحويلات المالية، وضبط أوضاع المالية العامة.

تراكم الاحتياطي

تضاءل غطاء الاحتياطي الخارجي لإقليم الكوميسا إلى متوسط ٢,٥ شهر من واردات السلع والخدمات، انخفاضاً من ٣,١ شهر من واردات السلع والخدمات في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٠ (الشكل ٦).

الشكل ٦: متوسط احتياطيات الكوميسا (تغطية الأشهر من واردات السلع والخدمات)

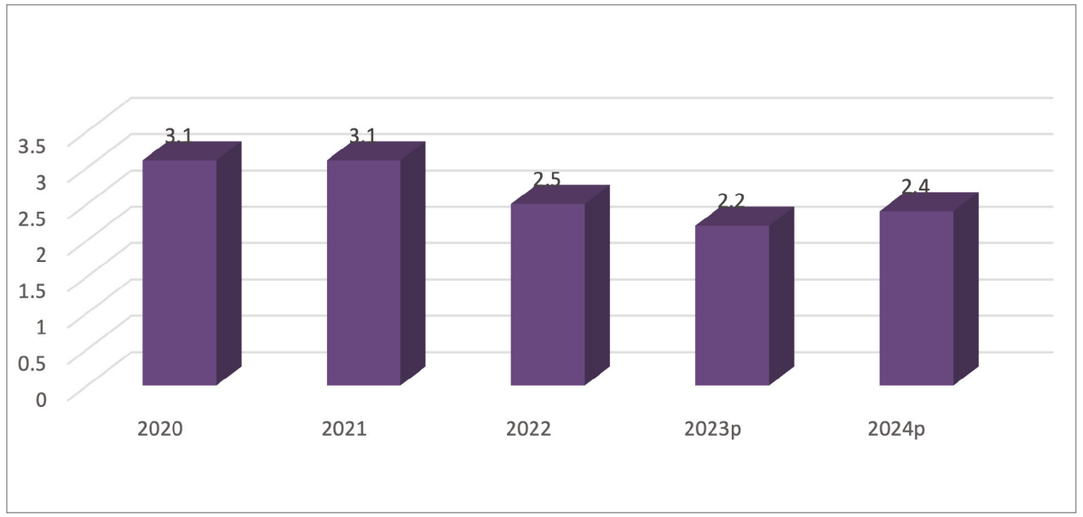

المصدر: التوقعات الاقتصادية الإقليمية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء – صندوق النقد الدولي أبريل ٢٠٢٣

خالفت الاحتياطيات، وبمتوسط قدره ٢,٥ شهر من الواردات من السلع والخدمات، المعيار القياسي لتغطية الواردات لمعايير تقارب الاقتصاد الكلي للاحتياطيات الخارجية للكوميسا التي تساوي أو تزيد على ٣ أشهر. ووفقا للبيانات السابقة، استوفت أحد عشر (١١) دولة عضو في الكوميسا، بما في ذلك جزر القمر ومصر وإريتريا وكينيا ومدغشقر وموريشيوس ورواندا وسيشيل وتونس وأوغندا وزامبيا الحد الأدنى (عتبة) من الاحتياطيات في أشهر تغطية واردات السلع والخدمات.

وفيما يتعلق بالمتوسط التاريخي، من المتوقع أن يتضاءل الغطاء الاحتياطي للمنطقة، في السنتين الخارجيتين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، إلى ٢,٢ و٢,٤ شهر من استيراد السلع والخدمات، مما يعكس إلى حد كبير تأثير تدخلات السوق لتعويض التقلبات غير المبررة وانخفاض أسعار الصرف استجابة لتشديد الأوضاع المالية العالمية.

الآفاق والتوصيات على المدى المتوسط

تواجه المنطقة عدداً من التحديات، تشمل، من بين تحديات أخرى، التباطؤ العالمي في الأنشطة الاقتصادية، وارتفاع تكاليف الاقتراض في أعقاب تشديد السياسات النقدية، وزيادة التضخم على المستوى العالمي. وبسبب هذه التحديات، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل التضخم أعلى من مستوى ما قبل فترة الجائحة على المدى المتوسط. وفي الوقت نفسه، لا تزال مستويات الانتاج منخفضة، ومن المتوقع أن تنخفض على نحو مطرد للعام الثاني على التوالي حتى عام ٢٠٢٣ عند مستويات أقل من مستوى ما قبل الجائحة (الشكل ١). ولا تزال ظروف التمويل الخارجي الصعبة تدفع إلى تقليص التمويل، الذي تفاقم بسبب تغير المناخ، مما يفرض ضغوطاً إضافية على الإنفاق على ميزانيات المالية العامة المتقلصة. وسيستلزم درء هذه الرياح المعاكسة وأوجه عدم اليقين، وسط تضاؤل الحيز المالي، من الدول الأعضاء في إقليم الكوميسا، من بين أمور أخرى، ما يلي:

أ) اتخاذ تدابير للسيطرة على التضخم مع دعم الانتعاش الاقتصادي. والدوافع الحالية للتضخم هي دوافع خارجية إلى حد كبير (مثل أسعار المواد الغذائية والوقود المستوردة و/أو آثار تمرير تقلبات سعر الصرف إلى معدلات التضخم) وليست ضغوط الطلب المحلي، وقد بدأت في التراجع، مما يعني أنه من المرجح أن يبدأ التضخم في الانخفاض في معظم هذه الاقتصادات، وإن حدث ذلك متأخراً. ومع ذلك، فإن قرار تشديد السياسة النقدية بشكل أكبر أو عدمه سيكون خاصاً بكل بلد اعتماداً على تطور ديناميات التضخم مثل نمو الأجور وتطورات أسعار الغذاء والطاقة على المستوى الدولي.

ب) تشهد معظم اقتصادات المنطقة حالياً انخفاضاً كبيراً في قيمة عملاتها لأسباب من بينها الزيادات في أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة وشروط التبادل التجاري السالبة. ويسهم انخفاض قيمة العملة في حدوث ارتفاع كبير في التضخم وعبء الدين الخارجي. وقد استجابت معظم البلدان من خلال تشديد السياسة النقدية، والتدخل في أسواق الصرف الأجنبي، والتدابير الإدارية للسيطرة على تدفقات أسعار صرف العملات الأجنبية. ومع ذلك، فإن مستويات الاحتياطيات تحد من نطاق التدخل في النقد الأجنبي. وفي حين أن سعر الصرف يمكن أن يعمل كعامل استقرار تلقائي، فقد تظل هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات في مجال السياسة العامة للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد نتيجة تعديل سعر الصرف المفرط والمتقلب. وفيما يتعلق بالدول التي تنتقل فيها تقلبات سعر الصرف إلى التضخم المحلي بشكل كبير، يمكن أن يساعد تشديد السياسة النقدية على احتواء المزيد من التدهور في قيمة العملة ووقف تدفق رأس المال إلى الخارج مع تثبيت توقعات التضخم في الوقت نفسه. أما في الدول التي تُشكل فيها الاختلالات المالية مصدراً لضغوط أسعار الصرف، يمكن أن يساعد ضبط أوضاع المالية العامة على احتواء الزيادة في الديون المتصلة بتعديل أسعار العملات. وبالنسبة للدول التي لديها احتياطيات كافية من النقد الأجنبي، يمكن للتدخل في النقد الأجنبي أن يقلل من تقلب سعر الصرف، ولكن مع خطر استنفاد الاحتياطيات الأجنبية إذا استمرت ضغوط أسعار الصرف بسبب الأسس الاقتصادية الرئيسية.

ج) التكيّف مع بيئة ذات شروط تمويل أكثر صرامة مع السعي إلى الحفاظ على الاستدامة المالية. وسيتطلب ذلك من الدول مضاعفة جهودها لتعزيز حشد الإيرادات، وإعطاء الأولوية لزيادة كفاءة الإنفاق حيثما أمكن ذلك، مع التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية المحتملة على النمو والفقر. ويمكن أن يساعد تعزيز تعبئة الإيرادات، على وجه الخصوص، في اجتذاب المزيد من التمويل الخارجي لأن تدفق إيرادات البلد هو المقياس الرئيسي لقدرته على سداد ديونه. ومع ذلك، ستواجه السلطات صعوبات في تأمين التمويل الخارجي على المدى القريب، ومن المرجح أن تتفاقم مواطن الضعف المتعلقة بالديون في البيئة الحالية التي ترتفع فيها تكاليف الاقتراض وخدمة الدين.

د) ستكون إدارة مخاطر المالية العامة في ظل ضائقة التمويل مهمة لاستدامة المالية العامة والقدرة على تحمل الديون. وسيتطلب ذلك، من بين جوانب أخرى، القدرة على احتواء الإغراء المتزايد للحكومة لمراكمة المتأخرات والتخلص من ضغوط الإنفاق على الميزانية، وشهية متزايدة باستمرار لتقديم الضمانات والالتزامات الطارئة. وهذا يستدعي تحسين ممارسات إدارة المالية العامة وتحسين إدارة المخاطر من أجل تحسين ديناميات الديون، بما في ذلك شفافية المالية العامة والرقابة على الشركات المملوكة للدولة.

ه) فيما يتعلق ببعض الدول التي تواجه مواطن ضعف متفاقمة ذات صلة بالديون أو من المرجح أن تعاني من نفس الشيء وتتطلب إعادة جدولة الديون أو إعادة هيكلتها، فإن وجود إطار جيد لتسوية الديون أمر حيوي إذا أريد لها أن تخلق الحيز المالي الذي تشتد الحاجة إليه. وقد عملت الدول على توسيع نطاق تنوع أدوات الدين؛ كما أصبحت قاعدة الدائنين أكثر تنوعاً؛ والمفاوضات أكثر تعقيداً. ومن الأهمية بمكان في هذه البيئة، أن يزيد الدائنون من مصداقيتهم وقدرتهم على التنبؤ، وأن ينسقوا نظم تقديم الائتمانات وأن يجعلوها أكثر شفافية، وأن يوقفوا خدمة الديون أثناء عملية معالجة الديون. ومن الأهمية بمكان أن ينفذ الدائنون «إطارا لتسوية الديون» يعمل بشكل جيد على النحو الذي تم التوصل إليه في اتفاقية على مستوى الخبراء الحكوميين مع صندوق النقد الدولي للدول التي تواجه مواطن ضعف متفاقمة للديون وتتطلب إعادة جدولة الديون أو إعادة هيكلتها، لخلق حيز مالي. وظل التنسيق بين الدائنين ولا يزال يمثل تحدياً. وينبغي أن تكون عمليات المساعدة قابلة للتنبؤ بها وفي الوقت المناسب، ويتعين على الدائنين والمؤسسات المالية الدولية تعزيز تبادل المعلومات في وقت مبكر، وتجميد خدمة الديون. وتُعد الإدارة الفعّالة والاستباقية للديون أمر بالغ الأهمية لخفض مخاطر الديون. ويمكن أن تساعد إدارة الديون في تحقيق التوازن بين تمويل احتياجات الحكومة وضمان بقاء مستويات الدين في حدود القدرة على تحملها. ويشمل ذلك تعزيز الإبلاغ عن الديون، وإطالة آجال الاستحقاق، وتجنب تجميع السداد للتخفيف من مخاطر إعادة التمويل.

و) على المدى المتوسط، سيكون التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي لفرادى الاقتصادات في المنطقة أمراً حاسماً، ولا سيما الإصلاحات التي تزيد من النمو المحتمل من خلال تعزيز تنمية القطاع الخاص وزيادة المنافع من التجارة.

ز) يسلط تفكك طرق التجارة واضطرابات سلسلة التوريد التي أعقبت الحرب في أوكرانيا الضوء على أهمية تسريع الجهود التي تسعى بنشاط إلى التنويع الاقتصادي والحد من القيود التجارية المُشوّهة. ومن شأن هذه التدابير أن تعزز القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية والتعرض لتغير المناخ.

ح) الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز القيمة المضافة والنمو الصناعي وزيادة الدور الذي لا تزال تضطلع به الرقمنة في اقتصادات المنطقة.

ط) توجد لتمويل تغير المناخ ومعالجته مع ضمان استمرار توفير الاحتياجات الأساسية مثل البنية التحتية والصحة والتعليم. وتعاني معظم بلدان المنطقة من محدودية الحيز المالي وتقلص التمويل مع مخاوف من أن التمويل المناخي يفرض ضغوطا على الإنفاق على ميزانيات المالية العامة المتقلصة بالفعل. ولذلك فمن الأهمية بمكان ألا يؤدي تمويل المناخ إلى مزاحمة تمويل الاحتياجات الأساسية والأهداف الإنمائية الأخرى. ويجب ابتكار طرق مبتكرة لضمان إطلاق المزيد من التمويل المُيسّر و/ أو زيادة مشاركة القطاع الخاص في تمويل المناخ، من بين أمور أخرى.

المخاطر على التوقعات

ينظر صانعو السياسات في المنطقة، بالإضافة إلى التداعيات المستمرة لسلسلة الصدمات المتتالية الأخيرة، إلى عام صعب آخر، يتسم بشروط تمويل أكثر صرامة وضعف النمو. ويشكل هذا، إلى جانب العديد من النزاعات المسلحة والتهديدات الإرهابية والصدمات المرتبطة بالمناخ، مخاطر جسيمة على اقتصادات إقليم الكوميسا. ومن ناحية إيجابية إلى حد ما، بدأت ضغوط أسعار التجزئة للوقود وأسعار الغذاء على المستوى العالمي في التراجع، ومن المتوقع أن تستمر في هذا المسار على المدى المتوسط، مما يوفر بعض الراحة للمنطقة.

التطورات التي شهدتها تجارة الكوميسا

شهدت تجارة الكوميسا ارتفاعاً ملحوظاً على المستويين العالمي والإقليمي البيني عما كانت عليه قبل الجائحة. شهدت معظم الدول الأعضاء في الكوميسا في عام ٢٠٢١ ارتفاعاً في حجم الصادرات والواردات عما كانت عليه المستويات قبل الجائحة ما نتج عنه تسجيل الكوميسا ارتفاعاً ملحوظاً في كل من صادراتها ووارداتها حيث أدت زيادة قيمة الصادرات من المصنوعات والوقود والخامات والمعادن والأغذية إلى ارتفاع قيمة صادرات الكوميسا العالمية في ٢٠٢١ حيث بلغت الزيادة في إجمالي صادرات الكوميسا للعالم ٥٦٪ وذلك من ١٠٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ إلى ١٥٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢١. شملت القطاعات التي أسهمت في هذه الزيادة قطاعات التصنيع والوقود والمواد الخام والمعادن والأغذية.

وكان من ضمن الدول التي أسهمت بدرجة كبيرة في الزيادة التي شهدتها صادرات الكوميسا كل من مصر، والكونغو الديمقراطية، وتونس، وسيشيل، وأوغندا، وزيمبابوي، وكينيا وزامبيا حيث سجلت هذه الدول معاً زيادة في صادرات المنتجات المصنعة في ٢٠٢١ بنسبة ٤١٪ مقارنة بالعام ٢٠٢٠.

وكان قطاع البترول قد سجل كذلك ارتفاعاً بلغت نسبته ٢٢٣٪. وقد أسهمت في هذا الارتفاع بصورة رئيسية الدول المصدرة للبترول وهي ليبيا ومصر وتونس. وقد ارتفعت هذه الصادرات من ١٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ إلى ٤٢ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢١. أما صادرات المنطقة من المعادن والخامات فقد ارتفعت بنسبة ٥٩٪ وذلك من ٢١ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ في ٢٠٢٠ إلى ٣٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢١ وقد شملت الدول التي شاهمت في هذه الزيادة كل من الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزيمبابوي ومدغشقر ومصر وليبيا.

أما صادرات إقليم الكوميسا من الأغذية فقد شهدت ارتفاعاً بنسبة ١٥٪ ما بين العام ٢٠٢٠ والعام ٢٠٢١ حيث كانت الزيادة من ١٩,٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ إلى ٢٢,٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢١. وشملت الدول المصدرة للأغذية كل من مصر والسودان وإثيوبيا وزامبيا.

أداء أسواق التصدير الرئيسية

ارتفعت صادرات الكوميسا للاتحاد الأوروبي الذي يمثل وجهة رئيسية لصادرات الكوميسا بنسبة ٩٦٪ من حيث القيمة الإسمية وذلك من ٢٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ٥٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١. وكانت أهم صادرات الكوميسا للاتحاد الأوروبي هي زيوت البترول الخام والمكررة، والموصلات الكهربائية، والغاز الطبيعي، التي تصدرها في المقام الأول ليبيا ومصر وتونس.

وجاءت الصين في مرتبة ثاني أكبر وجهة لصادرات الكوميسا حيث ارتفعت قيمة صادرات الكوميسا للصين بنسبة ٨٧٪ وذلك من ١١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١. المنتجات التي ساهمت في هذه الزيادة من المنطقة هي النحاس المكرر، وزيوت البترول الخام، وأكاسيد وهيدروكسيدات الكوبالت، وخامات ومركزات النحاس، وزيوت البترول المكررة والغاز الطبيعي المسال..

أحرزت إقليم الكوميسا المرتبة الثالثة في ترتيب الأسواق الرئيسية لصادرات الكوميسا من المنتجات، حيث ارتفعت صادرات الكوميسا البينية بنسبة ٢٨٪ وذلك من ١٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ١٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١

أسواق واردات الكوميسا الرئيسية

احتفظ الاتحاد الأوروبي والصين بمكانيهما كأكبر مَصْدَرين لواردات إقليم الكوميسا حيث ارتفعت واردات الكوميسا من الاتحاد الأوروبي بنسبة ١٦٪ وذلك من ٤٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، بينما ارتفعت واردات الكوميسا من الصين بشكل ملحوظ بنسبة ٣٠٪ وذلك من -- مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ٣٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١

جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة من حيث أكبر المصادر لواردات الكوميسا حيث ارتفعت واردات الكوميسا من الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦٧٪، وذلك من ١٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ١٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، وصنفت واردات الكوميسا من الهند على أنها رابع أكبر مصدر لواردات إقليم الكوميسا بمعدل زيادة في فاتورة الاستيراد بلغ ٣٨٪، وذلك من ١٠,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ١٤,٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، أما خامس أكبر مصدر لواردات الكوميسا فهو إقليم الكوميسا نفسها حيث شهدت هذه الواردات زيادة بنسبة ٢٦٪ وذلك من ٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ١١,٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١.

التجارة البينية في الكوميسا

ارتفع إجمالي حجم صادرات الكوميسا البينية بنسبة ٢٨٪ وذلك من ١٠ مليار دولار في ٢٠٢٠ إلى ١٣ مليار دولار في ٢٠٢١. وقد ساهم في هذه الزيادة الإجمالية صادرات زيت النخيل، والأسمنت، وخامات ومركزات النحاس، والسيارات، وبذور السمسم، وسكر البنجر/القصب في شكل صلب، وأجزاء وملحقات السيارات، والحيوانات الحية، والزيوت النفطية المكررة، والنحاس المكرر، والأسمنت الكلنكر، والكبريت بجميع أنواعه، والمستحضرات الغذائية، والمياه (بما في ذلك المياه المعدنية والمياه الغازية) التي تحتوي على السكر المضاف والآروروت، ودوار الشمس الدرني (خرشوف القدس)، والبطاطا الحلوة والجذور والدرنات المماثلة.

التجارة البينية في الكوميسا بحسب الدولة للعامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١

سجلت معظم الدول الأعضاء في الكوميسا نمواً موجباً في إجمالي صادراتهم البينية داخل الكوميسا في ٢٠٢١ باستثناء زيمبابوي وسيشيل والصومال وإريتريا التي انخفضت صادراتها للمنطقة بنسب -٦٥٪ و -١٥٪ و -٥٢٪ و -٦٨٪ على التوالي.

الجدول رقم ١: إجمالي صادرات الكوميسا البينية حسب الدولة في الفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢١ (القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة المعلنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغيير٪ ٢٠٢٠- ٢٠٢١
بوروندي	٣٧,٩	٤٤,٧	٥٦,٧	٢٦,٦
جزر القمر	٥,٣	١,٩	٢,٧	٤٠,٦
الكونغو الديمقراطية	٩١٧,٩	١,٢٩٠,٥	١,٥١٢,٨	١٧,٢
جيبوتي	١٢,٤	١٣,٣	١٦٧,٤	١,١٥٥,٤
مصر	٢,٨٦١,٤	٢,٢٣٨,٦	٢,٨٣٨,٠	٢٦,٨
إريتريا	١,٣	٠,٦	٠,٢	-٦٧,٧
إسواتيني	٢٢٧,٨	٢١٥,٩	٢٤٠,٠	١١,٢
إثيوبيا	٤٦٠,٥	٤٤٦,٧	٥٢٠,٨	١٦,٦
كينيا	١,٥٩٥,٥	١,٧٧٤,٩	٢,٠٨٦,٢	١٧,٥
ليبيا	٢٤٤,٩	٨٥,٨	٢٥٥,٤	١٩٧,٨
مدغشقر	٧٩,٥	٤٥,٤	٥٢,٧	١٦,١
ملاوي	٢٠٦,٨	١٥٩,٨	٢٠٥,٥	٢٨,٦
موريشيوس	٢٣٨,٨	١٩٥,٢	٢٢١,١	١٣,٢
رواندا	٦٢٦,٧	٤٧٢,٨	٦٦٠,٥	٣٩,٧
سيشيل	٢٠,٦	١٦,٥	١٤,٠	-١٥,٤
الصومال	٦,٣	٦,٢	٣,٠	-٥١,٦
السودان	٥٥٢,٥	٣٠٣,٠	٧٢٣,٧	١٣٨,٩
تونس	٨٤٨,٥	٥٦٣,٥	٧٩٢,٠	٤٠,٥
أوغندا	٦٠٠,٩	٦٠٨,٣	٧٥٥,٣	٢٤,٢
زامبيا	١,٢٣٤,١	١,٢٧٠,٩	١,٥٧٦,٩	٢٤,١
زيمبابوي	١٢٨,٤	٢٣٥,١	٨٣,٠	-٦٤,٧
المجموع	**١٠,٩٠٧,٩٤**	**٩,٩٨٩,٥٦**	**١٢,٧٦٧,٧٢**	**٢٧,٨**

المصدر: قاعدة بيانات كومستات

حصص صادرات وواردات الكوميسا البينية

صادرات الكوميسا البينية

بلغت حصة مصر من إجمالي سوق التصدير البيني في الكوميسا ٢٢,٢٪ في العام ٢٠٢١ ما يشكل انخفاضاً طفيفاً من حصتها التي سجلت في عام ٢٠٢٠ والتي بلغت ٢٢,٤٪ وجاءت كينيا في المرتبة الثانية بعد مصر بحصة تبلغ ١٦,٣٪ من إجمالي سوق التصدير البيني في الكوميسا ما يشكل انخفاضاً عن حصة عام ٢٠٢٠ التي بلغت ١٧,٨٪. جاءت زامبيا في المرتبة الثالثة حيث بلغت حصتها من الصادرات ١٢,٤٪ وجاءت الكونغو الديمقراطية في المرتبة الرابعة بحصة تبلغ ١١,٨٪ وجاءت تونس في المرتبة الخامسة بحصة من سوق الصادرات تبلغ ٦,٢٪.

واردات الكوميسا البينية

حصدت ليبيا أكبر حصة في سوق الواردات بالكوميسا في ٢٠٢١ حيث بلغت نسبتها ١٥٪ وتلك حصة أكبر من حصتها المسجلة للعام ٢٠٢٠ التي بلغت ١٣٪ واحتل السودان المرتبة الثانية في سوق الواردات بعد ليبيا بحصة بلغت ١٢٪ وذلك أعلى من حصة العام ٢٠٢٠ التي بلغت نسبتها ٦٪. وشملت الدول الأخرى ذات الحصص اللافتة كل من أوغندا (١٠,٩٪) وكينيا (١٠٪) ومصر (٨,٢٪) وزامبيا (٧,٥٪) والصومال وزيمبابوي حيث سجلت كل منهما حصة من سوق الواردات بلغت نسبتها ٥,٤٪. يوضح الجدول رقم ٢ أدناه حصص صادرات وواردات الكوميسا للعامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ بحسب الدولة العضو.

الجدول رقم ٢ : التجارة البينية في الكوميسا، ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، القيم بملايين الدولارات الأمريكية

الترتيب وفقاً لحجم التجارة في ٢٠٢١	الدول المصدرة	حجم التجارة في ٢٠٢٠	حجم التجارة في ٢٠٢١	% الحصة للعام ٢٠٢٠	% الحصة للعام ٢٠٢١	الدول المستوردة	حجم التجارة في ٢٠٢٠	حجم التجارة في ٢٠٢١	% الحصة للعام ٢٠٢٠	% الحصة للعام ٢٠٢١
١	مصر	٢,٢٣٨,٦	٢,٨٣٨,٠	٢٢,٤	٢٢,٢	ليبيا	١,١٢٧,٠	١,٦٧٣,٢	١٢,٧	١٥,٠
٢	كينيا	١,٧٧٤,٩	٢,٠٨٦,٢	١٧,٨	١٦,٣	السودان	٥٠٣,٧	١,٣٤١,٢	٥,٧	١٢,٠
٣	زامبيا	١,٢٧٠,٩	١,٥٧٦,٩	١٢,٧	١٢,٤	أوغندا	١,٣٢٥,١	١,٢١٣,٠	١٤,٩	١٠,٩
٤	الكونغو الديمقراطية	١,٢٩٠,٥	١,٥١٢,٨	١٢,٩	١١,٨	كينيا	١,٠١٨,٢	١,١١٥,٠	١١,٥	١٠,٠
٥	تونس	٥٦٣,٥	٧٩٢,٠	٥,٦	٦,٢	مصر	٧٦٠,٨	٩١٠,٣	٨,٦	٨,٢
٦	أوغندا	٦٠٨,٣	٧٥٥,٣	٦,١	٥,٩	زامبيا	٤٢٢,٠	٦٤٠,٥	٤,٨	٥,٧
٧	السودان	٣٠٣,٠	٧٢٣,٧	٣,٠	٥,٧	الصومال	٥٩٦,٥	٦٠٦,٧	٦,٧	٥,٤
٨	رواندا	٤٧٢,٨	٦٦٠,٥	٤,٧	٥,٢	زيمبابوي	٣٤٩,٤	٦٠٦,٥	٣,٩	٥,٤
٩	إثيوبيا	٤٤٦,٧	٥٢٠,٨	٤,٥	٤,١	إثيوبيا	٣٩٣,٣	٥٣٩,١	٤,٤	٤,٨
١٠	ليبيا	٨٥,٨	٢٥٥,٤	٠,٩	٢,٠	الكونغو الديمقراطية	٥٨٧,٧	٥١٠,٨	٦,٦	٤,٦
١١	إسواتيني	٢١٥,٩	٢٤٠,٠	٢,٢	١,٩	رواندا	٥٢٠,٧	٤٤٥,٣	٥,٩	٤,٠
١٢	موريشيوس	١٩٥,٢	٢٢١,١	٢,٠	١,٧	تونس	٣٣٦,١	٣٨٦,٢	٣,٨	٣,٥
١٣	ملاوي	١٥٩,٨	٢٠٥,٥	١,٦	١,٦	مدغشقر	١٤٧,٥	٢٤٦,٤	١,٧	٢,٢
١٤	جيبوتي	١٣,٣	١٦٧,٤	٠,١	١,٣	ملاوي	٢١٧,١	٢٣٩,٣	٢,٤	٢,١
١٥	زيمبابوي	٢٣٥,١	٨٣,٠	٢,٤	٠,٧	جيبوتي	٧١,٩	١٩٩,٩	٠,٨	١,٨
١٦	بوروندي	٤٤,٧	٥٦,٧	٠,٤	٠,٤	بوروندي	١٨٠,٥	١٩٦,٩	٢,٠	١,٨
١٧	مدغشقر	٤٥,٤	٥٢,٧	٠,٥	٠,٤	موريشيوس	١٥٣,٣	١٩١,٤	١,٧	١,٧
١٨	سيشيل	١٦,٥	١٤,٠	٠,٢	٠,١	سيشيل	٤٣,٤	٥٨,٥	٠,٥	٠,٥
١٩	الصومال	٦,٢	٣,٠	٠,١	٠,٠	إسواتيني	٢٦,٨	٢٠,٦	٠,٣	٠,٢

٢٠	جزر القمر	١,٩	٢,٧	٠,٠	٠,٠	جزر القمر	١٠,٧	١١,٦	٠,١	٠,١
٢١	إريتريا	٠,٦	٠,٢	٠,٠	٠,٠	إريتريا	٨٧,٠	١٠,٣	١,٠	٠,١
	المجموع	**٩,٩٨٩,٦**	**١٢,٧٦٧,٧**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	إريتريا	**٨,٨٧٨,٥**	١١,١٦٢,٨	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: قاعدة بيانات كومستات

رصد المنتجات الدينامية في تجارة الصادرات البينية في الكوميسا

كان أكثر المنتجات المتداولة ديناميكية في ٢٠٢١ هو زيت النخيل المكرر، الذي احتل المرتبة السادسة في عام ٢٠٢١ بعد أن كان في المركز ٣٥ في عام ٢٠٢٠. احتلت بذور السمسم المرتبة ١٤ في عام ٢٠٢١ بعد أن كانت في المركز ٤٩ في العام السابق. وانتقلت السيارات من المركز ١١٧ في عام ٢٠٢٠ إلى المركز ٢٠ في عام ٢٠٢١.

الجدول رقم٣ : منتجات الصادرات داخل الكوميسا والمراكز التي صنفت فيها في الفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢١

(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

الرقم	SITC	الوصف حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC)	القيم لعام ٢٠٢١ (USDM)	R21	R20	R19	R18	R17
١	٢٨٣١	خامات ومركزات النحاس	٨٩٢,٤	١	١	٢	٢	٢
٢	٣٣٤٦	زيوت وزيوت بترولية مستخلصة من معادن قارية (غير الخام) ومستحضرات غير مذكورة في موضع آخر، تحتوي بالوزن على 70٪ أو أكثر من زيوت البترول	٤٠٥,٦	٢	٢	١	١	١
٣	٦٨٢١٢	النحاس المكرر	٣٧٥,١	٣	٣	٣	١٤	٩٠
٤	٦٦١٢٢	الاسمنت البورتلاندي	٣٤٩,٩	٤	٨	٧	١١	٩
٥	٠٥٤٥٩	خضروات أخرى طازجة/ مبردة	٢٦٨,٥	٥	٦	٤	٢٤	٣٤٥
٦	٤٢٢٢٩	زيت النخيل المكرر وجزيئاته	٢٦٢,٧	٦	٣٥	٣٨	٤٣	٤٤
٧	٠٧٤١٤	نوع شاي أسود آخر (مخمر) ونوع شاي آخر مخمر جزئياً، وإن كان مُنكّهاً	٢٥٦,٤	٧	٧	٥	٣	٣
٨	٠٠١٩	الحيوانات الحية، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر	٢٢١,٧	٨	١١	١١	٥	٤
٩	٥٢٢٥٥	أكاسيد وهيدروكسيدات الكوبالت، وأكاسيد الكوبالت التجارية	٢٠١,٠	٩	٤	٣٧	٢٢٧	٢,٣٢٣
١٠	٠٦١١١	قصب السكر، خام، في صورة صلبة، لا يحتوي على نكهات/مواد تلوين مضافة	١٨٢,٦	١٠	٥	٦	٨	٦
١١	٥٥١٤١	مخاليط من مواد عطرية ومخاليط (بما في ذلك المحاليل الكحولية) تحتوي في الأساس على واحد أو أكثر من هذه المواد، من النوع المستخدم كمواد خام في الصناعة	١٧٧,٢	١١	١٠	٨	٩	١٣
١٢	٠٤٦١	طحين قمح/ميسلين	١٧٣,٦	١٢	٩	٩	١٠	١٤

١٣	٠٦١٢٩	سكر بنجر / قصب آخر في صورة صلبة، بخلاف المواد المنكهة/الملونة	١٧١,٩	١٣	٢٤	٢٣	١٢	٧
١٤	٢٢٢٥	بذور السمسم	١٦٢,٦	١٤	٤٩	١٢	٤	٢٣
١٥	١١١٠٢	المياه (بما في ذلك المياه المعدنية والمياه الغازية) التي تحتوي على سكر مضاف / مواد تحلية أخرى / منكهة	١٥٩,٤	١٥	١٨	٢٢	٢٠	٢١
١٦	٥٤٢٩٣	أدوية غير مذكورة في موضع آخر معروضة بجرعات/أشكال/عبوات للبيع بالتجزئة	١٥٣,٩	١٦	١٣	١٣	١٦	١٢
١٧	٦٦١٢١	كلنكر الأسمنت	١٥٠,٦	١٧	٢٥	٧٠	٥٦	٩٧
١٨	٨٩٣١٩	أصناف لنقل/تعبئة البضائع، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر	١٤٣,٧	١٨	١٧	١٥	١٥	١٩
١٩	٥٥٤٢٢	محضرات غسيل وتنظيف الأسطح غير مذكورة في موضع آخر مهيأة للبيع بالتجزئة	١٤١,٦	١٩	١٤	١٦	١٧	٢٠
٢٠	٧٨١٢	مركبات لنقل الأشخاص، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر	١٣٥,٣	٢٠	١١٧	٨٩	١٠٥	٥٩
٢١	٠٥٤٨٣	الآروروت، ودوار الشمس الدرني (خرشوف القدس)، والبطاطا الحلوة والجذور والدرنات المماثلة (بخلاف المنيهوت) التي تحتوي على نسبة عالية من النشا/الإنولين وإن لم تكن مقطعة إلى شرائح أو في شكل حبيبات	١٢٩,٢	٢١	٢٦	٨٢	١,٠٤٧	٧٥٥
٢٢	٢٧٤١	الكبريت بأنواعه عدا الكبريت المتسامي والكبريت المترسب والكبريت الغروي	١٢٢,٩	٢٢	٣٢	٢٩	٢٨	٦٥
٢٣	٣٥١٠	التيار الكهربائي	١٢٢,٢	٢٣	١٦	٢١	٢٩	١٧
٢٤	٨٤٥١٢	ألبسة أطفال وإكسسوارات ملابس أطفال، تريكو/كروشيه	١١٩,٨	٢٤	١٥	١٤	١٩	١٥
٢٥	٦٦٢٤٥	أعلام وأرضيات سيراميك مزجج، بلاط الدفايات/الجدران ومكعبات الفسيفساء الخزفية المصقولة وما يماثلها، وإن كانت على دعامة	١١٨,٥	٢٥	٢٧	٢٠	٣٦	٣٦

المصدر: قاعدة بيانات كومستات

التجارة البينية داخل الكوميسا كنسبة مئوية من تجارة الكوميسا العالمية

كان لبوروندي ورواندا وأوغندا والسودان أعلى النسب بين حجم تجارتهم البينية في داخل الكوميسا وتجارتهم العالمية.

وبصفة عامة فقد كانت حصة التجارة البينية في الكوميسا من إجمالي حجم تجارة الكوميسا ٦٪ في عام ٢٠٢١ حيث يمثل ذلك انخفاضاً طفيفاً من الحصة المسجلة لعام ٢٠٢٠ التي بلغت نسبتها ٧٪.

الجدول رقم ٤ : تجارة الكوميسا البينية كنسبة من تجارتها العالمية بحيب الدولة (٢٠١٤ - ٢٠٢١) (٢٠١٤-٢٠٢١)

الدولة المعلنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
بوروندي	١٨	١٨	٢٤	١٩	٢٢	١٩	٢٢	٢١
جزر القمر	١١	٢	٨	٤	٦	٦	٥	٤
الكونغو الديمقراطية	٢١	١٦	٨	٦	٦	٧	٩	٦
جيبوتي	٢	٤	٤	٧	٦	٨	٧	٥
مصر	٣	٣	٣	٣	٣	٤	٣	٣
إريتريا	١١	٩	١٤	١٧	١٣	١٤	٨	١
إسواتيني	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٧	٦
إثيوبيا	٥	٢	٢	٣	٤	٥	٥	٦
كينيا	١٠	١١	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
ليبيا	٤	٦	٧	٤	٣	٤	٥	٤
مدغشقر	٤	٥	٥	٦	٤	٤	٤	٥
ملاوي	١٧	١٣	١٣	١٠	١٠	١١	١١	١١
موريشيوس	٥	٦	٧	٧	٦	٦	٦	٦
رواندا	٣٣	٣١	٣٣	٢٥	٢٥	٢٤	٢٠	٢١
سيشيل	٣	٦	٣	٤	٣	٣	٢	٢
الصومال	٢٤	٢٢	٢	٨	٧	١٠	١٠	٩
السودان	٧	١٦	١٢	٩	١٠	٩	٧	١٣
تونس	٣	٣	٢	٣	٣	٥	٣	٣
أوغندا	١٧	١٧	١٦	١٧	١٥	١٣	١٧	١٦
زامبيا	٢٠	١٩	١٧	١٤	١٦	١٤	١٣	١٢
زيمبابوي	٤	٦	٥	٥	٦	٥	٦	٥
الكوميسا	٧	٧	٦	٦	٦	٦	٧	٦

المصدر: قاعدة بيانات كومستات

التجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود

ما زال الأداء في المنتجات الغذائية والحيوانات الحية هو الذي يدفع التجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود في زامبيا والبيانات التالية المتعلقة بالتجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود هي بيانات زامبيا للتجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود التي جمعت بموجب صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر لنقاط تشيروندو وكاسومباليسا وموامي وناكوندي الحدودية المختارة وذلك للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢١.

صادرات التجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود

بلغت قيمة صادرات زامبيا من التجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود على الحدود الأربعة المستهدفة في إطار مبادرة الكوميسا المعنية بالتجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود ١٩٠,٥ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢١، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٣٦ ٪ من حجم صادرات هذه التجارة في عام ٢٠٢٠ حيث بلغت ٨٠,٧ مليون دولار أمريكي. بلغت قيمة صادرات التجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود على نقطة تشيروندو الحدودية ٨,١٥٨ دولاراً أمريكياً، حيث تشكل ٧٠٪ من هذه التجارة من أغذية وحيوانات حية ومشروبات وتبغ. وبلغت قيمة صادرات التجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود على حدود كاسومباليسا إلى الكونغو الديمقراطية ١٤٦,٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ وشكل ٤٩٪ منها أغذية وحيوانات حية. أما على حدود موامي، فقد بلغت قيمة صادرات التجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود ٤,٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، شكلت المشروبات والتبغ نسبة ٤١٪ من إجمالي هذه الصادرات. وبلغت قيمة صادرات التجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود بالنسبة لحدود ناكوندي ٤٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، تشكلت من المواد الخام، باستثناء الوقود، بنسبة ٧٠٪.

واردات التجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود

بلغت قيمة واردات في زامبيا التجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود على الحدود الأربعة المستهدفة ٧٠,٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، أي ما يقرب من ضعف القيمة المصدرة في عام ٢٠٢٠ البالغة ٣٥,٥ مليون دولار أمريكي. وبلغت قيمة واردات التجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود على حدود تشيروندو ما يقرب من ٧ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، وكانت ٤١٪ منها عبارة عن سلع مصنعة متنوعة بينما كانت ٢٠٪ منها سلعاً مصنّعة مصنفة. كما بلغت قيمة واردات التجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود على حدود كاسومباليسا مع الكونغو الديمقراطية فقط ٣١٦٧ دولاراً أمريكياً وكانت جميعها سلعاً مصنّعة مصنفة. وفي نقطة موامي الحدودية بلغت قيمة واردات التجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود في ٢٠٢١ ما يزيد قليلاً عن ٢ مليون دولار أمريكي حيث شكلت المواد المصنعة ٤٧٪ من إجمالي هذه الواردات بينما شكلت المواد الغذائية والحيوانات الحية نسبة ٢٥٪ منها. كذلك في ٢٠٢١ بلغت قيمة واردات التجارة ذات الحجم الصغير العابرة للحدود في نقطة ناكوندي الحدودية ٦٢ مليون دولار أمريكي شكلت الأغذية والحيوانات الحية نسبة ٧٢٪ منها

الصادرات لباقي أفريقيا

تهيمن على التجارة مع أفريقيا التجارة مع جارات الكوميسا من الجنوب والشرق والشمال الأفريقي حيث أن التجارة مع باقي دول أفريقيا تهيمن عليها التجارة مع جنوب أفريقيا. وفي هذا الصدد، ارتفعت قيمة صادرات الكوميسا مع جنوب أفريقيا بنسبة ٢٨٪ وذلك من ٤,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ٦,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١. فقد استحوذت جنوب أفريقيا وحدها على ٢٤٪ من الصادرات لأفريقيا في ٢٠٢١ ويمثل ذلك ارتفاعاً من النسبة المسجلة لعام ٢٠٢٠ التي بلغت ٢١٪. أما حصص أسواق صادرات الكوميسا الرئيسية في باقي دول أفريقيا لعام ٢٠٢١ فقد كانت كما يلي: تنزانيا (١٠,٤٪)، موزمبيق (٦,٣٪)، المغرب (٣,٦٪)، الجزائر (٢,٩٪)، جنوب السودان (١,٢٪) ونيجيريا (١٪). من بين هذه الأسواق، زادت الصادرات إلى تنزانيا بنسبة ٣٢٪ من ٢,٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ٣ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ من حيث القيمة الإسمية، بينما نمت الصادرات إلى موزمبيق بنسبة ٤٦٪ من ١,٢ مليار دولار أمريكي إلى ١,٨ مليار دولار أمريكي بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. كانت الصادرات البارزة الأخرى إلى السوق الأفريقية على النحو التالي، المغرب (زيادة بنسبة ٤٧٪)، الجزائر (زيادة بنسبة ٤٪)، جنوب السودان (انخفاض بنسبة ٩٪) ونيجيريا (زيادة بنسبة ١٠٪).

الصادرات من باقي أفريقيا

هيمنت جنوب أفريقيا أيضاً على سوق الواردات إلى الكوميسا من باقي دول أفريقيا حيث ارتفعت القيمة الإسمية للواردات من جنوب أفريقيا بنسبة ٣٣٪ وذلك من ٨,٢ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ إلى ١١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١. ويجدر بالذكر أن حصة جنوب أفريقيا من الواردات إلى الكوميسا من دول أفريقيا الأخرى بلغت ٤٠٪ في ٢٠٢١. ومن المصادر الأفريقية الأخرى التي تستحق الذكر التي جاءت منها واردات الكوميسا في ٢٠٢١، وتنزانيا (٨٪)، والجزائر (٣,٣٪)، والمغرب (٣٪)، وموزمبيق (١,٥٪) وناميبيا (١٪). وقد ارتفعت قيمة الواردات من تنزانيا والمغرب وموزمبيق بنسبة ١٧٪ و ١٦٪ و ٢١٪ على التوالي، بينما انخفضت قيمة الواردات من موزمبيق وناميبيا بنسبة ٢١٪ و ٣٢٪ على التوالي.

٢
الفصل الثاني

تنفيذ برامج التعاون والتكامل الإقليمي بالكوميسا

السوق الداخلية

منطقة التجارة الحرة بالكوميسا

تقارير التقدم المحرز في الدول الأعضاء في الكوميسا غير المشاركين في منطقة التجارة الحرة بالكوميسا

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت خمس دول أعضاء لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة بالكوميسا وهي بالتحديد، الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وإيسواتيني (التي هي قيد الاستثناء المرتبط بتنفيذ منطقة التجارة الحرة بالثلاثية) والصومال التي لم تستكمل بعد إجراءات عملية الانضمام إلى معاهدة الكوميسا.

- أبلغت الكونغو الديمقراطية في العام ٢٠٢٢ الاجتماع الثالث والأربعين للمجلس الوزاري أنها بصدد اتخاذ تدابير للانتهاء من اعتماد/المصادقة على الصكوك ذات الصلة في الوقت المناسب. وكانت هذه الدولة قد أكدت للاجتماع الأربعين للمجلس الوزاري أن الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات ذات المنشأ في الكوميسا قد خفضت إلى الصفر وفقاً لبرنامج تخفيض ممرحل في فترة ثلاثة أعوام.
- كذلك، في العام ٢٠٢٢ ظلت إسواتيني قيد الاستثناء المرتبط بتنفيذ منطقة التجارة الحرة بالثلاثية بينما ظلت الصومال تسعى لإكمال عملية الانضمام لمعاهدة الكوميسا. وقد أكدت إسواتيني في الاجتماع الثالث والأربعين للمجلس الوزاري أنها صادقت على اتفاق منطقة التجارة الحرة للثلاثية ما من شأنه فتح الباب أمامها للاشتراك في منطقة التجارة الحرة للكوميسا.
- جاءت أول خطوة اتخذتها إثيوبيا للاشتراك في منطقة التجارة الحرة للكوميسا في العام ١٩٩٨ حيث خفضت الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات ذات المنشأ في الكوميسا بنسبة ١٠٪. وفي الاجتماع الثالث والأربعين للمجلس الوزاري، أبلغت إثيوبيا الاجتماع أنها عقدت اجتماعا تشاوريا مع الأمانة العامة في الفترة ١٩-٢٠ أغسطس ٢٠٢٢ في مدينة بيشوفتو الإثيوبية، لبحث موقف إثيوبيا الراهن من حيث تنفيذ منطقة التجارة الحرة بالكوميسا. وقد اتفق الاجتماع على ضرورة تسريع عملية انضمام إثيوبيا لمنطقة التجارة الحرة بالكوميسا وفق خطة العمل التي تقوم في الفترة من سبتمبر ٢٠٢٢ إلى يناير ٢٠٢٣ وبناءً عليه تقوم الأمانة العامة للكوميسا بتقديم العون الفني لتيسير تنفيذ خطة العمل المعنية.
- انضمت أوغندا لمنطقة التجارة الحرة بالكوميسا في يوليو ٢٠١٤ إلا أنها احتفظت بقائمة من المنتجات لا تخضع لمنطقة التجارة الحرة وفيما يخص الخفض التدريجي للرسوم الجمركية على هذه المنتجات غير الخاضعة لمنطقة التجارة الحرة بالكوميسا، أبلغت أوغندا الاجتماع الثالث والأربعين للمجلس الوزاري أن المشاورات الوطنية جارية كما أبلغت الاجتماع بنيتها توزيع قائمة السلع الحساسة للدول الأعضاء وأنها ستقدم تحديثات عن التقدم المحرز.

- ظلت إريتريا منذ العام ١٩٩٨ تقدم خدمة الدول الأكثر تفضيلاً للدول الأعضاء للكوميسا وذلك بنسبة ٨٠٪ على أساس المعاملة بالمثل، ما يشير إلا أنه لم يبق لها للتنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة بالكوميسا إلا إزالة نسبة ٢٠٪ المتبقية في المعاملة التفضيلية. وحتى نهاية العام ٢٠٢٢ لم يرد أي تقرير من دولة إريتريا حول أي تقدم محرز نحو تحرير نسبة ٢٠٪ المتبقية. وعليه، يعتبر موقف إريتريا لنهاية العام حول الاشتراك بصورة كاملة في منطقة التجارة الحرة بالكوميسا غير واضح.
- لا يزال انضمام الصومال لمنطقة التجارة الحرة بالكوميسا قيد الانتظار ولم يرد من الصومال أي تحديث بهذا الشأن.

تنفيذ إجراءات الكوميسا لحماية سكر كينيا

سعت كينيا عند بداية تنفيذ منطقة التجارة الحرة بالكوميسا في العام ٢٠٠٠ للحصول على حماية لقطاع السكر في كينيا الذي لم يكن قادراً على التنافس مع قطاعات السكر في دول الكوميسا الأخرى وقد حصلت كينيا على مطلبها في العام ٢٠٠٢. التزمت كينيا من خلال التوجيه رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ بإجراء عدد من الإصلاحات التي من شأنها قلب قطاع السكر وجعله قادراً على المنافسة. حيث كان الهدف الأساسي للحماية هو منح منتجي السكر الكينيين، أي المزارعين والمطاحن، الحماية لبعض الوقت. وكان متوقعاً خلال هذا الوقت من المزارعين وأصحاب المطاحن بالتعاون مع الحكومة وأصحاب المصلحة المهتمين الآخرين أن يدرسوا المعيقات التي تحد من قدرة القطاع على التنافس.

وقد زاد إنتاج السكر من ٤٩٣,٩٣٧ طن في عام ٢٠١٢ إلى مستوى قياسي بلغ ٧٠٠,٢٤١ طن في عام ٢٠٢٢. وخلال الفترة من يناير إلى أبريل ٢٠٢٢، تم إنتاج ما مجموعه ٢٧٦,٩٨٦ طناً من السكر مقابل ٢٤٤,٦٤٦ طناً في نفس الفترة من العام السابق. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ١٣٪ في الإنتاج تُعزى إلى زيادة توافر قصب السكر واستثمار القطاع الخاص في هذه الصناعة. توقعت كينيا عجزاً قدره ١٧٩,٦٥٥ طناً متريا من السكر البني لعام ٢٠٢٢. وقد اتخذ هذا العجز كأساس لتخصيص حصص لدول الكوميسا المنتجة للسكر. وبالرغم من كل الجهود التي تبذل، ما تزال صناعة السكر في كينيا تعاني من تحديات الإنتاج وضغوط المنافسة من الدول المصدرة للسكر. وبناءً على ذلك، منح الاجتماع الثالث والأربعون للمجلس الوزاري في ديسمبر ٢٠٢٢ كينيا تمديداً لضمانات حماية السكر لمدة تسعة أشهر ابتداءً من فبراير ٢٠٢٣.

التطورات التي شهدها نظام التجارة المبسط (STR)

أنشأت الأمانة العامة للكوميسا نظام الكوميسا المبسط للتجارة حيث أطلق في العام ٢٠١٠ وذلك إدراكاً منها بأن التجارة العابرة للحدود تمثل عنصراً هاماً في التجارة البينية في المنطقة. ويمثل نظام التجارة المبسط نظاما للتجارة العابرة للحدود لصغار التجار الذين يستوردون و/أو يصدرون سلعاً قيمتها ٢,٠٠٠ دولار أمريكي أو أقل، تكون مدرجةً في القائمة المشتركة للمنتجات المؤهلة التي تفاوض واتفق عليها البلدان المتجاوران. ويهدف نظام التجارة المبسط إلى إضفاء الطابع الرسمي على التجارة غير الرسمية عبر الحدود من خلال وضع أدوات وآليات لامركزية مصممة خصيصاً لمتطلبات التجارة لأصحاب التجارة صغيرة الحجم في المناطق الحدودية حيث تنتشر التجارة غير الرسمية ويهدف النظام لتيسير وصول صغار التجار إليها.

ويخفض نظام التجارة المبسط تكاليف صغار التجار ويزيد من سرعة عبور الحدود من خلال استخدام وثيقة جمارك مبسطة بالإضافة إلى إجراءات التخليص الجمركي المبسطة. تم نشر موظفي مكاتب المعلومات التجارية في بعض المراكز الحدودية لمساعدة صغار التجار بالمعلومات المتعلقة بإجراءات عبور الحدود وملء الاستمارات.

وفي الوقت الراهن، يبلغ عدد الدول الأعضاء في الكوميسا الذين يطبقون نظام التجارة المبسط ثمانية (٨) دول هي بوروندي والكونغو الديمقراطية وكينيا وملاوي ورواندا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وأفادت دول أعضاء أخرى من بينها جيبوتي وإثيوبيا والسودان بأنها بصدد اعتماد نظام التجارة المبسط مع البلدان المجاورة.

إزالة الحواجز غير الجمركية في إقليم الكوميسا

يشتمل برنامج الكوميسا المعني بإزالة الحواجز غير الجمركية على الآتي: قواعد الكوميسا للحواجز غير الجمركية؛ والآلية الإلكترونية على الإنترنت للتبليغ عن الحواجز غير الجمركية ومتابعتها وإزالتها بالإضافة لأدوات الإبلاغ للأعمال التجارية المتوسطة والصغيرة. وتعمل الكوميسا على تفعيل قواعد الكوميسا للحواجز غير الجمركية كما اعتمدها المجلس الوزاري في اجتماعه الثالث والثلاثين وكما نقحها/اعتمدها في اجتماعه الحادي والأربعين. وكذلك، توفر اللوائح المعنية بالحواجز غير الجمركية إطاراً قانونياً لإنشاء أدوات الإبلاغ والرصد والإلغاء الإقليمية، والترتيبات المؤسسية الوطنية والإقليمية لإدارة برنامج الحواجز غير الجمركية وكذلك الإطار القانوني لإزالة الحواجز غير الجمركية التي تم تحديدها.

وتشتمل أدوات الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية على الآلية الإلكترونية على الإنترنت للتبليغ عن الحواجز غير الجمركية ومتابعتها وإزالتها والتي تقدم خدمتها في الموقع التالي: www.tradebarriers.org، أداة الإبلاغ والمراقبة عن طريق خدمة الرسائل القصيرة (SMS) بالإضافة إلى استخدام طرق أخرى بما في ذلك الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني واستمارات البلاغات.

وحسب الوضع الراهن في ديسمبر ٢٠٢٢، كان هناك ما مجموعه ١٩ حاجزاً من الحواجز غير الجمركية لم يتم الوصول لحل بشأنها بين الدول الأعضاء، وبعضها ظل عالقاً لفترات طويلة تزيد عن عامين، حيث نجمت هذه الحواجز بشكل رئيسي عن التدابير غير الجمركية المقيدة للتجارة. ويجدر بالذكر أن الأمانة والدول الأعضاء تعمل على إزالة هذه الحواجز غير الجمركية العالقة..

تشمل الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها في عام ٢٠٢٢ ما يلي:

أ) عقد المنتدى الإقليمي الثاني للحواجز غير الجمركية لنقاط الاتصال، والذي نظر من بين قضايا أخرى في حالة تنفيذ قرارات المجلس الوزاري المتعلقة بإزالة الحواجز غير الجمركية، ومصفوفة الوقت المحدد لإزالة الحواجز غير الجمركية والاتفاق على الإجراءات التي يجب اتخاذها لحل المشاكل غير الجمركية المبلغ عنها. حواجز التعرفة بما في ذلك الأطر الزمنية ذات الصلة.

ب) تقديم الدعم للدول الأعضاء فيما يتعلق بحل الحواجز غير الجمركية بما فيها المشاكل الناشئة حديثاً والتي طال أمدها.

ج) تدريب أكثر من ١٢٠ عضواً من أعضاء لجان المتابعة وجهات الاتصال الوطنية في ما يخص آلية الكوميسا المعنية بإزالة الحواجز غير الجمركية بما في ذلك بما في ذلك اللوائح وإجراءات العمل التي اعتمدتها الكوميسا بشأن الحواجز غير الجمركية ونظام الإبلاغ الإلكتروني على الإنترنت وعبر أداة الرسائل

د) إدارة النظام الإكتروني على الإنترنت.

ه) تقديم الدعم الفني لكل من مصر ومدغشقر وملاوي بخصوص تطوير الاستراتيجيات الوطنية لإزالة الحواجز غير الجمركية.

ومن بين الدروس الرئيسية المستفادة لتسريع عملية إزالة الحواجز غير الجمركية في الكوميسا ما يلي:

أ) حاجة الأمانة العامة إلى التواصل المستمر مع هياكل الدول الأعضاء بما في ذلك لجان المتابعة الوطنية ونقاط الاتصال لإضفاء الطابع المؤسسي على نهج إزالة الحواجز غير الجمركية القائم على القواعد ولضمان نجاح اعتماد وتنفيذ لوائح الكوميسا المعنية بإزالة الحواجز غير الجمركية.

ب) ستساهم مشاركة القطاع الخاص خلال ورش العمل الوطنية للتوعية في توسيع نطاق استخدام أدوات إعداد التقارير وإظهار الالتزام باتباع الإجراءات المنصوص عليها في اللوائح الخاصة بإزالة الحواجز غير الجمركية كما أنه من شأن هذه المشاركة تعزيز ثقة مستخدمي النظام.

منطقة التجارة الحرة لثلاثية الكوميسا والإياك والسادك (TFTA)

خصص بنك التنمية الأفريقي مبلغ ١,١٧ مليون دولار أمريكي لدعم المرحلة الثانية من برنامج بناء القدرات للثلاثية. وتهدف المنحة إلى دعم مفاوضات ختام المرحلة الأولى وأنشطة المرحلة الثانية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة للثلاثية. بدأ تنفيذ المشروع في الخامس والعشرين من فبراير ٢٠٢١ بواسطة الكوميسا كوكيل للتنفيذ إنابة عن شركاء الثلاثية. ويدعم البرنامج أنشطة برنامج العمل الذي وضعته الثلاثية في إطار ركيزة تكامل الأسواق، وسينتهي الدعم في فبراير ٢٠٢٣.

وقد قامت اثنتان وعشرون دولة من الدول الأعضاء والشريكة، بحلول ديسمبر ٢٠٢٢، بالتوقيع على اتفاقية الثلاثية، بينما صادق عليها إحدى عشرة دولة هي تحديداً: مصر وأوغندا وكينيا وجنوب أفريقيا ورواندا وبوروندي وناميبيا وبوتسوانا وايسواتيني وزامبيا وزيمبابوي. ويتطلب تفعيل الاتفاقية الحصول على أربع عشرة مصادقة من الدول الأعضاء والشريكة.

وتغطي مفاوضات الثلاثية ثلاثة ركائز، هي بالتحديد: تكامل الأسواق، والتنمية الصناعية، وتنمية البنى التحتية. وتُجرى المفاوضات على مرحلتين اثنين كما يلي: غطت المرحلة الأولى من المفاوضات تحرير التعريفات الجمركية، وقواعد المنشأ، وسبل المعالجات التجارية. وبإستثناء جزء يسير يتعلق بمسائل قواعد المنشأ التي تغطي بعض المنتجات في قطاعات النسيج وصناعة السيارات التي لا تزال معلقة، فقد تم الفراغ من المرحلة الأولى بدرجة كبيرة، بما في ذلك اتفاقية الثلاثية حول حركة أصحاب الأعمال التجارية والتي تمت مناقشتها ضمن مسار مستقل. وتغطي المرحلة الثانية المفاوضات حول تحرير تجارة الخدمات ومسائل أخرى متعلقة بالتجارة مثل حقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة والاستثمارات العابرة للحدود.

وقد تم وضع المسودة النهائية لبروتوكول سياسات تنظيم المنافسة للثلاثية، كما تم تحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بوضع مسودة لطرائق تنفيذ بروتوكول الثلاثية لسياسات تنظيم المنافسة.

وقام فريق عمل الثلاثية بتكليف استشاري للقيام بدراسة تعمل على توضيح طرائق التعامل فيما بين منطقة التجارة الحرة القارية ومنطقة التجارة الحرة للثلاثية، وعلى وجه الخصوص في توجيه الدول الأعضاء والشريكة من حيث مواقفهم حتى يمكنهم الاستفادة من العمليات التي تجريها منطقة التجارة الحرة القارية.

التقدم المحرز في الركائز المختلفة

ركيزة تكامل الأسواق

لاحظ الاجتماع الثامن للجنة الوزارية القطاعية للثلاثية، الخاصة بالتجارة والجمارك والتمويل والشؤون الاقتصادية والشؤون الداخلية، الذي تم عقده في أديس أبابا في يونيو من عام ٢٠١٩، أن التقدم الكلي الذي تم تحقيقه في مفاوضات اتفاقية منطقة التجارة الحرة للثلاثية وصكوك منطقة التجارة الحرة للثلاثية تساعد في عملية التكامل القاري الأمر الذي يؤكد على أهمية منطقة التجارة الحرة للثلاثية كأضخم تجمع تجاري منفرد يساهم في انجاح اقامة منطقة التجارة الحرة القارية. تم تحقيق العديد من الانجازات في هذا الصدد حتى تاريخ إصدار هذا التقرير تتضمن ما يلي:

١) أكمل الاتحاد الجمركي للإياك والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي المفاوضات حول عروض التعريفات؛

٢) والمفاوضات بين مصر وتنزانيا جارية؛

٣) وتم الاتفاق على ٩٠٪ من قائمة قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة للثلاثية وهي مضمنة في الضميمة (١ – ٥) من اتفاقية منطقة التجارة الحرة للثلاثية حيث تتضمن هذه الضميمة نصاً حول التدابير الانتقالية المتعلقة بقواعد المنشأ التي سيتم تطبيقها للبدء في عمل منطقة التجارة الحرة للثلاثية.

٤) وتبقت عالقة مسألتان متعلقتان بقواعد المنشأ لبعض المنتجات في قطاعي النسيج والسيارات.

وتتضمن الإنجازات الأخرى إعداد مستندات الإعلان الجمركي، وصكوك الصحة والصحة النباتية التي تهدف إلى تبسيط التفتيش في الحدود، والمستندات الخاصة بإجراءات العمل والمبادئ التوجيهية للثلاثية فيما يتعلق بالتبليغ عن الحواجز غير الجمركية، وآليات المراقبة والإبلاغ ونظام الثلاثية للتبليغ عن طريق الرسائل القصيرة.

وتم خلال مفاوضات المرحلة الثانية إكمال مسودة البروتوكول المتعلق بسياسات تنظيم المنافسة، يجري العمل على إعداد مسودة القواعد واللوائح. بالإضافة إلى ذلك، تجري الدراسات حول تجارة الخدمات لتوفير المزيد من المعلومات حول العلاقة مع مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية حتى يتم تجنب التكرار والتضاد.

التحديات التي تواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة للثلاثية

تواجه منطقة التجارة الحرة للثلاثية العديد من التحديات التي تتضمن ولا تقتصر على ما يلي :

١) عدم وجود أمانة عامة مخصصة لمنطقة التجارة الحرة للثلاثية ولا هيكل مؤسسي يتولى إدارة شؤونها والأنشطة التي تضطلع بها. تتم، في الوقت الحالي، إدارة شؤون منطقة التجارة الحرة للثلاثية وتنسيق أنشطتها بواسطة الجماعات الاقتصادية الاقليمية بصورة دورية؛

٢) يعوق التمويل غير الكافي التنفيذ الفعال لاتفاقية منطقة التجارة الحرة للثلاثية. ويعزى ذلك جزئيا إلى تأخير قيام الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة للثلاثية. كما أن تأخير قيام الامانة العامة تسبب أيضاً في إبطاء ركيزتي الثلاثية الأخريين، أي البنى التحتية والصناعة؛

٣) لُوحظ أن تعدد انتماءاات الجماعات الاقتصادية المنضوية في عضوية منطقة التجارة الحرة للثلاثية بما فيها الكوميسا والاياك والسادك، بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة القارية، قد شكل تحدياً إضافياً

في طريق التنفيذ السلس لاتفاقية منطقة التجارة الحرة للثلاثية. ونتيجة لذلك، يقوم المفاوضون الذين يساعدون في المفاوضات الجارية الآن بالتنقل فيما بين الجماعات الإقتصادية الاقليمية الأمر الذي يتسبب أحياناً في تكرار الجهود أو تعارض المواقف؛

٤) يعاني تنفيذ منطقة التجارة الحرة للثلاثية من نقص حاد في القدرات، البشرية منها والتقنية ويمثل هذا تحدياً على مستوى الأمانات العامة للجماعات الاقتصادية وعلى مستوى الدول الأعضاء.

التوصيات والمضي قدماً

أ) وضع استراتيجية لتعبئة الموارد للثلاثية، وبصفة خاصة الصيغة التي تعمل على جمع المساهمات من الدول الأعضاء، وتسليمها إلى اجتماع المجلس الوزاري للثلاثية للإطلاع عليها وإمكانية المصادقة عليها؛

ب) تقوم الدول الأعضاء والشريكة بالتطوع باستضافة الاجتماعات المختلفة للأجهزة الفنية وأجهزة وضع السياسات، والمنتديات التي ستقام في أعقاب اختتام المرحلة الثانية لبرنامج بناء القدرات للثلاثية (TCBP– II)؛

ج) يقوم فريق عمل الثلاثية باعداد مقترحات لشركاء التنمية مثل بنك التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الجمارك العالمية، والاونكتاد، والبنك الدولي، وبنك الاستيراد والتصدير الأفريقي (AFREXIM)، وغيرها من شركاء التنمية لتمويل برامج وأنشطة الثلاثية المتعددة؛

د) يعمل فريق عمل الثلاثية على احياء أنشطة المانحين المتعددين (أصدقاء الثلاثية) في حشد الموارد.

ه) تستمر الجماعات الاقتصادية الاقليمية المنضوية تحت لواء الثلاثية في تنفيذ الصكوك ذات الصلة بالثلاثية مثل الآليات الرقمية للحواجز غير الجمركية، والصكوك المتعلقة بالبنى التحتية؛ وذلك من ضمن أمور أخر.

و) الحاجة إلى تعزيز الأنشطة ذات الصلة بالاشهار والتعريف بالثلاثية بما في ذلك تبسيط ونشر صكوك الثلاثية.

الجمارك وتيسير التجارة

التقدم المحرز في تنفيذ صكوك منطقة التجارة الحرة للكوميسا والاتحاد الجمركي

قواعد المنشأ

قام المجلس الوزاري، خلال الفترة التي شملها التقرير، في اجتماعه الثالث والأربعين باعتماد تعديلات أُدخلت على بروتوكول الكوميسا لقواعد المنشأ شملت أحكاماً لتيسير تنفيذ شهادة المنشأ الالكترونية وإجراءات التصديق الذاتي. يؤدي تنفيذ الأحكام الجديدة مع تنفيذ نظام شهادة المنشأ الالكترونية إلى تقليل تأخر عمليات التخليص الجمركي الناجمة عن عمليات التحقق من النسخة الورقية لمستندات الكوميسا الخاصة بقواعد المنشأ. كما قام المجلس باعتماد الملحق الخامس لبروتوكول الكوميسا لقواعد المنشأ الذي يتضمن استيفاء السلع للمعايير المتعلقة بتغيير عنوان التعريفة تحت القاعدة ٢(ب)(٣) وكانت مواءمة الملحق الخامس مع النظام المنسق نسخة ٢٠٢٢ (HS ٢٠٢٢) الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من يناير ٢٠٢٢ والذي هو سائد حالياً في معظم الدول الأعضاء في الكوميسا مهمة كوسيلة لضمان التصنيف الموحد للبضائع الذي يحدد ما إذا كانت البضاعة مؤهلة لنيل المعاملة التفضيلية في إطار التغيير في معايير عناوين التعريفات الجمركية.

شهادة المنشأ الالكترونية (eCO)

قامت الأمانة العامة للكوميسا بتصميم شهادة المنشأ الالكترونية واللوائح المصاحبة لها لتنفيذها كجزء من خطة منطقة التجارة الحرة الالكترونية، وقد تم اعتمادها بواسطة المجلس الوزاري في اجتماعه الأربعين. استمرت الأمانة العامة، خلال الفترة التي شملها التقرير، في اكمال عملية تطوير شهادة المنشأ الالكترونية والتعديلات الفنية المطلوبة لجعل النظام يعمل بصورة متكاملة. ووفقاً لذلك، فإن التشغيل التجريبي لشهادة المنشأ الالكترونية يُتوقع له أن يبدأ في ٢٠٢٣ في الدول الأعضاء التي أبدت جاهزيتها له.

تنفيذ صكوك الاتحاد الجمركي – قوائم التعريفات الموحدة (CTN) والتعريفة الخارجية الموحدة (CET)

تمت مواءمة قوائم التعريفات الجمركية الموحدة للكوميسا (CTN) مع نسخة النظام المنسق للعام ٢٠٢٢ (HS ٢٠٢٢) لضمان التصنيف الموحد للسلع التي يتم التداول فيها بالتجارة في المنطقة. وقد قام المجلس الوزاري، في ديسمبر ٢٠٢٢ في اجتماعه الثالث والأربعين، باعتماد قوائم التعريفات الجمركية الموحدة والتعريفة الجمركية الخارجية الموحدة للكوميسا التي تمت مواءمتها مع نسخة النظام المنسق للعام ٢٠٢٢. قامت معظم الدول الأعضاء بتحسين قوانينها الجمركية ومواءمة قوائم تعريفاتها الجمركية مع نسخة النظام المنسق للعام ٢٠٢٢. ولكن على العموم، ما زال على معظم الدول الأعضاء أن تقوم بمواءمة تعريفاتها الجمركية مع قوائم الكوميسا للتعريفات الجمركية الموحدة والتعريفة الخارجية الموحدة (CTN/CET) كما تم الاتفاق عليها بهدف التفعيل الكامل للاتحاد الجمركي.

برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO)

تم اعتماد قواعد الكوميسا التوجيهية المتعلقة بالمشغل الاقتصادي المعتمد بواسطة الاجتماع الأربعين للمجلس الوزاري في نوفمبر ٢٠١٩، بالإضافة إلى التوصيات التي قدمت بخصوص تنفيذ برنامج الكوميسا للمشغل الاقتصادي المعتمد. تم تنقيح قواعد الكوميسا التوجيهية الإقليمية المتعلقة بالمشغل الاقتصادي المعتمد واعتماد التعديلات التي أُجريت عليها في ديسمبر ٢٠٢٢ بواسطة الاجتماع الثالث والأربعين للمجلس الوزاري. بالإضافة إلى ذلك، تم إكمال واعتماد دليل إجراءات التشغيل المعيارية لبرنامج الكوميسا الإقليمي للمشغل الاقتصادي المعتمد. ستكون الخطوة القادمة في إنشاء برنامج الكوميسا الإقليمي للمشغل الاقتصادي المعتمد هي وضع معايير لتقييم المخاطر للبرنامج ووضع إطار عمل للتقييم المتبادل وهي مُخطط للقيام بها في ٢٠٢٣.

الإدارة المنسقة للحدود (CBM)

قامت الدول الأعضاء في الكوميسا بإنشاء النقاط الحدودية التي تعمل بنظام النافذة الواحدة (OSBPs) أو هي في طور إنشائها، ويقوم هذا النظام على التعاون الوثيق فيما بين الأجهزة العاملة في تلك النقاط الحدودية المعينة. يعمل انشاء النقاط الحدودية التي تعمل بنظام النافذة الواحدة على معالجة مشكلة الازدحام على نقاط العبور الحدودية التي تقع على ممرات الحركة التجارية الكبيرة، بالإضافة إلى أنها تساعد على تعزيز آليات النقل العابر الأخرى وغيرها من برامج تيسير النقل عبر الحدود. وقد تم، خلال الفترة التي شملها التقرير، رصد حوالي ٣٠ من النقاط الحدودية التي تعمل بنظام النافذة الواحدة في المنطقة في أطوار مختلفة من مراحل إنشائها وتشغيلها. من بين تلك النقاط، هناك ١٨ نقطة تم تشغيلها؛ و٤ نقاط تم إنشاؤها وهي جاهزة للتشغيل؛ وهناك ٦ نقاط في طور الإنشاء، بينما النقاط الأخرى هي في طور دراسات الجدوى والتخطيط.

واستمرت الأمانة العامة في عام ٢٠٢٢ في تقديم المساعدة لبعض الدول الأعضاء المختارة في ٥ نقاط حدودية مختارة، وذلك في إطار برنامج تيسير التجارة الذي يموله صندوق دعم التنمية الأوروبي الحادي عشر (EDF ١١) بهدف ترقية العمليات لتحسين الرقابة الجمركية وتيسير العمليات. بدأ تنفيذ برنامج ترقية العمليات الحدودية، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، في كل من شيروندو (زامبيا / زيمبابوي)، وموامي / ميشينجي (زامبيا / ملاوي)، وناكوندي / تاندوما (زامبيا / تنزانيا)، وغالافي (إثيوبيا / جيبوتي) ومويالي (إثيوبيا / كينيا). وفيما يلي عرض مفصل عن التقدم الذي تم تحقيقه في بعض هذه النقاط الحدودية المحددة.

النافذة الواحدة الالكترونية (ESW)

كانت نقاط العمل بنظام النافذة الواحدة الالكترونية الوطنية التي تعمل على تيسير التجارة والنقل في ديسمبر ٢٠٢٢ تعمل في حالة التشغيل بصورة كاملة أو كانت في مراحل الإنشاء في ١٤ من الدول الأعضاء من بينها بوروندي وجيبوتي والكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وموريشيوس وملاوي ورواندا والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وقد تم، خلال الفترة التي شملها التقرير إعداد مسودة الصكوك المتعلقة بالنافذة الواحدة الالكترونية وهي تحديداً؛ الإطار القانوني، واستراتيجية التنفيذ وخارطة الطريق، واختصاصات إنشاء نظام النافذة الواحدة الالكترونية الإقليمي. يُخطط لإكمال مسودة الصكوك في عام ٢٠٢٣.

التحول إلى النظام الآلي في الجمارك والموقع الالكتروني

قامت الأمانة العامة للكوميسا بالتوقيع على اتفاق تفويض مشترك مع الاونكتاد لإنشاء وتشغيل مركز إقليمي للمساعدة في تحول الجمارك إلى النظام الآلي (CARSC) ليقوم بتقديم الدعم الفني والمالي المتواصل للدول الأعضاء للعمل على توحيد النظم ومواءمتها بهدف تحسين الربط المشترك وتبادل البيانات الالكترونية فيما بين الدول الأعضاء. وقامت الاونكتاد، في إطار هذه الاتفاقية، بتصميم نموذج لمركز المساعدة ومنصة للربط البيني لتبادل البيانات والمستندات سيتم تدشينها في ٢٠٢٣.

وقامت الاونكتاد، في الفترة التي شملها التقرير، بإجراء ما مجموعه ٦ دورات تدريبية عبر الانترنت باللغتين الإنجليزية والفرنسية لخبراء الجمارك من الدول الأعضاء ومن الأمانة العامة للكوميسا شملت التدريب العملي والتدريب الفني.

تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة الدولية (WTO TFA)

تقوم الأمانة العامة، استجابة لقرارات المجلس الوزاري، بتنفيذ برنامج الكوميسا لتيسير التجارة في إطار صندوق دعم التنمية الأوروبي الحادي عشر، كنهج إقليمي بشأن استراتيجية تيسير التجارة بهدف مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة الدولية وتحسين التعاون فيما بين أجهزة الجمارك في المنطقة وتيسير التجارة.

وقامت الدول الأعضاء بتكوين اللجان الوطنية لتيسير التجارة ويقوم صندوق دعم التنمية الأوروبي الحادي عشر بمساعدتهم في تنفيذ خطط عملهم. تطلب معظم الدول الأعضاء المساعدة في تنفيذ بعض تدابير الفئة (ج) المختارة التي يقدمها برنامج الكوميسا لتيسير التجارة. تتصل معظم أنواع المساعدة الفنية والمالية التي يتكرر طلبها بالموارد البشرية، وبالتدريب، وبالأطر التشريعية والتنظيمية. ويوضح الجدول رقم ٥، أدناه، موقف إخطارات الدول الأعضاء عن الفئات التي تعنيهم وعن المصادقة على اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة الدولية.

الجدول رقم ٥ : اخطارات الفئات أ وب وج والمصادقة على اتفاقية تيسير التجارة

	الدولة	تم الاخطار عن الفئة ج	تمت المصادقة
١.	بوروندي	x	١٢,١٢,٢٠١٩
٢.	الكونغو الديمقراطية	-x	–
٣.	جيبوتي	x	٠٥,٠٣,٢٠١٨
٤.	مصر	x	٢٤,٠٦,٢٠١٩
٥.	ايسواتيني	x	٢١,١١,٢٠١٦
٦.	كينيا	x	١٠,١٢,٢٠١٥
٧.	مدغشقر	x	٢٠,٠٦,٢٠١٦
٨.	ملاوي	x	١٢,٠٧,٢٠١٧
٩.	موريشيوس	x	٠٥,٠٣,٢٠١٥
١٠.	رواندا	x	٢٢,٠٢,٢٠١٧
١١.	سيشيل	x	١١,٠١,٢٠١٦
١٢.	تونس	x	١٧,٠٧,٢٠٢٠
١٣.	أوغندا	x	٢٧,٠٦,٢٠١٨
١٤.	زامبيا	x	١٦,١٢,٢٠١٥
١٥.	زيمبابوي	x	١٧,١٠,٢٠١٨
المجموع		١٥	١٤

البوابة الإقليمية لمعلومات التجارة (TIP)

وقعت الأمانة العامة في ٢٠١٨ اتفاقية تفويض مشتركة مع الاونكتاد لتصميم وتنفيذ البوابة الإقليمية لمعلومات التجارة بهدف مساعدة الدول الأعضاء في نشر وتحديث ومشاركة المعلومات المتصلة بقواعد ولوائح الاستيراد والتصدير للسلع بما يتوافق مع أحكام اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة الدولية ولوائح الإدارة الجمركية.

وقد قام فريق المشروع التابع للاونكتاد، خلال الفترة التي شملها التقرير، بوضع القواعد الإرشادية الإقليمية للكوميسا لتنفيذ البوابة الإقليمية لمعلومات التجارة. ومن المتوقع أن يتم تدشين بوابة الكوميسا الإقليمية لمعلومات التجارة في العام ٢٠٢٣. وتجري، بالإضافة إلى ذلك، المشاورات مع الأمانة العامة بخصوص دعمها لإنشاء البوابات الوطنية لمعلومات التجارة في بعض الدول الأعضاء المختارة استناداً إلى القواعد الارشادية الإقليمية.

النظام الالكتروني لتتبع شحنات البضائع (ECTS)

تقوم الكثير من الدول الأعضاء بإدخال نظم التتبع الالكتروني لشحنات البضائع كوسيلة حديثة لتتبع ومراقبة البضائع بهدف تحسين المراقبة الجمركية وتيسير حركة البضائع والنقل من نقطة حدودية إلى نقطة حدودية أخرى داخل البلد الواحد أو عبر الحدود. تقدم الكوميسا الدعم لتركيب نظم التتبع الالكتروني أو تحسين تلك المركبة أصلاً في كل من ممرات جيبوتي وشيروندو وناكالا.

دراسة زمن التخليص (TRS)

تقوم الأمانة العامة بإجراء دراسات حول الزمن الذي يستغرقه التخليص الجمركي في إطار برنامج الكوميسا لتيسير التجارة الذي يموله صندوق دعم التنمية الأوروبي الحادي عشر من خلال مجال النتائج الذي يهدف إلى انشاء نظام مراقبة ممرات التجارة والنقل (TTCMS) وإضفاء الطابع المؤسسي عليه وذلك على المستويات الوطنية والإقليمية وقد قامت زامبيا، خلال الفترة التي يشملها التقرير، بإجراء دراسات زمن التخليص بمساعدة من الأمانة العامة في نقطتي موامي وناكوندي الحدوديتين وذلك في إطار مشروع زامبيا لتطوير النقاط الحدودية. تم نشر واعتماد تقرير دراسات زمن التخليص في زامبيا في عام ٢٠٢٢.

وفيما يتعلق بتنفيذ المبادرات الهادفة إلى تحسين الرقابة الجمركية والامتثال، بما يشمل، إضافة إلى أشياء أخرى، إدارة المخاطر وانفاذ حقوق الملكية الفكرية (IPR)، عقدت حلقة عمل حول حقوق الملكية الفكرية في سبتمبر ٢٠٢٢. وقد قامت حلقة العمل بتحديد التدخلات ذات الأولوية التي يجب دعمها في إطار برنامج تيسير التجارة والذي يتضمن مراجعة التشريعات وخلق الوعي وبناء القدرات. وجه الاجتماع الثالث والأربعون للمجلس الوزاري الذي انعقد في ديسمبر ٢٠٢٢، بتكوين فريق عمل فني لحقوق الملكية الفكرية في إطار لجنة الكوميسا الخاصة بحقوق الملكية الفكرية التي سيوكل لها وضع استراتيجية تنفيذ إقليمية وبرنامج عمل لسياسة الكوميسا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

حلقات عمل لبناء القدرات والتدريب والتوعية

قامت الأمانة العامة للكوميسا، خلال الفترة التي شملها التقرير، بعقد حلقات العمل للتدريب في مختلف المجالات بحسب طلب الدول الأعضاء مثل التدريب حول قواعد المنشأ، وآليات إزالة الحواجز غير الجمركية، ولوائح الكوميسا المتعلقة بالحواجز غير الجمركية، والنظام الآلي العالمي للبيانات الجمركية «اسيكودا ورلد»، وتجارة الخدمات، وتحليل سياسات التجارة باستخدام برنامج آلية المحاكاة لتأثير اصلاح التعريفة «تريست»، والتدريب حول تحليل سياسات التجارة باستخدام برنامج «تريد سيفت» (TradeSift). وفيما يتعلق بإصدار كتيبات التدريب لاستخدام الدول الأعضاء، قام المجلس الوزاري في اجتماعه الثالث والأربعين الذي انعقد في ديسمبر ٢٠٢٢ باعتماد كتيبات التدريب حول النقاط الحدودية التي تعمل بنظام النافذة الواحدة، ودراسة زمن التخليص، والإدارة الحدودية المنسقة.

التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، والمنظمات الدولية، وشركاء التنمية

قام برنامج الجمارك بالتعاون مع منسقي منطقة التجارة الحرة للثلاثية من الاياك والسادك، خلال الفترة التي يشملها التقرير، بإكمال إعداد مستندات العمل العديدة بما فيها مسودة القواعد الإرشادية حول السلع الغذائية القابلة للتلف التي

تنتظر المصادقة عليها بواسطة المجلس الوزاري للثلاثية. وشاركت، بالإضافة إلى ذلك، إدارات الجمارك وتحرير التجارة في الأمانة العامة في تيسير انعقاد الاجتماع الرابع عشر لفريق العمل الفني المعني بالتعاون الجمركي، والمستندات، والإجراءات، وصكوك الترانزيت، والاجتماع العشرين لمنتدى التفاوض التجاري، والاجتماع الأول للجان المراقبة الوطنية للثلاثية، وجهات التنسيق الوطنية للحواجز غير الجمركية أمام التجارة.

وعمل برنامج الجمارك، فيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات العالمية وشركاء التنمية، بتيسير التعاون مع الاتحاد الأوروبي – برنامج أفريقيا للنظام المنسق لمنظمة الجمارك العالمية. وقد حصلت اثنتان من الدول الأعضاء هما بوروندي وأوغندا، في ديسمبر من عام ٢٠٢٢، على المساعدة في إنشاء نظام القرار المسبق في إطار برنامج أفريقيا للنظام المنسق لمنظمة الجمارك العالمية الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

ولقد تأثر تنفيذ برامج تيسير الجمارك والتجارة ببعض التحديات التي جابهته، بالرغم من أنه قد تم تسجيل بعض التقدم في تنفيذها. وهذه التحديات هي كما يلي:

١) التأخر في تخليص البضائع في إطار منطقة التجارة الحرة للكوميسا الناجمة عن استخدام النسخة الورقية من شهادة المنشأ الأمر الذي يحدث عنه عمليات تحقق مطولة تستغرق زمناً طويلاً.

٢) التأخر في إرسال تحديثات عينات التوقيعات وصور الأختام التي يستخدمها الموقعون المخولون في التوقيع على شهادات المنشأ إلى الأمانة العامة.

٣) التأخر في البت في الحواجز غير الجمركية المبلغ عنها من خلال آليات التبليغ والمراقبة والإزالة عبر الانترنت.

٤) عدم الاستفادة الكافية من آليات التبليغ والمراقبة والإزالة عبر الانترنت والرسائل القصيرة في التبليغ عن الحواجز غير الجمركية أمام التجارة.

ويُنتظر أن يعمل تنفيذ استخدام شهادة المنشأ الالكترونية للكوميسا على إزالة التحديات التي تنجم عن استخدام النسخة الورقية من الشهادة، حيث أن استخدام النسخة الالكترونية لا يحتاج إلى عمليات التحقق من صحتها الأمر الذي كان يستغرق الكثير من الوقت بما يتسبب في تأخر إجراءات التجارة. ويُخطط أن يبدأ العمل التجريبي بشهادة المنشأ الالكترونية للكوميسا في ٢٠٢٣ بمساعدة من برنامج تيسير التجارة الذي يموله صندوق دعم التنمية الأوروبي الحادي عشر.

وتحتاج الدول الأعضاء إلى التعاون مع إدارة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة في الأمانة العامة للكوميسا في إنفاذ اللوائح المتعلقة بإزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة التي تضع مدة زمنية محددة لإزالة هذه الحواجز. وعلاوة على ذلك، فهناك حاجة إلى القيام بالأنشطة التوعوية حول إزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة بالإضافة إلى استخدام الآليات الالكترونية عبر الانترنت والرسائل القصيرة في التبليغ والمراقبة والإزالة للحواجز غير الجمركية أمام التجارة.

تجارة الخدمات

تعد الخدمات جزءاً مهماً ومتنامياً من الاقتصاد العالمي، حيث تمثل أكبر حصة من الإنتاج والعمالة في كل من الدول المتقدمة والنامية. ففي الكوميسا، يشكل عادة قطاع الخدمات حوالي ٥٠ ٪ من نسبة الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأعضاء في الكوميسا. بالإضافة إلى ذلك، في العديد من الدول الأعضاء، تعمل غالبية العاملين في قطاع الخدمات. حيث نمت تجارة الخدمات

بشكل كبير في إقليم الكوميسا، مما أتاح فرصاً هائلة لدول الكوميسا لتنويع صادراتها، وزيادة الاستثمار، واغتنام فرص جديدة للنمو الديناميكي والمستدام وتعزيز كفاءة أكبر في الاقتصاد المحلي. وبالتالي، فإن تحرير قطاع الخدمات يوفر حافزاً كبيراً للنمو الاقتصادي لأن ذلك من شأنه تحسين الأداء الاقتصادي من خلال مكاسب الكفاءة وخفض تكاليف الإنتاج.

وقد التزمت الدول الأعضاء في الكوميسا بتحرير ٧ قطاعات خدمات ذات أولوية، وهي خدمات الاتصالات والمالية والسياحة والنقل في إطار المرحلة الأولى والخدمات المتعلقة بالأعمال والبناء والطاقة في إطار مفاوضات المرحلة الثانية. واختتمت الجولة الأولى من مفاوضات تجارة الخدمات للكوميسا في عام ٢٠١٤ بالموافقة واعتماد جداول تنفيذ التزامات محددة لإحدى عشرة دولة عضو وهي بوروندي وجيبوتي ومصر وإسواتيني وكينيا وملاوي وموريشيوس وسيشيل والسودان وأوغندا، وزامبيا في قطاعات الاتصالات والمالية والسياحة وخدمات النقل. وبدأت الجولة الثانية من مفاوضات تجارة الخدمات التي تغطي ثلاثة قطاعات خدمات إضافية هي الأعمال التجارية والبناء والخدمات ذات الصلة بالهندسة والطاقة في عام ٢٠١٩ وما زالت مستمرة.

ومنذ بدء مفاوضات المرحلة الثانية، قدمت الدول الأعضاء التالية مسودات العروض: بوروندي وجزر القمر وجيبوتي والكونغو الديمقراطية ومصر وإسواتيني وكينيا وملاوي وموريشيوس وسيشيل والسودان وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. بالإضافة إلى ذلك، قدمت جزر القمر، والكونغو الديمقراطية، ومدغشقر، وزيمبابوي مسودة عروضها بشأن القطاعات ذات الأولوية التي لم يسبق لها تقديم عروض في إطار المرحلة الأولى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كجزء من تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتعزيز تجارة الخدمات، من خلال دعم صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، فإن الأمانة:

١) توفير الدعم والتنسيق لاجتماعين تقنيين (٢) للجنة تجارة الخدمات (مايو وأكتوبر ٢٠٢٢) للنظر في مسودة العروض والعروض المنقحة المقدمة من خمس عشرة دولة عضو، وتيسير المشاركة في الطلبات والعروض المتبادلة، ومراجعة شاملة حالة سير المفاوضات حول تحرير الخدمات في الكوميسا.

٢) استمر في توفير بناء القدرات بشأن الممارسات الدولية الجيدة الملموسة لتيسير التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات وتحليل المعلومات المطلوبة لتعزيز الإصلاحات المحلية. وتم تنظيم ورش عمل حول التجارة الرقمية في سياق تجارة الخدمات (أبريل ٢٠٢٢)، والتدريب على عمليات التدقيق التنظيمي للخدمات (يونيو ٢٠٢٢) وتطوير الأطر التنظيمية للخدمات لدعم التزامات الوصول إلى الأسواق (ديسمبر ٢٠٢٢).

٣) التطوير النهائي لمنصة عبر الإنترنت حول تجارة الخدمات والتي تهدف إلى تيسير تطوير وتحليل مسودة الجداول الزمنية للالتزامات المحددة في إطار مفاوضات تجارة الخدمات في الكوميسا للمساعدة في تسريع المفاوضات. الهدف الرئيسي لبوابة تجارة الخدمات هو مساعدة المفاوضين الرئيسيين على صياغة جداول الالتزامات المحددة بشكل تعاوني وتعميمها على جميع الدول الأعضاء رقمياً.

٤) دعم تطوير دراستين عن خدمات الأعمال والخدمات المتعلقة بالطاقة من خلال الاستشارات لدعم المفاوضات الجارية. وتم الانتهاء من الدراسة الخاصة بخدمات الطاقة والتحقق من صحتها لتستخدمها الدول الأعضاء في أكتوبر ٢٠٢٢ بينما تخضع الدراسة الخاصة بخدمات الأعمال للمراجعة وسيتم التحقق من صحتها في الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

٥) قدمت المساعدة الفنية إلى جيبوتي في ديسمبر ٢٠٢٢ من خلال تدريب أصحاب المصلحة لتيسير إعداد مسودات

العروض. قدمت جيبوتي بعد ذلك عرضها في إطار المرحلة الثانية من مفاوضات تجارة الخدمات في الكوميسا خلال الدورة الحادية عشرة التي عقدت في ٩-١١ مايو ٢٠٢٢.

٦) عُقدت ورشة عمل تدريبية حول عمليات التدقيق التنظيمي في يونيو ٢٠٢٢ كجزء من بناء قدرات الدول الأعضاء بشأن الممارسات الدولية الجيدة الملموسة لتيسير التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات.

٧) تم إشراك الخبراء لتوفير بناء القدرات في مجال تطوير إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. تم الانتهاء من دليل تدريبي منهجي حول مواءمة إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات وتقديم المساعدة الفنية لملاوي (مايو ٢٠٢٢) وبوروندي (أبريل ٢٠٢٢) والتي تضمنت بناء القدرات لإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات مع التركيز على أدوات مسح إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، وتصنيف إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات ومفاهيم BOP ذات الصلة.

المشروع المتكامل وتيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى

المشروع المتكامل وتيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى هو عملية إقراض إقليمية مدتها ست سنوات تنفذها حكومتا بوروندي والكونغو الديمقراطية والكوميسا. المشروع جزء من مبادرة البحيرات العظمى التابعة للبنك الدولي والتي تعكس التزام البنك الدولي بمساعدة دول منطقة البحيرات العظمى على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك من خلال استهداف بعض الفئات الأكثر ضعفاً في المناطق الحدودية. الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة مثل بوروندي ورواندا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا. المبلغ الإجمالي للمشروع هو ٢٤٥ مليون دولار أمريكي، مع مكون الكوميسا ٨ مليون دولار أمريكي.

ويهدف المشروع المتكامل وتيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى إلى دعم السلام والاستقرار في المنطقة من خلال برامج لتحسين سبل العيش في المناطق الحدودية، وتعزيز التجارة عبر الحدود وتقوية العلاقات الاقتصادية.

ويغطي المشروع المتكامل وتيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى المعتمدة الحالية أربعة مجالات رئيسية للتدخلات وهي:

- تحسين السياسة والبيئة التنظيمية للتجارة عبر الحدود – إصلاح السياسات وتبسيط الإجراءات لصغار التجار وتنفيذ نظام الحدود الذكي وتنسيق ورصد التكامل الإقليمي.
- تحسينات على البنية التحتية الأساسية للتجارة – إعادة تأهيل وتحديث المراكز الحدودية، وإنشاء الأسواق الحدودية وتطويرها، وتحسين موانئ البحيرات، وإعادة تأهيل طرق الوصول المحلية.
- دعم تسويق سلاسل القيمة العابرة للحدود – الاستثمارات في المرافق لإضافة قيمة إلى المنتجات، وتعزيز الصادرات من المنتجات المختارة، ووضع العلامات، والاعتماد، ومطابقة المنتجات المختارة.
- التنفيذ والرصد والتقييم – دعم التنفيذ والتواصل، ورصد وتقييم المشروع.

ويتمثل الهدف الإنمائي العام للمشروع في «تيسير التجارة وتعزيز التسويق التجاري لسلاسل القيمة المختارة التي تستهدف في المقام الأول صغار التجار والنساء في المناطق الحدودية لمنطقة البحيرات العظمى». لتحقيق هذا الهدف، ستقوم بوروندي والكونغو الديمقراطية والكوميسا بتنفيذ سلسلة من المبادرات، بما يتماشى مع مكونات المشروع المذكورة أعلاه، على المستويين القطري والإقليمي. وسيدعم المشروع كذلك أمانة الكوميسا لتعزيز قدرتها على مراقبة تنفيذ برامج تكامل الكوميسا ذات الصلة وكذلك تقديم الدعم الفني لتعزيز تنسيق ومواءمة برامج شركاء التنمية لتعزيز التآزر والتكامل، من بين أمور أخرى.

وبعد الموافقة على المشروع المتكامل وتيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى في ٩ يونيو ٢٠٢٢، انطلق المشروع في أكتوبر ٢٠٢٢ والتنفيذ المخطط له في الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

بحوث السياسة الاقتصادية والتجارية ومشروع Tradecom

منتدى البحوث السنوي التاسع للكوميسا

عقد المنتدى البحثي السنوي التاسع للكوميسا في الفترة من ١٢ إلى ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢ تحت شعار «تعزيز القدرة التنافسية للأعمال التجارية والمرونة لتعزيز التجارة البينية في الكوميسا» مع خمسة محاور فرعية هي: صدمات الاقتصاد الكلي والتجارة البينية في الكوميسا؛ إضافة القيمة وتنويع المنتجات والتجارة داخل الكوميسا؛ دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية والتجارة البينية للكوميسا؛ الرقمنة والتجارة داخل الكوميسا؛ حواجز التجارة والتجارة البينية للكوميسا؛ والنقل واللوجستيات والتجارة البينية للكوميسا.

وقد تم تقديم ثماني أوراق على النحو التالي:

- تبادل البيانات عبر الحدود في إطار منطقة التجارة الحرة الرقمية للكوميسا: الانعكاسات على التجارة البينية الإقليمية؛
- تأثير الرقمنة على التجارة البينية للكوميسا؛
- الأداء اللوجستي والصادرات داخل الكوميسا؛
- آثار معايير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة على الصادرات الزراعية داخل الكوميسا؛
- آثار التدابير غير الجمركية على أداء التجارة الزراعية في الكوميسا؛
- تأثير الصدمات على التجارة البينية للكوميسا: حالة الصادرات الكينية إلى المنطقة؛
- مفارقة تدفقات رأس المال الأجنبي وهشاشة الدولة في الكوميسا؛
- التكتلات الصناعية والقدرة التنافسية والتجارة البينية للكوميسا.

جوائز الكوميسا للابتكار

أقيمت جوائز الكوميسا للابتكار على هامش منتدى الأبحاث السنوي التاسع. تم تقديم الابتكارات التالية:

أ) طاقة بديلة للغاز الضخم.

ب) آلة تعبئة الفراغ العلفية بالطاقة الشمسية

ج) جهاز كشف امراض القلب

وتلقى المنتدى ثلاثة مفاهيم ابتكارية من وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي – الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية وهي:

أ) تحسين أداء إنتاج الاستزراع المائي كنظام إنتاج غذائي؛

ب) الرعاية الصحية عن بعد؛

ج) ترينو آي بي لعلاج وإدارة الظروف المناعية للأفارقة.

بالإضافة إلى ذلك، في الفترة قيد الاستعراض، نشر المشروع القضايا الرئيسية وموجزات السياسات في التكامل الإقليمي المجلد التاسع.

البحوث وبناء القدرات

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إجراء الدراسات التالية والانتهاء منها:

- آثار التدابير غير الجمركية والحواجز غير التعريفية على التجارة البينية في الكوميسا؛
- تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على تجارة الكوميسا مع الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة؛
- تقييم البناء والخدمات الهندسية ذات الصلة في إقليم الكوميسا.

وتم التكليف بالدراسات التالية وكانت في مراحل مختلفة من التنفيذ اعتباراً من ديسمبر ٢٠٢٢:

- دراسة حول دور الرياضة والفنون والخدمات الثقافية في النمو الاقتصادي والتنمية: حالة اقتصادات مختارة في إقليم الكوميسا
- تحليل الحركة الحرة لرجال الأعمال والتكامل داخل الإقليم في إقليم الكوميسا
- تقييم تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة بالثلاثية للكوميسا ومجموعة دول الشرق الأفريقي ومجموعة سادك

وتم إعداد ونشر ملخصات السياسات التالية:

- تتبع حل الحواجز غير التعريفية من خلال الآلية الثلاثية للحواجز غير التعريفية عبر الإنترنت في الكوميسا والمناطق الثلاثية
- التوطين والامتثال والإنفاذ مفتاح الحفاظ على زخم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- الدور التيسيري لإدارات الجمارك في التعامل مع الأزمة الصحية العالمية في إقليم الكوميسا.

وتم تنفيذ الأنشطة التدريبية التالية:

- تدريب على نمذجة التوازن العام القابل للحساب من قبل مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية لموظفي الكوميسا
- تحليل سياسة التجارة باستخدام أداة محاكاة تأثير إصلاح التعرفة التدريب للدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الكوميسا وهي الصومال وإريتريا وإسواتيني والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا
- التدريب على تحليل السياسة التجارية باستخدام برنامج TradeSift للدول الأعضاء في الكوميسا.

برنامج درجة الماجستير الافتراضي للكوميسا في التكامل الإقليمي

شرعت الدفعة الأولى من الطلاب في جامعة كينياتا وجامعة موريشيوس في كتابة الأطروحات كجزء من الإيفاء الجزئي لبرنامج درجة الماجستير. قبلت كل من جامعة كينياتا وجامعة موريشيوس الدفعة الثالثة من الطلاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. تم التخطيط لمعالجة الطلبات في عام ٢٠٢٣ بعد تأخير تأكيد التمديد بدون تكلفة من قبل منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي. وفي عام ٢٠٢٢، تم تنفيذ بعثات مراقبة الجودة للبرنامج في جامعة كينياتا، كينيا وجامعة موريشيوس. سهلت الأمانة تدريب ثلاثة طلاب من جامعة كينياتا للمشاركة في الدورة. وقد أعربت جامعات أخرى عن اهتمامها بالمشاركة في البرنامج، وبالتحديد جامعة ماكيريري في أوغندا وجامعة كافنديش وجامعة ZCAS في زامبيا.

صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر - مبادرة التجارة عبر الحدود على نطاق صغير

مبادرة التجارة عبر الحدود على نطاق صغير هي البرنامج الحادي عشر الذي تموله صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر بقيمة ١٥ مليون يورو ويهدف إلى زيادة التدفقات التجارية الرسمية على نطاق صغير عبر الحدود في الكوميسا/ المنطقة الثلاثية، مما يؤدي إلى زيادة تحصيل الإيرادات للحكومة على الحدود بالإضافة إلى زيادة الأمن وموارد دخل أعلى لصغار التجار عبر الحدود. وتم التوقيع على البرنامج بين الكوميسا والاتحاد الأوروبي في مايو ٢٠١٨ ليتم تشغيله مبدئياً حتى مايو ٢٠٢٢. ومنح الاتحاد الأوروبي تمديداً بدون تكلفة لمدة ٣١ شهراً للبرنامج الذي سينتهي في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤.

وخلال عام ٢٠٢٢، تم تنفيذ الأنشطة التالية في إطار مبادرة التجارة عبر الحدود على نطاق صغير:

١) عُقد الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية للمشروع في الفترة من ٨ إلى ٩ أغسطس ٢٠٢٢ في لوساكا، وقدم توجيهات سياسية واستراتيجية بشأن تنفيذ البرنامج.

٢) تم إجراء زيارة حدودية إلى Kasumbalesa في ٢٩ أغسطس ٢٠٢٢ مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة للتفاعل مع أصحاب المصلحة ومراقبة أنشطة المشروع على الحدود. ولوحظ أنه كان من الضروري إنشاء ممر على الجانب الزامبي لتمكين تنفيذ e-jeton.

٣) تم الانتهاء من الدراسات التالية والتحقق من صحتها من قبل الدول الأعضاء ذات الصلة وتقديمها إلى الاجتماع الثالث والأربعين للمجلس الوزاري الذي عقد في ١ ديسمبر ٢٠٢٢. واعتمد المجلس توصيات الدراسات.

- استكشاف الخيارات لتشمل خدمات مختارة (خاصة الأسلوب ٤ – حركة الأشخاص الطبيعيين) إلى نظام التجارة المبسط – وأقر المجلس أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل وأن القضايا تحتاج إلى عرضها على لجنة تجارة الخدمات.
- ورقة فنية حول القوائم المشتركة الثنائية مقابل الإقليمية لنظام التجارة المبسط – وأقر المجلس بالنسبة للكوميسا، أن تتوافق القوائم المشتركة الثنائية الحالية لنظام التجارة المبسط مع مستوى التكامل الذي تم تحقيقه ويجب أن تستمر بينما يمكن متابعة القوائم المشتركة الإقليمية في مستويات أعلى من التكامل.
- ملاءمة الحد الحالي لنظام التجارة المبسط – اعتمد المجلس الإبقاء على عتبة نظام التجارة المبسط عند ٢٠٠٠ دولار أمريكي لكل شحنة.
- استدامة مسؤولي مكتب المعلومات التجارية بعد انتهاء صلاحية مبادرة التجارة عبر الحدود على نطاق صغير – تبنى المجلس الخيارات الثلاثة التي تم عرضها في الدراسة، وهي: تولي الحكومات المسؤولية عن موظفي مكتب المعلومات التجارية؛ شراكه بين القطاع العام والخاص؛ ويتولى القطاع الخاص مسؤولية موظفي مكتب المعلومات التجارية.

٤) دعم اجتماع ثنائي بشأن نظام التجارة المبسط بين إثيوبيا وكينيا عقد في أبريل ٢٠٢٢ في مويالي، كينيا. وحقق الاجتماع تقدماً جيداً نحو تنفيذ نظام التجارة المبسط. وسيتم حل القضايا العالقة بشأن وتيرة العبور من قبل تاجر شهرياً وكذلك الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الواردات والصادرات من قبل الدولتين من خلال القنوات الدبلوماسية.

٥) دعم اجتماع ثنائي بشأن نظام التجارة المبسط بين جيبوتي وإثيوبيا عقد في أبريل ٢٠٢٢ في سيميرا، إثيوبيا. وحقق

الاجتماع تقدماً جيداً في مواءمة بروتوكول التجارة الحدودية بين إثيوبيا وجيبوتي مع نظام التجارة المبسط. وستعقد الدول اجتماعات إضافية لحل مسألة المنتجات الإضافية التي كانت جيبوتي تقترح إضافتها إلى القائمة.

٦) تم الاضطلاع ببناء القدرات لتجار الأسماك والسلطات التنظيمية للحدود في مجال معايير الصحة والصحة النباتية/ الحواجز التقنية أمام التجارة بشأن التنظيم الذاتي والنهج القائمة على المخاطر للتنظيم، في لوانغوا في يوليو ٢٠٢٢. وتم تدريب أصحاب المصلحة على هذه الجوانب استعداداً لتنفيذ الممر الأخضر.

٧) عقد ورشة عمل حول طرائق الممر الأخضر في نوفمبر ٢٠٢٢ في ندولا، زامبيا، حيث اتفق أصحاب المصلحة على مسودة طرائق للممر الأخضر بما في ذلك هيكل الحوكمة وطرائق واستدامة الممر الأخضر.

٨) بعد الانتهاء من الوحدات الخاصة بتيسير التجارة والتنقل، نجح المشروع في إجراء تدريب على تيسير التجارة والتنقل البشري في الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا وملاوي وزامبيا وزيمبابوي، مستهدفاً مسؤولي الحدود.

٩) عقدت جمعيات التجار عبر الحدود من الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا وملاوي وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي اجتماعاً إقليمياً في ليفينغستون في نوفمبر ٢٠٢٢ بهدف تبادل الخبرات ووضع اللمسات الأخيرة على دستور المنظمة. ونتيجة لذلك ناقش الاجتماع وأقر الدستور والخطة الاستراتيجية.

١٠) تم إجراء دورات تدريبية لبناء القدرات لجمعيات التجار عبر الحدود بزيمبابوي في أكتوبر ٢٠٢٢ في بولاوايو.

١١) أكملت تنزانيا تقييمات العطاء لأعمال البناء في السوق الحدودية في Majengo، Tunduma وتستعد للدخول في مفاوضات مع مقدم العطاء الفائز لأن سعر العطاء أعلى من المبلغ المدرج في الميزانية.

وفي حين أنه تم إحراز تقدم جيد من قبل مبادرة التجارة عبر الحدود على نطاق صغير، شكل الترتيب الإلكتروني للأنشطة في فترة التمديد بدون تكلفة وإعادة تخصيص الأموال للأنشطة بعض التحديات التي أدت إلى التأخير في التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، فقد بذل البرنامج جهوداً لضمان استمرار تنفيذ الأنشطة بما يتماشى مع الأهداف المحددة.

صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر - برنامج تيسير التجارة

في نوفمبر ٢٠١٨، وقعت أمانة الكوميسا والاتحاد الأوروبي على برنامج تيسير التجارة للكوميسا بقيمة ٤٨ مليون يورو بتمويل من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. والهدف العام لبرنامج تيسير التجارة هو لعب دور أساسي في تعميق التكامل الإقليمي، وتحسين النمو الاقتصادي الإقليمي الشامل، وتعزيز القدرة التنافسية لإقليم الكوميسا. كما تتمثل الأهداف المحددة لبرنامج تيسير التجارة في زيادة تدفقات التجارة البينية للسلع والأشخاص والخدمات عن طريق تقليل تكاليف/ تأخير الواردات/ الصادرات في مراكز حدودية محددة من خلال تقليل الحواجز غير التعريفية، وتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة الرقمية، واتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، وتحسينات الإدارة المنسقة للحدود وتحرير تجارة الخدمات وحرية تنقل الأشخاص. وبموجب اتفاقيات التفويض الفرعي مع دول أعضاء محددة، يدعم البرنامج ترقية المراكز الحدودية المستهدفة في المنطقة والتي تشمل شيرندو (زامبيا / زيمبابوي)؛ موامي / مشينجي (زامبيا / ملاوي)؛ ناكوندي / تندوما (زامبيا / تنزانيا)؛ موياللي (إثيوبيا / كينيا) وجالافي (جيبوتي / إثيوبيا).

ويحتوي برنامج تيسير التجارة التابع لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر على مجالات النتائج الخمس التالية:

- النتيجة ١: تحسين مراقبة وحل الحواجز غير التعريفية؛
- النتيجة ٢: تعزيز تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية؛
- النتيجة ٣: تعزيز الإدارة المنسقة للحدود وتيسير التجارة والنقل؛
- النتيجة ٤: تحسين مستويات تنفيذ الإجراءات والمعايير الفنية المنسقة والمستندة إلى العلم في مجال الصحة العامة والصحة النباتية؛
- النتيجة ٥: تعزيز تجارة الخدمات، وحرية تنقل الأشخاص، والمفاوضات التجارية، وتعزيز التجارة.

وباختصار، تم الاضطلاع بالأنشطة التالية من بين أنشطة أخرى في إطار برنامج العمل الفني في عام ٢٠٢٢ والتي تم تسليط الضوء على بعضها منها في التقرير.

١) قامت عشر دول أعضاء وهي بوروندي وجزر القمر ومصر وزامبيا وزيمبابوي ورواندا وسيشيل ومدغشقر وملاوي وموريشيوس بإخطار لجان المراقبة الوطنية ونقاط الاتصال الخاصة بهم.

٢) انعقد منتدى إقليمي للحواجز غير التعريفية في سبتمبر ٢٠٢٢ استعرض فيه الحواجز غير التعريفية المعلقة على النحو التالي:

- ❖ المجموع المبلغ عنه بين الدول الأعضاء في الكوميسا = ١٨٣
- ❖ تم التسوية = ١٧١، (٩٣,٤٪) خصم إجمالي داخل الكوميسا
- ❖ لم يتم التسوية = ١٢ (٦,٦٪) – عمر ٥ أكثر من ١٢ شهراً

٣) تم دعم بوروندي بورشة عمل لبناء القدرات لـ ٤٠ عضواً من أعضاء اللجان الوطنية لتيسير التجارة بشأن تدابير اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية في سبتمبر ٢٠٢٢.

٤) تم الانتهاء من استراتيجية تنفيذ المشغليين الاقتصاديين المعتمدين الوطنية وخطة التنفيذ لسيشيل واعتمادها للاستخدام الوطني.

٥) تقديم الدعم التقني والمالي إلى مدغشقر بشأن تنفيذ تدابير منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة ذات الأولوية والتي تشمل وضع استراتيجية وطنية لتيسير التجارة، واستعراض الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأنشطة الأخرى في إطار خارطة طريق تيسير التجارة الوطنية.

٦) تم دعم تنزانيا لعقد اجتماع للجنة الوطنية لتيسير التجارة لتحديد تواريخ التنفيذ النهائية لتنفيذ تدابير منظمة التجارة العالمية بشأن المساعدة التقنية التجارية من الفئة ج لإخطار الأونكتاد.

٧) تيسير مجموعة العمل الفنية بشأن بناء القدرات التي طورت مشروع استراتيجية بناء القدرات الجمركية ومسودة استراتيجية تعبئة الموارد. وكان العمل جاريا على إعداد ورقة مفاهيمية عن إعداد مواد التدريب على التعلم الإلكتروني بشأن قواعد المنشأ الخاصة بالتشغيل الآلي، وتدابير بناء الثقة، وقواعد منشأ الكوميسا.

٨) تم تطوير برنامج بوابة معلومات التجارة الإقليمية الخاص بالكوميسا بناءً على بوابات في بوروندي (الفرنسية) وكينيا ورواندا وأوغندا (الإنجليزية). يتضمن بوابة معلومات التجارة الإقليمية مؤشر تيسير التجارة الذي يسمح بإجراء

مقارنة فورية للإجراءات التجارية (عدد الخطوات، التكاليف، الوقت) لاستيراد أو تصدير سلع معينة في الدول الأعضاء المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، فهو يشتمل على تعريفة جمركية إلكترونية لرواندا يمكن الوصول إليها في برنامج NTIP الخاص برواندا وكذلك برنامج بوابة معلومات التجارة الإقليمية بالكوميسا.

٩) دعم ملاوي لتثبيت وتهيئة IDES وربطها بـ الآسيكودا World لتمكين تنفيذ ضمان العبور الجمركي الأقليمي.

١٠) تم الانتهاء من دراسة الجدوى الخاصة بنظام إدارة ممرات التجارة والنقل وتنتظر المصادقة من قبل الدول الأعضاء والتي من المقرر عقدها في عام ٢٠٢٣.

١١) ربط وتكامل نظام شهادة المنشأ الإلكترونية مع أنظمة الدول الأعضاء للبدء في المرحلة الأولى لكل من زامبيا وإسواتيني وملاوي وإثيوبيا وفي المرحلة ٢ – الدول الأعضاء الأخرى.

١٢) المساعدة الفنية ودعم بناء القدرات للدول الأعضاء لتنفيذ قواعد المنشأ من خلال ورش عمل في إثيوبيا وتونس.

١٣) تم تطوير COM-IPS كمنصة عالمية لتبادل أدوات تيسير التجارة مثل شهادة المنشأ الإلكترونية وضمانات العبور والإقرارات الجمركية وما إلى ذلك أو تبادل البيانات بين الدول الأعضاء. كما يمكن استخدام المنصة مع أي نظام جمركي أو برامج إلكترونية أو أي أنظمة آلية يمكن تطويرها على المستوى الوطني أو الإقليمي في المستقبل.

١٤) عقد دورات تدريبية افتراضية على دورات الآسيكودا World الوظيفية والفنية. وتم تدريب ما مجموعه ٨٠ مشاركا، عدد ٧١ من الدول الأعضاء و٩ من الأمانة.

١٥) تم عقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل الفنية بشأن eSW في عام ٢٠٢٢ للتحقق من صحة تقارير الدراسات، ومسودة الاستراتيجية وخطة العمل، ومسودة اللوائح الإقليمية. من المتوقع أن يتحقق الاجتماع الثاني لمجموعة العمل الفنية بشأن eSW من الشروط والوثائق الأخرى المعلقة.

١٦) تم تطوير مسودات الاختصاصات لتصميم وتطوير eSW للمنطقة وتنتظر المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء

يسلط التقرير أدناه الضوء على التقدم المحرز حسب الحدود في إطار برنامج تيسير التجارة

١) مركز موامي / مشينجي الحدودي بين ملاوي وزامبيا

ملاوي

- اكتمال شراء أختام نظام تتبع البضائع الإلكتروني وإصدار العقد
- تم الانتهاء من شراء أثاث المكاتب ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسليمها.
- مناقصة شراء بوابة ذكية ومختبر صغير لوزارة الصحة ومعدات معايير الصحة والصحة النباتية/ الحواجز التقنية في مرحلة التعاقد
- تم تركيب اللافتات

زامبيا

- تم الانتهاء من شراء أثاث المكاتب ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (طابعات وأجهزة عرض وأجهزة كمبيوتر) لشركة موامي وتسليمها
- تم تركيب اللافتات
- تم شراء مجموعات الاختبار السريع وتسليمها.

٢) ناكوندي / تندوما الحدودي بين تنزانيا وزامبيا

تنزانيا

- مناقصات لشراء الأعمال والتوريدات هي في مرحلة التعاقد. يغطي هذا البوابات الذكية وكاميرات المراقبة ومحطة الطاقة الشمسية وسقيفة التحقق والمختبر الصغير لمعايير الصحة والصحة النباتية.
- عُقدت ورش عمل حول الحواجز غير التعريفية، واتفاقية التجارة الحرة، ومسائل النوع في مارس ٢٠٢٢ وسبتمبر ٢٠٢٢

زامبيا

- اكتملت دراسة الإفراج عن الوقت في نوفمبر ٢٠٢١ وتم التحقق من صحة التقرير ونشره رسمياً في عام ٢٠٢٢.
- تم الانتهاء من مراجعة وتوحيد إجراءات التشغيل الموحد الشامل الخاصة بشركة Nakonde.
- إعداد إجراءات التشغيل الموحدة لسلامة الأغذية
- اكتملت مناقصة مجموعات الاختبار السريع والمعدات التي تنتظر التسليم
- تم تنفيذ بناء القدرات لـ JBCs وتم تشغيلها.

٣) مركز مويالي الحدودي بين إثيوبيا وكينيا

إثيوبيا

- شراء حواسيب خادمة وتخزين للنافذة الواحدة لإثيوبيا ولجنة الجمارك الإثيوبية في مرحلة النشر. وتعاد المناقصة بعد انتهاء مدة سريان العطاء.
- نُظم تدريب على قواعد المنشأ، واتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية والحواجز غير التعريفية لموظفي الجمارك والموظفين العموميين والقطاع الخاص.

كينيا

- كينيا لم توقع بعد اتفاق التفويض الفرعي. ومع ذلك، فقد تم الانتهاء من جميع الإجراءات الشكلية لتوقيع الاتفاقية من قبل الوزارة المنسقة. وتم إجراء المتابعة اللازمة.

٤) مركز غالافي الحدودي بين إثيوبيا وجيبوتي

إثيوبيا

- تم إعداد وثائق المناقصة لبناء مبنى التشغيل الموحد الشامل الرئيسي في غالافي والانتهاء من نشرها.
- عقدت ورش عمل لبناء القدرات حول تنفيذ ضمان العبور الجمركي الأقليمي في عام ٢٠٢٢
- نظام إدارة الجمارك في إثيوبيا مهيأ للتفاعل مع ضمان العبور الجمركي الأقليمي MIS.

جيبوتي

- أرسلت بعثات ضمان العبور الجمركي الأقليمي إلى جيبوتي لتكوين ضمان العبور الجمركي الأقليمي IDES مع الآسيكودا وتوعية الضامنين وموظفي الجمارك.
- مناقصة لشراء خوادم لجمارك جيبوتي في مرحلة النشر

٥) مركز شيروندو الحدودي بين زامبيا وزيمبابوي:

زامبيا

- تمت مراجعة قانون إدارة الحدود وتيسير التجارة رقم ١٢ لعام ٢٠١٨ في عام ٢٠٢٢ بمشاركة ٣٥ مشاركاً من القطاعين العام والخاص. وتقديم التعديلات المقترحة إلى وزارة العدل للنظر فيها.
- تم الانتهاء من شراء أثاث المكاتب ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الطابعات والمشاريع والحواسيب) لشركة شيروندو واستكمل التسليم.
- تم شراء مجموعات الاختبار السريع وتسليمها.
- إتمام عملية شراء خوادم الآسيكودا وتراخيص البرامج وتسليمها.
- ورش عمل إعلامية للصحفيين والمحررين عقدت في الفترة من ٢١-٢٤ فبراير ٢٠٢٢.
- لوحة إعلانية للمشروع مثبتة على نقطة حدودية.
- يجري التفاوض على عقد ترقية الآسيكودا World مع الأونكتاد.

زيمبابوي

- تم الانتهاء من عقود الحصول على مصادر الأختام الإلكترونية لنظام تتبع البضائع الإلكتروني؛
- تم إبرام عقد التراخيص لـ SOCLASS
- يجري الانتهاء من العقد المبرم مع الأونكتاد لرفع مستوى النظام الآلي للبيانات الجمركية.
- يجري الانتهاء من مناقصة شراء معدات إضاءة على الحدود
- لم تنجح المناقصات الخاصة بشراء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجسر الوزن، وماسحة الأمتعة، ومعدات المختبرات، والبوابات الإلكترونية، ووحدات الدوائر التلفزيونية المغلقة والتيار المتردد، التي أُغلقت في يونيو ٢٠٢٢. ويتم إعادة طرح المناقصات.

برنامج إحصاءات الكوميسا

تعد استراتيجية الكوميسا الإقليمية لتطوير الإحصاءات (٢٠٢١-٢٠٢٥) سياسة من المستوى الثاني تستجيب للاحتياجات الإحصائية للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط ٢٠٢١-٢٠٢٥ من خلال توفير إحصاءات تستجيب للسياسات، تكون في الوقت المناسب ويمكن الاعتماد عليها. تحتوي استراتيجية الكوميسا الإقليمية لتطوير الإحصاءات ٢٠٢١-٢٠٢٥ على هدفين استراتيجيين أساسيين هما: تعزيز الإحصاءات التي تدعم خطة الكوميسا الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ وتعزيز الشراكات الاستراتيجية.

ويلخص التقرير أدناه إنجازات عام ٢٠٢٢ في معالجة الأهداف الاستراتيجية للاستراتيجية الاستراتيجية للتنمية المستدامة ٢٠٢١-٢٠٢٥:

تعزيز الإحصاءات التي تدعم خطة الكوميسا الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥

الدعم الإحصائي لركيزة تكامل الأسواق

١- إحصاءات التجارة الدولية للبضائع

برنامج EUROTRACE هو برنامج التجميع الأكثر استخداما لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع في أفريقيا. حيث تقدم الكوميسا، بصفتها مركزاً إقليمياً، المساعدة الفنية للدول الأعضاء والدول الشريكة التي تطلب من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى. وتم تقديم الدعم الفني لبرنامج EUROTRACE إلى زامبيا وملاوي وإثيوبيا والسودان وسيشيل وزيمبابوي وكينيا وليسوتو وبوروندي.

٢- فيما يلي أهم الإنجازات في إطار إحصائيات مبادرة التجارة عبر الحدود على نطاق صغير:

أ) بدأ جمع بيانات مبادرة التجارة عبر الحدود على نطاق صغير على حدود مويالي - كينيا في مارس ٢٠٢٢

ب) تم عقد ورشة عمل ثالثة للتحقق من صحة البيانات في زامبيا في عام ٢٠٢٢ للتحقق من صحة جميع البيانات المتاحة لعام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١. وتم إعداد تقرير نشر خلال ورشة العمل.

ج) تم إجراء مسح لتحديد السمات الحدودية على جميع الحدود الأربعة المستهدفة لزامبيا في أبريل ٢٠٢٢. وقد سهل المسح جمع البيانات التفصيلية حول البيئات التجارية على الحدود.

د) نظمت زامبيا ورشة عمل لنشر البيانات في مايو ٢٠٢٢ لنشر نتائج مسح مبادرة التجارة عبر الحدود على نطاق صغير.

٣- إحصاءات الهجرة

تعد إحصاءات الهجرة جزءاً لا يتجزأ من الهدف الاستراتيجي لتكامل الأسواق للكوميسا، وتعمل الأمانة العامة على تطوير نهج لضمان أن عضويتها الشاملة تتحرك في اتجاه مماثل بشكل تدريجي في تطوير إحصاءات الهجرة. بالإضافة إلى التفويض الممنوح لها كأمانة عامة، وتستمد الكوميسا أيضاً تفويضاً كواحدة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي يُتوقع أن تلعب دوراً في تدعيم أهداف SHaSA ٢. وتقوم الكوميسا بتنفيذ مبادرات حول إحصاءات الهجرة وهي برنامج الهجرة في السويد ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومشروع إدارة الهجرة في الجنوب الأفريقي الممول من الاتحاد الأوروبي.

برنامج الإحصاء السويدي للكوميسا ومفوضية الاتحاد الأفريقي

في إطار هذا البرنامج، تم تنفيذ الأنشطة التالية في عام ٢٠٢٢:

أ) انعقد الاجتماع الاستعراضي السنوي الثالث لمشروع التعاون بين STATAFRIC (معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء) وإحصاء السويد وSIDA في سبتمبر ٢٠٢٢. وكان الهدف من الاجتماع مناقشة تنفيذ المشروع خلال عام ٢٠٢١ مع التركيز على النتائج المحققة والتحديات، الفرص والمخاطر ومناقشة نتائج مراجعة منتصف المدة للمشروع التي أجريت في عام ٢٠٢٢.

ب) تم عقد اجتماع شخصي لمدة أربعة أيام بدعوة ممثلين من إدارات الهجرة والإحصاء من جميع الدول الأعضاء في الكوميسا، حيث عُقد الاجتماع في مارس ٢٠٢٢ للمصادقة على تقرير الكوميسا الأول حول هجرة اليد العاملة الدولية وتيسير المناقشة حول محتوى التقارير المستقبلية، وتقييم البيانات الإدارية المفيدة حول أعداد المهاجرين وتدفقاتهم، وإنشاء مجموعة عمل فنية إقليمية حول هجرة اليد العاملة. البيانات، ومواءمة مؤشرات هجرة اليد العاملة في المنطقة، وتيسير مساهمة الدول الأعضاء في جمع البيانات القارية والإقليمية حول الهجرة.

ج) عُقد الاجتماع الإقليمي الأول لفريق العمل متعدد الأطراف بشأن إحصاءات الهجرة والذي يتألف من ممثلين من الدول الأعضاء في الكوميسا في نوفمبر ٢٠٢٢ تقريباً. واعتمدت مجموعة العمل الفنية اختصاصات مجموعة العمل الفنية؛ تقرير إحصاءات هجرة العمالة للكوميسا؛ والمؤشرات الإقليمية لبيانات هجرة اليد العاملة.

د) تم الانتهاء من التقرير الأول لإحصاءات الهجرة الخاصة بالكوميسا وإحالته إلى إدارة النشر في منظمة العمل الدولية للنشر. وينشر التقرير سلاسل زمنية مدتها عشر سنوات على مستوى المجموعة الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء.

ه) تم تقديم المساعدة الفنية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتنسيق مشاركة المؤسسة في إنتاج إحصاءات الهجرة في مصر التي تتوافق مع المعايير الدولية. وتم تقديم المساعدة الفنية في الفترة من ١٠ إلى ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢ في القاهرة، مصر، وحضرها المؤسسات المعنية بالهجرة في مصر، وشركاء التنمية، والكوميسا.

و) عقد اجتماع متابعة مع الدول الأعضاء لتحديد المجالات ذات الأولوية للمساعدة التقنية وتجنب تداخل الأنشطة مع الشركاء الآخرين. جاء ذلك عقب دعوة الكوميسا لتقديم طلبات للحصول على مساعدة فنية للدول الأعضاء في إحصاءات الهجرة في نهاية عام ٢٠٢١.

ز) تم تحسين التنسيق على المستوى الإقليمي بين مختلف الوكالات والمنظمات الوطنية والدولية التي تدعم إحصاءات الهجرة من خلال المشاركة في ما يلي:

- ورشة عمل حول التعريفات والمنهجيات والمعايير المتعلقة بإحصاءات الهجرة التي عقدت في أبريل ٢٠٢٢، في مراكش، المملكة المغربية. وكان الهدف من ورشة العمل هذه مناقشة ومشاركة التعاريف والمنهجيات ومصادر البيانات والمعايير المستخدمة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بما يتماشى مع المعيار الدولي بشأن إنتاج إحصاءات الهجرة لمواءمة وإنتاج بيانات ومؤشرات الهجرة عالية الجودة وفي الوقت المناسب من أجل مقارنة ونشر أفضل على المستوى الوطني والإقليمي والقاري. وعرضت الكوميسا التقدم المحرز في إحصاءات الهجرة في المنطقة وتخطط لمواءمة مفاهيم وتعريفات إحصاءات الهجرة في المنطقة.
- شاركت الكوميسا في المؤتمر العلمي الثالث للهجرة والنزوح في الفترة من ١ إلى ٣ نوفمبر ٢٠٢٢، نيروبي، كينيا. وجمع المؤتمر باحثين ومؤسسات حكومية وصانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية في مجالات الهجرة والنزوح.

مشروع إدارة الهجرة للجنوب الأفريقي

في إطار هذا البرنامج، تم تنفيذ الأنشطة التالية في عام ٢٠٢٢:

أ) مراجعة استراتيجية فريق عمل الكوميسا وتطوير خارطة طريق بشأن تنفيذ بروتوكولات الكوميسا وقرارات المجلس بشأن حرية تنقل الأشخاص في يونيو ٢٠٢٢، والتي تضمنت أحكاماً لقاعدة بيانات / مستودع إقليمي لإحصاءات الهجرة.

ب) إقامة حوار حول هجرة اليد العاملة على مستوى الدول الأعضاء والذي أتاح الفرصة للدعوة إلى تنفيذ أدوات الهجرة من قبل الكوميسا السارية بالفعل، والتنسيق الإقليمي لإحصاءات هجرة اليد العاملة وفقاً للمعايير الإحصائية المتفق عليها دولياً.

ج) دعا إلى التوقيع والتصديق على الصكوك القانونية للهجرة الخاصة بالكوميسا التي لم تدخل حيز التنفيذ، كما دعا إلى تنفيذ الصكوك القانونية الدولية مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن حماية العمال المهاجرين (ج ٩٧ وج ١٤٣)، التي تدعو لجمع إحصاءات موحدة ومنسقة عن هجرة اليد العاملة.

د) تعزيز قدرة برنامج الكوميسا للهجرة التابع لقسم الشؤون القانونية والمؤسسية من خلال توفير نقطة محورية لهجرة اليد العاملة التي ساهمت في التنسيق الفعال لمشاريع وبرامج الهجرة في الكوميسا، بما في ذلك إحصاءات الهجرة، من أجل تحقيق نتائج جوهرية والقيمة مقابل المال للمشاريع بما في ذلك برنامج تيسير التجارة في الكوميسا ومبادرة التجارة عبر الحدود على نطاق صغير التابعة للكوميسا.

٤- برنامج المقارنات الدولية

برنامج المقارنات الدولية هو مبادرة عالمية يديرها البنك الدولي تحت رعاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. يعتمد برنامج المقارنات الدولية على الشراكة مع الوكالات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية التي تعمل في ظل إطار حوكمة قوي وتتبع منهجية إحصائية راسخة. الهدف الرئيسي لبرنامج المقارنات الدولية هو إنتاج مؤشرات القوة الشرائية ومؤشرات مستوى الأسعار المماثلة للاقتصادات المشاركة. تم تحقيق ما يلي في الفترة قيد الاستعراض:

أ) تم إطلاق استطلاعات برنامج المقارنات الدولية ٢٠٢٢/٢٠٢١ في يوليو ٢٠٢٢ وشارك فيها ٣٦ دولة مؤهلة من صندوق التنمية الأفريقي.

ب) تم الانتهاء من جمع البيانات لكل من بيانات الأسعار والحسابات القومية بحلول ديسمبر ٢٠٢٢.

الدعم الإحصائي لركيزة التكامل المنتج

١- إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر

يدعم البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للمؤسسات والوصول إلى الأسواق الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في إنتاج الإحصاءات الرئيسية بشأن الاستثمارات (جمع البيانات وتجميعها وإعداد التقارير عنها) عبر سلاسل القيمة المحددة. دخلت الكوميسا ومعهد الاقتصاد الكلي والإدارة المالية للشرق والجنوب الأفريقي في شراكة لعقد ورشة عمل إقليمية حول تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. عقدت ورشة العمل في لوساكا، زامبيا في ديسمبر ٢٠٢٢ بهدف توفير تدريب عملي على تجميع إحصاءات الاستثمار المباشر باستخدام البيانات المالية للمؤسسات. وحضرها مشاركون من دول الكوميسا ومعهد الاقتصاد الكلي والإدارة المالية للشرق والجنوب الأفريقي من البنوك المركزية ووزارات المالية.

٢- إحصاءات الأمن الغذائي

منذ عام ٢٠٢٠، تقوم أمانة الكوميسا وشريكتها هيئة الإحصاء النرويجية (SSB) بتمويل من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (NORAD) بتنفيذ مشروع إحصاءات الأمن الغذائي في دول الكوميسا. والهدف العام للمشروع هو تحسين حالة الأمن الغذائي في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل. وسيساهم المشروع في توليد الإحصاءات من خلال استطلاعات الاستهلاك والإنفاق الأسري لاستخدامها في صياغة سياسات أفضل وتنفيذ مشاريع ملموسة.

ويهدف المشروع إلى تعزيز الإحصاءات الرسمية حول وصول الغذاء المنزلي واستهلاكه. في الوقت الحالي، تواجه معظم مكاتب الإحصاء الوطنية تحدياً بشأن عدم توفر المعلومات التي يمكن إنتاجها من مسوحات HBS لتحليل الأمن الغذائي وتقديم مدخلات لتحليل نظام الغذاء. وحيثما تتوفر هذه المعلومات، فغالباً ما لا يتم إنتاجها بطريقة متماسكة وفي الوقت المناسب. ويسعى المشروع

٥- مجلس إحصاءات الديون والتمويل طويل الأجل

في إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية (SCB V)، تعمل الكوميسا على تنسيق تطوير إحصاءات الديون في الدول الأعضاء بالإضافة إلى تحديث لوحة النتائج المالية طويلة الأجل. تضمنت الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في عام ٢٠٢٢ جمع البيانات عن إحصاءات الديون وتحديث لوحة نتائج LTF. بالإضافة إلى ذلك، عقدت الكوميسا ورشة عمل إقليمية حول لوحة النتائج LTF.

٦- إحصاءات العمل

تعمل الكوميسا على تنسيق تنمية القدرات على تحليل بيانات القوى العاملة، وشمل ذلك ورشة عمل إقليمية حول بناء القدرات في تحليل بيانات القوى العاملة بناءً على إرشادات تحليل بيانات القوى العاملة من بنك التنمية الأفريقي التي عقدت في عام ٢٠٢٢.

٧- سجلات الأعمال الإحصائية

في إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية SCB V، تنسق الكوميسا بناء القدرات بشأن المبادئ التوجيهية للبنك الأفريقي للتنمية لبناء سجلات الأعمال الإحصائية في أفريقيا. في عام ٢٠٢٢، وعُقدت ورشة عمل إقليمية تُستخدم مدخلاتها في مراجعة المبادئ التوجيهية.

٨- إحصاءات الحسابات القومية

تحت رعاية برنامج بناء القدرات الإحصائية SCB V، نسقت الكوميسا المساعدة الفنية بشأن الحسابات القومية وإعادة تأسيس الناتج المحلي الإجمالي في أربعة دول من صندوق التنمية الأفريقي.

إلى تشجيع إنتاج هذه الإحصائيات بانتظام من قبل الأنظمة الإحصائية الوطنية باتباع الأساليب الموصى بها دولياً وتوثيقها بطريقة شفافة. ويجري بناء القدرات في الدول الأعضاء في الكوميسا من خلال إجراء تحليل وطني وإقليمي للدول الرائدة. على المستوى الوطني، تتلقى مكاتب الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء المهتمة بإجراء التحليل تدريبات وتوجيهات من الكوميسا وSSB. وحتى الآن، وقعت ثلاث دول أعضاء، وهي ملاوي وزامبيا وزيمبابوي. ويمكن أن يستوعب المشروع ما يصل إلى ستة دول أعضاء.

وقد تم تحقيق العديد من المعايير من قبل المشروع في عام ٢٠٢٢ على النحو المبين أدناه:

أ) تدريب وتوجيه ملاوي وزامبيا وزيمبابوي التي اشتركت للمشاركة في المشروع على إنتاج إحصاءات الأمن الغذائي.

ب) تطوير الملامح الوطنية للأمن الغذائي من خلال صحائف الوقائع للدول الثلاثة وستكون ناتجاً منتظماً لاستطلاعاتها.

ج) وضع مسودة صحيفة وقائع إقليمية للدول الثلاثة.

د) تلقت زامبيا وملاوي الدعم من خلال المسوحات الجديدة حتى تتمكن من إنتاج إحصاءات الأمن الغذائي.

ه) تطوير مسودة المبادئ التوجيهية لمعالجة إحصاءات الأمن الغذائي من مسوح الأسرة والإنفاق وتوزيعها على أصحاب المصلحة.

٣- إحصاءات الاقتصاد الأزرق

في إطار برنامج ECOFISH، تعمل الكوميسا على تنسيق تطوير الحسابات الفرعية لمصايد أسماك الاقتصاد الأزرق في الدول المستفيدة من البرنامج. كان النشاط الرئيسي في الفترة قيد الاستعراض هو تطوير الحساب الفرعي لمصايد الأسماك الكينية.

٤- إحصاءات الزراعة

فيما يلي أهم الإنجازات المسجلة في إطار إحصاءات الزراعة للفترة قيد الاستعراض:

أ) جداول موازين الأغذية – عُقدت ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات في أكتوبر ٢٠٢٢ شاركت فيها ١٤ دولة عضو في الكوميسا. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم مساعدة فنية محددة لتطوير جداول موازين الأغذية إلى رواندا وبوروندي ومدغشقر.

ب) الحد الأدنى لمجموعة البيانات الأساسية – أبلغت ١٢ دولة عضو في الكوميسا عن الحد الأدنى من البيانات الأساسية للزراعة.

ج) إحصاءات تكلفة الإنتاج الزراعي: تلقت ملاوي مساعدة فنية بشأن تنفيذ تكلفة الإنتاج الزراعي. ومن المتوقع أن تساعد نتائج إحصاءات تكلفة الإنتاج الزراعي في اتخاذ القرار القائم على الأدلة فيما يتعلق بتسعير السلع الزراعية.

د) المقابلات الشخصية بمساعدة الكمبيوتر– تم تزويد ملاوي بالمساعدة الفنية بشأن المقابلات الشخصية بمساعدة الكمبيوتر من خلال إحصاءات تكلفة الإنتاج الزراعي.

٥- إحصاءات البيئة وتغير المناخ

أ) عُقدت ورشة عمل إقليمية في نوفمبر ٢٠٢٢ تم خلالها تأهيل ١٥ دولة عضو في الكوميسا في مجال إحصاءات البيئة وتغير المناخ. بعد ورشة العمل الإقليمية، تم تلقي طلبات المساعدة الفنية من كينيا وزيمبابوي وبوركينا فاسو (دولة عضو في صندوق التنمية الأفريقي) للمساعدة في تعزيز إحصاءات البيئة وتغير المناخ.

ب) تعد المجموعة العالمية لإحصاءات ومؤشرات تغير المناخ إطاراً إحصائياً شاملاً، مع إحصاءات ومؤشرات وبيانات وصفية، مصممة لدعم الدول في إعداد مجموعاتها الخاصة من إحصاءات ومؤشرات تغير المناخ وفقاً لاهتماماتها الفردية وأولوياتها ومواردها. نظراً لمعدل الاستجابة المنخفض من جانب الدول الأفريقية بشأن المشاورة العالمية بشأن مشروع المجموعة العالمية لإحصاءات ومؤشرات تغير المناخ، أعادت الكوميسا إشراك عدد من دول صندوق التنمية الأفريقي وتمكنت من زيادة معدل الاستجابة إلى ٣٣ دولة من دول صندوق التنمية الأفريقي بحلول نهاية عام ٢٠٢٢.

الدعم الإحصائي لركيزة التكامل / التوصيل المادي

إحصاءات الطاقة والبنية التحتية

بدعم من بنك التنمية الأفريقي، أطلقت الكوميسا بصفتها الوكالة المنفذة لبرنامج بناء القدرات الإحصائية – المرحلة الخامسة مسوحات لتجميع إحصاءات عن النقل والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٢١ دولة. من المتوقع نشر تقرير استطلاعات AIKP في عام ٢٠٢٣.

إحصاءات لدعم ركيزة مسائل النوع والاندماج الاجتماعي

١- إحصائيات النوع

أ) أُجري تقييم للإحصاءات الجنسانية في جيبوتي بهدف تحسين الإحصاءات الجنسانية. بعد التقييم، عُقدت ورشة عمل وطنية في جيبوتي بناءً على طلب لبناء القدرات. وحضر ورشة العمل مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك منسقو مسائل النوع والمسؤولون الفنيون من الوزارات المسؤولة عن مسائل النوع وشؤون المرأة والشباب والتجارة والصناعة والزراعة والاستثمار والنقل وخبراء من هيئة الطاقة والعلوم والتكنولوجيا والشؤون المالية. بالإضافة إلى بناء القدرات، وفرت ورشة العمل الوطنية فرصة للتحقق من صحة القضايا التي أثيرت خلال تقييم إحصاءات مسائل النوع. بالإضافة إلى ذلك، تم بناء القدرات على مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية الأساسية لأفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بدعم صنع سياسات التكامل الإقليمي. تم تضمين مبادرة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية الأساسية لأفريقيا في البرنامج الأفريقي للإحصاءات الجنسانية، وكذلك استراتيجية تنسيق الإحصاءات في أفريقيا. وتم استخدام مؤشرات مسائل النوع في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للكوميسا ٢٠٢١-٢٠٢٥ كمقاييس للتدريب والتقييم في مجال إحصاءات مسائل النوع. ونتيجة لهذا الدعم، تم الانتهاء من تقييم إحصاءات النوع لجيبوتي، والتحقق من صحة النتائج، وبناء القدرات على إحصاءات مسائل النوع التي تدعم التكامل الإقليمي.

ب) عقدت الكوميسا ورشة عمل إقليمية حول الإحصاءات الجنسانية بالاشتراك مع شركائها، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي في نيروبي، كينيا تحت شعار «ضرورات إحصاءات مسائل النوع لأفريقيا». وناقش المؤتمر إحصاءات مسائل النوع من منظور أجندة ٢٠٦٣ – مخطط الاتحاد الأفريقي لتحويل أفريقيا إلى قوة عالمية، وأهداف التنمية المستدامة التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتوجيهات العالمية بشأن بيانات العنف ضد المرأة، من بين أمور أخرى.

٢- التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

أجرت الكوميسا تقييمات تتعلق بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في عام ٢٠٢٢، ولا سيما تقييم مساهمة برنامج APAI-CRVS في تحسين سياسات وأنظمة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتقييم رقمنة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وستكون هذه التقييمات بمثابة مدخلات في المؤتمر السادس للوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني لعام ٢٠٢٣ الذي سيعقد في أديس أبابا.

تعزيز الشراكات الاستراتيجية.

في إطار حشد موارد الكوميسا والتعاون الدولي، شارك برنامج الإحصاء في مناقشات الشراكة والمشاركة مع البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون.

برنامج الحوكمة والسلام والأمن للكوميسا

في عام ٢٠٢٢، واصلت الكوميسا، من خلال تنفيذ برنامج الحوكمة والسلام والأمن Programme on Governance, Peace and Security، واصلت المساهمةَ في تعزيز السلام الشامل والأمن والاستقرار، وتعزيز الحكم الديمقراطي، من خلال إنشاء آليات وهياكل مؤسسية وطنية وإقليمية فعالة.

وقد تم تحسين التقدم المحرَز في إطار الهدف الذي يركز على «دورة حياة النزاع»، في إطار هيكل السلم والأمن في أفريقيا مع التركيز على أنظمة الإنذار المبكر الفعالة على النحو التالي:

١) أحرزت الكوميسا تقدماً نحو دمج البيانات الديناميكية في نموذج الكوميسا للإنذار المبكر (COMWARN) لتقييم الضعف الهيكلي (SVA) لتحسين دقة النموذج. وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، ومع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA The UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs)، تم تعميم مؤشرات الكوميسا لحقوق الإنسان في الكوميسا، بعد حدث اجتماع مشترك في أبريل ٢٠٢٢. بالإضافة إلى ذلك، واصل البرنامج إصدار تقارير شهرية حول تحليل البيانات الديناميكي، واستمر في ملاحظة استيعاب كبير لتنفيذ منع الصراع الهيكلي من قبل الدول الأعضاء.

٢) قامت دول إضافية بتطوير مكاتب وطنية للإنذار المبكر، للتفاعل مع نظام الكوميسا بشأن الإنذار المبكر (نظام كوموورن، COMESA Early Warning System. استضافت موريشيوس (٦-٩ يوليو ٢٠٢٢) وسيشيل (٣-٦ أكتوبر ٢٠٢٣) أصحاب المصلحة المتعددين الوطنيين في نظام الكوميسا بشأن الإنذار المبكر، وتلقوا توقعات بشأن الضعف الهيكلي. ناقش الخبراء خيارات الاستجابة الممكنة، من ستة على الأقل من القطاعات الثمانية ذوات الصلة.

٣) تم تطوير كتلة حرجة من الخبراء في الدول الأعضاء، لدعم تنفيذ تقييم حالة الضعف الهيكلي، في إطار نظام الكوميسا بشأن الإنذار المبكر. ذلك كان من خلال عقد ورشتين للعمل، لتدريب المدربين، بهدف تحسين التنفيذ والملكية. جمعت ورشتا العمل خمسين مسؤولاً من البلدان التي لديها موظفو اتصال focal points لنظام الكوميسا بشأن الإنذار المبكر، في أبريل ٢٠٢٢ وأكتوبر ٢٠٢٢. لقد تم تصميم إطار نظام الكوميسا بشأن الإنذار المبكر لتعزيز

منعة الدول الأعضاء وقدرتها على التواؤم والصمود أمام الهزات الطارئة. فحتى البلدان المستقرة على مستوى العالم عرفت أهمية فهم نقاط الضعف الهيكلي ومعالجتها ببناء القدرة على الصمود.

٤) واصلت الكوميسا دعم الدول الأعضاء في الحرب ضد الإرهاب. بالشراكة مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث بشأن الإرهاب (African Centre on the Study and Research on Terrorism ACSRT)، تم عقد ورش عمل تدريبية للمراكز الوطنية لمكافحة الإرهاب. وتم عقد التدريب الأول للبلدان التي لديها خبرة في مكافحة الإرهاب في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٢، وتم في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ عقد التدريب الثاني لدول جنوبي أفريقيا التي تواجه تهديدات المجموعات الإرهابية الجديدة نسبياً، والعاملة في شمال موزمبيق. تم تنفيذ الأنشطة تماشياً مع قرار وزراء الخارجية أن تسعى الكوميسا إلى الشراكة مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب لدعم الدول الأعضاء فيها. تم تصميم هذه أحداث التدريب لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات، وهو أمر مهم في مكافحة أي من أشكال الجريمة المنظمة العبر وطنية transnational organized crime. حضر التدريبات أكثر من ٣٠ ممثلاً من المراكز الوطنية لمكافحة الإرهاب، من كينيا وليبيا والصومال وتونس وإثيوبيا وأوغندا وملاوي وزامبيا وزيمبابوي.

٥) فيما يتعلق بتعزيز قوانين مكافحة غسل الأموال، قامت الكوميسا، بالشراكة مع مجموعة شرق وجنوبي أفريقيا لمكافحة غسل الأموال Eastern and Southern Africa Anti-Money Laundering Group (ESAAMLG))، بدعم التقييم المتبادل لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب في كينيا، في يوليو ٢٠٢٢، بتقييم امتثال كينيا لمعايير مجموعة العمل المالي Financial Action Task Force (FATF) Standards. وكما هو مطلوب، التقت الكوميسا بالسلطات المخولة في الدول الأخرى، لتحديد احتياجاتها في مجال القدرات، خلال الاجتماع الفني لمجموعة شرق وجنوبي أفريقيا لمكافحة غسيل الأموال Eastern and Southern Africa Anti-Money Laundering Group (ESAAMLG)، في ٢٩ أغسطس – ٣ سبتمبر ٢٠٢٢.

٦) دعمت الكوميسا تطوير وحدة فاعلة للاستخبارات المالية Financial Intelligence Unit (FIU) في بوروندي، وقبول بوروندي في مجموعة شرق وجنوبي أفريقيا لمكافحة غسيل الأموال. كذلك سهلت الكوميسا التدريبات المعيارية في موريشيوس في ٢٨ مارس – ٢ أبريل ٢٠٢٢ وفي أوغندا في ٢٥–٢٩ أبريل ٢٠٢٢، كما هو مطلوب من قِبل مجموعة شرق وجنوبي أفريقيا لمكافحة غسيل الأموال. وقامت الكوميسا بتوعية وحدات الاستخبارات المالية في بوروندي ورواندا بشأن كيفية التعامل مع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في مايو وسبتمبر ٢٠٢٢ على التوالي.

٧) استعانت الكوميسا بخبراء دوليين لتدريب وكالات إنفاذ القانون، من خلال ثلاث ورش عمل تدريبية إقليمية حول التحقيق المالي واسترداد الأصول. وقد استهدفت هذه ورشت العمل ٨٧ مسؤولاً من هيئات إنفاذ القانون في: إثيوبيا وموريشيوس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي (أغسطس ٢٠٢٢)؛ إيسواتيني وأوغندا ورواندا وزيمبابوي (نوفمبر ٢٠٢٢)؛ رواندا وأوغندا وإسواتيني وسيشيل (نوفمبر – ديسمبر ٢٠٢٢). علاوة على ذلك، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، سهلت الكوميسا الأنشطة التالية: تدريب قضاة من ملاوي في مجال كيفية استرداد الأصول في أغسطس ٢٠٢٢؛ تدريب وكالات إنفاذ القانون من زيمبابوي في مجال التحقيقات المالية واسترداد الأصول، في أكتوبر ٢٠٢٢. يأتي دعم بناء القدرات استجابة لطلبات محددة قدمتها الدول الأعضاء المعنية، وبالتالي فهي كانت مخصصة لتلبية احتياجاتها المحددة.

٨) أكملت الكوميسا تطوير استراتيجية للوساطة، بعد إجراء التحقق من صحتها مع خبراء حكوميين، في نوفمبر ٢٠٢٢، وقدمتها إلى لجنة حكماء الكوميسا.

٩) فيما يتعلق بمعالجة النزاعات المتعلقة بتغير المناخ، نشرت الكوميسا دليلها الخاص بالنزاعات ذوات الصلة بتغير المناخ، ذلك في كيتالي، كينيا في ديسمبر ٢٠٢٢، حيث جمعت الكوميسا المجتمعات التي تأثرت بالنزاعات المتعلقة بتغير المناخ، المجتمعات من بارينجو، وترانس نزويا، وإليجيو ماراكويت، وويست بوكوت، وتوركانا. بالإضافة إلى ذلك، وجهت الكوميسا بإجراء دراسة إقليمية حول العلاقة بين تغير المناخ وبين السلام والأمن، في ديسمبر ٢٠٢٢، ليتم إجراء هذه الدراسة في أربع مجموعات من الكوميسا وهي المجموعات الشمالية والجنوبية والجزرية والمدارية.

١٠) في مرحلة إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاع Post Conflict Reconstruction and Development، نشرت الكوميسا العديد من الأدوات التي تم تطويرها، بما في ذلك دليل نظام التجارة المبسط، والاستراتيجيات، مثل المعايير الدنيا لمعاملة صغار التجار عبر الحدود، في بلدة كيهيهي في مقاطعة كانونغو، أوغندا في فبراير ٢٠٢٢. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ التوعية بشأن نظام التجارة المبسط، ومنع النزاع، على حدود موكامبو بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا. تم تيسير ورش عمل تدريبية استهدفت أكثر من ١٠٠ من صغار التجار على جانبي الحدود، في يوليو ٢٠٢٢. انعقد اجتماع استشاري مشترك بواسطة الكوميسا، وأنشأ المجتمعون لجنة الحدود المشتركة بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا، في يوليو ٢٠٢٢، بما في ذلك تحديد المجتمعين طرائق التعامل.

وقد تم تحقيق ما يلي فيما يتعلق بتعزيز فعالية التعاون الموجه بإطار عمل هيكل السلم والأمن في أفريقيا Africa Peace and Security Architecture (APSA)، بما في ذلك مع منظمات المجتمع المدني:

١) لتحقيق أقصى قدر من الفوائد للدول الأعضاء، من نظام الإنذار المبكر، أعطت الكوميسا الأولِية للتعاون، وشاركت في استضافة اجتماع عن نظام الإنذار المبكر، لمجموعة دول شرق أفريقيا، في أغسطس ٢٠٢٢. ووضعت الكوميسا خطة عمل لبناء القدرات المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، وافق الاجتماع على التعاون في بناء أنظمة وطنية للإنذار المبكر، ووضع خارطة طريق لوضع مبادئ توجيهية لتبادل المعلومات بشكل فعال.

٢) عززت جهود الكوميسا، لتحديد الشركاء الاستراتيجيين، استخدام أموالها في تنفيذ برامج في أربعة أنشطة، بتكلفة إجمالية قدرها ٤٧٢٨٩٠ دولار أمريكي. وجذبت الكوميسا الإسهام من منظمة إنقاذ الطفولة في القرن الأفريقي، ومنظمة أكورد، والاتحاد الأفريقي- سارو، والاتحاد الأفريقي. بلغت المساهمة المالية للكوميسا ٢١٥,٦٤٢ دولارا أمريكيا، أي ما يقرب من ٤٥٪ من التكلفة الإجمالية.

٣) تم وضع خطة عمل للتعاون مع منظمات المجتمع المدني، استجابة لتوجيهات وزراء الخارجية للأمانة العامة. تم تنفيذ ذلك من خلال ندوة عُقدت في مايو ٢٠٢٢، وحددت هذه الندوة المجالات المواضيعية للتعاون، والأدوارَ المحددة. جمعت الندوة ٥٧ ممثلاً من منظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر من موريشيوس وملاوي وجزر القمر وجنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوي.

كان التقدم المتعلق بجعل هيكل السلم والأمن في أفريقيا أكثر شمولاً للشباب والأطفال على النحو التالي:

١) تم تأهيل شبكات الشباب في إقليم الكوميسا للعب دور أكبر في أجندة مبادرة «إسكات المدافع». عقدت الكوميسا والاتحاد الأفريقي ومنظمة إنقاذ الطفولة مؤتمراً مشتركاً بين الوزارات. ضم المؤتمر الوزراء المسؤولين عن شؤون الشباب، والمجالس الوطنية للشباب، والاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ يوليو ٢٠٢٢. وشاركت في المؤتمر دول جنوبي أفريقيا وهي: مالاوي وموريشيوس وسيشيل ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوي وإسواتيني. مكّن المؤتمر أكثر من ١٦٠ من ممثلي الشباب من التفاعل مع وزرائهم. قام الشباب بوضع إعلان وتبادلوه مع الوزراء الذين التزموا بدعم تطلعات الشباب. وقد بدأ تطوير استراتيجيات لتمكين الشباب وخطط العمل في بعض البلدان. علاوة على ذلك، قامت الكوميسا واللجنة الفنية المتخصصة بتيسير الحوار بين الأجيال، لدعم الشباب للتفاعل مع صانعي السياسات والبرلمانيين، ومع لجنة حكماء الكوميسا، حول موضوعات مثل القيادة والحكم والسلام والأمن وتغير المناخ.

٢) تم إرشاد الشباب من خلال جهود الكوميسا المستمرة للعمل مع المتدربين الذين شاركوا خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠٢١، وامتدت الجهود إلى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٢. كما أشركت الكوميسا خبيراً من مجموعة الخبراء المبتدئين في الاتحاد الأفريقي. وظل المتدربون منذ ذلك الحين يتمتعون بخبرة عملية في منع النزاعات وبناء السلام في سياق المجموعات الاقتصادية الإقليمية، من خلال التفاعل مع برامج الحوكمة والسلام والأمن في الكوميسا.

٣) بدأت الكوميسا مع شركاء رئيسيين، مثل منظمة إنقاذ الطفولة وشبكة شباب القرن الأفريقي، في إنشاء مركز الشباب كالمحطة ذات الوقفة الواحدة الموحدة، لمصلحة الشباب في أليتونج، شمال أوغندا. جاء ذلك في أعقاب نشاط تدريبي تم تنظيمه لمجالس الشباب الوطنية ولجنة الكوميسا الاستشارية للشباب، في سبتمبر ٢٠٢٢، وقد كان ذلك لدعم أهداف مبادرة «إسكات البنادق». وتم تحديد الحاجة إلى التدريب خلال الاجتماع الأول المشترك بين الوزارات، الذي عقد في عام ٢٠٢١. تم إنشاء منصة إقليمية لتبادل المعلومات.

٤) أما بشأن مبادرة حقوق وحماية ورفاهية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، التي تم دمجها في هيكل السلم والأمن في أفريقيا، فقد عقدت الكوميسا، بالتعاون مع العديد من منظمات المجتمع المدني الإقليمية، ندوة حول الأطفال والنزاع المسلح. وجمعت هذه الندوة الحكومة والمنظمات الإقليمية والأطفال، في الفترة من ٢٧ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ٢٠٢٢. كان الهدف من الندوة هو تشجيع المزيد من الحماية القوية للأطفال في حالات النزاعات المسلحة، ذلك من خلال تعبئة الالتزامات في جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح، ونشر أدوات الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وحضر الندوة أكثر من ١٧٠ مشاركاً من إثيوبيا وكينيا والسودان ورواندا وأوغندا وإريتريا والصومال وزامبيا ومصر وبوروندي وليبيا وجيبوتي وحضرها أعضاء آخرون من خارج الكوميسا.

الديمقراطية والحكم

نشرت الكوميسا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، بعثة مراقبة مشتركة قصيرة الأجل، إلى كينيا، بشأن في الانتخابات العامة، ذلك في أغسطس ٢٠٢٢. وقد قاد البعثة فخامة الدكتور/ إرنست باي كوروما، الرئيس السابق لسيراليون، والسفير المفوض/ ماري بيير لويد، عضو لجنة حكماء الكوميسا، من سيشيل. وتألفت البعثة من أكثر من ٩٠ مراقبا زاروا ٥٠٤ مركز اقتراع في ٣٨ مقاطعة. تحولت البعثة إلى مهمة دبلوماسية وقائية بعد الاقتراع، ودعمتها لجنة حكماء الاتحاد الأفريقي. وقبل بعثة المراقبة، تعاونت الكوميسا مع الاتحاد الأفريقي ومجموعة شرق أفريقيا لنشر بعثة مشتركة رفيعة المستوى لتقييم ما قبل الانتخابات، ذلك في مايو ٢٠٢٢ بقيادة رئيس لجنة الحكماء بالاتحاد الأفريقي، فخامة دوميتين ندايزي، الرئيس السابق لجمهورية بوروندي. ودعم البعثةَ ثلاثةٌ أعضاء من لجنة حكماء الكوميسا. وبعد ذلك دعا الاتحاد الأفريقي الكوميسا للانضمام إلى بعثة المراقبة الفنية طويلة الأجل.

وقد واجه البرنامج عددا من التحديات في تنفيذ أنشطته التي تضمنت، من بين أمور أخرى، انعدام الأمن في بعض المناطق الحدودية في منطقة البحيرات العظمى. وهو مما جعل من الصعب إقامة الأحداث الحدودية في المناطق التي كان تم تحديدها في البداية، وأعاق الاتساق في تدريب المدربين على نظام الكوميسا بشأن الإنذار المبكر. إلا أن نجاح البرنامج في إعادة صياغة استراتيجيات طرق التنفيذ أدى إلى أن تصبح الكوميسا ثاني أعلى المنظمات الثمانية المنفذة لهيكل السلم والأمن في أفريقيا، مما أدى إلى زيادة التمويل. سيستمر البرنامج في السعي إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية لإعطاء أقصى قيمة من فوائده للدول الأعضاء وزيادة التمويل.

تعزيز تنمية البنية التحتية الاقتصادية

الطاقة

مشروع مرفق تمويل البنية التحتية الإقليمية

تم توقيع اتفاقية التمويل لتنفيذ مشروع مرفق تمويل البنية التحتية الإقليمية بين الكوميسا والبنك الدولي في ٣ أغسطس ٢٠٢٠. الهدف الإنمائي للمشروع هو توسيع التمويل طويل الأجل للشركات الخاصة في قطاعات البنية التحتية المختارة في شرق وجنوبي أفريقيا. يتكون مشروع مرفق تمويل البنية التحتية الإقليمية من مكونين:

- مكون الكوميسا، المنحة بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكي، وهو المكوِّن المستهدِف تقديمَ المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول الأعضاء، مع التركيز بشكل خاص على القطاع الخاص؛
- القرض بقيمة ٤١٥ مليون دولار أمريكي، لمصرف التجارة والتنمية.

وفي إطار مكوِّن الكوميسا، تم تحقيق ما يلي في الفترة قيد الاستعراض:

١) الانتهاء من دراسة الاحتياجات، وتقييم السوق للطاقة المتجددة خارج الشبكة، في إقليم الكوميسا وبنك التجارة والتنمية. أجريت الدراسةُ للمساعدة في إنشاء قاعدة يمكن أن تُبنى عليها الأعمال المستقبلية لمشروع مرفق تمويل البنية التحتية الإقليمية. تضمنت نتائج الدراسة ما يلي:

أ) الحاجة إلى إجراءات صارمة لضمان الجودة، لإثبات مصداقية المنتجات خارج الشبكة في السوق.

ب) مخاطر العملات الأجنبية المرتبطة بالتمويل بالعملة الصعبة، ومعدلات الفائدة المرتفعة على التمويل بالعملة المحلية، وفترات السداد المنخفضة للتمويل بالعملة المحلية، ونقص المشاريع القابلة للتمويل للمستثمرين المؤسسيين، ونقص الوعي القطاعي لدى المؤسسات المالية.

وقد كانت نتائج التقرير متسقة مع تقارير أخرى حول الموضوع، ومتماشية مع الأنشطة التي بدأها المشروع بالفعل. قدم التقرير العديد من التوصيات المفيدة التي سيتم النظر فيها للتنفيذ داخل وخارج فترة المشروع.

٢) مراجعة إطار نموذج الكوميسا لسياسة الطاقة

استجابةً لتوجيه نيروبي الوزاري لعام ٢٠١٩، اختتمت الكوميسا مراجعةَ وتحديثَ سياسةِ الطاقة النموذجية لعام ٢٠٠٨، لتأخذ في الاعتبار التطورات الجديدة، بما في ذلك تغير المناخ، والتجارة الإقليمية للطاقة، والتنقل الإلكتروني. وعُقدت ورشة عمل تشاورية دُعيت إليها المؤسسات ذوات الصلة من الدول الأعضاء، في كيغالي في سبتمبر ٢٠٢٣، وتلتها ورشة عمل للتحقق من الصحة تم عقدها في ديسمبر ٢٠٢٢، في لوساكا، زامبيا. وسيتم تقديم نموذج سياسة الطاقة المعدلة لاعتمادها في الاجتماع الوزاري في مايو ٢٠٢٣.

٣) تطوير معايير الطاقة الشمسية النموذجية للكوميسا

تم اتخاذ مبادرة تطوير معايير نموذجية للطاقة الشمسية، كإجراء للرد على انتشار المنتجات منخفضة الجودة في المنطقة. سيتم استخدام معايير النموذج كأداة لتعزيز الجودة والتجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء، لضمان التشغيل البيني للمنتجات المصنَّعة. وقد بدأت العملية في أبريل ٢٠٢٢، واختُتمت في ديسمبر ٢٠٢٢. سيتم تقديم نموذج معايير الطاقة الشمسية لاعتماده في الاجتماع الوزاري في مايو ٢٠٢٣.

٤) تطوير نموذج الكوميسا لإطار التعريفات الجمركية الموحدة لمنتجات الطاقة الشمسية

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز نهج أكثر اتساقاً، لوضع التعريفات الجمركية على منتجات الطاقة الشمسية في المنطقة. ذلك اعترافاً بالوضع السائد للتنوع الكبير في أنظمة الرسوم في جميع أنحاء المنطقة، والتي تشكل عائقاً أمام التجارة واعتماد تقنيات الطاقة المتجددة خارج الشبكة. شملت عمليةُ التطوير مراجعةَ أنظمة الرسوم الجمركية المختلفة في المنطقة، والتشاور مع الدول الأعضاء. وبدأت العملية في أبريل ٢٠٢٢ واختتمت في ديسمبر ٢٠٢٢. وعُقدت ورشة عمل استشارية في كيغالي، في سبتمبر ٢٠٢٣، حيث تمت دعوة المؤسسات ذوات الصلة من الدول الأعضاء، وتلتها ورشة عمل للتحقق عُقدت في ديسمبر ٢٠٢٢، لوساكا، زامبيا. وسيتم تقديم الإطار لاعتماده من خلال الوزراء المسؤولين عن الجمارك.

الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة في شرق وجنوبي أفريقيا

مشروع تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة

يواجه سوق الطاقة في المنطقة العديد من التحديات، على الرغم من موارد الطاقة الوفيرة بها. فلديها بنية تحتية مادية محدودة، لاستغلال موارد الطاقة الخاصة بها، ولنقل الطاقة الكهربائية من نقطة الإنتاج إلى غالبية مواطني المنطقة والمستخدمين النهائيين. وفي هذا الصدد، ولمعالجة بعض القضايا المذكورة أعلاه، تم ابتدار المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي، بشأن تعزيز سوق الطاقة

الإقليمية المستدامة، في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، في البرنامج الإرشادي الإقليمي، في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. تم تحديد الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة في شرق وجنوبي أفريقيا لتتولى زمام القيادة والتنسيق الشامل، لتنفيذ هذا المشروع، الذي تبلغ تكلفته سبعة ملايين يورو، والذي تم الانتهاء من تنفيذه بنجاح في ديسمبر ٢٠٢٢، بما في ذلك اكتمال مرحلة الإغلاق. وقد كان الهدف العام لمشروع تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة هو تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، والذي من شأنه أن يؤدي إلى الاستثمار وتعزيز التنمية المستدامة. ومن المهم، في تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة، اعتماد إطار تنظيمي ومؤسسي منسق، ومراع للاعتبارات الجنسانية. وفي هذا الصدد، أجرى المشروع دراستين شاملتين، لتحديد الإجراءات والتوصية بها، لمواءمة الأطر القانونية والتنظيمية للكهرباء في جميع أنحاء المنطقة، بهدف إزالة الحواجز أمام الاستثمار في البنية التحتية.

وكانت الدراسة الأولى هي إطار الرقابة التنظيمية لسوق الطاقة الإقليمي، في الشرق والجنوب الأفريقي ومنطقة المحيط الهندي. شكلت الدراسة إطاراً تنظيمياً إقليمياً منسقاً، وقد تم اعتماده رسمياً من قبل المجلس الوزاري بالكوميسا والسادك. وإطار العمل الإقليمي هذا هو مجموعة من الممارسات والمبادئ التنظيمية الموصى بها، وهي تكميلية، وعندما يتم تنفيذها بالكامل، يصبح من المتوقع أن تعزز تَسلُّم مشاريع البنية التحتية للكهرباء الإقليمية، على المستوى الوطني، ومن حيث الربط البيني عبر الحدود.

ولتنفيذ توصيات إطار العمل الإقليمي، طور المشروع ثلاثين أداة قانونية وتنظيمية، وهي تستهدف ثلاث مجالات رئيسية تم تحديدها على أنها أساسية، لتعزيز سوق الطاقة في المنطقة. وشمل ذلك: إنشاء وتفعيل هيئات تنظيمية وطنية وإقليمية؛ مواءمة التشريعات واللوائح الوطنية للدول الأعضاء مع إطار الرد السريع المعتمد؛ إنشاء إطار قانوني لربط مجمعي الطاقة في المنطقة، وهما مجمع شرق أفريقيا للطاقة (EAPP) وتجمع الطاقة في الجنوب الأفريقي (SAPP).

أما الدراسة الثانية عن استراتيجية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وخطة العمل Renewable Energy and Energy Efficiency Strategy and Action Plan (REEESAP)، فقد تم إجراؤها لتحقيق إطار متكامل لتطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة واستخدامها، في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، بأكملها. وتم اعتماد الاستراتيجية من قبل المجلس الوزاري بالكوميسا، في نوفمبر ٢٠٢٠. وتعتبر «استراتيجية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وخطة العمل» أداةً ضرورية من المتوقع أن تخلق بيئة مواتية لتعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة ومبادرات كفاءة الطاقة، وبالتالي يكون ضمان الوصول، بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة، وتوفير الطاقة الحديثة للجميع.

وكمتابعة لتوصيات «استراتيجية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وخطة العمل»، طور المشروع أحد عشر موجِّها للسياسة والتنظيم القانوني، وهي الموجهات تهدف إلى تبسيط السياسات والحوافز المالية للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وتغطية العديد من القضايا الرئيسية المتقاطعة. وهو ما من شأنه ضمان انتقال عادل. وهذه التقارير والمبادئ التوجيهية الأحد عشر، تم تبنيها لاحقاً من قبل المجلس الوزاري بالكوميسا المنعقد في ديسمبر ٢٠٢٢، وهي مذكورة أدناه كالتالي:

أ) المبادئ التوجيهية الإقليمية لتكامل الطاقة المتجددة في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي؛

ب) دليل التيسيرات الائتمانية لدعم مشاريع الطاقة المتجددة؛

ج) إرشادات شراء الطاقة المتجددة لمنطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي؛

د) استراتيجية وخطة عمل تعميم مراعاة المنظور الجنساني، في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي؛

ه) إطار للرصد والتقييم المنقح لـ «استراتيجية وخطة عمل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة»، وأداةٌ للمراقبة عبر الإنترنت، لرصد تنفيذ استراتيجية وخطة عمل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، لمنطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي؛

و) معايير أداء الطاقة الدنيا، وإرشادات السياسة بشأن المراوح الكهربائية وأجهزة التلفزيون، في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي؛

ز) أداة المراقبة عبر الإنترنت، لتنفيذ الحد الأدنى من معايير أداء الطاقة، ومعايير وضع العلامات، في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي؛

ح) المبادئ التوجيهية الإقليمية بشأن إدارة جانب الطلب، في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي؛

ط) إرشادات إقليمية حول قياس خسائر أنظمة الطاقة والتخفيف من حدتها؛

ي) سياسة تعريفة شريان الحياة، والمبادئ التوجيهية؛

بالإضافة إلى الدراسات والنتائج الموضحة أعلاه، تعاون مشروع تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة مع أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين في مجال الطاقة، لتعزيز قدراتهم في توفير وإنفاذ اللوائح التي تعزز تطوير أسواق طاقة إقليمية قوية. وفي هذا الصدد، تعرّف ثلاثمائة وثلاثة وستون مسؤولاً، من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات التنظيمية الوطنية والإقليمية، ومجمّعيي للطاقة، تعرفوا على أفضل الممارسات الدولية والإقليمية بشأن قضايا تنظيم الطاقة وتجارة الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء استعراضات أقران لسبع هيئات تنظيمية وطنية، خلال فترة تنفيذ المشروع. ولم تساعد هذه الأنشطة، وفقاً لتعليقات المشاركين، فقط في دعم معارفهم وخبراتهم، بل هي كذلك ربطتهم ومؤسساتهم بأقرانهم الدوليين والإقليميين الذين سيكون تبادل الأفكار معهم ممكناً.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

كانت الأولِية الرئيسة للفترة قيد الاستعراض هي تنفيذ الأنشطة، في إطار تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGEE-ICT)، في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي. ووقّعت الكوميسا والاتحاد الأوروبي اتفاقية مساهمة في المنح بقيمة ٨ ملايين يورو، لتعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي. وهذا البرنامج مدته أربع (٤) سنوات، ويهدف إلى دعم المراجعة الفعالة، وتطوير مختلف السياسات الإقليمية والأطر التنظيمية، بطريقة منسقة تساهم في تعزيز المنافسة، وتحسين الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآمنة والفعالة من حيث التكلفة.

ويتم تنفيذ «برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» من قبل الكوميسا، بصفتها المركز الاقتصادي الإقليمي الرائد، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الشريكة، التي تضم سادك وجماعة شرق أفريقيا والإيغاد ودول المحيط الهندي. من المقرر أن يبدأ البرنامج في الفترة من يناير ٢٠٢١ إلى ديسمبر ٢٠٢٤، بهدف عام هو تعميق التكامل

الإقليمي، ونمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي. الأهداف المحددة للبرنامج هي كما يلي:

- تطوير سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعين العام والخاص المنسقة إقليمياً؛
- ضمان إنشاء بيئة سياسية وتنظيمية محسنة، للأسواق التنافسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المراعية للاعتبارات الجنسانية؛
- تحسين اتصال البنية التحتية، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والمستفيدون الأساسيون من برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هم الدول الأعضاء في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي؛ وذلك من خلال وزارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهيئات التنظيمية الخاصة بها. ويستخدم المستفيدون البرنامج لدعم تطوير وتنفيذ السياسات والأطر التنظيمية، التي ستوفر بيئة مواتية، من أجل التنمية الفعالة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يشمل المستفيدون أيضاً الاتحاد الإقليمي للمنظمين، الذين يلعبون دوراً كبيراً في تطوير المبادئ التوجيهية، واللوائح المتعلقة بالسياسة، وفي عملية التنسيق. وهم على وجه التحديد: رابطة منظمي الاتصالات في جنوبي أفريقيا (CRASA)؛ منظمة شرق أفريقيا للاتصالات (EACO)؛ رابطة المنظمين للمعلومات والاتصالات لشرق وجنوبي أفريقيا (ARICEA).

وقد كان التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج في الفترة قيد الاستعراض على النحو التالي:

١) تقرير دراسة خريطة تحليل أصحاب المصلحة، والخط الأساس

تم الانتهاء من رسم خرائط أصحاب المصلحة، ودراسة خط الأساس. وتم التحقق من صحة التقرير من قبل خبراء تقنيين من الدول الأعضاء، من خلال ورشة عمل للتحقق من الصحة، وقد عقدت ورشة العمل في ملاوي، ليلونغوي في سبتمبر ٢٠٢٢. وكان الهدف العام للدراسة هو إجراء توصيف شامل لأصحاب المصلحة، وإنشاء تقرير بمعلومات خط الأساس ما قبل الشروع في تنفيذ البرنامج. وقد قدمت هذه الدراسةُ الأساسية نظرةً عامة توضيحية موجزة، عن حالة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في كل من الدول الأعضاء الـ ٢٩ في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي. وبذلك، قدمت الدراسة بعض المؤشرات عن خط الأساس، لكل من مؤشرات البرنامج. واستناداً إلى المعلومات التي تم جمعها، تم تحديث خط الأساس في الإطار المنطقي. ويحتوي تقرير الدراسة على توصيف وتحليل المعلومات عن أصحاب المصلحة، ووضع استراتيجية للتعامل مع أصحاب المصلحة، وتقييم القدرات المؤسسية والمهارات والفجوات واحتياجات التعزيز المؤسسي المحددة، لنجاح البرنامج. ويتضمن تقرير الدراسة الخطط والاستراتيجيات والآليات لتحقيق أقصى مشاركة لأصحاب المصلحة، من أجل التنفيذ المستدام للبرنامج.

٢) تقرير دراسة التجارة الإلكترونية

تم الانتهاء من دراسة التجارة الإلكترونية، والتحقق من صحتها من قبل خبراء تقنيين من الدول الأعضاء، من خلال ورشة عمل للتحقق من الصحة عُقدت في ملاوي، ليلونغوي في سبتمبر ٢٠٢٢. وكان الهدف العام للدراسة هو إجراء مراجعة متعمقة للسياسة والأطر التنظيمية بشأن التجارة الإلكترونية، والسياسات ذوات الصلة، والممارسات التنظيمية والإدارية، والعمليات، لدى الدول الأعضاء في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي. وذلك، لتحديد الاختناقات التي تعرقل استيعاب التجارة الإلكترونية في المنطقة، واقتراح برنامج عمل إقليمي من شأنه توجيه وتيسير تطوير واعتماد إطار

إقليمي للتجارة الإلكترونية. وتوفر التجارة الإلكترونية فرصة جيدة للتنمية الاقتصادية، للبلدان في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، لأنها توفر قاعدة للاقتصاد الرقمي، ولمنطقة التجارة الحرة الرقمية. وسوف يساهم ذلك بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي، والحد من الفقر، وخلق فرص العمل في المنطقة.

واستند تحليل الدراسة ونتائجها إلى الركائز الأساسية لتطوير التجارة الإلكترونية، وهي: الترابطية connectivity؛ البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ الخدمات اللوجستية؛ تيسيرات التجارة؛ حلول الدفع؛ بيئة الأعمال التجارية؛ تنمية المهارات؛ التجارة الإقليمية والدولية؛ الضرائب؛ حالة الجاهزية الإلكترونية؛ حقوق الملكية الفكرية؛ تقرير الجاهزية الإلكترونية. وقد حدد التحليل والنتائج التي تم إجراؤها الفجوات والقيود والتحديات، في ركائز تطوير التجارة الإلكترونية. وشمل ذلك الثغرات الرئيسية في الفضاء الرقمي، من حيث: البنية التحتية المادية؛ إمكانية الوصول؛ القدرة على تحمل التكاليف؛ استدامة خدمات الإنترنت والكهرباء. بالإضافة إلى ذلك، حددت الدراسة الثغرات في السياسات الرئيسية، والأطر التنظيمية، والنقل والخدمات اللوجستية، وبيئة الأعمال التجارية. تقترح الدراسة توصيات لمعالجة هذه الثغرات، لتمكين التجارة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، توفر الدراسة برنامج عمل لتطوير التجارة الإلكترونية في المنطقة.

٣) الدراسة عن المساعدة الفنية للرابطات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تم الانتهاء من دراسة المساعدة الفنية للرابطات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحقق من صحة الدراسة، من قبل خبراء من هذه الرابطات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد كان ذلك في ورشة عمل للتحقق من الصحة، عُقدت في رواندا، كيغالي في نوفمبر ٢٠٢٢. وكان الهدف العام هو إجراء تقييم لتقديم نظرة عامة، وتحليل للقدرات، وتحليل نقاط القوة والضعف، في الرابطات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد الثغرات والطلبات الرئيسية، في القدرات. تشمل إجراءات المتابعة تطوير الاستراتيجيات، وخطط العمل، ونماذج الأعمال التجارية، لدى الرابطات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك العديد من الجوانب الإيجابية في الجمعيات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، بما في ذلك: هياكل الإدارة المناسبة؛ الدساتير؛ الخطط الاستراتيجية؛ لجان العمل؛ الشراكات؛ التعاون مع الجمعيات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأم؛ من بين أشياء أخرى. وتشمل النتائج الرئيسية لهذه الدراسة الحاجةَ إلى تعزيز القدرة على تفعيل الصكوك القانونية، التي أنشأت بعض اتفاقيات التعاون الإقليمي بشأن التجارة والتنمية، بما في ذلك في دساتيرها، وبناء القدرات، ومراجعة نماذج الأعمال التجارية، وتحسين أوجه التآزر فيما بينها.

النقل

١) دعم تطوير قطاع النقل الجوي في الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي -٨ مليون يورو

وقعت الكوميسا والاتحاد الأوروبي اتفاقية مساهمة بمنح تبلغ ٨ ملايين يورو لبرنامج «دعم تطوير قطاع النقل الجوي» (SATSD) في الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي. وهذا البرنامج مدته أربع (٤) سنوات، ويهدف إلى: دعم تفعيل سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد (SAATM)؛ وتعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية لمؤسسات الطيران المدني؛ وتحسين كفاءة الملاحة الجوية في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي.

والمستفيدون الأساسيون من برنامج دعم تطوير قطاع النقل الجوي هم الدول الأعضاء في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي. وذلك من خلال تحسين خدمات النقل الجوي، والتي ستساهم في زيادة فرص العمل، بسبب زيادة الطلب على خدمات النقل الجوي، والتأثير الإيجابي على صناعات قطاع الطيران النهائية، والتأثير الإيجابي على السياحة وقطاعات الصناعة والتجارة، التي تسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي. إن الحجم الهائل للقارة، والعديد من الحواجز المادية، إلى جانب القيود المفروضة على البنية التحتية للنقل البري، سيجعل السفر الجوي هو الخيار المفضل. وستفضي الإصلاحات المؤسسية، التي سيدعمها البرنامج، إلى مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، مؤسسات تكون قادرة على دعم النمو المستدام للقطاع. تم الإبلاغ عن الإنجازات التالية في عام ٢٠٢٢:

أ) تم تنظيم ورشة عمل للتدريب الإعلامي والتعريف للصحفيين في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، حول التوعية بمخرجات البرنامج وأنشطته. ضمت ورشة العمل التي استضافتها سيشيل صحفيين وخبراء فنيين من مناطق الكوميسا والسادك والمحيط الهندي؛

ب) تم الحصول على مواد العلامة التجارية، لتعزيز الاتصال، وإبراز البرنامج خلال الفترة؛

ج) تمت مراجعة القوانين والقواعد واللوائح والسياسات الوطنية، لتتوافق مع أحكام إعلان ياموسوكرو Yamoussoukro Declaration. وقد قدم التقرير النهائي توصيات وتوجيهات للدول الأعضاء. تضمنت التوصيات توصيات سياسية رفيعة المستوى، وطريقا للمضي قدماً نحو معالجة ما يلي: إصلاح القانون من أجل إعلان ياموسوكرو؛ تحديد آليات التمويل والاستراتيجيات. ذلك لـ: ضمان متطلبات القدرات البشرية؛ مواءمة اتفاقيات الخدمات الجوية الثنائية (BASA)؛ والتعاون المنظم مع شركات الطيران؛ والإرادة السياسية في تنسيق وتوحيد القوانين والتعريفات؛ ومراجعة بند الانتقال الأصلي لإعلان ياموسوكرو؛ والتشاور مع اللجان الوطنية لتنفيذ إعلان ياموسوكرو؛ وتطوير مؤشر الامتثال لهذا الإعلان.

د) تم تطوير مشروع نموذج اتفاقيات الخدمات الجوية الثنائية (BASA) ومراجعته، لضمان الامتثال لبنود إعلان ياموسوكرو.

ه) تم الانتهاء من دراسة أساسية لتقييم الوضع الحالي للنقل الجوي في المنطقة. تتضمن التوصيات الصادرة عن الدراسة: حاجة معظم الدول الأعضاء إلى تحسين السلامة القضاء على الحمائية؛ وإعطاء الأولية لقطاع الطيران، كجزء من تنفيذ سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد؛ بناء القدرات لمعالجة فجوة المهارات؛ والدور الحاسم لتنفيذ السياسات من أجل التحول الفعال لصناعة النقل الجوي، بقيادة المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإدارة السلامة، من خلال التوحيد الواسع النطاق لمتطلبات السلامة.

و) تم الانتهاء من تحليل الاحتياجات التدريبية للمنطقة، مما حدد التمويل والتكيف مع منهجيات التعلم، كتحديات أمام ضمان توافر الموظفين المهرة في صناعة الطيران. وأوصى التقرير بالتدريب في المجالات التالية، لتيسير تحرير قطاع النقل الجوي داخل المنطقة: السلامة الجوية؛ بناء القدرات لمؤسسات التدريب الإقليمية؛ مراقبة السلامة.

ز) تم تقديم الدعم في تنفيذ المعايير والممارسات الموصى بها (SARPs) الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو)، وإجراءات خدمات الملاحة الجوية، ذلك للكونغو الديمقراطية، من خلال ورشة عمل لبناء القدرات الوطنية.

ح) بدأ العمل نحو تطوير إطار مؤسسي إقليمي لنشر أنظمة الاتصالات والملاحة والمراقبة لإدارة الحركة الجوية CNS/ATM، تلك القابلة للتشغيل البيني في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي.

٢) تيسير دراسة جدوى حول إنشاء خط ملاحي لدول الكوميسا والدول الجزرية. كان الهدف الرئيسي من دراسة الجدوى، لإنشاء خط ملاحي لدول الكوميسا الجزرية، هو تحديد المتطلبات القانونية، والتكاليف، وأحجام الحركة، ودراسة الجدوى، والاستثمارات، والمتطلبات التشغيلية، والبنية التحتية، والمعدات اللازمة لإنشاء خط الشحن، وتقديم توصيات بشأن قطاعات السوق لتقديم الخدمة. اكتملت الدراسة في عام ٢٠٢٢، وقدمت مسودة التقرير النهائي. تشمل الدولُ الجزريةُ المعنيةُ دولَ جزر القمر ومدغشقر وموريشيوس وسيشيل.

٣) إنشاء خط ملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر الأبيض المتوسط

تشمل البلدان المشاطئة التي يغطيها المشروع: بوروندي والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ومصر وكينيا ورواندا وجنوب السودان والسودان وتنزانيا وأوغندا. ويسعى المشروع إلى إنشاء طريق ملاحي على طول نهر النيل من بحيرة فيكتوريا إلى البحر الأبيض المتوسط، بهدف تقليل تكاليف النقل للتجارة، وتعزيز التكامل والتماسك الاجتماعي والاقتصادي، وإنشاء نظام نقل متعدد الوسائط ومتكامل ومستدام، ودعم الاستدامة البيئية، وتعزيز التجارة والسياحة، والحد من الفقر بين دول حوض النيل.

وستشمل الفوائد المتوقعة من المشروع وسيلة نقل أرخص نسبياً وصديقة للبيئة، وطريق نقل أقصر ومباشر بين أوروبا الغربية وشرق ووسط أفريقيا عبر نهر النيل، وخلق فرص العمل، وتعميق التكامل الإقليمي، ونقل المعرفة، والحد من الفقر.

وفي الفترة قيد الاستعراض، وفر بنك التنمية الأفريقي (AFDB) دعما ماليا لأنشطة المشروع بلغ مليوني دولار أمريكي.

٤) مبادرات الثلاثية: سياسة النقل البري والتنسيق التنظيمي في إطار برنامج الثلاثية لتيسير النقل والعبور

يتمثل الهدف الاستراتيجي العام، لبرنامج الثلاثية لتيسير النقل والعبور، في تيسير تطوير سوق نقل بري إقليمي أكثر تنافسية وتكاملاً وتحريراً في منطقة شرق وجنوبي أفريقيا. يغطي برنامج الثلاثية لتيسير النقل والعبور مناطقَ الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا والسادك، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، في إطار صندوق التنمية الأوربي الحادي عشر، بمبلغ إجمالي قدره ١٨ مليون يورو، وهو يرتكز على أحد ركائز البنية التحتية الرئيسية للسياسة والتنسيق التنظيمي.

يحتوي البرنامج على أربع مجالات رئيسية للنتائج على النحو التالي:

- تنفيذ استراتيجية الشرق والجنوب الأفريقي بشأن إدارة حمولة المركبات؛
- تنفيذ اللوائح المنسقة والمعايير للمركبات في الشرق والجنوب الأفريقي؛
- تنفيذ الشروط المسبقة لسجلات النقل، وأنظمة منصات المعلومات التشغيلية (TRIPS)، في الشرق والجنوب الأفريقي؛
- تحسين كفاءة ممرات النقل الإقليمية.

ويتوخى برنامج الثلاثية بشأن تيسير النقل والعبور (TTTFP) إنشاء تشريعات تمكينية، ومعايير، وأنظمة، ومرافق، لتدريب السائقين، واختبار السائقين والمركبات، ووزن المركبات (بما في ذلك ترخيص المركبات للنقل البري عبر الحدود)؛ وذلك بموجب اتفاقيتين أساسيتين متعددتي الأطراف، هما: (١) اتفاقية إدارة حمولة المركبات (VLMA)؛ (٢) الاتفاقية متعددة الأطراف للنقل البري عبر الحدود (MCBRTA).

وقد تم الاضطلاع بالأنشطة التالية، فيما يتعلق بأنشطة برنامج الثلاثية بشأن تيسير النقل والعبور، على مستوى مجموعة الكوميسا، وفي الدول الأعضاء الفردية. وذلك، فيما يتعلق بالإطار القانوني للنقل البري، الذي تم تطويره، وكذلك بالمعايير والأنظمة المعتمدة من المرصد الأفريقي للسلامة على الطرق (ARSO)، بما في ذلك نظام مراقبة حركة الرحلات عبر الممرات (CTMS).

أ) جيبوتي

- تخصيص وتوطين قانون ولوائح نموذج إدارة حمولة المركبات، مما تم تقديمه إلى جيبوتي.

ب) الكونغو الديمقراطية

- طورت الكونغو الديمقراطية مشروع قانون نقل البضائع الخطرة، الذي يتضمن القانون النموذجي، الذي قدم منذ ذلك الحين إلى البرلمان لسنِّه. وسيؤدي ذلك إلى تحسين السلامة، من بين أمور أخرى، في نقل اليورانيوم، وسيكون هنالك نظام لتتبع المركبات.
- تضمنت مناقصة دي إيل DL الجديدة المتطلبات الفنية الثلاثية، بما في ذلك مواصفاتIEC / ISO ١٣٣/١٨٠.. وسيكون الـ دي إيل DL محوسباً، ويمكن الحصول عليه في المناطق النائية، باستخدام الفرق المتنقلة وشرطة المرور، مع خيار الحصول على الترخيص إلكترونياً أو في غضون ٣ أيام.
- تم اعتماد جميع المعايير المعتمدة بموجب SADCSTAN والتي أصبحت الآن معايير ARSO.

ج) إثيوبيا

- تم تقديم مشروع قانون حمولة المحور للمركبات، المصمم على أساس القانون النموذجي، تم تقديمه إلى البرلمان.
- تم طرح مناقصة للحصول على رخصة القيادة الموحدة للبلد بأكمله، بناءً على المواصفات الفنية بموجب برنامج الثلاثية بشأن تيسير النقل والعبور.

د) ملاوي

- محطات الوزن التالية قيد الإنشاء: تم دمجها في خطط الاستثمار الوطنية (NIAPs)،
- بوينغو: عملية الحصول على خدمات استشارية جارية، وبعد ذلك ستتبع تصاميم المحطة والأعمال المدنية خلال السنة المالية ٢٣/٢٠٢٢،
- ديدزا: تأخر بدء المشروع بسبب إنشاء ساحة رسوم المرور على الطريق المجاورة للموقع، لمتابعة العملية التي تم تنفيذها في بوينغو،
- نكوتاكوتا: تم الانتهاء من بناء مبنى المكاتب بنسبة ٦٠٪، وشارف طريق الوصول على الانتهاء، وتم تركيب مقياس متعدد الطوابق في انتظار التوصيل، وتم الانتهاء من ١٣ منزلاً للموظفين.

ه) السودان

- تم تشكيل اللجنة التوجيهية بالكامل، وهي جاهزة للبدء في تخصيص القوانين النموذجية للسودان.

و) زامبيا

- تم تقديم التقرير إلى زامبيا، وهو التقرير الذي يستعرض خطة موقع محطة الوزن المحلية الخاصة بها، ومواءمتها مع خطة موقع الجسر الإقليمي، وهو التقرير الذي تم تقديمه للتعليق، قبل التحقق من صحته من قبل وكالة تطوير الطرق وبرنامج الثلاثية بشأن تيسير النقل والعبور.

تحسين أداء الممر

١) مقترح المحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة الموحدة في كاسومباليسا

سيعزز تنفيذ المشروع التدفق السلس للتجارة وحركة الأشخاص عبر مركز كاسومباليسا الحدودي بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا، من خلال تقليل التأخيرات والازدحام، وتحسين استخدام الموارد، وتحسين التنسيق، وتدفق المعلومات بين الوكالات الحدودية، وتقليل مخاطر سرقة البضائع والتعرض للمخاطر الصحية للسائقين، مع التأثير الكلي لتقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. يخضع الإطار القانوني والمؤسسي للمحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة الموحَّدة المقترح في كاسومباليسا، والذي تم تطويره في عام ٢٠٢٠، يخضع لمراجعة تشريعية، وموافقة الكونغو الديمقراطية.

٢) إنشاء مؤسسات إدارة الممرات

يهدف إنشاء مؤسسات إدارة الممرات Corridor Management Institutions إلى تحسين إدارة حركة المرور الدولية، ودعم التكامل الإقليمي، من خلال تنسيق إجراءات التشغيل، والسياسات، والمهارات، والبنية التحتية، والمعدات، التنسيق بين دول الممر. وقد كان التركيز على إنشاء مراكز التجارة الدولية على ممرات جيبوتي وبورتسودان. وبينما لم يتم إحراز أي تقدم نحو الانتهاء من الاتفاقات، في الفترة قيد الاستعراض، فإن الدول الأعضاء المعنية تظل ملتزمة بإنشاء الممرين.

ولمواصلة المساهمة في تعزيز تطوير البنية التحتية الاقتصادية في المنطقة، في فترات التنفيذ اللاحقة، ستكون هناك حاجة إلى تحسين التنسيق بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، التنسيق بشأن البرامج التي تشمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، مثل تلك الموجودة على مستوى الثلاثية. لمواجهة التحدي، المتمثل في عدم توافر البيانات من الدول الأعضاء، وهو أمر بالغ الأهمية، لتحديد الثغرات والاحتياجات المطلوبة، لمواءمة الأطر القانونية والتنظيمية، هناك حاجة لإنشاء وصيانة قواعد البيانات، لتيسير الدراسات المستقبلية التي تحدد إجراءات المتابعة المستنيرة والبرامج.

برنامج الصناعة والزراعة في الكوميسا

برنامج الزراعة في الكوميسا

في إطار الجهود المبذولة لتحفيز النمو الزراعي الشامل، والتحول المستدام، ركز برنامج الزراعة في الكوميسا في عام ٢٠٢٢ على المضي قدماً في تنفيذ التزامات «البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا» مالابو (CAADP). وذلك التركيز كان لتعزيز الإنتاجية والإنتاج الزراعي في المنطقة. وكما أن هذا التركيز كان كذلك قصد تحسين سبل العيش والأمن الغذائي، وكذا كان هذا التركيز على تنفيذ التزامات البرنامج قصدَ تيسير المراجعات القطاعية للخطط الاستراتيجية والبرامج، الخاصة بالزراعة والبيئة والموارد الطبيعية، ذلك للإعلام ولتقديم التوجيه الاستراتيجي. بالإضافة إلى ذلك، ساهم البرنامج في تعزيز أنظمة بيانات الأغذية الزراعية في المنطقة، لتحسين الوصول إلى الأسواق الزراعية والتجارة في سلع مختارة في المنطقة، ولوضع أطر وأدوات استراتيجية إقليمية للكوميسا، لتعزيز إدارة ما بعد الحصاد، والوصول إلى أسواق الأغذية الزراعية والتجارة، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي في المنطقة.

وقد كانت الإنجازات في العام قيد المراجعة على النحو التالي:

١) عقدُ الاجتماع القطاعي المشترك الثامن للوزراء المسؤولين عن الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة، من الدول الأعضاء في الكوميسا، في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٢. خلال هذا الاجتماع، استعرض الوزراء وأقروا الأطر والأدوات الاستراتيجية الإقليمية، التي تم تطويرها وتنفيذها لتحفيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية، وللحد من خسائر ما بعد الحصاد، وتعزيز الوصول إلى الأسواق والتجارة في السلع والمنتجات الزراعية المأمونة وعالية الجودة، والأمن الغذائي الإقليمي. ناقش الاجتماع كذلك التزاماً بدعم الجهود الإقليمية الهادفة إلى تعزيز البيانات الإقليمية للأغذية الزراعية، ونظم المعلومات، ولا سيما مبادرة الميزانية الرقمية الإقليمية للأغذية (RFBS) الخاصة بالكوميسا، التي تنفذها أمانة الكوميسا بالتعاون مع «التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا» (AGRA)، ومجموعة من شركاء التكنولوجيا والتحليل. علاوة على ذلك، ناقش الاجتماع وأثنى على المبادرات التي تنفذها الأمانة العامة لتعزيز التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المنطقة.

٢) تم وضع خطوط توجيهية إقليمية حول إنشاء وتشغيل وإدارة نظام استلام المستودعات للسلع الزراعية. وقد تم اعتماد هذه المبادئ التوجيهية بواسطة الاجتماع القطاعي الثامن المشترك، بشأن الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية. يتمتع نظام إيصالات المستودعات، المنظم والمُدار بشكل جيد، بإمكانية توليد فوائد متعددة للجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الزراعية، بما في ذلك تمكين أصحابها من الحصول على قروض من المؤسسات المالية، وتوفير ضمان الجودة ونظام الاعتماد، وتعزيز الوصول إلى مرافق تخزين المحاصيل المناسبة، والحد من خسائر ما بعد الحصاد، وتعزيز الأمن الغذائي. ومن ثم، فإن هذا الجهد سيعزز إدارة السلع الزراعية بعد الحصاد، والوصول إلى أسواق الأغذية الزراعية والتجارة، في إقليم الكوميسا.

٣) قامت الكوميسا، بالتعاون مع «التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا»، وشركاء مختلفين، بتطوير وإطلاق منصة رقمية لميزانيات الغذاء الإقليمية في سبتمبر ٢٠٢٢. تستفيد منصة ميزانيات الغذاء الإقليمية من التكنولوجيا الرقمية، لتوفير تنبؤات لسلع غذائية مختارة في الشرق والجنوب الأفريقي. ويتم تمويل هذه المبادرة من قبل شركاء التنمية، بما في ذلك مؤسسة روكفلر، و«مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية» (FCDO)، ومؤسسة بيل وميليندا جيتس، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويجري تجريب المبادرة مبدئياً في ستة بلدان، هي زامبيا وملاوي وكينيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا، مع الطموح لجعل المبادرة تدخلاً على مستوى الكوميسا، للمساهمة في تعزيز أنظمة بيانات الأغذية الزراعية، من أجل السياسات المستنيرة، والاستثمار، والقرارات التجارية، والاستجابة للطوارئ الغذائية وسبل العيش، في المنطقة.

٤) تم الشروع في صياغة الخطوط التوجيهية الإقليمية للكوميسا، بشأن إنشاء وإدارة الاحتياطيات الغذائية الاستراتيجية. تمت صياغة مسودة وثيقة المبادئ التوجيهية، وهي قيد التطوير الإضافي، بالتشاور مع الدول الأعضاء. ويمكن أن تلعب احتياطيات الحبوب الغذائية الاستراتيجية دوراً حاسماً، في الاستجابة للأزمات الغذائية، ولضمان الأمن الغذائي والتغذوي، واستقرار أسعار الحبوب الغذائية في الأسواق على مستويات مختلفة، ولا سيما في مواجهة الصدمات مثل كوفيد ١٩، والصدمات الناجمة عن تغير المناخ. ستعزز المبادئ التوجيهية، عند اعتمادها، التأهب الفعال للكوارث والاستجابة لها، من أجل الأمن الغذائي والتغذوي في المنطقة.

٥) الاستمرار في المضي قدماً في تنفيذ التزامات مالابو، الخاصة بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، من أجل تسريع النمو الزراعي، والتحول، من أجل الرخاء المشترك، وتحسين سبل العيش. بالتعاون مع مبادرة وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية (آودا) –الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) (NEPAD) – (AUDA)، بشأن الأمن الغذائي والتغذوي لأفريقيا (IFNA)، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، عقدت الأمانةُ الاجتماع الثاني لتقاسم الخبرات بين شركاء الأمن الغذائي والتغذوي لأفريقيا وبين الدول الأعضاء. وقد تبادل المشاركون التقدم، والممارسات الجيدة، والدروس المستفادة، بشأن برمجة الأمن الغذائي والتغذوي، لدعم تحقيق مؤشرات الأمن الغذائي والتغذوي في إعلان مالابو.

٦) تم تطوير ملخصات السياسات، بناءً على التقرير الثالث (٢٠٢١) لاستعراض فترة السنتين (BR) لبرنامج التنمية الزراعية لأفريقيا الشامل (CAADP)، بالإضافة إلى التقريرين السابقين. وقد لخصت الملخصات أداء إقليم الكوميسا في متابعة التزامات إعلان مالابو للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، فضلاً عن تحليل التحديات التي تمت مواجهتها، والدروس المستفادة، وقدمت الملخصات للتقرير مراجعات للتغييرات الأخيرة في السياسات والبرامج، لتسريع النمو والتحول الزراعي في المنطقة. في حين أن العديد من البلدان في المنطقة قد أحرزت بعض التقدم، فيما يتعلق بالإنتاجية والإنتاج الزراعيين، إلا أن بلداً واحداً فقط يسير على الطريق الصحيح، بحلول عام ٢٠٢٥، لتحقيق الأهداف المحددة لإعلان مالابو. قدمت ملخصات السياسات توصيات رئيسية للسياسات، بما في ذلك: تعزيز الدعم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، من أجل تحسين الوصول إلى التقنيات لتعزيز الإنتاجية والإنتاج؛ إعادة الاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير، لتوليد التقنيات والممارسات الإدارية لدفع التحول الزراعي المستدام. وتمت مناقشة التوصيات واعتمادها من قبل الوزراء، لتعزيز تنفيذ وتحقيق التزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في المنطقة.

٧) تم التعاون مع المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمكتب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومع اتحاد الأبحاث والتطوير في مجال الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة، التابع للاتحاد الأفريقي، (AU–SAFGRAD)، لصياغة استراتيجية الكوميسا لتطوير الري الإقليمي وإدارة المياه الزراعية. وستعمل الاستراتيجية الإقليمية الشاملة كمخططات إقليمية لتوجيه تصميم وتنفيذ وتمويل وحوكمة مشاريع تنمية الري وإدارة المياه والصرف الصحي في المنطقة. وقد تمت صياغة مسودة لاستراتيجية وتظل المشاورات جارية مع الدول الأعضاء لضمان أن الاستراتيجية النهائية ستتضمن الظروف الاجتماعية والاقتصادية

والخصائص الزراعية المناخية، لمختلف البلدان في إقليم الكوميسا، واللازمة لاستدامة زراعة الري.

وللمضي قدماً، بالتعاون مع مختلف شركاء التنمية، الذين لديهم الفوائد المحتملة لتوسيع البرامج الإقليمية والتوعية، سيواصل برنامج الكوميسا الزراعي مساعدة الدول الأعضاء على فهم أفضل، لحالة الأمن الغذائي الحالية والمتوقعة لدولهم، لا سيما في البيئة الديناميكية الحالية، التي تسببها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية، وتغير المناخ. ولذلك يجب تصميم تنفيذ البرنامج بحيث يلبي توقعات واحتياجات الدول الأعضاء.

تنمية الثروة الحيوانية والسمكية بالكوميسا

يهدف برنامج الثروة الحيوانية والسمكية التابع للكوميسا إلى المساهمة في زيادة الإنتاج والإنتاجية في الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك من خلال استخدام التقنيات، وتعزيز تربية الحيوانات، والصحة، والقدرة على الصمود أمام الصدمات، والوصول إلى الأسواق، وإضافة القيمة.

وقد حقق برنامج الثروة السمكية ما يلي في عام ٢٠٢٢:

برنامج إيكوفيش لمصايد الأسماك

حقق برنامج مساهمة مصايد الأسماك المستدامة في الاقتصاد الأزرق، لمنطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، ما يلي:

١) تم تطوير الحساب الفرعي لمصايد الأسماك لمنطقة الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، وتمت المصادقة عليه في فبراير ٢٠٢٢، بالإضافة إلى الدليل ولوحة معلومات الاقتصاد الكلي الإقليمية. ووافق المعهد الكيني لبحوث المصايد والاستزراع المائي على تجربة الحساب الفرعي للمصايد الذي تم تطويره. ويستخدم النظام لجمع البيانات عن مصايد الأسماك، واستخدام المعلومات لتنمية هذا القطاع. كما تم توفير التدريب للدول الأعضاء بشأن جمع البيانات المناسبة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

٢) عُقد اجتماع اللجنة التوجيهية في مارس ٢٠٢٢ الذي حدد الأنشطة الإقليمية والوطنية التي سيتم تنفيذها، ووافق عليها.

٣) تم، في مايو ٢٠٢٢، عقد التدريب على الاتصال والدعوة حول أهمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

وقد تم الإبلاغ عن تنفيذ الأنشطة التجريبية في كل دولة عضو على النحو التالي:

١) برنامج إيكوفيش بكينيا - مشروع كيكوفيش

- تم تدريب سبع (٧) وحدات لإدارة الشواطئ في مقاطعة لامو وكوالي. ذلك كان في مجال جمع بيانات مصايد الأسماك المتنقلة، باستخدام معدات جمع بيانات مصايد الأسماك المتنقلة، بما في ذلك: الهواتف المحمولة؛ ولوحة القياس؛ وشريط القياس؛ ومعطف واق من المطر؛ والشعلة؛ وميزان الوزن؛ والقرطاسية.
- تم اختيار ٢٤ جمعية قروية للادخار والإقراض، وهي تضم ٤٧٦ عضواً.
- تم تقييم ١٥ وحدة لإدارة الشواطئ، باستخدام أداة تقييم قدرة منظمات المجتمع المدني وفق نظام تدفق الطقس الرطب (WWF).

٢) برنامج إيكوفيش موريشيوس - مشروع إيكوفيش وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ❖ تم استلام مجموعتين من أجهزة تجميع الأسماك ذات العوامة المفردة (FAD) ونشرها في البحر، ويجري شراء أجهزة إضافية لتحسين كفاءة الصيد.
- ❖ تمت توعية ١٩٦ صياداً بشأن أفضل ممارسات الصيد؛ وتم تطوير مواد التدريب لتوطين أجهزة تجميع الأسماك ذات العوامة المفردة باستخدام إشارات نظام تحديد المواقع العالمي GPS، في إطار المشروع، وتم تسليمها إلى الشركاء المنفذين.

٣) برنامج إيكوفيش مدغشقر

- ❖ يساهم المشروع في الجهود المبذولة للحفاظ على الأنواع والموائل المهددة بالانقراض، من خلال زيادة الوعي، وبناء القدرات على جميع مستويات المجتمع.
- ❖ حضر ٢٢٣ صياداً الاجتماع التشاوري حول المصايد الصغيرة المستدامة، في أمباسيندافا وأنجيامالوتو وساريمباتافو، أمبوابواكا.
- ❖ تم تدريب ٢٤ جامع بيانات من أمبولوبوزوكيلي وإيرودو، على جمع بيانات المصيد.
- ❖ تم تنظيم ١٧ نشاطا توعية للشباب حول مصايد الأسماك وإدارة البحار.
- ❖ تم بناء القدرات والمعرفة لعدد ٦٤١ حارساً بيئياً مبتدئاً، بشأن التنوع البيولوجي البحري ورصد الموائل.
- ❖ تم الوصول إلى ٧ مجتمعات، و٢٢١ حارساً بيئياً مبتدئاً، من خلال حملة توعية المجتمع بشأن التنوع البيولوجي، وقوانين مصايد الأسماك والسلاحف البحرية. شارك أكثر من ١٢٠٠ طالب و١٣٠ حارساً بيئياً جديداً، في يوم التوعية الدولي، بما في ذلك في يوم البيئة العالمي، وفي اليوم العالمي للسلاحف البحرية، وفي أيام المحيطات العالمية.
- ❖ تم توزيع ١٢٠ نسخة من كتب القصص الجديدة لـ C٣ حول الموائل البحرية (المنغروف، والأعشاب البحرية، والشعاب المرجانية)، وتم توزيع قمصان/تيشيرتات Eco fish لنادي Junior Eco guard Club الجديد في أمبولوبوزوب.

٤) برنامج إيكوفيش في زامبيا

من خلال منظمة آكشن إيد Action Aid زامبيا، وبمساعدة إن. إن. إف. NNF، في إطار مشروع تعزيز مصايد الأسماك المجتمعية في كازا، تمت حماية العديد من المناطق، مما أدى إلى وضع قواعد جديدة للصيد. وستساعد اللوائح الجديدة على زيادة مخزون الأسماك. ومن خلال منظمة آكشن إيد Action Aid زامبيا، تم صوغ دليل الإدارة المشتركة لمصايد الأسماك، ويتم استخدامه في زامبيا.

- ❖ التمكين وبناء القدرات.
- ❖ تم تدريب ٨٩٦ شخصاً على الصيد المتكامل والزراعة.
- ❖ بناء قدرة ٨٤ عامل إرشاد حكومي.
- ❖ تم تدريب ٣٨٩ صيادا على الوصول إلى الأسواق، وهو الوصول الذي يراعي الفوارق الجنسانية.
- ❖ تم تدريب ٤٤١ متطوعاً، من مجتمع الأقران، كمدربين في إضافة القيمة.

- ❖ تم تدريب ٤،٧٥٨ عضواً في لجنة مصايد الأسماك، على مستوى المجتمع المحلي وتدريب ٤٠ شخصا من موظفي المصايد، التدريب في مجال الأمن والحيازة security of tenure، وفي مجال المبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة.
- ❖ تم تدريب ٢٤٤٠ صياداً في مجال الحقوق والمراقبة بشأن موارد مصايد الأسماك المائية.

برنامج الأسماك الحكومي الثاني بالتعاون مع مكتب الاتحاد الأفريقي للثروة الحيوانية: التنمية المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

١) تم اعتماد استراتيجية الاقتصاد الأزرق للكوميسا من قبل الاجتماع القطاعي المشترك للوزراء المسؤولين عن الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة، كاستراتيجية لتوجيه وتسخير فوائد الاقتصاد الأزرق في المنطقة.

٢) تم تنفيذ آلية إصلاح مصايد الأسماك الأفريقية القارية (AFRM) لتيسير تطوير واعتماد وتنفيذ الإصلاحات في حوكمة مصايد الأسماك وإدارتها، وذلك للمساهمة في تحويل مصايد الأسماك في أفريقيا من الاستغلال المفرط إلى الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وقد قامت الكوميسا، كرئيس لمجموعة عمل التجارة والتسويق، بتيسير الاجتماعات القارية لمناقشة تعزيز سلسلة قيمة مصايد الأسماك. وعُقد الاجتماع في مراكش، المغرب في أبريل ٢٠٢٢. وكان ذلك خلال الدورة الرابعة للجمعية العامة، والاجتماع نصف السنوي لـ «المنبر الأفريقي للمؤسسات الإقليمية في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والنظم المائية».

٣) تم الانتهاء من المراجعة القارية للمناطق البحرية المحمية (MPAs) الحالية، وتوثيق الدروس، وأفضل الممارسات، وصياغة المبادئ التوجيهية للتنفيذ والحوكمة المستدامين، في حفظ موارد التنوع البيولوجي المائي في مناطق الشرق والجنوب الأفريقي.

وقد حقق برنامج الثروة الحيوانية، في عام ٢٠٢٢، ما يلي:

في إطار المبادرة الهادفة إلى تعزيز صحة الحيوان لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، لتعزيز الوصول إلى أسواق التصدير في أفريقيا، تم تحقيق ما يلي:

١) من خلال تبادل المعلومات، تم دعم الدول الأعضاء في تقديم تقارير عن تفشي الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، تقديم هذه التقارير إلى مكتب الاتحاد الأفريقي للثروة الحيوانية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (WOAH).

٢) كعضو في الإطار العالمي للمكافحة التدريجية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود (GF-TADs)، ساهم البرنامج في السيطرة على الأمراض الحيوانية العابرة للحدود البارزة.

٣) المساهمة في التدريب الإقليمي على مقاومة مضادات الميكروبات، وهو التدريب الذي نظمته منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الصحة العالمية، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٤) تتصدر المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة مكافحة طاعون المجترات الصغيرة (PPR)، ذلك بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

٥) تمت مراجعة مسودة المواقف الأفريقية بشأن «معايير صحة الحيوان على اليابسة» باعتبارها قضايا ذات أولية بالنسبة لأفريقيا، وقد تم تقديم المسودة إلى الجمعية العامة التاسعة والثمانين للمندوبين الوطنيين للمنظمة العالمية لصحة الحيوان التي عقدت في مايو ٢٠٢٢.

٦) عقد الاجتماع الثالث عشر لكبار المسؤولين البيطريين الأفريقيين ومندوبي المنظمة العالمية لصحة الحيوان [OiE-WOAH] لمناقشة الموقف الأفريقي والاتفاق عليه.

وتم دعم مشروع تعزيز تجارة الثروة الحيوانية والمنتجات الإقليمية من خلال مشروع Live II-Africa Project، ومن أهم إنجازات البرنامج ما يلي:

١) تيسير عقد اجتماع إقليمي في يونيو ٢٠٢٢ نتج عنه تطوير مؤشر سلامة صحة الحيوان لأفريقيا، والذي سيساعد في تحديد حالة كل دولة عضو، فيما يتعلق بالاستعداد للمشاركة في التجارة الحرة القارية. يتضمن المؤشر تقييماً لوجود سياسة وطنية للصحة، أو تشريع، أو قانون، لمساعدة الدول الأعضاء على تحديث سياستها بشأن صحة الحيوان، أو تشريعها، أو قانونها الخاص.

٢) تعزيز سلسلة القيمة الإقليمية لمنتجات الألبان، بالشراكة مع مكتب الاتحاد الأفريقي للثروة الحيوانية وجماعة شرق أفريقيا، دعم البرنامج سلسلة قيمة منتجات الألبان في شرق أفريقيا، من خلال ورشة عمل حددت، من بين أمور أخرى، الأدوار الخاصة باللوائح والحوافز في تحسين جودة الحليب (من المزرعة إلى المعالج)، في سياق شرق أفريقيا. وناقشوا آثار الجهود السابقة، لترقية ومواءمة لوائح ومعايير منتجات الألبان، بما في ذلك معايير منتجات مجموعة شرق أفريقيا والكوميسا، ولوائح الصحة والصحة النباتية (SPS).

ومن بين الأمور الرئيسية المستمدة من تجربة التنفيذ من خلال البرنامج، هنالك الشراكة على المستوى العالمي، مع منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، وكذا الشراكة على المستوى القاري مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومكتب الاتحاد الأفريقي للثروة الحيوانية، والبنك الأفريقي للتنمية، والمنظمات الإقليمية (المجموعات الاقتصادية الإقليمية والتكتلات الإقليمية الأخرى بما في ذلك دول مفوضية المحيط الهندي، والاتحادات الإقليمية، ومنظمات الخدمة المدنية). وهذه الشراكة مهمة للغاية، لزيادة الموارد. كما أن هناك حاجة لضمان وجود تنسيق فعال، وتوزيع الموارد المطلوبة، بين البرامج العالمية والقارية والإقليمية والوطنية، التي تعتمد على مبدأ التبعية.

برنامج التصنيع التابع للكوميسا

يتمثل الهدف العام لبرنامج التصنيع التابع للكوميسا في تنفيذ الأنشطة التي تم التأكيد عليها في الاستراتيجية الصناعية وخطة العمل للكوميسا للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٦ لدعم الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للكوميسا ٢٠٢١-٢٠٢٥ ومعاهدة الكوميسا. وبشكل عام، يركز برنامج التصنيع جهوده على بناء قدرة إنتاجية متكاملة إقليميا ومتنوعة وتنافسية، ترتكز على قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات من خلال القيمة المضافة والابتكار والمعايير الإقليمية المشتركة. وفيما يلي الإنجازات التي تحققت في الفترة قيد الاستعراض:

١) توطين الإطار الخاص بالمكون المحلي للكوميسا في الدول الأعضاء

وفقا لتوجيهات وزراء الصناعة، خلال الاجتماع الرابع للجنة المعنية بالصناعة الذي عقد في مايو ٢٠٢١، بدأ البرنامج في دعم الدول الأعضاء لتوطين الإطار الإقليمي الخاص بالمكون المحلي، واعتمد استراتيجية التنفيذ. ودعيت جميع الدول الأعضاء للإعراب عن استعدادها للحصول على الدعم. وبفضل المساعدة المالية المقدمة من البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للمشاريع والوصول إلى الأسواق، تم تقديم دعم لكل من زيمبابوي وكينيا.

٢) برنامج التعاون المشترك في مجال التصنيع بين زامبيا وزيمبابوي

يعد برنامج التصنيع المشترك بين زامبيا وزيمبابوي، برنامجاً رائداً خاص بأمانة الكوميسا، وهو يهدف إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الصناعية لسوقي الدولتين العضوين وتعميق التكامل الإقليمي من خلال توسيع نطاق التجارة البينية. وفي عام ٢٠٢٢، واصل البرنامج تيسير تنفيذ المبادرة من خلال تعبئة الموارد، عبر إشراك الشركاء المتعاونين في تمويل بعض الأنشطة. وبفضل الدعم المالي المقدم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، قامت الأمانة العامة بتنظيم جولة تعليمية لإثيوبيا بشأن مجمعات التصنيع الزراعي. كما تواصل إشراك الشركاء المتعاونين والممولين لدعم البرنامج. وقد تعهدت منظمة اليونيدو بإجراء دراسة جدوى مفصلة لمجمع التصنيع الزراعي المشترك المقترح، بينما تعهد البنك الأفريقي للتنمية بدعم الدولتين العضوين لتأمين توفير تمويل للبرنامج من خلال التيسيرات المتاحة.

٣) تعبئة الموارد

خلال الفترة قيد الاستعراض، شارك البرنامج في تعبئة الموارد لمختلف الأنشطة المتصلة بتنمية الصناعة والقطاع الخاص. ففي شهر أكتوبر ٢٠٢٢، تم تقديم طلب للحصول على منحة من البنك الأفريقي للتنمية، لتمويل مشروع الكوميسا للإدارة الرشيدة للأراضي الذي يهدف إلى تعزيز التحول الصناعي الشامل والمستدام من خلال تحسين الإدارة الرشيدة للأراضي والموارد الطبيعية القائمة على الأراضي كاستثمارات رأسمالية في إقليم الكوميسا. وبالإضافة إلى ذلك، دعم البرنامج زامبيا وزمبابوي لتقديم طلب إلى مرفق إعداد المشاريع التابع لصندوق التنمية الأفريقي، وذلك في إطار برنامج التصنيع المشترك بين زامبيا وزيمبابوي.

٤) استعراض استراتيجية التصنيع الخاصة بالكوميسا

لقد وضعت التنمية الصناعية في صلب جدول أعمال التكامل الإنمائي كوسيلة لتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي، من أجل خلق فرص العمل والثروة في إقليم الكوميسا. وفي ضوء ذلك، اعتمدت الدول الأعضاء سياسة الكوميسا الخاصة بالتصنيع (٢٠١٥-٢٠٣٠) والاستراتيجية الصناعية المصاحبة لها (٢٠١٧-٢٠٢٦). وكجزء لا يتجزأ من ترتيبات التنفيذ، ولا سيما رصد الاستراتيجية وتقييمها، شرع البرنامج في استعراض منتصف المدة للاستراتيجية. ويهدف الاستعراض إلى تحليل واستعراض إنجازات الاستراتيجية حتى الآن ومقارنتها بالأهداف المحددة، وفي الوقت نفسه تزويد أصحاب المصلحة بما في ذلك الأمانة العامة للكوميسا ومؤسسات الكوميسا وحكومات الدول الأعضاء والقطاع الخاص وشركاء التنمية، بمراجعة مستقلة لمخرجات الاستراتيجية ونتائجها. وسيقيم استعراض منتصف المدة، التقدم المحرز حتى الآن وفعاليته وتأثيره إلى أقصى حد ممكن، وفي الوقت نفسه تحديد ما إذا كانت الاستراتيجية تحقق أهدافها وغاياتها العامة.

٥) دعم الكوميسا للمشروع الإقليمي لتنمية قطاع الأدوية

سيتم تمويل مشروع دعم الكوميسا لتطوير قطاع الأدوية الإقليمي -الذي وضعه البرنامج - من قبل البنك الأفريقي للتنمية، المصمم ليتم تنفيذه على مدى ثلاث (٣) سنوات، من أبريل ٢٠٢٣ إلى أبريل ٢٠٢٥. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ٥ مليون وحدة محاسبة (٦،٦٣٨،٩٠٠ دولاراً أمريكياً). ويعد الهدف الرئيسي للمشروع هو توفير الدعم المؤسسي لتطوير صناعة الأدوية من خلال تعزيز قدرات الهيئات التنظيمية الصيدلانية في الإقليم وأنظمة مراقبة الجودة وإدارتها ومؤسسات البحث والتطوير من أجل التصنيع الفعال للمنتجات الصيدلانية الآمنة وذات الجودة، استجابة لجائحة كوفيد-١٩ وكذلك الأمراض الأخرى في الإقليم. ويتسق المشروع مع استراتيجية التصنيع في الكوميسا (٢٠١٧-٢٠٢٦)، وسياسة التصنيع (٢٠١٥-٢٠٣٠) وإحدى ركائز اتفاقية التجارة الحرة للثلاثية بشأن التنمية الصناعية، والتي تحدد قطاع الأدوية كأحد الصناعات ذات الأولوية لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية.

٦) تيسير وضع ورقة مفاهيمية بشأن التكامل الصناعي

في أعقاب انعقاد الاجتماع الرابع للجنة المعنية بالصناعة في مايو ٢٠٢١، أصدر الوزراء مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء والأمانة العامة لتنفيذها، ومن بينها توصية جمهورية مصر العربية بشأن صياغة ورقة مفاهيمية حول التكامل الصناعي، ليتم تنقيحها من قبل الأمانة العامة قبل إبلاغها إلى الدول الأعضاء. وتم وضع الورقة المفاهيمية ومناقشتها خلال الاجتماع الخاص بالصناعة في الكوميسا الذي عقد على مستوى الخبراء في أبريل ٢٠٢٢. وتهدف الورقة المفاهيمية إلى المساهمة في التنفيذ الفعال لجدول أعمال التصنيع في الكوميسا وتحقيق التكامل الصناعي الشامل، مع الأخذ في الاعتبار المبادرات القارية مثل مفهوم «صنع في أفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للمشاريع والوصول إلى الأسواق

يجري تنفيذ البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للمشاريع والوصول إلى الأسواق منذ يناير ٢٠٢٠. وقد تم التخطيط لهذا البرنامج الإقليمي لتكون مدته ٤٨ شهراً، بعد التوقيع على اتفاقية تنفيذ البرنامج بين الاتحاد الأوروبي والكوميسا في نوفمبر ٢٠١٩. وبدأ التنفيذ الفعلي للبرنامج في ١ يناير ٢٠٢٠ بمبلغ مخصص قدره ٨،٨٠٠،٠٠٠ يورو. ومن المتوقع أن يكتمل البرنامج في ديسمبر ٢٠٢٣. وفي الفترة قيد الاستعراض، واصل هذا البرنامج الإقليمي، المساهمة في تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي في إقليم الكوميسا عن طريق تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية المستدامة. واستمرت الدول الأعضاء في تلقي الدعم الفني في مجالات النتائج الرئيسية للبرنامج، بما في ذلك الدعم من أجل توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق وتحسين القدرة التنافسية في سلاسل القيمة المستهدفة.

وتتألف المؤسسات الشريكة المنفذة للبرنامج الإقليمي من برامج ومؤسسات الكوميسا، بما في ذلك مجلس الأعمال التابع للكوميسا، والتحالف من أجل تجارة السلع الأساسية للشرق والجنوب الأفريقي، والمعهد الأفريقي للمنتجات الجلدية والجلود، واتحاد سيدات الأعمال التابع للكوميسا، والتي واصلت تنفيذ أنشطة البرنامج بالتنسيق العام من جانب شعبة الصناعة والزراعة بالأمانة العامة للكوميسا.

وفي عام ٢٠٢٢، كان تركيز البرنامج على ضمان التنفيذ من خلال نهج تشاركي وتعاوني بين الشركاء المنفذين، لتعظيم استفادة القطاع الخاص. وقد تحقق ما يلي في إطار مجالات نتائج البرنامج:

١) التعزيز المستدام للقدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الجهات الفاعلة المختارة في سلاسل القيمة المستهدفة / القطاعات.

أ) تعزيز المنصات الخاصة بمعلومات السوق والأعمال

- تم إجراء تحديث لمنصة BIZNET بهدف إنشاء منصة عبر الإنترنت لمشاركة الأعمال التجارية والربط بين المشتري والبائع. وقد تم الانتهاء من التحديثات، مما يجعل المنصة جاهزة لتحميل مزيد من الأعمال. ويمكن الاطلاع على الموقع عن طريق الرابط التالي: (https://biznet.comesabusinesscouncil.org)
- وقد عقدت ورش عمل لمنصات معلومات السوق على الإنترنت في ٤ دول أعضاء هي إثيوبيا وملاوي وزامبيا وزيمبابوي، وتم التركيز على منصة المرصد التجاري الأفريقي وخريطة التجارة. وتم بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال الوصول إلى الأسواق داخل الإقليم وخارجه.

ب) ورش عمل للتوعية بشأن مسائل النوع - نظم البرنامج ورش عمل للتوعية بشأن مسائل النوع في ست (٦) دول أعضاء وهي إثيوبيا وجيبوتي ورواندا، وسيشيل، والسودان، وكينيا. وحضر ورش العمل ممثلون عن القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني. واستمر تطوير مشروع تقرير الكوميسا الخاص بإحصاءات مسائل النوع، بينما تم تدريب المزيد من أصحاب الأعمال من النساء في إطار مجلس سيدات الأعمال التابع للكوميسا، في مجال إزالة الحواجز التي تعترض التدويل والحصول على التمويل في ٣ دول أعضاء. ونتيجة لذلك، تم تدريب العاملين في المشاريع النسائية في ٢٠ دولة عضو وهي جزر القمر وجيبوتي والكونغو الديمقراطية ومصر وإريتريا وتونس وإسواتيني وكينيا وليبيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وسيشيل والصومال والسودان وتونس، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي.

ج) نظام تتبع الجلود والصلال –تم وضع النظام البرمجي الخاص بأداة تتبع الجلود والصلال وتنقيحه ووضعه في صيغته النهائية، كما تم اعتماده من قبل الدول الأعضاء. وبدأ البرنامج من خلال المعهد الأفريقي للجلود والمنتجات الجلدية في شراء طابعات تعمل بالهواء المضغوط وأجهزة كمبيوتر محمولة لاستخدامها في أربع عشرة (١٤) دولة عضوا للمساعدة في تتبع الجلود وترميزها.

د) دراسة سلسلة القيمة - تم الانتهاء من دراسة خط الأساس لسلسلة القيمة الخاصة بتقييم حالة سلاسل القيمة الثلاثة (٣) المستهدفة.

ه) قدرات الشركات المستفيدة بشأن الصحة والصحة النباتية والمعايير الإقليمية وإدارة الجودة. - بدأت عملية تيسير تطوير خطة طوعية لبناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن المتوقع أن تبدأ جهود بناء القدرات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠٢٣.

و) إجراءات التشغيل المعيارية التفصيلية - تم وضع إجراءات التشغيل المعيارية التفصيلية الخاصة ب ١١ محصولاً غذائياً أساسياً في الكوميسا، واعتمادها من قبل لجنة البذور التابعة للكوميسا في أغسطس ٢٠٢٢، وذلك في إطار التحالف من أجل تجارة السلع للشرق والجنوب الأفريقي، بالإضافة إلى نظام المعلومات التفصيلية الخاصة بالحبوب التابع للكوميسا.

ز) مرفق المساعدة الفنية – خلال الفترة قيد الاستعراض، سجل البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للمشاريع والوصول إلى الأسواق لدعم الدول الأعضاء ما مجموعه ٢١ مقترحا مقدما من ١٤ دولة عضوا، وذلك إثر الدعوة التي نشرت للتقدم بمقترحات بحلول نهاية عام ٢٠٢١. تم منح ما مجموعه ١١ مقترحا بعد التقييم الإيجابي، بينما وقعت ست (٦) دول أعضاء وهي زامبيا وموريشيوس ورواندا وأوغندا وملاوي وسيشيل على مذكرة تفاهم مع البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للمشاريع والوصول إلى الأسواق ومع مرفق المساعدة الفنية من أجل دعم مشاريع مختلفة بشأن تحسين الوصول إلى الأسواق. بدأت زامبيا وموريشيوس ورواندا وأوغندا، التي وقعت اتفاقيات مع مرفق المساعدة الفنية، في تنفيذ الأنشطة. وعلاوة على ذلك، خضع البرنامج لعملية الرصد الموجه نحو تحقيق النتائج في رواندا وإثيوبيا وملاوي وزامبيا للتأكد من أثر البرنامج على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصانعي السياسات.

٢) تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في مجال سلاسل القيمة:

أ) تم تنظيم حملات توعية لأصحاب المصلحة في منطقة الاستثمار المشتركة للكوميسا وعقدت اجتماعات توعية في إسواتيني وملاوي وزامبيا كجزء من الأنشطة الرامية إلى دعم السياسات الإقليمية لصالح تطوير سلسلة القيمة وإدراجها في السياسات الوطنية. وانصب تركيز اجتماعات التوعية على تشجيع الدول الأعضاء على توطين منطقة الاستثمار المشتركة للكوميسا.

ب) ورش عمل للتوعية بمسائل النوع – عقدت ورش عمل في سبع (٧) دول أعضاء لدعم مراعاة مسائل النوع في تنمية سلاسل القيمة.

ج) تم تقديم الدعم إلى وكالة الاستثمار الاقليمية التابعة للكوميسا من أجل وضع مشروع أداة لخريطة الاستثمار في الكوميسا، لتتبع فرص الاستثمار في الإقليم. وقد جرى استعراض الأداة، وذلك في انتظار أن توضع في صيغتها النهائية. ونظمت وكالة الاستثمار الإقليمية كذلك ثلاث (٣) ورش عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن البرامج الاستباقية للرعاية اللاحقة وأفضل الممارسات في مجال تيسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

د) قدم البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للمشاريع والوصول إلى الأسواق كذلك الدعم إلى ١٥ دولة عضوا في مجال الإحصاءات، من خلال ورشة عمل إقليمية لتنمية القدرات في مجال جمع الإحصاءات الحيوية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ه) أنتج البرنامج مخرجات خاصة بالتواصل ووضوح الرؤية للبرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للمشاريع والوصول إلى الأسواق، من خلال المشاركة مع منظمة الملكية الفكرية. وقد تمت تغطية هذه الرسائل على نطاق واسع على منصات التواصل الاجتماعي الرئيسية.

برنامج الكوميسا الخاص بمعايير الصحة والصحة النباتية والمعايير الفنية الخاصة بالحواجز الفنية أمام التجارة

لقد حقق البرنامج ما يلي، في إطار الجهود الرامية إلى ضمان تحسين مستويات تنفيذ التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية المنسقة والقائمة على العلم والمعايير الفنية:

١) **اعتماد ممارسات مراقبة الواردات الغذائية القائمة على المخاطر -** يتم تجريب مبادرة بناء القدرات في ست (٦) دول أعضاء، وهي جزر القمر وجيبوتي ومدغشقر والسودان وتونس ومصر، مما حقق ما يلي:

أ) وضع خطط عمل وطنية واعتمادها لزيادة تعزيز قدرات نظم الرقابة على الأغذية المستوردة في الدول الأعضاء، استنادا إلى توصيات تقارير تحليل الوضع في البلدان وردود الفعل من الدورات التدريبية دون الإقليمية.

ب) تم التصديق على أربع خطط عمل استراتيجية لتعزيز برامج الرقابة على الأغذية المستوردة لجزر القمر وجيبوتي والسودان وتونس، وتم تحديد ٢٤ إجراء ذا أولوية (٦ إجراءات لكل بلد) للحصول على مزيد من الدعم.

ج) أعدت وثيقة تقنية لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في الكوميسا، لدعم التجارة في الأغذية من أجل تلبية طلب الدول الأعضاء الخاص بإنشاء منصة لتبادل المعلومات الخاصة بقضايا سلامة الأغذية؛

د) حصلت جزر القمر على مساعدة فنية على الصعيد الوطني، لتكييف ضوابط الاستيراد مع المخاطر القائمة.

٢) **تعزيز المنظمات الوطنية المعنية بحماية النباتات وتصميم** نظام للإنذار المبكر والاستجابة للطوارئ وإنشاء منصة إقليمية للتشبيك ولتبادل المعلومات حول مخاطر الصحة والصحة النباتية – ويتم تجريب برنامج التدخل لبناء القدرات في خمس (٥) دول أعضاء رائدة، وهي ملاوي وكينيا، وأوغندا، وزامبيا وزيمبابوي.

أ) للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-١٩، تم تطوير مواد التعلم الإلكتروني بالتعاون مع منصة COLEAD لتنظيم دورة التعلم الإلكتروني حول تحليل مخاطر الآفات. وفي الفترة قيد الاستعراض، تم تنظيم الدورات التدريبية التالية افتراضيا:

- دورة حول تشخيص فطر فوزاريوم الاستوائي الذي يصيب الموز Fusarium TR٤ (باللغة الإنجليزية) والتي أجريت في مارس ٢٠٢٢.
- دورة حول الترصد والإنذار المبكر لفطر Fusarium TR٤ الذي يصيب الموز (باللغة الإنجليزية مع ترجمة فورية باللغتين الفرنسية والعربية)، والتي أجريت في أبريل ٢٠٢٢.
- تنظيم تدريبات خاصة بالتفتيش والمحاكاة في مايو ٢٠٢٢.

ب) كما تم تنظيم دورات التعلم الإلكتروني في مجال تحليل مخاطر الآفات، وإصدار شهادات التصدير، والالتزام بالإبلاغ، وتفتيش الصحة النباتية التي تستهدف المنظمات الوطنية لحماية النباتات للقيام بدراسة ذاتية مع دروس تعليمية مرتبة في بداية الدورة وإتاحتها للدراسة الذاتية عبر الإنترنت (https://www.ippc.int/en/e-learning/).

ج) لتعزيز المنظمات الوطنية المعنية بحماية النباتات، من خلال الاعتماد على الدراسة القانونية واللوائح النموذجية المطورة ودليل صياغة التشريعات لإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، أجري تقييم لمعدلات العمل على الحدود، لتحديد الاحتياجات الإضافية مثل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل التنفيذ الفعال للشهادة الإلكترونية الخاصة بالصحة النباتية.

٣) **إيلاء الأولوية لاستثمارات الصحة والصحة النباتية للوصول إلى الأسواق**

نظراً لعدم توفر موارد كافية للدول الأعضاء في الكوميسا، لمعالجة المشكلات الخاصة بالصحة والصحة النباتية التي تعوق التجارة، نفذت الكوميسا، بالشراكة مع مرفق تنمية المعايير والتجارة والإطار المتكامل المعزز، مبادرة «تحديد أولويات الاستثمار في مجال الصحة والصحة النباتية من أجل الوصول إلى الأسواق». وتهدف المبادرة إلى بناء قدرة الدول الأعضاء على تحديد تدابير الصحة والصحة النباتية ذات الأولوية باستخدام إطار العمل المتعلق بمرفق تنمية المعايير والتجارة وأولويات الاستثمار في مجال الصحة والصحة النباتية. وتساعد هذه الأداة الدول الأعضاء على تحديد الاستثمار في تدابير الصحة والصحة النباتية، مما سيعود على الدولة بأكبر قدر من الفوائد . وقد تم إطلاق مبادرة الكوميسا الخاصة بأولويات الاستثمار في مجال الصحة والصحة النباتية بنجاح في عام ٢٠١٨ وتم تجريبها في خمس (٥) دول أعضاء وهي أوغندا وكينيا ورواندا وملاوي وإثيوبيا، وانتهت في أبريل ٢٠٢٢. وقد تضافر تنفيذ هذا الإطار مع المكون الفرعي لتدابير الصحة والصحة النباتية في إطار البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للمشاريع والوصول الى الأسواق وبرنامج تيسير التجارة، في تحديد التدخلات ذات الأولوية في مجال التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية التي يتعين معالجتها في إطار البرنامج. ومن خلال المبادرة، تم تحديد أكثر من ٦٠ خيارا للاستثمار في تدابير الصحة والصحة النباتية، عبر سلاسل القيمة المتنوعة في الدول الأعضاء.

تم تنفيذ الأنشطة التالية من قبل المبادرة في السنة قيد الاستعراض قبل إغلاقها في أبريل ٢٠٢٢

أ) وتم تدريب خبراء وطنيين من إثيوبيا وملاوي على كيفية استخدام إطار عمل البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للمشاريع والوصول إلى الأسواق وبرمجيات D-Sight، في تحديد أولويات الاستثمار في بناء القدرات في مجال الصحة والصحة النباتية لضمان استدامة الإطار وإضفاء الطابع المؤسسي عليه.

ب) تم تحديد الاستثمارات ذات الأولوية في مجال بناء القدرات الخاصة بتدابير الصحة والصحة النباتية واعتمادها في إثيوبيا وملاوي.

٤) **تعزيز / تحديث البنية التحتية الخاصة بالقياس**

تسجل الدول الأعضاء في الكوميسا، مستويات متفاوتة في مجال تطوير الهياكل الأساسية للقياس، مما يجعلها في وضع غير موات مع الشركاء التجاريين. ولا يزال الطلب على قياسات موثوقة ودقيقة وقابلة للمقارنة يتزايد بسرعة بالنسبة للإنتاج الصناعي والتجارة والمجتمع، وفي مجالات مثل سلامة الأغذية والرعاية الصحية والدراسات البيئية وعلوم الطب الشرعي والأمن. ويجري تنفيذ هذا التدخل لتعزيز وتحديث البنية التحتية الخاصة بالقياس في الإقليم. وبناء على توصيات تقييم البنية التحتية للقياس، تركزت الأنشطة المنفذة في عام ٢٠٢٢ بشكل أساسي على شراء معدات القياس لست عشرة مؤسسة للقياس وتطوير الأطر التشريعية والقانونية الخاصة بالقياس لثمانِ دول أعضاء:

- شراء معدات القياس لعدد ١٦ معهداً وطنياً للقياس ومنظمة للقياس القانوني في بوروندي وإسواتيني وأوغندا وسيشيل والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وموريشيوس ورواندا، والسودان، وأوغندا، وزيمبابوي. وقد غطى ذلك المقاييس الأساسية الأربعة، أي الكتلة؛ والحجم؛ ودرجة الحرارة؛ والأبعاد. وشملت عملية الشراء تحديد مواصفات المعدات بالتعاون مع الدول الأعضاء، ونشر العطاءات، والتواصل مع الدول الأعضاء ومقدمي العطاءات لتوضيح مواصفات المعدات.

- وضع إطار تشريعي للمقاييس القانونية لبوروندي والكونغو الديمقراطية وإسواتيني وإثيوبيا، ومدغشقر، وملاوي، والسودان.

٥) **تعزيز نظام المختبرات المرجعية للكوميسا وتقييم المطابقة**

عين الاجتماع السادس والعشرون للمجلس الوزاري المختبرات المرجعية الإقليمية لصحة الحيوان وصحة النبات وسلامة الأغذية التالية: بالنسبة لصحة الحيوان، المعهد المركزي للبحوث البيطرية بزامبيا- بالنسبة لصحة النبات، هيئة التفتيش الكينية على صحة النبات بكينيا؛ وبالنسبة لسلامة الأغذية، مختبر تكنولوجيا الأغذية بموريشيوس. وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز الخدمات التي تقدمها المختبرات، قام البرنامج، من بين جملة أمور أخرى، بتقييم قدرات معامل الاختبار المتاحة في الإقليم. وبناء على تقرير التقييم، تم تحديد مختبرات إضافية محتملة بالنسبة للمعايير الرئيسية، وستخضع للاختيار النهائي من خلال التقييم في الموقع، كما تم وضع آلية تشغيلية لنظام المختبرات المرجعية.

٦) **بناء قدرات المحللين العاملين في المختبرات**

بالتعاون مع معهد تكساس إيه آند إم أجريلايف للبحوث، تم تنفيذ برنامج تدريبي تقني لمدة شهرين حول أنظمة جودة المختبرات لصالح المشاركين الذين تم اختيارهم من معامل اختبار منتقاة في الإقليم، من أجل تحسين كفاءة الموظفين وكذلك للاستعداد لتقييم الاعتماد بموجب معيار أيزو ١٧٠٢٥.

٧) **تعزيز خدمات الاعتماد**

بدأت الأنشطة الرامية إلى تعزيز خدمات الاعتماد في الإقليم بتقييم النطاق والكفاءات المتاحة لدى مقيمي الاعتماد بالمقارنة بالمجالات المطلوبة لخدمات الاعتماد، للإبلاغ عن مجالات تنمية قدرات المقيمين في كل دولة من الدول الأعضاء. كان تقييم الحالة جارياً، ومن المتوقع تحديد الفجوات فيما يتعلق بالنطاق والكفاءات التي ستستند إليها عملية بناء القدرات، ليتم تنفيذها في عام ٢٠٢٣.

٨) **تعزيز التجارة الإقليمية للسلع الزراعية**

تقوم الكوميسا بتنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، بدعم من مكتب الشئون الخارجية والكومنولث والتنمية بالمملكة المتحدة، بهدف تعزيز تجارة السلع الزراعية الإقليمية في الإقليم من خلال إبرام اتفاقيات الاعتراف المتبادل، التي تستند إلى ركائز إطار الاعتراف المتبادل المتفق عليها بين الدول الأعضاء الشريكة التجارية. ويجري تجريب المشروع في كينيا وأوغندا، ورواندا، وملاوي، وزامبيا. وشملت الأنشطة الرئيسية المنفذة في الفترة قيد الاستعراض، وضع ركائز إطار الاعتراف المتبادل وإجراءات التشغيل، التي أقرها خبراء الدول الأعضاء في كمبالا بأوغندا، كجزء من تنفيذ ركائز إطار الاعتراف المتبادل بشأن اختبار الكفاءة، قدم مركز بحوث الضرائب إيه آند إم أجري لايف اختبار الكفاءة بعد التوقيع على مذكرة تفاهم مع الكوميسا.

٩) **المخطط الخاص بشارة المرور الخضراء**

وللحد من تكاليف التداول المرتبطة بتدابير الصحة والصحة النباتية، تنفذ السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي مبادرة شارة المرور الخضراء التي تستهدف صغار التجار. وتعتبر الشارة الخضراء، شهادة قائمة على المخاطر للامتثال لمتطلبات محددة خاصة بتدابير الصحة والصحة النباتية / الحواجز الفنية أمام التجارة، وهي تهدف إلى تيسير وتبسيط التجارة لصغار التجار. ويجري تنفيذه في إطار مبادرة التجارة الصغيرة عبر الحدود للكوميسا بدعم من برنامج تيسير التجارة التابع لصندوق التنمية الأوروبي

الحادي عشر. ويهدف إلى تيسير التجارة عبر الحدود لصغار التجار بموجب نظام التجارة المبسط التابع للكوميسا، من خلال تبسيط متطلبات توثيق تدابير الصحة والصحة النباتية/الحواجز الفنية أمام التجارة مع ضمان سلامة الأغذية. وقد تم تجريب المبادرة على الأسماك القادمة من مقاطعة لوانجوا في زامبيا، وتم الاتجار بها عبر عدة حدود، بما في ذلك الكونغو الديمقراطية عبر مركز كاسومباليسا الحدودي. وتم تنفيذ ما يلي:

- تم شراء مجموعات أدوات لإجراء اختبار سريع للأسماك المجففة وتسليمها إلى كاسومباليسا.
- تم تدريب منظمي سلامة الأغذية وتجار الأسماك على اللوائح القائمة على المخاطر والتنظيم الذاتي.
- تم اعتماد طرائق تنفيذ شارة المرور الخضراء من قبل الدول الأعضاء الرائدة، وهي الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزيمبابوي.
- تم الانتهاء من عملية شراء الخدمات اللازمة لوضع اللمسات الأخيرة على بناء مختبر صغير على حدود لوانجوا.

١٠) وضع خطة طوعية إقليمية لبناء القدرات استناداً إلى برنامج الأسواق العالمية التابع للمبادرة العالمية لسلامة الأغذية

بدعم من البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للمشاريع والوصول إلى الأسواق، ركزت الجهود المبذولة لمعالجة القيود المتعلقة بالصحة والصحة النباتية التي تعوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن المشاركة في التجارة الإقليمية، على وضع خطة طوعية إقليمية لبناء القدرات استناداً إلى برنامج الأسواق العالمية التابع للمبادرة العالمية لسلامة الأغذية. وسيمكن هذا البرنامج الخاص ببناء القدرات، الشركات الصغيرة والمتوسطة من تنفيذ معايير السوق تدريجياً، من خلال الإرشاد و«المصاحبة اللصيقة». وفي الفترة قيد الاستعراض، تم إجراء تقييم مفصل لتحديد المشكلات المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية/الحواجز الفنية أمام التجارة، التي تعوق تجارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة المستهدفة، ولعملية وضع خطة طوعية إقليمية لبناء القدرات استنادا إلى برنامج الأسواق العالمية التابع للمبادرة العالمية لسلامة الأغذية.

١١) تعزيز صناعة الأدوية في الكوميسا

تشمل التحديات في تصنيع المنتجات الصيدلانية في الإقليم التي تلبي متطلبات السلامة والجودة، عدم الالتزام بممارسات التصنيع الجيدة لضمان تلبية المنتجات الصيدلانية باستمرار لمتطلبات السلامة والجودة المناسبة للاستخدام المقصود منها ووفقا لما هو مطلوب من قبل السلطات التنظيمية. ولمواجهة هذا التحدي، تقوم الكوميسا، بدعم من البنك الأفريقي للتنمية، بتنفيذ مبادرات لبناء قدرات القطاعين الخاص والعام في قطاع المستحضرات الصيدلانية. ونفذت الأنشطة التالية في الفترة قيد الاستعراض:

- وضعت الدول الأعضاء الخطة الإقليمية لممارسات التصنيع الجيدة، المستندة إلى ممارسات التصنيع الجيدة الحالية لمنظمة الصحة العالمية وصادقت عليها. وستوفر تلك الخطة، مخططاً لتعزيز قدرات الصناعات التحويلية الصيدلانية من خلال التطبيق والتنفيذ في هذا القطاع.
- تم تدريب المؤسسات الصيدلانية التالية على كيفية تنفيذ الخطة الإقليمية لممارسات التصنيع الجيدة: شركة فارمانوفا زامبيا المحدودة (زامبيا)، وشركة كوسفارم للمستحضرات الصيدلانية (زيمبابوي)، وشركة كيليتش استرو المحدودة للتكنولوجيا الأحيائية، وشركة أفريكيور المحدودة للمستحضرات الصيدلانية (إثيوبيا)، والشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية (مصر)، وشركة فاريشيم للأدوية المحدودة (زيمبابوي)؛ وشركة تاسا فارما (كينيا) وشركة رينيه للصناعات (أوغندا).

١٢) تعزيز كفاءة هيئات إصدار الشهادات في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

يهدف هذا المشروع إلى بناء قدرات هيئات إصدار الشهادات في الإقليم لتوفير خدمات إصدار شهادات موثوقة. ويقوم المعهد الألماني للقياس بدعم هذا المشروع، في إطار الوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي، وفي إطار مشروع عموم أفريقيا للبنية التحتية الجيدة التابع للمعهد الألماني للقياس. وكمتابعة لتقييم النطاق وكفاءات هيئات إصدار الشهادات الذي أجري في عام ٢٠٢١، قام خبراء من هيئات التصديق وإصدار الشهادات في الدول الأعضاء بالمصادقة على تقرير التقييم في نيروبي بكينيا. وبدأت عملية تيسير التوقيع على مذكرة تفاهم بين الكوميسا والمعهد الألماني للقياس، لتيسير تنفيذ المبادرات ذات الصلة بهيئات التصديق وإصدار الشهادات.

برنامج تغير المناخ في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

خلال الفترة قيد الاستعراض، نفذ برنامج تغير المناخ، برنامج التحالف العالمي لتغير المناخ داخل أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادي الذي يهدف إلى «زيادة قدرة إقليم الكوميسا (والدول الأعضاء فيها) على التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المتمثل في: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره» من أجل الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة». ويتمثل الهدف المحدد في «تحسين الاستجابات الإقليمية والوطنية للتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ التي تواجهها الدول الأعضاء في الكوميسا على المستويات التشغيلية والمؤسسية والمالية».

ونفذ البرنامج التدخلات الرئيسية التالية في الفترة قيد الاستعراض:

١) في إطار النتيجة التي ركزت على القدرة المؤسسية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، قامت الأمانة العامة بنشر التقرير بشأن دراسة الحياد الكربوني الذي حدد الإجراءات الرئيسية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي لتنفيذها وتعميمها. وحضر الندوة الخاصة بعملية نشر الدراسة، مشاركون من ثلاث (٣) دول أعضاء وهي: أوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وحددت الدراسة خمسة (٥) مجالات رئيسية للحد من بصمة الكربون في الكوميسا، وهي: السفر جواً، وتنقل الموظفين، واستخدام الوقود، واستخدام الطاقة (بما في ذلك المولدات) والتخلص من النفايات.

٢) وكجزء من النتيجة التي ركزت على الاستراتيجيات والأولويات الإقليمية والوطنية لتغير المناخ، التي تساهم في تنفيذ اتفاقية باريس المعززة، دعمت الكوميسا وضع الاستراتيجية الوطنية المحدثة لتغير المناخ في سيشيل ٢٠٢٢. وتتمثل رؤية الاستراتيجية في «التقليل إلى أدنى حد من آثار تغير المناخ من خلال اتخاذ إجراءات متضافرة واستباقية على جميع مستويات المجتمع». وستُمكن الاستراتيجية التي تحدد تسعة أهداف استراتيجية ذات أولوية، سيشيل من الوفاء التزاماتها الخاصة بالمساهمات المحددة وطنياً ورؤيتها للسياسة الوطنية لتغير المناخ من أجل سيشيل مستدامة وقادرة على التصدي لتغير المناخ ومنخفضة الكربون.

٣) وفيما يتعلق بالنتائج التي ركزت على مشاريع الزراعة الذكية مناخياً (CSA) بما في ذلك الحلول القائمة على تنسيق المناظر الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تم تطبيقها في ٥ دول أعضاء، تم تنفيذ ما يلي:

- سجل مشروع الزراعة الذكية مناخياً في إسواتيني بشأن إدارة الموارد المائية والري وسلاسل القيمة وروابط السوق، بالإضافة إلى مرافق التخزين الباردة الميدانية، بعض المعالم الرئيسية التي تتمثل في: ربط المشروع ٤٠١ مزارعاً بالأسواق الرسمية، وحسن مرافق التخزين في موقعين (٢) للمشروع (Mavulandlela وخطط الري الجماعية للمزارعين) مما أدى إلى انخفاض معدل رفض الإنتاج من خط الأساس البالغ ٧٠٪ إلى ١٥٪ بنهاية عام ٢٠٢١. وتم تدريب أكثر من ٣٤٢ مزارعاً على الممارسات الزراعية الجيدة وجودة المنتج والمناولة بعد الحصاد، بالإضافة إلى مهارات إدارة الأعمال. وعلاوة على ذلك، دعم المشروع أنظمة الري، حيث تم بتركيب أنابيب للري بالتنقيط لما مجموعه ١٦,٨ هكتارا. كما تم إنشاء صندوق دوار متجدد للمزارعين، وحصل أكثر من ٣٠٠ مزارعاً على التمويل اللازم لتمكينهم من شراء المدخلات الزراعية وبالتالي زيادة إنتاجيتهم. وبلغت الحمولة التراكمية للمحاصيل المنتجة في المخططين (٢) المشاركين في المشروع ٤٦٢,٢ طن متري.
- استمر تنفيذ مشروع الزراعة الذكية مناخيا في مدغشقر خلال هذه الفترة وسجل الإنجازات التالية: فيما يتعلق بالزراعة المحافظة على الموارد، سجل المشروع ١٦٨٥ هكتارا مستداما في إطار الزراعة المحافظة على الموارد، مما يمثل ٨١,٨٪ من الاستدامة. وتم تحديد ما يصل إلى ١٧ مشتلا لإنتاج الشتلات وأنتجت بشكل تراكمي ٨٣١٨٠ شتلة للبيع للمزارعين المجاورين للموقع. وتم توفير ما مجموعه ٤ أطنان من نبتات البطاطا الحلوة ذات اللحم البرتقالي ل ٧١ مزارعا. ومن بين هدف المشروع البالغ ١٢٠ مربيا حتى الآن، يدعم المشروع واحدا وتسعين (٩١) مربيا في مجال تحسين حظائر الأبقار، بهدف إنتاج سماد عضوي محسن. وعقدت اثنتا عشرة (١٢) دورة تدريبية بشأن الزراعة المستدامة، كما تغطي مجالات الزراعة المحافظة على الموارد، والسماد العضوي، والحراجة الزراعية. كما دعم المشروع ثلاث (٣) دورات تدريبية حول الزراعة الذكية مناخياً للوصول إلى سكان الريف في مدغشقر.
- حقق مشروع سيشيل بشأن المزارع الذكية مناخياً لتعزيز كفاءة استخدام المياه في المزارع مع تقليل استهلاك الطاقة نتائج بارزة. ومن الجدير بالذكر أنه تم الانتهاء من بناء خزانين (٢) للمياه من الخرسانة المسلحة بسعة ٣٢٠ متراً مكعباً لكل منهما. وستدعم الخزانات نظام الري من خلال توفير المياه المخزنة بنظام تحكم مركزي، لتنظيم تدفق المياه إلى المزارع الخاصة، والتي تغطي مجتمع فال داندور الزراعي في سيشيل.
- واصلت أوغندا دعم قدرة الزراعة الذكية مناخياً، وسلاسل القيمة والروابط السوقية التي تغطي التعاونيات والمدارس الابتدائية في ٧ مقاطعات. وتم توفير سبعة (٧) كسارات جرارة و١٥ كسارات بالدفع للتعاونيات، لتوسيع نطاق المنطقة المزروعة بطريقة ذكية مناخياً. وبدأ تشغيل الصندوق الدوار المتجدد لصالح المزارعين، وتلقت ١٥ تعاونية تمويلاً للمدخلات الزراعية ومعدات معالجة ما بعد الحصاد. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت التعاونيات منحاً مماثلة وحشدت تمويلاً مشتركاً لإنشاء وحدات لتجهيز المنتجات الزراعية خاصة بالذرة وتجهيز الفاكهة وتعبئتها. كما تلقت المدارس الابتدائية تمويلاً لدعم نوادي الزراعة الذكية مناخياً وإنشاء حديقة مدرسية. كما أنشأ المشروع سبعة (٧) مشاتل للأشجار في مناطق المشروع وتم تدريب العاملين في المشاتل على ممارسات المشاتل لإنتاج شتلات شجر النيم وإدارتها. ومن أجل تيسير التعلم الزراعي المبسط والاحتفاظ بالمعرفة، طور فريق المشروع تدريبا عمليا توضيحيا بسيطا باستخدام مجموعات أدوات الزراعة الذكية مناخياً التي تضمنت أدلة توضيحية ومواد حول تخطيط وإنشاء وإدارة حديقة مدرسية.

- انتهت زيمبابوي من كافة أنشطة المشروع بعد أن أكملت المبادرات الرئيسية لبناء القدرات في مجال الزراعة المستدامة ومهارات الحراجة الزراعية في ١٠ معاهد زراعية في ديسمبر ٢٠٢٠. وبلغ عدد المشاركين في أنشطة بناء القدرات في المشروع ٩٠٥ مشاركاً. كما خصص كل معهد، قطعة أرض تجريبية لدعمها بعد الانتهاء من المشروع. وتمثلت الأنشطة الرئيسية التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إعداد المعاهد المستدامة خاصة في مواجهة جائحة كوفيد-١٩. وفيما يتعلق بتعزيز نتائج الحوار الاستراتيجي بين بلدان الكوميسا، وبناء القدرات التفاوضية، شاركت الكوميسا في مؤتمر بون لتغير المناخ، وتحديداً الدورة ال ٥٠ لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ للهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية. ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر كان فرصة لتحديد مجالات التآزر والتعاون مع الشركاء. ونتيجة لذلك، عقدت الكوميسا، على هامش المؤتمر، عدة اجتماعات مع الشركاء، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومنظمة الأغذية والزراعة ومجموعة المفاوضين الأفارقة.

٤) فيما يتعلق بنتيجة تعزيز الحوار الاستراتيجي بين دول الكوميسا، وبناء القدرات التفاوضية، شاركت الكوميسا في مؤتمر بون المعني بتغير المناخ، وتحديداً الدورة الخمسين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) التي عقدتها الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (SBSTA). وقد كان المؤتمر فرصة لإنشاء مجالات التآزر والتعاون مع الشركاء. وبالتالي، وعلى هامش المؤتمر، عقدت الكوميسا عدة اجتماعات مع الشركاء بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمجموعة الأفريقية للمفاوضين (AGN).

٥) في إطار النتيجة التي تركز على بناء القدرات في مجال تغير المناخ للمؤسسات العليا والمؤسسات المتميزة، دعمت الكوميسا مؤسستين (٢) للتميز هما المركز الأفريقي للدراسات التكنولوجية وجامعة سيشيل التي حصلت على منح لبناء القدرات في مجال تغير المناخ داخل إقليم الكوميسا.

البرنامج الخاص بمسائل النوع الشؤون الاجتماعية

تعتبر أطر التنمية العالمية والقارية والإقليمية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والشباب والعدالة الاجتماعية عناصر حاسمة للتنمية الشاملة والمستدامة. ويتمثل أحد أهداف الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للكوميسا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ في تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية للحد من عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز إدماج النساء والشباب في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفي عام ٢٠٢٢، واصلت الأمانة تنفيذ المبادرات التي تسترشد بها الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل نحو تحقيق النتائج التالية:

١) تنمية اجتماعية وصحية واقتصادية شاملة تراعي مسائل النوع والنساء والشباب.

٢) زيادة فرص النمو الاجتماعي والاقتصادي الشامل بين النساء والشباب.

٣) تحسين الأطر القانونية الاقتصادية والاجتماعية وبيئة السياسات الداعمة لمشاركة النساء والشباب في التنمية المستدامة.

٤) تحسين القدرة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدماج الشباب في البرامج لتنفذها الدول الأعضاء وأمانة الكوميسا ومؤسسات الكوميسا.

٥) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تجميع إحصاءات تراعي الفوارق بين الجنسين وذات الصلة بأجندة التكامل الإقليمي للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، دعمت الأمانة العامة تعميم مراعاة منظور مسائل النوع وتنفيذ المبادرات التي شملت الآتي: بناء القدرات في مجال تعميم مراعاة مسائل النوع، وإدارة المنصة الرقمية للمرأة في مجال الأعمال، وتحديد سمات الشركات الصغيرة والمتوسطة للنساء والشباب، وتعزيز سياسة مسائل النوع وخطة تنفيذها، وتعزيز وبناء القدرات في مجال الإحصاءات الجنسانية، والتشبيك مع المنظمات والبحوث والمناصرة. وفيما يلي الأنشطة المحددة المضلع بها:

تعميم منظور السياسة الخاصة بمسائل النوع وتنفيذها

أ) **بناء القدرات في مجال مسائل النوع:** تدريب جميع الشعب والوحدات في الأمانة العامة، ومؤسسات السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، والفريق العامل الفني المعني بالمسائل الخاصة بمسائل النوع على أدوات التخطيط الجنساني (المبادئ التوجيهية والقوائم المرجعية والمؤشرات الجنسانية) لتعزيز المعارف والمهارات الخاصة بمسائل النوع وتطبيق أدوات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرمجة.

ب) **تعزيز تنفيذ سياسة الكوميسا الخاصة بمسائل النوع في الدول الأعضاء:** نظمت الأمانة حلقات عمل للتوعية الجنسانية لمختلف أصحاب المصلحة في عشر دول أعضاء وهي إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجيبوتي ورواندا وسيشيل وزامبيا والسودان وسيشيل وكينيا وموريشيوس لتعميم السياسة الجنسانية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي وخطة تنفيذ السياسة الجنسانية وأدوات التخطيط الجنساني.

ج) **استعراض الوحدات المتعلقة بمسائل النوع والتجارة ووضعها في صيغتها النهائية:** تم الانتهاء من وحدات التدريب لتوجيه إنتاج دورة عبر الإنترنت بشأن التنمية المستدامة والتجارة، وذلك بالتشاور مع شعبة التجارة والجمارك. وستُمكن الدورة الموظفين من ربط مفهوم مسائل النوع بقضايا قطاعية محددة، ولا سيما التجارة.

التمكين الاقتصادي للمرأة

منصة المعلومات الرقمية والشبكات الخاصة بمشروع صوت ٥٠ مليون إمرأة أفريقية

١) **منصة المعلومات الرقمية والشبكات الخاصة بمشروع صوت ٥٠ مليون إمرأة أفريقية** (www.womenconnect.org) **وتطبيق مشروع صوت ٥٠ مليون إمرأة أفريقية** ٥٠MAWS - في عام ٢٠٢٢، واصلت الأمانة تنفيذ مبادرة مشروع صوت ٥٠ مليون إمرأة أفريقية (٥٠MAWSP) بالشراكة مع جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وواصلت الكوميسا الحفاظ على المنصة، وإدارة المحتوى،

وتسويق المنصة في مختلف الفعاليات التجارية، وإعداد مذكرات مفاهيمية، وإشراك أصحاب المصلحة بما في ذلك بنك التنمية الأفريقي والشركاء المحتملين الآخرين، وتنسيق الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى بشأن المبادرة بما في ذلك تقاسم التكاليف، فضلاً عن تنفيذ أنشطة مثل الاجتماعات مع المستخدمين وأصحاب المصلحة.

٢) **محتوى المنصة -** توفر منصة مشروع صوت ٥٠ مليون إمرأة أفريقية محتوى لمساعدة رائدات الأعمال على الازدهار في أعمالهن. ويركز المحتوى المتاح على المنصة على خدمات الأعمال ومعلومات السوق والوصول إلى التمويل وبناء القدرات والإرشاد والخدمات الاجتماعية وقصص النجاح. وعلى وجه التحديد، يقدم المحتوى معلومات ذات صلة بعمليات تسجيل الأعمال التجارية، ومعلومات الهجرة للتجار عبر الحدود، والمساعدة القانونية، والخدمات والمنتجات المالية (مقدمو الخدمات المالية ومنتجاتهم الموجهة للنساء)، والمعلومات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، ومتطلبات الاستيراد والتصدير، ووحدات التعلم لتنظيم المشاريع، ومحو الأمية المالية، فضلاً عن الموارد الإلكترونية وغيرها. وبالعمل مع نقاط الاتصال الوطنية التابعة لمشروع صوت ٥٠ مليون إمرأة أفريقية، استمر تحسين المحتوى و/أو تعزيزه دورياً. وفي عام ٢٠٢٢، تم نشر محتوى من ليبيا على المنصة، مما يعني أن ٢٠ من أصل ٢١ دولة عضو في الكوميسا لديها محتوى ذي صلة يمكن الوصول إليه على المنصة.

٣) **استخدام المنصة وتعزيز الشبكات النسائية -** في عام ٢٠٢٢، زارت المنصة أكثر من ٣٧٠،٠٠٠ امرأة من ٣٨ دولة عضو / شريكة في الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول أفريقية أخرى مقارنة ب ٢٤٠،٠٠٠ في عام ٢٠٢١. بالإضافة إلى ذلك، قامت أكثر من ١٤،٠٠٠ امرأة بالتسجيل وإنشاء حسابات خاصة بهن على المنصة وتستخدمن الحسابات للإعلان عن سلعهن وخدماتهن، وتبادل الخبرات وتلقي الإرشاد والتواصل مع أقرانهن. وتُعزى الزيادة في إحصاءات مستخدمي المنصة إلى أنشطة الدعاية والتسويق التي تم القيام بها، على سبيل المثال، خلال الفعالية المتعلقة بأيام سيدات الأعمال في تونس، والتي عُقدت في تونس، والمعارض التجارية الدولية في زيمبابوي وزامبيا وأوغندا، فضلاً عن ندوة مشروع صوت ٥٠ مليون إمرأة أفريقية للمستخدمين وأصحاب المصلحة التي عقدت افتراضياً وحضرتها النساء والشباب من جميع البلدان الأفريقية ال ٣٨ التي استهدفتها المنصة.

٤) **الاحتفاظ بموظفي المشروع ودعم أفرقة المحتوى الوطنية -** احتفظت الأمانة بثلاثة موظفين للمشروع لمواصلة دعم المنصة. وواصل الموظفون دعم مطوري المحتوى الوطنيين على المستوى الوطني، بما في ذلك تدريب الفرق القطرية عند الضرورة، وإدارة المحتوى، وتسويق المنصة، فضلاً عن ضمان استمرار عمليات المنصة وتكييفها وتعزيز سماتها ومبادرات إشراك أصحاب المصلحة التي تركز بشكل خاص على تعبئة الموارد لدعم تكاليف المنصة.

٥) **إشراك أصحاب المصلحة وتعبئة الموارد للمرحلة التالية من تطوير المنصة -** واصلت الأمانة إشراك البنك الأفريقي للتنمية في دعم المرحلة الثانية من مشروع صوت ٥٠ مليون إمرأة أفريقية. وأعرب البنك في ديسمبر ٢٠٢٢ عن استعداده للمشاركة مع الشركاء المنفذين (الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) بهدف الانتقال إلى المرحلة الثانية للارتقاء بالمنصة إلى المستوى الأعلى. وعلاوة على ذلك، أشركت الأمانة العامة جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية

لدول غرب أفريقيا في في عملية تقاسم التكاليف خلال الفترة الانتقالية في حالية الاحتياج إلى تمويل. أسفرت هذه الالتزامات عن نتائج حيث وافق كلا الشريكين على اقتراح تقاسم التكاليف خلال اجتماع رؤساء الجماعات الاقتصادية الإقليمية الذي عُقد على هامش قمة التنسيق نصف السنوية للاتحاد الأفريقي في لوساكا في يوليو ٢٠٢٢. وتتواصل جهود تعبئة الموارد للتمكين من تنفيذ مرحلة ثانية كاملة من المشروع.

دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالمرأة في سلاسل القيمة المختارة

دراسة استقصائية لتحديد سمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالمرأة والشباب في مجالات البستنة والجلود والمنتجات الجلدية وسلاسل قيمة تجهيز المنتجات الزراعية في دول أعضاء مختارة. وأجريت الدراسة الاستقصائية في إثيوبيا وأوغندا ورواندا وزامبيا، وزمبابوي، وملاوي، وموريشيوس. وستساعد النتائج في إنشاء قاعدة بيانات وتقديم الدعم المستهدف بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمسك بزمامها النساء والشباب بهدف تعزيز مشاركتهم في التجارة الإقليمية والقارية.

الإحصاءات الخاصة بمسائل النوع

١) بناء القدرات في مجال الإحصاءات الخاصة بمسائل النوع: أجري تدريب على الإحصاءات الخاصة بمسائل النوع في مختلف القطاعات في جيبوتي. والتزم أصحاب المصلحة الذين شاركوا في التدريب بإيلاء الأولوية للإحصاءات الخاصة بمسائل النوع لتمكين رصد وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات في البلاد.

٢) نشرة الإحصاءات الخاصة بمسائل النوع: بحث وتوحيد الطبعة الثانية من نشرة الإحصاءات الخاصة بمسائل النوع لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف القطاعات.

مشاركة المرأة في تولي المناصب القيادية

تعزيز مشاركة المرأة في تولي المناصب القيادية: عقدت منظمة إقليمية، بالشراكة مع الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات، التي يوجد مقرها في نيروبي، كينيا، اجتماعاً إقليمياً لأصحاب المصلحة بشأن تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها السياسية في تعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي في إقليم السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي. وحضر الاجتماع خبراء في مجال مسائل النوع، وأعضاء البرلمان من النساء، والموظفات من الكوميسا، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، والقادة من الشباب، ورواد المساواة بين الجنسين بمن فيهم رواد المساواة بين الجنسين من الذكور. ودعا الاجتماع أصحاب المصلحة إلى تعزيز دعم المرأة في التمكين الاقتصادي والقيادة، وتحديد سمات الدول الأعضاء من أجل الدعوة القائمة على الأدلة، ومساءلة القادة بشأن أولويات وتطلعات النساء والفتيات والرجال والفتيان في الإقليم.

البحوث والربط الشبكي

١) البحث عن **تأثير جائحة كوفيد-١٩ على مسائل النوع** في الدول الأعضاء للمساعدة في تسليط الضوء على الوضع والحلول لأي عوامل قد تحتاج إلى الاهتمام.

٢) **التشبيك وتبادل الخبرات والأولويات المتعلقة بمسائل النوع:** شاركت في اجتماعات إقليمية وقارية وعالمية حول مسائل النوع وتمكين المرأة لتبادل الأفكار والممارسات والخبرات. وتشمل بعض الاجتماعات التي تم المشاركة فيها، الاجتماع الخاص بلجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة CSW٦٦، واجتماعات الاتحاد الأفريقي، واجتماعات الحملة المضطلع بها تحت شعار: قضايا الجنسين هي برنامج عملي (GIMAC)، واجتماعات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حول النساء والشباب في التجارة.

الشؤون الاجتماعية وتمكين الشباب

في عام ٢٠٢٢، ركز برنامج الشؤون الاجتماعية على تنظيم الاجتماعات الفنية والوزارية الأولى حول الصحة، وتعبئة الموارد وإشراك الشركاء المحتملين لدعم الأنشطة المتعلقة بالثقافة، وتنفيذ المشروع المشترك بين الكوميسا والاتحاد الأفريقي والمنظومة الأفريقية للحوكمة بشأن الشباب.

١) **الصحة:** وتماشياً مع قرار المجلس لعام ٢٠٢١ الصادر في نوفمبر ٢٠٢١، تم إنشاء اللجنة الفنية المعنية بالصحة، وعُقد الاجتماع الأول لوزراء الصحة في يونيو ٢٠٢٢. وأوعز الوزراء إلى الأمانة العامة بتشغيل مكتب الصحة التابع للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، ووضع استراتيجية صيدلانية إقليمية، وتنفيذ مبادرات لتعزيز صناعة المستحضرات الصيدلانية في الإقليم. ومن الجدير بالذكر أنه سيتم تشغيل مكتب الصحة في عام ٢٠٢٣ من خلال تعيين خبير صحي لإدارة المكتب.

٢) من بين الأنشطة الأخرى المتعلقة بالصحة، تلك المتصلة بالشراكات وإقامة الشبكات. وشاركت الأمانة في الاجتماعات الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة بشأن العلاقة بين الهجرة والصحة وقدمت مدخلات فيها. وعلاوة على ذلك، شاركت الأمانة في اجتماعات مراقبة الوفيات في مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا من أجل إحصاءات البيانات، ومشاورات الخبراء الفنيين القاريين وأصحاب المصلحة في مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا ومنظمة الصحة العالمية بشأن تعزيز المراقبة عبر الحدود والتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات.

٣) **الشؤون الثقافية:** اشتركت الأمانة العامة ولجنة المحيط الهندي في وضع وتقديم اقتراح تمويل بقيمة ١٨٠,٠٠٠ دولار في إطار الدعوة الثانية لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي لتقديم مقترحات حول تحسين إطار السياسة لتعزيز الصناعات الثقافية. وتمت الموافقة على الاقتراح. وستشمل الأنشطة في إطار هذا المشروع مراجعة وتطوير أو تعزيز ومواءمة الأطر القانونية والسياسية المتعلقة بالثقافة والقطاع الإبداعي في ثلاث عشرة دولة عضو في الكوميسا ولجنة المحيط الهندي في كتلة شرق أفريقيا وهو المجال المستهدف للصندوق. وتعد البلدان المستهدفة هي بوروندي وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا ورواندا والصومال والسودان وأوغندا وأربع دول جزرية هي جزر القمر، ومدغشقر، وموريشيوس، وسيشيل.

تمكين الشباب

في عام ٢٠٢٢، واصلت أمانتا الكوميسا والمنظومة الأفريقية للحوكمة/ الهيكل الأفريقي للسلم والأمن تنفيذ مشروعهما المشترك حول مشاركة الشباب في الحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي تدعمه مالياً الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وقد تم التنفيذ وفقا للأهداف الاستراتيجية الثلاثة للمشروع وهي (أ) تعزيز قدرة الشباب على المشاركة في الحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، (ب) زيادة مشاركة الشباب وإشراكهم في صياغة السياسات وتنفيذها، (ج) تحسين إدارة المعارف والتوثيق وتبادل الدروس والخبرات المماثلة بشأن مشاركة الشباب في الحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

وشملت الإنجازات الرئيسية التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ أنشطة وطنية وإقليمية بشأن إشراك الشباب وبناء القدرات. وتم تنفيذ الأنشطة على المستوى الوطني بالتعاون مع الشباب الذين تم تدريبهم في إطار المشروع. كما استمر هؤلاء الشباب في قيادة المبادرات المتعلقة بمشاركة الشباب في مجتمعاتهم.

على الصعيد الوطني

١) **بوروندي:** تعزيز القدرات وزيادة التعاون بين ٤٢ من القادة الشباب وصانعي السياسات (١٨ من الإناث و٢٤ من الذكور) من خلال الحوار بين الأجيال حول مشاركة المواطنين الشباب الذي عُقد في بوجومبورا، بوروندي في سبتمبر ٢٠٢٢.

٢) **إثيوبيا:** تعزيز قدرات ٣٤ عضواً في اتحاد الشباب الإثيوبي (١٤ من الإناث و٢١ من الذكور) على الشباب والقيادة من خلال ورشة عمل تدريبية نُظمت بالتعاون مع اتحاد الشباب الإثيوبي في أكتوبر ٢٠٢٢ في أديس أبابا، إثيوبيا.

٣) **ملاوي:** تعزيز قدرات ٦٥ من القادة الشباب وصانعي السياسات (٣٢ من الإناث و ٣٣ من الذكور) من خلال مؤتمر وطني نظمه المشروع بالتعاون مع البرنامج التدريبي ألومينا في مالاوي، عُقد خلال شهر مايو ٢٠٢٢ في بلانتير، بملاوي حول مشاركة الشباب في الديمقراطية والتنمية.

٤) **موريشيوس:** تعزيز قدرات ٥٠ من القادة الشباب وصانعي السياسات (٢٠ من الإناث و٣٠ من الذكور) من جميع مناطق موريشيوس من خلال ورشة عمل تدريبية نظمها المشروع بالتعاون مع معسكر موريشيوس التدريبي الألومينا في يوليو ٢٠٢٢ في منطقة النهر الأسود في موريشيوس حول مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم.

٥) **زيمبابوي:** تعزيز قدرات ومهارات ٨٩ من القادة الشباب (٤٦ من الإناث و٤٣ من الذكور) من بولاوايو وهراري وكاريبا بشأن مشاركة الشباب في العمليات السياسية والانتخابية من خلال تدريب المدربين الذي تم تنظيمه من قبل المنظومة الأفريقية للحوكمة/ الهيكل الأفريقي للسلم والأمن بالتعاون مع لجنة الانتخابات في زيمبابوي لإعداد الشباب للمشاركة الهادفة في انتخابات ٢٠٢٣ وما بعدها. وواصل القادة الشباب المدربون إشراك شباب آخرين في مناطقهم.

على الصعيد القاري والإقليمي

١) **دليل القيادة الشابة:** تم الانتهاء من دليل تدريب المدربين حول الشباب في القيادة والتحقق من صحته من خلال ورشة عمل نظمها المشروع بالتعاون مع الدول الأعضاء – مركز التدريب من أجل التعاون الإنمائي (MSTCDC) في مارس ٢٠٢٢.

٢) **دعم خمسة مبتكرين شباب:** دعم خمسة مبتكرين من الشباب تم اختيارهم من خلال مسابقة حول تحدي الابتكار للشباب حول الديمقراطية والحكم في أفريقيا، من قبل أمانة المنظومة الأفريقية للحوكمة/ الهيكل الأفريقي للسلم والأمن، بمعدات تكنولوجيا المعلومات (أجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة الآيباد) لتيسير تنفيذ مشاريعهم. ومن الجدير بالذكر أن ثلاثة من المبتكرين الشباب المدعومين هم من الإناث ومن الدول الأعضاء في الكوميسا (جزر القمر ومصر وأوغندا)، بينما هناك اثنين من الذكور ومن دول أفريقية أخرى – وهم من بنين وجنوب السودان. وفيما يلي تفاصيل المبتكرين الشباب الذين تم دعمهم بأدوات تكنولوجيا المعلومات لتيسير عملهم:

- **السيدة بينظير هلالي من جزر القمر** التي تدير مشروع Axle الذي يساعد القادة العامين على اعتماد أطر مبتكرة بشأن السلم والأمن.
- **السيدة دينا أبو المعارف إبراهيم من مصر** التي تدير مشروع SEMA الذي يراقب وسائل الإعلام لتحديد الممارسات غير المهنية وغير الأخلاقية للحد من الأخبار المزيفة.
- السيدة ليديا ماتي من أوغندا التي تدير مشروع SEMA، لتحسين الشفافية والمساءلة في الخدمات العامة من خلال أدوات ردود فعل المواطنين التي تركز على المستخدم.
- **السيد روماريك مفتو من بنين** الذي ينفذ مشروعاً يسمى «الحركة من أجل نوع جديد من المواطنين: دعوة جيل» يعمل على تثقيف المواطنين لتبني عقلية جديدة حول المواطنة.
- **السيد جاستن أنتوني نجباباي من جنوب السودان** الذي ينفذ المشروع الخاص «بالوقاية من العنف الجنسي خلال النزاعات وبناء الثقة بين المدنيين والعسكريين في الساحل الاستوائي الغربي. «

وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المبتكرون الشباب الخمسة تدريباً حول بناء القدرات في مجال إدارة المشروعات، وبشكل خاص، في مجال الرصد والتقييم.

٣) **المشاورات القارية للشباب:** عقد حوار قاري رفيع المستوى حول التغيير غير الدستوري للأنظمة من قبل أمانة المنظومة الأفريقية للحوكمة/ الهيكل الأفريقي للسلم والأمن في نوفمبر ٢٠٢٢ في كوتونو، بنين. وتم إصدار موجز السياسات كنتيجة من نتائج المشاورة.

٤) **الفريق الاستشاري للشباب في الكوميسا:** تعزيز قدرات أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بالشباب في الكوميسا من خلال معتكف ليوم واحد عقد في نيروبي، كينيا في نوفمبر ٢٠٢٢ من قبل برنامج الحوكمة للسلم والأمن في الكوميسا بالتعاون مع المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة. وتمت صياغة خطة عمل متعددة السنوات للجنة الاستشارية المعنية بالشباب في الكوميسا خلال المعتكف.

٥) **تدريب الشباب:** تم تعيين ثمانية متدربين – خمسة في أمانة الكوميسا وثلاثة في أمانة المنظومة الأفريقية للحوكمة/ الهيكل الأفريقي للسلم والأمن ونشرهم لتعزيز المهارات. وساهم ذلك في تنفيذ مشروع تدريب الشباب التابع للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي.

٦) **الحوار فيما بين الأجيال من الشباب وصانعي السياسات:** عقدت الأمانة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة وشركاء آخرين ثلاثة حوارات رفيعة المستوى وبين الأجيال بشأن الشباب في أوغندا وزمبابوي وكينيا. وأشرك الشباب صانعي السياسات رفيعي المستوى، بمن فيهم الوزراء، في المسائل التي تهم المشاركة والمساهمة في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وشملت الحوارات مناقشات بشأن السلم والأمن.

وكما هو موضح أعلاه، حقق برنامج مسائل النوع والشؤون الاجتماعية في عام ٢٠٢٢ تقدما ملحوظا في تنفيذ المبادرات التي تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشؤون الاجتماعية وتمكين الشباب. ومع ذلك، واجه البرنامج تحديات تتعلق على وجه التحديد بتمويل منصة مشروع صوت ٥٠ مليون إمرأة أفريقية كما هو موضح في التقرير. ويتواصل العمل مع الشركاء المنفذين في المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين للحفاظ على المنصة التي تستخدمها النساء في مجال الأعمال التجارية لتعزيز مشاركتهن في التجارة الإقليمية والقارية. وتنطوي المبادرة على إمكانات كبيرة لتوليد إيرادات من خلال خدمات القيمة المضافة في التدريب عبر الإنترنت وجذب الشراكات مع الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والمبادرات المماثلة.

وحدة تعبئة الموارد والتعاون الدولي (RMIC)

خلال الفترة قيد المراجعة، ركّزت وحدة تعبئة الموارد والتعاون الدولي الأولوية على المجالات التالية:

١) **تعزيز سبل جمع الموارد**

أ) في إطار هذا المجال ذي الأولوية، واصلت الوحدة قيادة العمليات والأنشطة الهادفة إلى تفعيل ضريبة السوق المشتركة كطريقة للتعبئة المستدامة للموارد المحلية. وبدأت عملية وضع استراتيجية تعبئة الموارد والبروتوكول المتعلق بضريبة السوق المشتركة.

ب) واصلت الوحدة قيادة الأنشطة الهادفة إلى التنسيق الكفء والفعال بين شركاء التنمية بهدف تعبئة موارد (منح) من خارج الميزانية من شركاء التنمية. كانت الأنشطة الرئيسية على النحو التالي:

- دعم الأقسام / الوحدات / المؤسسات المعنية في تعبئة الموارد من خلال توفير الدعم الفني لإعداد مقترحات طلب المنحة بما في ذلك:
  - اقتراح إلقاء الضوء على الثقافة مع قسم مسائل النوع والشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع لجنة المحيط الهندي (منحة قدرها ١٨٠ ألف دولار من – مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ – المفوضية الأوروبية – المشاريع الاقتصادية لمرتفعات أفريقيا – – المجلس البريطاني).
  - المقترحات الفرنسية لتدريب مع وحدة المؤتمرات (٤٣٠٠٠ يورو من المنظمة الدولية للفرنكوفونية).

ج) تنظيم وتيسير اجتماعات ثنائية مع الشركاء لتعبئة موارد إضافية، بما في ذلك ما يلي:

- **البنك الدولي -** البرنامج الثاني لمشروع تيسير وتكامل التجارة في منطقة البحيرات العظمى بمبلغ إجمالي قدره ٢٥٠ مليون دولار ستحصل أمانة الكوميسا منها على منحة بقيمة ٨ ملايين دولار أمريكي لتعزيز التنسيق الإقليمي وتحسين السياسات والبيئة التنظيمية للتجارة عبر الحدود.
- **مصرف التنمية الأفريقي -** تم حشد الموارد لعدد ٣ مشاريع وتم التوقيع على مشروعين منهم وواحد في طور الإعداد، على النحو التالي:
  - دعم الكوميسا لتطوير قطاع الأدوية الإقليمي (٦،٧٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي) والذي سيستمر من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٦.
  - مشروع النظام البيئي السحابي لأفريقيا من الكوميسا بقيمة (٥٠٠٠٠٠ دولار) للمساعدة في إعداد تحليل السوق للمشروع.
  - تعزيز الاقتصاد الأزرق في الدول الأعضاء في الكوميسا من أجل إدارة شاملة ومستدامة للنظم البيئية وتنويع سبل العيش (٦،٦٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي).
- **التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا -** مبادرة الميزانية الإقليمية للأغذية للمشروع (٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي).
- المشاركة في اجتماع اللجنة التوجيهية لبرنامج الثلاثية لبناء القدرات II.

٢) **تعزيز التعاون الدولي**، من خلال تعزيز والترويج لمشاركة الكوميسا وتأثيرها مع المنظمات الإقليمية والقارية والدولية الأخرى. وقامت الوحدة بما يلي:

أ) نظمت وسهلت اعتماد السفراء والممثلين الدائمين والخاصين لدى الكوميسا من الجهات التالية: المكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي في الجنوب الأفريقي، الصين، فنلندا، الهند، أيرلندا، ملاوي، سيشيل، السودان، والسويد.

ب) تيسير العديد من مكالمات المجاملة / الزيارات إلى الكوميسا من قبل رؤساء البعثات الدبلوماسية / السفراء في كندا وألمانيا والهند والسويد والمملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي ومكتب البنك الأفريقي للتنمية في زامبيا وغيرها.

ج) نسقت مشاركة الكوميسا في أنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأفريقي ونيباد والقمة التنسيقية نصف السنوية الرابعة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية واجتماع الإفطار مع جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفاوضات الاتحاد الأوروبي واجتماعات الثلاثية ومفوضية المحيط الهندي.

د) مشاركة الكوميسا المنسقة في فعاليات وأنشطة مختلف الشركاء بما في ذلك الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأفريقيا، والاجتماع السنوي لبنك التنمية الأفريقي، وقمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، والاجتماعات السنوية للبنك الدولي / صندوق النقد الدولي، وقمة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وقمة الولايات المتحدة وأفريقيا.

ه) نظمت واستضافت اجتماعات ثنائية مع شركاء حاليين وجدد لتعزيز التعاون والشراكات بما في ذلك بنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والاجتماعات الفنية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الإسلامي للتنمية وأوشن هب أفريقيا والمكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي في الجنوب الأفريقي ووكالة التنمية الفرنسية وفرنسا / الرابطة الفرنسية، ومؤسسة ماستركارد،

ومركز أهداف التنمية المستدامة، ولجنة التجارة الدولية، والوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر.

و) تيسير المفاوضات وتوقيع مذكرات التفاهم بين الكوميسا والشركاء الاستراتيجيين بما في ذلك مذكرة تفاهم مع تكساس أجريلايف للأبحاث. علاوة على ذلك، قدمت الوحدة التوجيه للإدارة التنفيذية بعد عملية العناية الواجبة للشركاء الجدد مثل الوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر وإدارة الصحة والسلامة المهنية وغيرها.

٣) تعزيز آليات التنسيق والحوار بين شركاء التنمية من خلال تيسير وتنسيق التحديث المستمر لقاعدة بيانات شركاء التنمية، وإجراء حوار نصف سنوي مع شركاء التنمية، وتبادل المعلومات والخبرات والدروس المستفادة عبر البرامج والشركاء.

أ) بدأت عملية تطوير قاعدة بيانات الشركاء عبر الإنترنت.

ب) واصلت الوحدة الاحتفاظ بقائمة محدثة لمذكرة التفاهم وقاعدة بيانات شركاء التنمية.

ج) التعلم من نظير إلى نظير في صندوق تنمية شركاء مجتمع شرق أفريقيا.

مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل

يلعب مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل دوراً أساسياً في تمثيل أمانة الكوميسا لدى الاتحاد الأوروبي ومنظمة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وشركاء متعاونين آخرين مقرهم في بروكسل وللمساعدة في تنسيق أنشطة الكوميسا لبناء جمهور سياسي ودعم الكوميسا في أوروبا وفي المفوضية الأوروبية على وجه الخصوص. وفي هذا السياق، يشارك المكتب بانتظام في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والمناقشات التي تنظم في بروكسل في أمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وفي الوقت المناسب في منظمة التجارة العالمية.

ويلعب مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل دوراً مهماً في تيسير التعاون الإنمائي والتكامل الإقليمي، من خلال تطوير علاقات التعاون مع المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء فيها ومؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى مثل بنك الاستثمار الأوروبي والبرلمان الأوروبي وخدمة العمل الخارجي الأوروبي وأمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والبعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي في بروكسل، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى الممثلة في بروكسل (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومنظمة دول شرق الكاريبي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنتدى المحيط الهادئ). ويقوم مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل بالمتابعة اللازمة لبرامج التعاون بين الكوميسا / الاتحاد الأوروبي ورصد المسائل التي تهم الكوميسا في أوروبا وإبلاغ الأمانة، وكذلك متابعة القضايا المتعلقة بمفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية، والاتحاد الأوروبي، وأمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ومجموعة سفراء وكالة الفضاء الأوروبية والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية في جنيف.

ويواصل مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل أداء دور داعم لأمانة الكوميسا في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي / المفوضية الأوروبية من حيث التعاون، وتعبئة الموارد في إطار كل من الحافظة الإقليمية لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر وصناديق دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وقضايا التجارة المتعددة الأطراف، ومراقبة المشاريع والبرامج. بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وبالتعاون مع الأمانة العامة للكوميسا، يضمن مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل المتابعة المنتظمة للبرامج / المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي وصناديق دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. ويلعب مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل دوراً رئيسياً، لا سيما من

خلال المساهمة في صياغة الوثائق لتحديد وثائق العمل الخاصة بالمشروع. بالإضافة إلى ذلك، يسهّل مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل الربط مع المقر الرئيسي للاتحاد الأوروبي (الشراكات الدولية – المفوضية الأوروبية وخدمة العمل الخارجي الأوروبي) بهدف متابعة المناقشات وتقديم معلومات تكميلية، عند الضرورة، بشأن طلبات الكوميسا وإبقاء أمانة الكوميسا على علم بالتطور والقرارات. علاوة على ذلك، يشارك مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في تعبئة الموارد لبرامج / مشاريع الكوميسا من مصادر عديدة بما في ذلك الاتحاد الأوروبي / المفوضية الأوروبية، التيسيرات داخل دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي (تريد كوم ٢)، وبرنامج التعاون الإنمائي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وبرنامج تنمية القطاع الخاص للدول، وبرنامج السلع الأساسية في دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وموئل الأمم المتحدة، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية.

وفي الفترة قيد الاستعراض، ركز مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل جهوده على ثلاثة مجالات رئيسية هي: دعم التكامل الإقليمي، وتعبئة الموارد، وتعزيز بناء قدرات الكوميسا. وقد تم إحراز تقدم في المجالات الرئيسية التالية:

١) **دعم التكامل الإقليمي**

أ) شارك مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل وسهل مشاركة وفد الكوميسا في القمة السادسة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي التي عقدت في بروكسل في فبراير ٢٠٢٢. بناءً على طلب رسمي من ممثل الكوميسا في بروكسل، أدرجت مجموعة السفراء الأفارقة مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في تشكيل فريق العمل المخصص المسؤول عن متابعة الاستعدادات للقمة. وكان مكتب الاتصال مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل مسؤولاً عن الترتيبات البروتوكولية واللوجستية والفنية لوفد الكوميسا إلى القمة.

ب) بدعوة من رئيس الجمعية البرلمانية لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي والرئيس المشارك لشركة التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة أفريقيا والكاريبي المحيط الهادئ، مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل شارك في اجتماعات الدورة الستين لمجلس الاتحاد الأوروبي الجمعية البرلمانية لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والدورة ٤١ للجمعية البرلمانية المشتركة بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي التي عُقدت في مارس وأبريل ٢٠٢٢ على التوالي في ستراسبورغ – فرنسا. وألقى مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل كلمة أمام الاجتماع الخاص للجنة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ للشؤون السياسية حول تحديات السلام والأمن الحالية في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي وتأثيرها على التكامل الإقليمي في إقليم الكوميسا.

ج) شارك مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في الدورة ١١٤ لمجلس وزراء مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ التي عقدت في يونيو ٢٠٢٢. ونتيجة لاقتراح مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل، وافق المجلس الوزاري على قرار بشأن تعيين المنظمات الإقليمية – المجموعات الاقتصادية الإقليمية كهيئات مسؤولة عن تنسيق برمجة البرامج متعددة البلدان ومراقبة تنفيذها. والقرار المشار إليه هو أمر حاسم بالنسبة للكوميسا وغيرها من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية لأنه يحدد دور المنظمات الإقليمية / المجموعات الاقتصادية الإقليمية في عملية تنفيذ اتفاقية ما بعد كوتونو وبرمجة البرامج الإقليمية في إطار أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي التابعة للاتحاد الأوروبي.

د) واصل مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل المشاركة بفعالية في اجتماعات منصة الحوار حول البرمجة الإقليمية لجنوب الصحراء الكبرى بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأوروبي وكذلك الاجتماعات التشاورية الثنائية بين الكوميسا والاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، شارك مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في الاجتماع رفيع المستوى بين الشراكات الدولية – المفوضية الأوروبية، وخدمة العمل الخارجي الأوروبي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء (المنظمات الإقليمية المفوضة حسب الأصول الممولة من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر) في مارس ٢٠٢٢. وقد ناقش الاجتماع وضع البرامج وكيفية هيكلة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والكوميسا في إطار آلية الجوار والتنمية والتعاون الدولي للفترة من ٢٠٢١–٢٠٢٧.

ه) أجرى مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل مناقشات مع مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ حول لجنة تنسيق المنظمات الإقليمية في إطار تنفيذ اتفاقية جورج تاون المعدلة، والتي وافقت على مسودة اختصاصات مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ولجنة تنسيق المنظمات الإقليمية بالتعاون بين أمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وممثلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تتخذ من بروكسل مقراً لها.

و) شارك مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، الذي بدأه الاجتماع المشترك لكبار المسؤولين في ٣٠ نوفمبر – ١ ديسمبر ٢٠٢٢ وساهم في المداولات والمناقشات حول التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن حشد الاستثمار من أجل الهيكل الأفريقي المستدام والتحول والاستثمار في الناس والتعليم والعلوم والتقنية وتنمية المهارات. وأجرى مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل مشاورات ثنائية مع رؤساء وفود الدول الأعضاء في الكوميسا إلى الاجتماع وأثاروا مسألة دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا باعتبارها لبنات بناء لأجندة التكامل الاقتصادي الأفريقي.

ز) مثّل مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل الكوميسا في القمة العاشرة لرؤساء دول وحكومات مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ التي عقدت في لواندا بأنغولا في ديسمبر ٢٠٢٢ والاجتماع السابق للقمة لرؤساء دول أفريقيا والكاريبي ودول المحيط الهادئ ولجنة التنسيق بين المنظمات الإقليمية التابعة لمجموعة دول المحيط الهادئ. بالإضافة إلى ذلك، حضر مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل اجتماع رؤساء المنظمات الإقليمية الذي عقد في لواندا بأنغولا على هامش القمة لمناقشة المسودة النهائية لاختصاصات لجنة تنسيق المنظمات الإقليمية. وأعلن إعلان لواندا لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ عن إضفاء الطابع الرسمي على لجنة تنسيق المنظمات الأقاليمية.

ح) واصل مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل المساهمة، مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى الممثلة في بروكسل، في الحوار بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي بشأن قائمة الاتحاد الأوروبي للسلطات الضريبية غير التعاونية والقائمة السوداء للاتحاد الأوروبي الخاصة بغسل الأموال من البلدان. ومن خلال العمل المنسق بشأن قوائم الاتحاد الأوروبي، ساهم مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في مساعدة الدول الأعضاء في الكوميسا على الاتفاق على حلول مقبولة للطرفين.

ط) واصل مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل توعية مجموعة سفراء مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وشركاء الاتحاد الأوروبي بشأن الدور المهم للمنظمات الإقليمية في تنفيذ اتفاقية ما بعد كوتونو والبروتوكول الإقليمي لأفريقيا. وعقد مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل عدة اجتماعات مع أمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي بهدف تعميق مبدأ المشاركة وتعزيز التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والاعتراف بدورها كعناصر أساسية في جدول أعمال التكامل الأفريقي ومتابعته حول وضع اتفاقية الشراكة الجديدة.

ي) قام مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل، بالتعاون مع ممثلين آخرين عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بصياغة القرار رقم ٥ للدورة ١١٤ لمجلس وزراء مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بشأن تعيين المنظمات الإقليمية ومجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والأمانة العامة للدول كهيئات مسؤولة عن تنسيق برمجة البرامج متعددة البلدان ورصد تنفيذها. ويعد القرار المشار إليه مهماً في تحديد الطريقة التي ستتعامل بها الكوميسا مع أمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في سياق تمويل البرامج وإدارتها.

٢) **حشد الموارد المحلية**

أ) اقتراح الاتحاد الأوروبي بجمع مبلغ ٦٠٠ مليون يورو لدعم دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ للتخفيف من جهود أزمة الغذاء الحالية التي تفاقمت بسبب الصراع في أوكرانيا. والأموال التي اقترحت المفوضية الأوروبية استخدامها هي أموال غير ملتزمة من البرنامجين العاشر والحادي عشر لصندوق التنمية الأوروبي.

ب) الدعوة الثانية لطلبات برنامج الثقافة لجمعية المشتركة بين دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي – هناك ٤,٥ مليون يورو سيتم توفيرها كمنح للمؤسسات المؤهلة في القطاعات الثقافية والإبداعية في ١٤ دولة في منطقة شرق أفريقيا. وقد شجع مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل، من خلال موقع الكوميسا على الإنترنت، فنانين من شرق أفريقيا وغيرهم من المهنيين الثقافيين الذين لديهم أعمال تشغيلية ومسجلة على التقدم بطلب للحصول على تمويل منحة تتراوح قيمتها بين ٣٠ ألف يورو و١٨٠ ألف يورو. وتهدف هذه الدعوة إلى زيادة الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك تحسين رؤية الممارسين المبدعين والثقافيين في جميع أنحاء منطقة شرق أفريقيا.

ج) قدم مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل الوثائق اللازمة بشأن اقتراح الاتحاد الأوروبي لمبادرة فريق أوروبا بشأن إدارة المياه العابرة للحدود لدعم التنمية والتكامل الإقليمي في أفريقيا. وسيتم تنفيذ الاقتراح المشار إليه في إطار البرنامج الإرشادي متعدد السنوات ٢٠٢١–٢٠٢٧ لأفريقيا.

د) دعوة الاتحاد الأوروبي للحصول على أدلة على واردات المنتجات الزراعية والغذائية – تطبيق المعايير الصحية والبيئية للاتحاد الأوروبي. ويأتي هذا بعد الطلب الذي قدمه البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي لتقرير يقيّم الأساس المنطقي والجدوى القانونية لتطبيق المعايير الصحية والبيئية للاتحاد الأوروبي (بما في ذلك معايير وعمليات رعاية الحيوان وطرق الإنتاج) على المنتجات الزراعية والغذائية المستوردة.

ه) دعوة لتقديم مقترحات بشأن «المساعدة الفنية المصممة خصيصاً لمؤسسات تمويل التنمية في دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ لمؤسسات تمويل التنمية في دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ»؛ حيث تمت دعوة المؤسسات المهتمة في إقليم الكوميسا لتقديم مقترح لمجموعة من الأنشطة، تتعلق غالبيتها بالتمكين الاقتصادي للمرأة. وسيتم اختيار ما يصل إلى ستة بنوك للاستفادة من المساعدة من سبتمبر ٢٠٢٢ إلى أغسطس ٢٠٢٥.

و) دعوة لتقديم الطلبات لاختيار ١٠ رسامين ومصممي حركة من إقليم الكوميسا بما في ذلك ٥ نساء و ٥ رجال. وكان من المقرر أن يحصل المشاركون العشرة المختارون على دعم كامل للمشاركة في برنامج إرشاد رفيع المستوى لمدة ٦ أسابيع في مدغشقر من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠٢٢.

ز) واصل مكتب الاتصال التابع للكوميسا في بروكسل المتابعة وتقديم تقرير إلى الأمانة العامة لتنسيق وتبادل المعلومات حول التعاون والتكامل في أفريقيا، والذي يحل محل العديد من أدوات التمويل الخارجي للاتحاد الأوروبي، والتي انتهى معظمها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بما في ذلك اجتماع صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. في مشاركاته مع المفوضية الأوروبية، سلط مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل الضوء على الأدوار وتقاسم المسؤوليات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية في برمجة الموارد التي ينبغي توضيحها بوضوح في لائحة منظمة التنسيق وتبادل المعلومات حول التعاون والتكامل في أفريقيا. وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تلعب دوراً محورياً في برمجة الموارد وتنفيذ البرامج. وفي هذا الصدد، ناقش مكتب الاتصال التابع للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في بروكسل مع المفوضية الأوروبية كيفية برمجة الموارد المالية لضمان الإنجاز الناجح للبرامج الجارية داخل مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، لا سيما وأن معظم هذه البرامج سيستمر تنفيذها حتى عام ٢٠٢٥ بموجب القواعد والإجراءات الحالية لصندوق التنمية الاقتصادية.

٢) تعزيز بناء قدرات الكوميسا

أ) قام مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل بتيسير الربط مع المقر الرئيسي للاتحاد الأوروبي (الشراكات الدولية – المفوضية الأوروبية وخدمة العمل الخارجي الأوروبي) بهدف متابعة المناقشات وتقديم المعلومات، عند الضرورة، بشأن طلبات الكوميسا وإبقاء الأمانة على علم بالتطورات والقرارات. وكجزء من فريق الكوميسا المشارك في وضع برنامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، لعب مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل دوراً رئيسياً، لا سيما من خلال المساهمة في صياغة الوثائق لتحديد المشروع ووثائق العمل. وفي هذا الصدد، أجرى مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل مناقشات مع أمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والمفوضية الأوروبية حول مبادئ تحسين فعالية التنمية وآلية تنفيذها داخل إقليم الكوميسا.

ب) قام مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل بتزويد الأمانة بتوجيه وملحق الاتحاد الأوروبي بشأن العناية الواجبة بشأن استدامة الشركات المنشور في فبراير ٢٠٢٢. وهذا التوجيه سيتطلب من شركات الاتحاد الأوروبي العمل مع مصدّري الكوميسا في تحديد ومنع أو إنهاء أو تخفيف الآثار السلبية لأنشطتهم على حقوق الإنسان والبيئة. وهذا التوجيه هو أحد المخرجات الرئيسية «للصفقة الخضراء» الأوروبية. وإذا لم يتم تناولها بشكل كاف من قبل مصدري الكوميسا، فقد يؤدي ذلك إلى عوائق أمام التجارة، مما قد يؤدي في النهاية إلى تعطيل التجارة بين بلداننا والاتحاد الأوروبي.

ج) ساهم مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في المناقشات حول الاقتراح الألماني ضمن مبادرة الفريق الإقليمي لأوروبا لدعم مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة عبر الوطنية في أفريقيا. كما شارك مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في ورشة عمل في فبراير ٢٠٢٢ لمناقشة الاقتراح المشار إليه.

د) شارك مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في منتدى الأعمال بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في فبراير ٢٠٢٢، والذي نظمه الاتحاد الأوروبي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمات الأعمال التجارية الأفريقية والاتحاد الأوروبي. إنه حدث رئيسي للحوار بين القطاعين العام والخاص بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا على المستوى القاري ويهدف إلى زيادة فرص التعاون الاقتصادي المستدام.

ه) شارك مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل مع الأمانة في الاجتماع الفني الرابع في سياق منصة الحوار حول البرمجة الإقليمية لجنوب الصحراء الكبرى، في أبريل ٢٠٢٢، والتي ناقشت مبادرة البوابة العالمية والحالة العامة للبرمجة الإقليمية لشبه أفريقيا الصحراوية، بما في ذلك تحديث برامج العمل السنوية المقررة لعام ٢٠٢٢ ومفاهيم مبادرات فريق أوروبا لأفريقيا جنوب الصحراء التي يجري تطويرها.

و) شارك مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل مع الأمانة العامة في منتدى الأعمال السابع بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا الذي انعقد في فبراير ٢٠٢٢؛ حيث أكد الاجتماع، من بين أمور أخرى، على الحاجة إلى حوار دائم ومنظم بين القطاعين العام والخاص بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا على مختلف المستويات.

ز) في سياق تطوير اقتراح مبادرة فريق الصحة الرقمية في أوروبا، ناقش مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل، بالاشتراك مع الأمانة، صوغ مذكرة مفاهيمية حول الصحة الرقمية وساهم في تصميمها. وتم إنشاء مجموعة عمل بالاشتراك مع إدارة الشراكات الدولية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمؤسسات ومركز التطوير الرقمي ٤، مما أدى إلى رسم خريطة شاملة لبرامج الاتحاد الأوروبي الجارية حالياً في إقليم الكوميسا ومسودة مذكرة المفاهيم. وفي هذا الصدد، شارك مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في اجتماع مبادرة فريق أوروبا لتعزيز النظم الصحية والتغطية الصحية الشاملة في يونيو ٢٠٢٢. وناقش الاجتماع التقدم الأخير في استراتيجيات الصحة الرقمية الإقليمية العالمية والأفريقية.

ح) نجح مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في توفير فرص في مجال مصممي الحركة من إقليم الكوميسا الذين تم دعمهم بالكامل في إطار برنامج الثقافة لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وشاركت الكيانات المرشحة في ديسمبر ٢٠٢٢ في برنامج إرشادي رفيع المستوى.

ط) قدم مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل فرصاً لمؤسسات تمويل التنمية بالكوميسا للاستفادة من المساعدة من سبتمبر ٢٠٢٢ إلى أغسطس ٢٠٢٥، مع مقترحات لمجموعة من الأنشطة، سيكون معظمها مرتبطاً بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

ي) قام مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل بإعداد وتزويد الأمانة بتحليل مقارن بين أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي التابعة للاتحاد الأوروبي وصندوق التنمية الأوروبي.

إدارة الشؤون القانونية والمؤسسية

يتمثل دور إدارة الشؤون القانونية والمؤسسية في تقديم خدمات استشارية قانونية لأجهزة صنع السياسات في السوق المشتركة ومؤسسات الكوميسا والوكالات المتخصصة والدول الأعضاء.

وفي الفترة قيد الاستعراض، دعمت الإدارة مكتب الأمين العام ومؤسسات الكوميسا والدول الأعضاء خلال اجتماعات المجلس الوزاري بالكوميسا؛ الأجهزة النظامية بما في ذلك محافظي البنوك المركزية؛ اللجنة الحكومية واللجان الفرعية الأخرى بما في ذلك اللجنة الفرعية للموارد البشرية؛ واللجنة الفرعية للصياغة القانونية.

وقد جاءت الإنجازات على النحو التالي:

١) **ساعدت الإدارة القانونية ويسرت صياغة وإبرام الصكوك القانونية التالية:**

أ) الميثاق المنظم لمجلس المكاتب

ب) القواعد المالية لمجلس مكاتب البطاقة الصفراء

ج) مجلس مكاتب برنامج البطاقة الصفراء للمشتريات

د) القواعد المالية لمحكمة عدل الكوميسا

ه) قواعد المشتريات في محكمة العدل للكوميسا

٢) **دعمت الإدارة لجنة محافظي البنوك المركزية في صياغة النظام الداخلي**

٣) **أنتهت الإدارة من مسودة اتفاقيات التعاون بين الكوميسا والمؤسسات والوكالات المتخصصة التالية:**

أ) غرفة مقاصة الكوميسا

ب) وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا

ج) اتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا

د) التحالف من أجل تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي

ه) الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي

و) تجمع الطاقة في شرق أفريقيا

ز) جمعية تعزيز البحوث الزراعية في شرق ووسط أفريقيا

ح) مجلس المكاتب

٤) **قدمت الإدارة آراء قانونية إلى الأمانة العامة بشأن القضايا المتعلقة بشؤون الموظفين، ومراجعة الحسابات، والمسائل المؤسسية من بين أمور أخرى.**

٥) **ساعدت الإدارة في المفاوضات وإبرام الاتفاقيات التالية الممولة من المانحين:**

أ) اتفاقية مشروع فارما لبنك التنمية الأفريقي

ب) اتفاقات تنفيذ مرفق المساعدة التقنية التابع للاتحاد الأوروبي

ج) أنقذوا الأطفال والكوميسا

د) مؤسسة الحفظ

ه) الشراكة العالمية من أجل التعاون الدولي الفعال والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

و) اتفاقية تفويض الأونكتاد بموجب صندوق التنمية الأوروبي

٦) **قدمت الإدارة الدعم لإدارة التجارة والجمارك في مفاوضات منطقة التجارة الحرة للكوميسا كالتالي:**

أ) المفاوضات مع حكومة إثيوبيا

ب) مفاوضات مع جمهورية الصومال

٧) **فيما يتعلق بالدعم القانوني، تعاملت الإدارة بنجاح مع القضايا المتعلقة بالعمل والتجارة والقانون التجاري المتعلقة بالمسائل المتعلقة بالشركات الخاصة العاملة في السوق المشتركة والموظفين السابقين.**

٨) **تنفيذ برنامج حقوق الملكية الفكرية للكوميسا**

نجحت الإدارة القانونية، بالاشتراك مع إدارة التجارة والجمارك، في عقد اجتماع استشاري لمجموعة العمل المعنية بالملكية الفكرية في الكوميسا في القاهرة، مصر في سبتمبر ٢٠٢٢. ويسّر الاجتماع مناقشة سياسة الكوميسا للملكية الفكرية ورسم خريطة للمضي قدما في برنامج الكوميسا للملكية الفكرية. ومن بين أمور أخرى، اتفقت ورشة العمل على أن أمانة الكوميسا يجب أن تصوغ وتنفذ سياسة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في إقليم الكوميسا وقاعدة بيانات لتبادل المعلومات والاستخبارات حول قضايا حقوق الملكية الفكرية. وتشمل توصيات مجموعة العمل التي اعتمدها المجلس الوزاري في نوفمبر ٢٠٢٢ إجراء دراسة حول اتجاهات حقوق الملكية الفكرية الناشئة وإنفاذ القانون النموذجي. وتعكف الأمانة العامة حاليا على تنفيذ قرارات الاجتماع التشاوري.

٩) **تنفيذ برنامج الكوميسا للهجرة - قامت الإدارة القانونية بالأنشطة التالية في إطار هذا البرنامج:**

أ) عقد اجتماع مع مجموعتين من فرق عمل الكوميسا بشأن تنفيذ الصكوك القانونية للكوميسا وقرارات المجلس الوزاري بالكوميسا. علاوة على ذلك، عقدت مناقشات حول تطوير بناء القدرات في مجال حرية تنقل الأشخاص في مجال الهجرة ومراجعة مسودة الاستراتيجية وخطة العمل؛

ب) تنظيم اجتماع مشترك حول إحصاءات هجرة اليد العاملة مع هيئة الإحصاء السويدية ومنظمة العمل الدولية؛

ج) إدارة التدريب في إطار مبادرة صغار التجار عبر الحدود في البلدان التالية: إثيوبيا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، زيمبابوي، زامبيا وملاوي؛

د) تطوير مواد تدريبية لمسؤولي الحدود حول إدارة الحدود أثناء أزمة صحية في إطار مشروع الكوميسا / الهجرة وخبرة الاتحاد الأوروبي؛

ه) شارك في حوار الهجرة للجنوب الأفريقي.

وحدة الاتصال المؤسسي والعلاقات العامة

الهدف من وحدة الاتصال المؤسسي والعلاقات العامة هو تعزيز الوصول إلى المعلومات حول أجندة التكامل الإقليمي للكوميسا، وفرصها، وفوائدها بين أصحاب المصلحة، من أجل زيادة الوضوح والفهم. وتضمنت الأنشطة الرئيسية في العام قيد الاستعراض إنتاج الأخبار والمعلومات حول تنفيذ برامج الكوميسا التي يتم نشرها من خلال منصات الوسائط المتعددة بما في ذلك إنتاج المنشورات والأفلام الوثائقية السمعية / المرئية والصحافة الإقليمية ووسائل الإعلام عبر الإنترنت والعلاقات العامة. وقد تم تحقيق الإنجازات التالية:

١) **الأخبار والمعلومات:** تم إنشاء محتوى حول تنفيذ برامج التكامل الإقليمي، وتحرير ونشر ٢٧ نشرة إخبارية رقمية، وهي النشرة الإلكترونية للكوميسا، وهي مطبوعة تقدم تحديثات إخبارية عن أحداث وأنشطة الكوميسا. قدمت النشرة الإخبارية مصدراً موثوقاً للمعلومات لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك وسائل الإعلام التي أعادت نشر الأخبار وبالتالي توسيع نطاق وصول أخبار الكوميسا في المنطقة وخارجها.

٢) **التواصل والمشاركة المباشرة لأصحاب المصلحة:** شاركت الوحدة في المعارض التجارية الإقليمية / الدولية في أوغندا وزيمبابوي وزامبيا؛ بالإضافة إلى إنشاء مكتب معلومات للتعامل مباشرة مع أصحاب المصلحة، وتوفير اتصالات المعلومات والمنتجات التعليمية، والترويج للعلامة التجارية للكوميسا للظهور على المستوى الوطني. بعد ذلك، تم الاعتراف بالكوميسا كأفضل عارض دولي في معرض زامبيا التجاري الدولي من بين آخرين، مما يدل على القيمة المضافة التي توفرها للاقتصادات الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، استضافت الأمانة زيارة دراسية للطلاب من المؤسسات التعليمية في زامبيا لغرس المعرفة حول التكامل الإقليمي.

٣) **خطة التواصل:** تم صوغ استراتيجية اتصالات الكوميسا ٢٠٢٢ – ٢٠٢٥ لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للكوميسا الحالية.

٤) **إنتاج المطبوعات:** تم ضمان جودة جميع إصدارات الكوميسا بما في ذلك الكتب والكتيبات القائمة على البرامج والتقارير الخاصة ونشرها. وشمل ذلك التحرير والتدقيق والنشر في كل من التنسيقات الرقمية والمطبوعة. ومن بين هذه النشرات أربع نشرات إخبارية ربع سنوية، والقضايا الرئيسية في مجلد التكامل الإقليمي ٩ و ١٠ وموجزات السياسات ذات الصلة، والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للكوميسا ٢٠٢١–٢٠٢٥، وبروتوكولات قواعد المنشأ، وجريدة الكوميسا، والتقرير السنوي لعام ٢٠٢١، والعديد من التقارير الخاصة حول موضوعات مختارة، وغيرها.

٥) **العلاقات الإعلامية:** تم إجراء جوائز الكوميسا الإعلامية لعام ٢٠٢٢ مع استلام ٦٥ مشاركة وتقديمها للفصل فيها. وكانت الإدخالات في أربع فئات وسائط رئيسية؛ المطبوعات والتلفزيون والإذاعة والإنترنت وبلغات الكوميسا الثلاث. والهدف من الجوائز هو تعزيز التغطية الإعلامية لأجندة التكامل الإقليمي للكوميسا. وتم تحديد أربعة فائزين لتقديرهم ومكافأتهم على مساهمتهم في زيادة الوعي حول التكامل الإقليمي من مصر وكينيا ومدغشقر وأوغندا.

٦) **بناء القدرات:** تم بناء قدرات موظفي الإعلام والعلاقات العامة الإقليميين في جهات التنسيق الوزارية في زامبيا. وكان الهدف من هذا النشاط تزويد وسائل الإعلام وموظفي العلاقات العامة بالمعرفة والمهارات اللازمة لإيصال برامج التكامل الإقليمي للكوميسا. وقد تم إنشاء منصات وشبكات اتصالات جديدة لتبادل المعلومات وتغطية أنشطة برامج الكوميسا. وشارك في النشاط إعلاميون من بوروندي وجزر القمر والكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وإريتريا وإسواتيني وإثيوبيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ورواندا وسيشيل والصومال والسودان وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

٧) **الإنتاج السمعي / المرئي:** تم إنتاج ونشر ما يلي من خلال وسائل الإعلام الوطنية: عرض الفيلم الوثائقي لسلسلة قيمة القطن على تلفزيون زامبيا الوطني؛ وتم عرض الفيلم الوثائقي حول تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة في البلدان لمستهدفة، كينيا وزامبيا؛ ومقاطع فيديو إخبارية قصيرة عن أحداث الكوميسا يتم إنتاجها ونشرها من خلال دور الإعلام في الدول الأعضاء المعنية؛ وفيديو مشروع مرفق تمويل البنية التحتية الإقليمي.

٨) **الاتصال والمواد الدعائية:** حملات إعلانية منسقة متعددة الوسائط في الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي وموريشيوس. وشملت هذه البرامج التليفزيونية والإذاعية والصحفية ومنصات الإنترنت التي تتضمن محتوى عن تنفيذ برامج الكوميسا في البلدان المعنية.

وللمضي قدماً، ستعزز وحدة الاتصالات المؤسسية والعلاقات العامة بالكوميسا مشاركة خبراء الاتصال في جهات التنسيق الوزارية والوزارات التنفيذية الأخرى في أنشطة الكوميسا على المستوى الوطني لدعم رؤية الكوميسا. وتقطع فرص بناء القدرات شوطاً طويلاً في مواجهة هذا التحدي وتوفير الحوافز لممارسي الاتصال.

التخطيط الاستراتيجي والبحث ومواءمة السياسات

تتولى التخطيط الاستراتيجي والبحث ومواءمة السياسات زمام المبادرة في إدارة الاستراتيجية. وعند وضع وصياغة الخطط الاستراتيجية وبرامج العمل، تدعم وحدة التخطيط الاستراتيجي والبحث الإدارات / الوحدات ومؤسسات الكوميسا لضمان التوافق مع الاستراتيجية التنظيمية الشاملة ومواءمة استراتيجيات الكوميسا عبر القطاعات. علاوة على ذلك، تراجع الوحدة قرارات المجلس وخطط العمل والاستراتيجيات متوسطة المدى وتتعاون مع الميزانية والتمويل والمراقبة والتقييم لضمان الكفاءة والفعالية والاقتصاد. وإدراكاً لأجندات التنمية العالمية والقارية التي يتماشى معها التوجه الاستراتيجي للكوميسا، تقوم الوحدة بتنسيق التقارير حول القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

وفي عام ٢٠٢٢، قامت الوحدة بالأنشطة التالية:

١) استمرار نشر الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للكوميسا ٢٠٢١–٢٠٢٥ لأصحاب المصلحة لتعزيز الوعي والملكية،

٢) المشاركة في الاجتماعات التي تتسق استراتيجية الكوميسا مع الكيانات الرئيسية الأخرى مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا،

٣) إعداد التقارير التي تحدد حالة تنفيذ برامج الكوميسا بما في ذلك التقارير السنوية والتقارير القطرية والمدخلات في أجندة ٢٠٦٣ وتقرير التكامل الإقليمي،

٤) دعم إنشاء نظام مراقبة وتقييم عملي عبر الإنترنت من خلال ما يلي، وإنشاء فريق عمل لتلقي واختبار النظام، والتدريب المنسق ونشر النظام مع مطوري النظام، وتحديد الأشخاص المحوريين (الأبطال)،

٥) إعداد خطة العمل السنوية الموحدة لعام ٢٠٢١ وجداول الأنشطة ذات الصلة،

٦) الإعداد المدعوم لميزانية وخطة العمل السنوية لعام ٢٠٢٣ للكوميسا،

٧) دعم برنامج رصد القدرة التنافسية للمشاريع الإقليمية والوصول إلى الأسواق من أجل إعداد الرصد الموجه نحو النتائج،

٨) المشاركة في أنشطة تعزيز أنشطة الفريق العامل التابع للمنظومة الحكومية الدولية المشتركة بين الكوميسا ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

شبكات المعلومات

في تنفيذ وصيانة أنظمة معلومات الكوميسا والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وخدمات دعم نظام تكنولوجيا المعلومات لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، اضطلعت إدارة المعلومات والشبكات بالأنشطة التالية:

١) تعديل نظام شهادة المنشأ الإلكتروني الحالي استعداداً للتجريب،

٢) تعميم شهادة المنشأ الإلكترونية على الدول الأعضاء،

٣) دعم تنفيذ ونشر حدين ذكيين داخل الدول الأعضاء،

٤) دعم تنفيذ نظام تصاريح استيراد / تصدير عام عبر الإنترنت،

٥) إنشاء مركز دعم إقليمي لأتمتة الجمارك للدول الأعضاء في الكوميسا لتقديم دعم نظام أسيكودا عند الحاجة،

٦) الحفاظ على منصة صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية وتعزيزها،

٧) تعزيز مواقع الكوميسا الحالية وتطوير مواقع جديدة لبرامج الكوميسا،

٨) تحسين شبكة الإنترانت الموجودة،

٩) تطوير سوق الكوميسا على الإنترنت،

١٠) خلق بيئة غير ورقية في الكوميسا وعمل على إنشاء مركز بيانات،

١١) صياغة سياسة واستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمدة ٥ سنوات،

١٢) شحن وتركيب برامج وأجهزة مؤتمرات الفيديو للدول الأعضاء،

١٣) مراجعة الخدمات والسياسات الحالية للامتثال لمعايير الايزو،

١٤) إجراء دراسة ما قبل السوق لمشروع النظام البيئي السحابي لأفريقيا.

التقدم في التنفيذ

١) تم تطوير نظام البيئي واختباره واجتياز اختبار قبول المستخدم. تتمثل الخطوة التالية في مساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة من النظام لتحقيق فوائد الأتمتة. وتعتبر الاختبارات الفنية واختبارات قبول المستخدم مهمة لضمان عمل الأنظمة بكامل طاقتها قبل بدء التطبيق.

٢) تم إجراء جولات دراسية إلى مراكز حدودية مختارة وهي موامي (زامبيا - ملاوي) وكاسومبالسا (زامبيا - الكونغو الديمقراطية) وكازونجولا (زامبيا - بوتسوانا) وكاتيما موليلو (زامبيا - ناميبيا) للمساعدة في تطوير الاختصاصات إنشاء حدود ذكية.

٣) تم إجراء تدريب وظيفي وتقني على النظام الآلي للبيانات الجمركية لضباط الدول الأعضاء الناطقين بالإنجليزية والفرنسية وموظفي الكوميسا.

٤) تم طرح مناقصة لإدارة الجمارك والدعم الإقليمي لشراء معدات وبرمجيات الشحن للنظام الآلي للتدريب الفني والوظيفي لبيانات الجمارك لمركز الدعم الإقليمي - كانت عملية إنهاء المشتريات جارية.

٥) تستضيف الأمانة الآن منصة صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية وتعمل على صيانتها.

٦) طورت الإدارة واستمرت في الحفاظ على تواجد الكوميسا عبر الإنترنت - تم تطوير موقع القمة وإطلاقه، موقع الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة للشرق والجنوب الأفريقي على الويب - في انتظار الإطلاق الرسمي: https://raeresa.comesa.int، ودعم تطوير قطاع النقل الجوي. في انتظار الإطلاق الرسمي: https://satsd.comesa.int، وصيانة مواقع الكوميسا الموجودة وهي: موقع الحوكمة والسلام والأمن؛ وكوفيد -١٩ والبوابات الرئيسية للكوميسا

٧) بالاشتراك مع مركز موارد المعلومات، قدمت الإدارة التدريب والدعم للمساعدين الإداريين والأمناء لإدارة شبكة الكوميسا الداخلية - https://intranet.comesa.int. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تحسين تخطيطي للمنصة.

٨) استمرت الإدارة في توفير بيئة تشغيل آمنة وغير منقطعة. وتم تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات مع الأخذ في الاعتبار معدات منصة صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية والتي وفرت مصاريف هائلة في تكاليف الاستضافة السحابية. واستمر تقديم الأنظمة والخدمات التالية للموظفين وأصحاب المصلحة، والبريد الإلكتروني، والوصول إلى الإنترنت، والنسخ الاحتياطي القوي والتكرار، وأنظمة إدارة التهديدات الموحدة، والمصادقة والترخيص، ومنصة تعاون الشركات، والاستضافة، ومنصات الاجتماعات الافتراضية (تيمز وزووم).

٩) توفير حل التوقيع عبر الإنترنت لتعزيز البيئة الخالية من الورق.

١٠) من أجل أتمتة عمليات الأعمال الداخلية، دعمت الإدارة تطوير المشتريات الإلكترونية للكوميسا التي ما زالت قيد التنفيذ.

١١) قامت الإدارة بتيسير عمليات تطوير بوابات المراقبة والتقييم والتجارة في مفاوضات الخدمات.

الموارد البشرية والشؤون الإدارية

تقدم إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية الدعم لأمانة الكوميسا والدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بالموارد البشرية، وخدمات المعرفة والمعلومات، والمؤتمرات، والمشتريات، وخدمات الدعم العامة والتي بدورها تسمح للإدارات والوحدات والمشاريع والبرامج بالعمل بفعالية. وتتيح وظائف الإدارة للأمانة العامة تنفيذ أنشطتها وبرامجها المخطط لها وتنفيذ ولاياتها بكفاءة وفعالية. وتدعم الخدمات التي تقدمها هذه الإدارة الدول الأعضاء في تنفيذ الأنشطة الموجهة نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥ وجدول أعمال التكامل الإقليمي للكوميسا.

وخلال السنة المالية ٢٠٢٢، قامت الإدارة من خلال وحداتها الأربع وهي: الموارد البشرية، ومركز موارد المعلومات، والمؤتمرات، والمشتريات والخدمات العامة، بتيسير عمليات سلسة داخل الأمانة لدعم هدف الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥ الهادف إلى ضمان وجود أمانة عامة فعالة. وقد نجحت الإدارة في تنظيم الانتقال من عمليات المكاتب الخارجية إلى العمليات المكتبية الفعلية بعد تخفيف قيود كوفيد -١٩ في جميع أنحاء العالم وعلى المستوى الوطني.

وحدة الموارد البشرية

تعتبر وحدة الموارد البشرية بالغة الأهمية لنجاح جدول أعمال التكامل الإقليمي حيث إنها مسؤولة عن إدارة أكثر أصول الأمانة قيمة، ألا وهي موظفيها. وقد قامت الوحدة، في سعيها لمساعدة الأمانة على تحقيق أهدافها وغاياتها على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥، بالأنشطة الرئيسية التالية:

أ) **التوظيف:** خلال الفترة قيد الاستعراض، سهلت الوحدة تعيين موظفين لأمانة الكوميسا، وغرفة مقاصة الكوميسا، والمعهد النقدي للكوميسا، ومشروع بناء قدرات مؤسسات صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر.

ب) **البرنامج الطبي:** تماشيا مع تقييم موظفيها باعتبارهم أهم الأصول، ونتيجة لإدراك أن وجود قوة عاملة صحية ومنتجة هو المفتاح لتحقيق غاياتها وأهدافها، واصلت الأمانة العامة، من خلال وحدة الموارد البشرية، توفير غطاء التأمين الطبي لموظفيها. وخلال السنة المالية ٢٠٢٢، تم إجراء مسح حول أداء الخطة الطبية لتقييم التأمين الطبي بهدف ضمان تحسين التغطية الطبية لموظفي الكوميسا وعائلاتهم.

ج) **مبادرات الثقافة التنظيمية:** نظمت الوحدة معتكفاً للموظفين خلال الفترة قيد الاستعراض بهدف زيادة التعاون بين الموظفين وخلق شعور بالانتماء بين الموظفين في سعيهم لتحقيق جدول أعمال التكامل الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، قامت الوحدة بتوجيه الموظفين المعينين حديثاً لمساعدتهم على الاستقرار أثناء شروعهم في حياتهم المهنية في الكوميسا. ومكّن التوجيه الموظفين الجدد من الحصول على فهم متعمق للسوق المشتركة، والأدوات الحاكمة والقيم التي تدعمها الأمانة.

د) **مواءمة الهيكل التنظيمي للكوميسا مع الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥:** دأبت الوحدة على دعم استكمال استعراض الهيكل التنظيمي ومواءمته مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لضمان هيكل مناسب للغرض وأن لديه الموارد البشرية الكافية للدفع بالأهداف الاستراتيجية للأمانة العامة قدماً. وقد تم تقديم تقرير إعادة الهيكلة التنظيمية ومناقشته خلال الاجتماع الثاني والأربعين للمجلس الوزاري المنعقد في ١ ديسمبر ٢٠٢٢. ووردت تعليقات قيّمة من الدول الأعضاء، ويجري إحراز تقدم للانتهاء من التقرير لمواصلة النظر فيه.

مركز موارد المعلومات

وحدة مركز موارد المعلومات هي الحارس المركزي لموارد رأس المال الفكري لأمانة الكوميسا. وهي مكلفة بتقديم خدمات معلومات شاملة وإدارة المعرفة لدعم برامج الأمانة العامة للكوميسا، وتيسير الوصول إلى المعلومات ومشاركتها بين الدول الأعضاء ودعم البحث في التكامل الإقليمي والماجستير الافتراضي في التكامل الإقليمي من خلال جمع المعلومات البحثية ذات الصلة ونشرها على المستخدمين. وتؤدي الوحدة دوراً حاسماً في تعزيز كفاءة عمليات الأمانة العامة في تبسيط ممارسات إدارة السجلات وحفظها. وتماشياً مع الهدف الاستراتيجي حول «الأمانة الفعالة» في ظل الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥ الحالية، استفادت الوحدة من التقنيات الرقمية لتعزيز تقديم الخدمات وحققت تفويضها تحت الأقسام الثلاثة التالية:

أ) **خدمات دعم البحث والمعلومات:** قدمت الوحدة إدارة محسنة للمعلومات الرقمية والوصول إلى عملائها على نطاق واسع لدعم برامج الكوميسا والماجستير الافتراضي للكوميسا في التكامل الإقليمي من خلال أنظمة المعلومات المناسبة. ويتضمن ذلك مستودعاً رقمياً لجميع المنشورات الرئيسية، والكتالوج المحسن للمكتبة عبر الإنترنت، وMyLOFT – وهي منصة بحث موحدة تجمع المجلات عبر الإنترنت، والكتب الإلكترونية وقواعد البيانات عبر الإنترنت والاشتراكات السنوية في قواعد بيانات الموضوع الموثوقة، مثل ScienceDirect وJSTOR وEBSCO بالإضافة إلى تقاسم الموارد الإلكترونية التعاونية مع المكتبات الإلكترونية ذات السمعة الطيبة مثل IMF eLibrary وOECD iLibrary وWorld Bank eLibrary وUN Research٤Live بين مجموعة من قواعد البيانات الأخرى. ونفذت الوحدة دورات تدريبية للمستخدمين لمستخدمي المعلومات خلال الفترة قيد الاستعراض.

ب) **إدارة السجلات:** لتحقيق الكفاءة التشغيلية من خلال التدفق السلس للمعلومات في الأمانة العامة، لعبت الوحدة دوراً رئيسياً في تنفيذ سياسة إدارة سجلات الأمانة وجدول الاحتفاظ بها والتصرف فيها على النحو الذي اعتمده الأمين العام في ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي. وكل إدارة لديها الآن فهرس ملفات يعمل بكامل طاقته لتوجيه ممارسات إدارة السجلات، وقد تم تطوير فهرس ملف رئيسي للأمانة العامة بأكملها، وهو الآن في مرحلة المسودة. أما شبكة الإنترانت الداخلية فهي المستودع المركزي للسجلات والوثائق الداخلية التي تتيح الوصول في جميع الأوقات إلى المعلومات لجميع موظفي الأمانة العامة في الإدارات والوحدات المختصة المختلفة. وقد تم تسليط الضوء على أمن المعلومات من خلال تعاون الوحدة مع إدارة تكنولوجيا المعلومات والشبكات. كما تم إيلاء اهتمام خاص لحماية البيانات الشخصية من خلال بيانات اعتماد تسجيل دخول المستخدم والقيود الضرورية للوصول إلى البيانات. وتلقى جميع موظفي الأمانة العامة تدريباً مكثفاً على ممارسات إدارة السجلات وكذلك الأرشفة الإلكترونية.

ج) **إدارة المعرفة:** هذه الوحدة هي الجهة الأمينة للذاكرة التنظيمية، وتحتفظ بنسخ أرشيفية من تاريخ الكوميسا بما في ذلك تقارير المجلس الوزاري، ووثائق عمل الكوميسا، وقرارات المجلس الوزاري، والمنشورات الاحتياطية، وتقارير البرامج. وتحتل الوحدة مكانة المركز لتبادل المعارف والمعلومات داخل الأمانة العامة والدول الأعضاء والشركاء التعاونيين وتبادل المعرفة التي تواصل معهم إقامة علاقات قوية في الإقليم وعلى الصعيد العالمي. وقد شاركت الوحدة في العديد من المعارض التجارية الدولية في الدول الأعضاء والمؤتمرات وورش العمل للتثقيف والإعلام ونشر المعلومات. وفاز جناح الأمانة العامة للكوميسا في معرض زامبيا التجاري الدولي في مدينة ندولا بزامبيا بالجائزة الأولى في فئة العارضين الدوليين.

خدمات المؤتمرات

توفر وحدة خدمات المؤتمرات خدمات إدارة المؤتمرات للأمانة العامة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعتمدين. ويشمل هذا الدعم توفير مرافق المؤتمرات ودعم الوثائق وخدمات الترجمة التحريرية والشفوية وكذلك نظم دعم إدارة الاجتماعات العامة وحلقات العمل. والهدف من هذه الوحدة هو ضمان تقديم الخدمات بطريقة مهنية وفعالة وموحدة، بما يتوافق مع الأهداف العامة للكوميسا وتوقعات أصحاب المصلحة. وتعمل الوحدة كمركز لإدارة الاجتماعات متعددة اللغات ولمعالجة الوثائق في المنظمة، وهي مرتبطة بجميع أذرع المنظمة.

١) تماشياً مع أهداف البرنامج، نفذت وحدة المؤتمرات مهمتها المتمثلة في خدمة جميع الاجتماعات وحلقات العمل، والتأكد من أن خدمات الترجمة التحريرية والشفوية تلبي المعايير المتوقعة وتستجيب لاحتياجات أصحاب المصلحة. ولقد كان معيار الترجمة بلغات الكوميسا الثلاث: وهي اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية، مناسباً وسريعاً ومتسقاً مع المعايير الدولية. وتعمل الوحدة باستمرار على قياس وتقييم أدائها ومخرجاتها مقابل أفضل الممارسات. كما يتم تقديم الترجمة الفورية بطريقة مُرضية، مع الحفاظ على أعلى المعايير الممكنة لضمان المشاركة الفعالة للمحتوى عبر اللغات المختلفة. كما كفل نظام إدارة ومراقبة الجودة الذي يتم تنفيذه في العام معالجة أي تحديات ونقاط ضعف في هذا المجال بشكل مناسب.

٢) أنشأت الوحدة كذلك بروتوكولات لتتبع الوثائق وإدارتها تضمن إمكانية تتبع سجلات الاجتماعات وحفظها في نظام سهل الاستخدام ومتوافق مع نظام إدارة الوثائق على نطاق المنظمة.

٣) واصلت الوحدة، بالتعاون مع إدارة تكنولوجيا المعلومات والربط الشبكي، استخدام نظام الأمانة العامة اللاورقي فضلاً عن المنصات الإلكترونية مثل زووم ومايكروسفت–تيم التي مكنت من سير جميع الاجتماعات المقررة بسلاسة.

المشتريات والخدمات العامة

تتمثل أهداف وحدة المشتريات والخدمات العامة في تيسير ودعم شراء السلع والأشغال والخدمات للأمانة العامة ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة على أساس المبادئ الرئيسية للشفافية والقدرة التنافسية والفعالية من حيث التكلفة لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ٢٠٢١–٢٠٢٥. وخلال الفترة قيد الاستعراض، اضطلعت الوحدة بالأنشطة التالية:

١) تطوير خطة المشتريات السنوية بالتشاور مع أصحاب المصلحة وبما يتماشى مع قواعد المشتريات، مما مكن الأمانة من تنفيذ جميع عمليات الشراء بطريقة منهجية ومنسقة،

٢) تنسيق عملية شراء نظام المشتريات الإلكترونية الذي من شأنه أتمتة عمليات الشراء ورقمنتها والتي ستبلغ ذروتها في تحسين الوقت المستغرق في جميع المشتريات من خلال تقليل الازدواجية،

٣) دعم المستخدمين من الإدارات والوحدات والمؤسسات بالكوميسا من خلال تقديم الخدمات، في شكل خدمات استشارية وغير استشارية، وشراء السلع والمعدات، والأعمال التي تتماشى مع الميزانية المعتمدة وخطة العمل وخطة الشراء،

٤) من خلال قسم إدارة المباني، سهلت الوحدة الانتقال من العمليات خارج الموقع إلى بيئة المكاتب المادية من خلال ضمان بيئة عمل مواتية من خلال صيانة وإعادة تأهيل مباني الكوميسا وممتلكاتها وأصولها وتجهيز المكاتب بجميع الخدمات اللوجستية المطلوبة،

٥) قام قسم السفر التابع للوحدة بتيسير توفير خدمات السفر للموظفين والمندوبين وأصحاب المصلحة الآخرين لكل من السفر الداخلي والجوي لدعم تنفيذ برامج وأنشطة الكوميسا في الدول الأعضاء.

٣
الفصل الثالث

عمليات مؤسسات الكوميسا

شركة إعادة التأمين (زيب-ري) (شركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية)

شركة إعادة التأمين (زيب–ري) (شركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية) هي إحدى المؤسسات التابعة للكوميسا، والتي أُنشِئت بموجب اتفاقية موقعة من رؤساء الدول والحكومات في ٢٣ نوفمبر ١٩٩٠ في العاصمة مباباني بسوازيلاند. وتشمل الدول الأعضاء الموقعة على اتفاقية تأسيس الشركة أنغولا، وبوروندي، وجزر القمر، وجيبوتي، والكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزمبيق، ورواندا، والصومال، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي. ويقع المقر الرئيسي لشركة إعادة التأمين (زيب–ري) في نيروبي بكينيا، وتدير ثمانية مكاتب قطرية في أبيدجان وأديس أبابا وهراري وكمبالا والخرطوم وكيجالي وكينشاسا ولوساكا. وتتمثل المهمة الرئيسية لشركة إعادة التأمين (زيب–ري) في تعزيز وتطوير صناعة التأمين في الإقليم. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنه يتعين على الشركة تعزيز تطوير صناعة التأمين وإعادة التأمين في إقليم الكوميسا، ودعم نمو القدرة الوطنية والإقليمية على الاكتتاب والاحتفاظ به ودعم التنمية الاقتصادية الإقليمية.

المساهمة في الشركة

يساهم في شركة إعادة التأمين (زيب–ري) حالياً ٣٧ مساهماً يتألفون من: ٦ حكومات في الإقليم وهي جيبوتي وكينيا وموريشيوس ورواندا والسودان وزامبيا؛ وعدد ١٣ شركة تأمين وإعادة تأمين مملوكة للحكومة؛ وعدد ١٥ شركة خاصة؛ ومؤسستين تابعتين للكوميسا وهما أمانة الكوميسا وبنك منطقة التجارة التفضيلية (بنك التجارة والتنمية حالياً)؛ ومؤسستين لتمويل التنمية.

الشكل٧: نسبة المساهمة في شركة إعادة التأمين (زيب-ري)

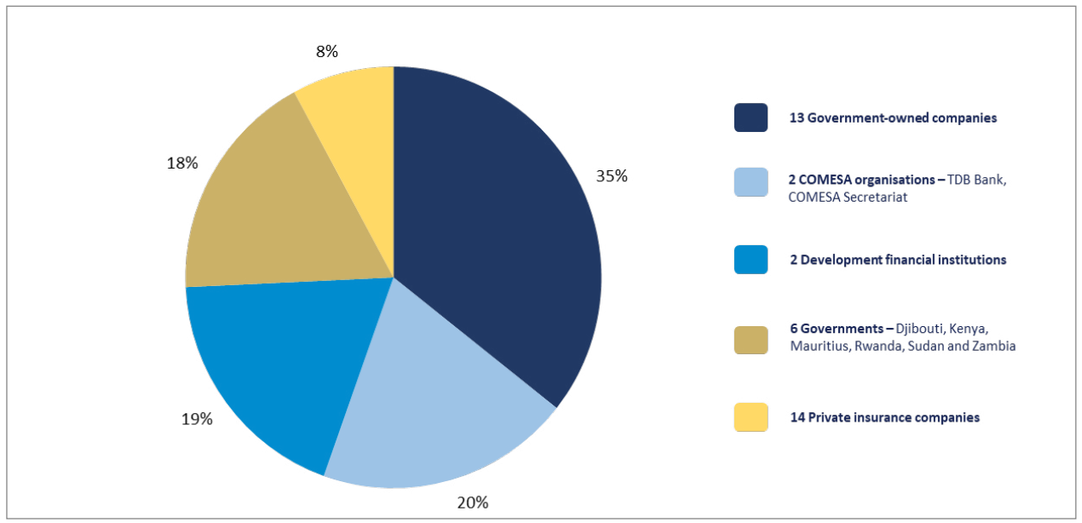

رؤية الشركة واختصاصها

تتمثل رؤية شركة إعادة التأمين (زيب–ري) في أن تصبح شركة إعادة تأمين رائدة على مستوى عالمي في أفريقيا. ولتحقيق هذا الهدف، فإن الشركة تُركزعلى مختلف أهداف الأعمال الاستراتيجية الرئيسية في إطار خطتها الاستراتيجية الحالية بما في ذلك تحديد وتطوير والحفاظ على نموذج نمو أعمال مستدام يؤكد الربحية؛ وتعزيز قيمة المساهمين؛ وتقديم أفضل إدارة للمخاطر والمساهمة في التنمية الاقتصادية لإقليم الكوميسا.

وتركز شركة إعادة التأمين (زيب-ري) على العمل مع الدول الأعضاء، كجزء من أجندة التنمية، بهدف تنفيذ السياسات التي تُمكن من الوصول إلى خدمات التأمين وتضمن الاحتفاظ بالأقساط، ودعم انتشار التأمين في الإقليم وتعزيز الاستثمارات فيه.

أداء عام ٢٠٢٢

في عام ٢٠٢٢، قامت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) بالاكتتاب بمبلغ ٢٣٦ مليون دولار أمريكي في دخل أقساط التأمين مقارنةً بمبلغ ٢١٣ مليون دولار أمريكي تم الاكتتاب فيه في عام ٢٠٢١. وخلال السنة قيد الاستعراض، ظل نمو أسواق التأمين ضعيفاً، ورغم ذلك فقد تمكنت الشركة من تسجيل نمو بنسبة ١٠,٩٪ في إجمالي دخل الأقساط مقارنةً بالسنوات السابقة، بما يظهر مرونة ملحوظة على الرغم من التباطؤ في الاقتصاد بسبب الوباء العالمي.

وقد سجلت الشركة نمواً في الأرباح بنسبة ١٩,٤٪ مقارنةً بالعام السابق. ويُعزى تحسن أداء الشركة النهائي في عام ٢٠٢١ بشكل رئيسي إلى التحسن في الخسارة التي حدثت في مختلف الأسواق. إذ زادت أموال المساهمين بنسبة ٤,٩٪ بينما سجلت قاعدة الأصول نمواً بنسبة ٥,٩٪ مقارنةً بالعام السابق. ويوضح الجدول أدناه تفاصيل الأداء في عام ٢٠٢٢ مقارنةً بالعام السابق.

الجدول ٦: أداء شركة إعادة التأمين (زيب-ري) لعام ٢٠٢٢ مقارنةً بعام ٢٠٢١

	٢٠٢٢	٢٠٢١
إجمالي الأقساط	٢١٣,٠١٢,٦٧٥	٢١٣,٠١٢,٦٧٥
صافي الأقساط المكتوبة	١٣١,٨٥٩,٩٥١	١٣٤,٣١٣,٦٨٢
صافي المطالبات المتكبدة	٧٨,٣٥١,٨٧٣	٨٠,٠٥١,٨٧٤
صافي الربح	٢١,٦٥٨,٤٧٣	١٨,١٤٤,٣٢١
الأسهم	٣٠٩,٣١٤,٣١٧	٢٩٤,٨٤٠,٦٨٨
إجمالي الأصول	٥٠٤,٨٩١,٢٤٥	٤٧٦,٦٢١,٣١٤

الانتشار الإقليمي للأعمال

لا يزال إقليم الكوميسا يشكل السوق الأساسي لشركة إعادة التأمين (زيب-ري). ويوضح الجدول أدناه أنه اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، مثلت الأعمال التجارية من إقليم الكوميسا أكثر من ٧٨ ٪ من الأعمال التي اكتتبت فيها شركة إعادة التأمين (زيب-ري).

الجدول ٧: الانتشار الإقليمي لأعمال شركة إعادة التأمين (زيب-ري)

المنطقة	٢٠٢٢		٢٠٢١	
	إجمالي الأقساط بالدولار الامريكي	%	إجمالي الأقساط بالدولار الامريكي	%
الكوميسا	١٩٧,٨٤١,٨٠١	٨٤	١٦٦,١٧٨,٤٥٥	٧٨
من خارج الكوميسا (أفريقيا)	٣٤,٢١٥,٦١٩	١٤	٣٤,١٥٤,٥١٧	١٦
مناطق أخرى	٤,١٥٥,٤٦٤	٢	١٢,٦٧٩,٧٠٣	٦
المجموع	٢٠٨,١٥٩,٦٥٠		٢١٣,٠١٢,٦٧٥	

التصنيفات الائتمانية

١) تصنيف وكالة إيه إم بيست (AM Best)

في عام ٢٠٢٢، احتفظت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) بتصنيف وكالة إيه إم بيست الخاص بالقوة المالية عند مرتبة "B++" وتصنيف ائتماني «bbb» للجهة المصدرة. ويُعزى التصنيف الجيد بشكل أساسي إلى الرسملة الممتازة المعدلة حسب المخاطر لشركة إعادة التأمين (زيب-ري)، وربحية الاكتتاب القوية، وتحسن الوضع التنافسي الإقليمي.

٢) تصنيف وكالة التصنيف الائتماني العالمية (GCR)

قامت الشركة بتحسين تصنيفها الخاص بالقدرة على دفع المطالبات لتحصل على تصنيف «AAA» من وكالة التصنيف الائتماني العالمي (GCR) في جنوب أفريقيا، وهو أعلى حد تصنيف متاح لأي شركة في القارة الأفريقية.

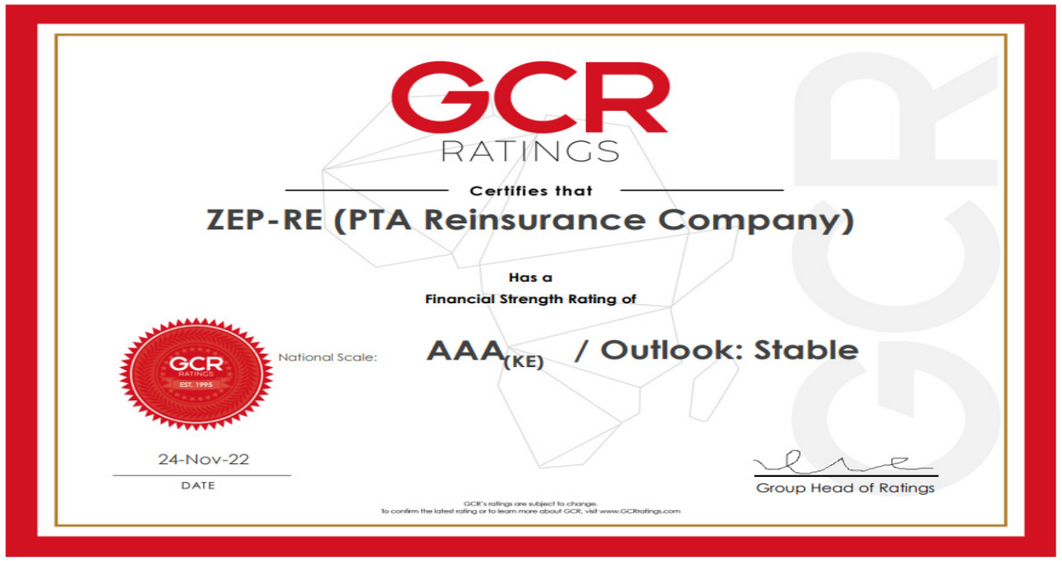

الأنشطة ذات التأثير

(١) **السياسات الحكومية والإطار التنظيمي والشمول المالي**

قامت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) بمبادرات تعاونية مع حكومات المنطقة خلال عام ٢٠٢٢، ركزت على صياغة السياسات لدعم نمو التأمين، وخلق أسواق تأمين مستدامة، وتعزيز مبادرات الشمول المالي، وتنمية قطاع التأمين الصغير لكل من زراعة المحاصيل والثروة الحيوانية.

١. صياغة السياسات

طلبت أجهزة وضع السياسات بالكوميسا في الاجتماع الثالث والأربعين للمجلس الوزاري بالكوميسا المنعقد في نوفمبر ٢٠٢١، من الدول الأعضاء استخدام القدرات والموارد التقنية لشركة إعادة التأمين (زيب-ري) لتطوير السياسات والمنتجات والخدمات التي ستساعد في دعم الشمول المالي. ويشمل ذلك استخدام خدمات شركة (Acre Africa) المحدودة التابعة لشركة إعادة التأمين (زيب-ري)، والخبراء في ربط صغار المزارعين بالمنتجات المالية وحلول مخاطر المناخ. واسترشاداً بقرارات المجلس الوزاري، فإن شركة إعادة التأمين (زيب-ري) تعمل مع الدول الأعضاء في الكوميسا بشأن سياسات مبادرات الشمول المالي وتتعاون مع أمانة الكوميسا بشأن استراتيجية الزراعة كجزء من المبادرات التنموية لعام ٢٠٢٣.

- **الكونغو الديموقراطية -** تعاونت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) مع هيئة تنظيم ومراقبة التأمينات في الكونغو الديمقراطية (ARCA) لإضفاء الطابع الرسمي على توطين أعمال إعادة التأمين. ففي الوقت الحالي، يبلغ معدل الاحتفاظ بالأقساط حوالي ١٥٪ ومن المتوقع أن يزداد بصورة أكبرعندما تُنفذ المبادرات بالكامل. كما ساعدت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) الجهة التنظيمية بمبادرات لتعميق خدمات التأمين من خلال تنفيذ الفئات الإلزامية. وستصبح الشحنات البحرية إلزامية اعتباراً من ١ مارس ٢٠٢٣ مع تحديد الفئات الأخرى للمتابعة.
- **ملاوي -** نظراً لإمكانيات نموها واختصاصها، فقد دعمت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) مبادرات بناء القدرات داخل سوق ملاوي وسعت إلى الحصول على اعتراف محلي في السوق.
- **زامبيا -** تم توقيع قانون التأمين في زامبيا ليصبح قانوناً مطبقاً في مايو ٢٠٢١. وصدر أمر البدء في تنفيذه في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٢. وقد قدمت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) الدعم للجهة التنظيمية وأصحاب المصلحة في السوق لتنفيذ القانون الجديد مع التركيز على الاكتتاب المستدام طويل الأجل. وتشمل اللوائح الفرعية التي نُفذت حتى الآن من هذه الجهود، الترخيص، والمبادئ التوجيهية للملاءة المالية ولوائح الحوكمة. وقدعملت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) مع الجهة التنظيمية والسوق لتنفيذ المبادئ التوجيهية لإعادة التأمين التي تهدف إلى تحسين الأداء الفني للسوق وزيادة الاحتفاظ بالأقساط محلياً من أجل نمو السوق.
- **إثيوبيا وتنزانيا -** أشركت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) الجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة في الأسواق الإثيوبية والتنزانية لمناقشة التحديات والتعاون في إيجاد حلول لدعم النمو والتنمية. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية للتعاون في الخطة المتوسطة الأجل، تحسين معايير الاكتتاب وتنمية القدرات الفنية.

الإطار التنظيمي للتأمين الأصغر- واصلت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) العمل مع الحكومات في المنطقة على دعم مبادرات الشمول المالي بما في ذلك الكونغو الديمقراطية وملاوي وزامبيا. وركزت المشاركات على كيفية إنشاء الأطر التنظيمية للتأمين الأصغر واستخدامها لتعزيز الشمول المالي. وهناك إمكانات نمو لصناعة التأمين الأصغرفي البلدان الثلاثة حيث لا يزال أكثر من ١٠ ملايين شخص في قطاع ملاوي وزامبيا غير مؤمن عليهم. وستستفيد هذه الديموغرافيا أقصى استفادة من منتجات التأمين الأصغر، لذلك ساعدت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) في عام ٢٠٢٢ في تنفيذ الإطار التنظيمي وتطوير الأعمال.

برامج التأمين الزراعي الوطنية - الكونغو الديمقراطية وملاوي وتنزانيا

ساعدت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) الحكومات في الدراسة والأنشطة الأولية المرتبطة ببرامج التأمين الزراعي الوطنية. وتأتي هذا البرامج كجزء من إدارة المخاطر في الزراعة (المحاصيل والثروة الحيوانية) بهدف تقديم الدعم المالي للمزارعين في حالة الإخفاق بسبب مخاطر المناخ والكوارث الطبيعية والآفات والأمراض. وتمتلك برامج التأمين الزراعي الوطنية في البلدان الثلاثة القدرة على توفير تغطية للمخاطر المتعلقة بالمحاصيل لأكثر من ٤ ملايين أسرة مزارع في بدايتها.

الشمول المالي

في عام ٢٠٢٢، عملت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) مع دول الإقليم على دعم مبادرات الشمول المالي التي تهدف إلى توسيع نطاق الانتشار وحماية الأسر ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط من المخاطر المصاحبة بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالصحة والدخل والمدخرات.

مبادرات منتجات الائتمان البالغ الصغر

تعمل شركة إعادة التأمين (زيب-ري) مع الحكومات والجهات الفاعلة في السوق في إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وزامبيا وزيمبابوي على تقديم منتجات التأمين البالغ الصغر على الحياة مع الفوائد المستحقة الدفع وهي أرصدة قروض مستحقة. ففي عام ٢٠٢٢، تمت تغطية حياة أكثر من ٢٢٠,٠٠٠ شخص، وبلغت قيمة القروض المضمونة حوالي ٢,٧ مليون دولار أمريكي. وفي أوغندا، تمت تغطية حياة أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص وبلغت قيمة القروض المضمونة حوالي ٨,٩ مليون دولار أمريكي.

التأمين الشامل

استمر دعم برنامج الادخار طويل الأجل في رواندا بالشراكة مع الحكومة وأصحاب المصلحة في السوق. وتشمل التغطية الرئيسية نفقات التأمين على الحياة والجنازة (مع عنصر الدعم الحكومي). وفي عام ٢٠٢٢، تم تأمين ٩٠ ألف شخص بمزايا إجمالية بلغت ١١٧,٨ مليون دولار أمريكي.

تعويض استبدال الضمان الإضافي

تعويض استبدال الضمان الإضافي هو منتج يستهدف المقترضين في سوق الرهن العقاري ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط دون الإيداع المطلوب الذي تطلبه عادةً شركات تمويل الرهن العقاري التابعة لشركة إعادة التأمين (زيب-ري) (شركة بي تي إيه لإعادة التأمين)، ومع ذلك فإن لديها القدرة على الدفع إذا تم توزيعها على فترة من الزمن. ويُقدَم المنتج في أكثر من ١١ دولة من خلال شركات التأمين المحلية وتوفرشركة إعادة التأمين (زيب-ري) القدرة على إعادة التأمين. ففي عام ٢٠٢١، تم ضمان أكثر من ٦ ملايين دولار أمريكي في شكل قروض وشارك أكثر من ٥٠ مقرض في البرنامج. وبلغ عدد المستفيدين منذ بداية إطلاق المنتج أكثر من ١٠,٠٠٠ أسرة.

التأمين الزراعي

قدمت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) الدعم لبرامج أجندة الأمن الغذائي الحكومية الإقليمية من خلال إعادة التأمين وتنمية القدرات الفنية في البلدان التالية.

- تُعد شركة إعادة التأمين (زيب-ري) داعماً نشطاً لبرنامج دعم مدخلات المزارعين في زامبيا والذي غطى أكثر من ٥ ملايين مزارع على مدى السنوات الخمس الماضية وهو أكبر برنامج زراعي تدعمه الشركة. وشمل الدعم المقدم إعادة التأمين وتطوير المنتجات والمراقبة. وفي عام ٢٠٢٢، عملت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) مع مجموعة العمل الفنية التي تتألف من وزارة الزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، و معهد زامبيا الذكي، وشركة ماي فير زامبيا للتأمين، وغيرها لاستكشاف طرق إعادة هيكلة البرنامج وجعله أكثر استدامة من خلال اعتماد أفضل ممارسات التأمين المستندة إلى المؤشر. وخلال موسم ٢٠٢٢، دخلت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) في شراكة مع شركات التأمين المحلية لتوفير تغطية ١٦٠,٠٠٠ مزارع في مقاطعتي زامبيا الشمالية ولوابولا لتحقيق أقصى حد من التغطية بما يساوي ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.
- أوغندا – قدمت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) الدعم لاتحاد برامج التأمين الزراعي الوطنية من خلال قدرات إعادة التأمين وتحسين المنتجات وتنمية القدرات. ويوفر برنامج خطط التأمين الزراعي الوطنية تغطية لنحو ٣٠٠,٠٠٠ مزارع، وتعمل شركة إعادة التأمين (زيب-ري) مع أصحاب المصلحة على استغلال إمكاناتها للتوسع خاصة في القطاع الرعوي.
- مشروع درايف (DRIVE) (الحد من المخاطر، والشمول، وتعزيز القيمة للاقتصاديات الرعوية) في القرن الأفريقي (إثيوبيا وكينيا والصومال) – كانت صدمات الجفاف في الماضي مساراً رئيسياً لنضوب الأصول الحيوانية وأدت إلى نقص الاستثمار، مما تسبب في نقص الاستثمار واستمرار دورة انخفاضه وانخفاض الإنتاجية في الاقتصادات الرعوية. ويعمل مشروع القرن الأفريقي (DRIVE) على توسيع نطاق الحماية المالية للرعاة في جميع أنحاء المنطقة من خلال حزمة من الخدمات المالية للمساعدة في معالجة الصدمات الشديدة.

وقد عُيّنت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) وكيلاً لتنفيذ للمكون ١، لدعم توفير إزالة المخاطر المالية تحسباً لمخاطر تغير المناخ. ويتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في حماية الرعاة من صدمات الجفاف، وزيادة شمولهم المالي وربطهم بالأسواق. وتتمثل المخرجات الرئيسية للبرنامج في زيادة عدد مجموعات الإنتاج الرعوي التي تحصل على الخدمات المالية، وإزالة المخاطروبناء القدرات، وملكية المجتمع للبرنامج، والحفاظ على الأصول الأساسية للرعاة في وقت صدمات الجفاف، والإفلات من فخ «الاستثمار المنخفض والإنتاجية المنخفضة» واستدامة البرنامج على المدى الطويل مع مجموعات الإنتاج الرعوي المستهدفة. وقد دخل برنامج درايف (DRIVE) حيز التنفيذ في أكتوبر ٢٠٢٢ بدءاً بكينيا والصومال، ومن المقرر أن يبدأ في إثيوبيا في يناير ٢٠٢٣.

وبعد بدء البرنامج في كينيا، تشارك الآن ٤ مقاطعات من أصل ٨ مقاطعات مستهدفة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة بما في ذلك غاريسا وسامبورو ونهر تانا وواجير. ويبلغ متوسط عدد وحدات الثروة الحيوانية الاستوائية المؤمن عليها ٤,٨ ومتوسط قسط التأمين المدفوع هو ٢٨٤٩ شلن كيني. كما يبلغ عدد المستفيدين حاليا ١٦,٥٠٠ أسرة تضم ٩,٠٠٠ ذكر و ٧,٥٠٠ أنثى. وبلغ العدد الإجمالي لوحدات الثروة الحيوانية الاستوائية المؤمن عليها ١٦,٦٠٠ محققةً أقساط بقيمة ٢,٠٥٨,٩٠٣ دولاراً أمريكياً.

وفي الصومال، تشارك حالياً في البرنامج شركتان هما FISO وسلمى. ويبلغ متوسط عدد وحدات الثروة الحيوانية الاستوائية المؤمن عليها ٣,٨٤ ومتوسط القسط المدفوع هو ١٠,٧٣ دولاراً أمريكياً. ويبلغ عدد المستفيدين حاليا ١,٨٠٠ أسرة تضم ١,١٠٠ أنثى و ٧٠٠ ذكر. وقد تم بيع خمسة من التسع وحدات التأمينية وبلغت قيمة الأقساط الناتجة ١,٠٢٣,٩٩٠ دولاراً أمريكياً.

(٢) مبادرات بناء القدرات

تدريبات الجهات المنظِمة

قامت أكاديمية زيب-ري بالشراكة مع شركة (ACRE Africa) المحدودة بتيسير التدريبات في مجال التأمين الزراعي لمنظمي التأمين في أوغندا وزيمبابوي وتنزانيا ورواندا في عام ٢٠٢٢. وتهدف الدورات التدريبية إلى مساعدة المنظمين على تقدير الجوانب الرئيسية للتأمين الزراعي وتزويدهم بالأدوات اللازمة لمساعدتهم على تعزيز التأمين الزراعي في ولاياتهم. وتعتزم شركة إعادة التأمين (زيب-ري) على التركيز على تدريب الجهات المنظِمة في كينيا وإثيوبيا ونيجيريا والسودان وزامبيا وملاوي في عام ٢٠٢٣.

المساعدة الفنية المقدمة من مؤسسة التمويل الدولية لزامبيا

وقعت هيئة المعاشات والتأمينات ومؤسسة التمويل الدولية اتفاقية تعاون مدتها عامين لدعم مشروع تطوير سوق التأمين ضد تغيرالمناخ في زامبيا والذي يهدف إلى تحسين مرونة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في زامبيا من خلال ربطهم بالخدمات المناخية و منتجات التأمين الشاملة. وقد فازت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) بالمناقصة لتعيينها كمساعد فني للمشروع. وتشمل الإنجازات الرئيسية تقديم الدعم لتطوير المنتجات، وقنوات الشراكة والتوزيع، والتوعية بروابط إعادة التأمين، وبناء القدرات ونقل المعرفة. ويتمثل التأثير المتوقع من هذه العملية هو تصميم ما لا يقل عن ٣ منتجات و ١,٥٠٠,٠٠٠ بوليصة تأمين وتطوير سياسات جديدة وتحسين الإطار التنظيمي الحالي وبناء قدرات السوق.

(٣) إدارة مجمعات الكوميسا ودعم التجارة الإقليمية

أ) برنامج الكوميسا للبطاقة الصفراء

برنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا هو برنامج إقليمي للتأمين على المركبات من المسؤولية قِبل الغيروقد تم إنشاؤه في عام ١٩٩٤ ويوفر تغطية للمسؤولية القانونية تجاه الأطراف الثالثة والتعويض عن النفقات الطبية الناتجة عن حوادث المرور على الطرق التي يتسبب فيها سائقو السيارات الزائرون. وتدير شركة إعادة التأمين (زيب-ري) مجموعة إعادة التأمين الخاصة بالنظام وهي مسؤولة عن قبول الأعمال ودفع المطالبات وجميع الأعمال الإدارية وإدارة الاستثمارات وإعداد حسابات البرنامج. ويعمل برنامج البطاقة الصفراء في ثلاثة عشر دولة ويجري اتاحة استخدامه في المزيد من البلدان. وفي عام ٢٠٢٢، تم إصدار أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ بطاقة صفراء وتم الاكتتاب في أقساط إجمالية قدرها ١٤ مليون دولار أمريكي. وبلغت المطالبات التي تكبدها البرنامج ٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

ب) برنامج الكوميسا لضمان العبور الجمركي الإقليمي

برنامج الكوميسا لضمان العبور الجمركي الإقليمي هو مرفق حركة مرور عبر إقليمي يسمح باستخدام سند واحد مضمون مخصص لنقل البضائع عبر الحدود الجمركية للدول المشاركة. وبصفتها مدير مجمع إعادة التأمين التابع لبرنامج الكوميسا لضمان العبور الجمركي الإقليمي، فإن شركة إعادة التأمين (زيب-ري) مسؤولة عن قبول الأعمال ودفع المطالبات وهيكلة برنامج إعادة التأمين وإدارة الاستثمارات وإعداد حسابات المخططات. ويعمل البرنامج بكامل طاقته في دول الممر الشمالي، وهي: بوروندي وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا مع استهداف التشغيل في ممر جيبوتي في عام ٢٠٢٣. وفي عام ٢٠٢٢، بلغت قيمة السندات المصدرة ٩٩٥ مليون دولار أمريكي. في حينبلغ إجمالي بطاقات المرور الجمركي التي تم إصدارها خلال هذه الفترة ٣٣٠,٠٠٠ بطاقة، وشارك أكثر من ١٥٠٠ ضامن ووكيل تخليص جمركي في البرنامج الذي يظل أداة حاسمة في دعم التجارة البينية داخل الكوميسا البالغ قيمتها ١٠ مليارات دولار أمريكي.

٦) دعم الدول الأعضاء

حافظت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) على استراتيجيتها المتمثلة في إشراك الدول الأعضاء في الكوميسا في أنشطتها لأنها تدرك أن حسن النية والمشاركة النشطة للدول الأعضاء كانا أساسيين في مساعدة شركة إعادة التأمين (زيب-ري) على تحقيق الأهداف التي تحققت حتى الآن. ولبوغ هذه الغاية، فإن شركة إعادة التأمين (زيب-ري) تعرب عن امتنانها للدعم الذي تلقته من الدول الأعضاء وللتيسيرات التي قدمها المجلس الوزاري بالكوميسا الثالث والأربعين للقرارات التالية التي تعمل شركة إعادة التأمين (زيب-ري) على تنفيذها بالتعاون مع الدول الأعضاء:

أ) تنفيذ الدول الأعضاء للقرارات السابقة التي اتخذتها أجهزة وضع السياسات بالكوميسا لدعم مبادرات الشمول المالي، وحث الدول الأعضاء على الاستفادة من القدرات والموارد التقنية لبرنامج زيب-ري لتطوير السياسات والمنتجات والخدمات التي ستساعد في دعم الشمول المالي. ويشمل ذلك استخدام خدمات شركة (Acre Africa) المحدودة التابعة لشركة إعادة التأمين (زيب-ري)، والخبراء في ربط صغار المزارعين بالمنتجات المالية وحلول مخاطر المناخ.

ب) حث الدول الأعضاء غير المشاركة على دعم شركة إعادة التأمين (زيب-ري) من خلال الانضمام إلى عضويتها.

ج) حث الدول الأعضاء على دعم شركة إعادة التأمين (زيب-ري) من خلال التعرف على الشركة ومعاملتها معاملة الشركات المحلية في أراضيها حتى تتمكن الشركة من أداء مهامها بفعالية.

د) حث الدول الأعضاء على تمديد الوضع الائتماني المفضل لشركة إعادة التأمين (زيب-ري) للمساعدة في تحديد أولويات النقد الأجنبي وتخصيصه لتمكين الشركة من الوفاء بالتزاماتها المستمرة أثناء أدائها لمهامها.

مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا- صوت القطاع الخاص

مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا هو منظمة عضو متخصصة في الأعمال التجارية تضم مجموعة متنوعة من الشركات والجمعيات في الإقليم؛ وهو الهيئة الإقليمية العليا المعترف بها للقطاع الخاص ومجتمع الأعمال في إقليم الكوميسا. وتتمثل رؤية مجلس الأعمال في «البناء الإقليمي للوصول إلى العالمية» وتتمثل المهمة المناطة به في أن يكون منظمة القطاع الخاص الرائدة في أفريقيا، والتي تعزز الصناعات التنافسية والمترابطة للمشاركة الفعالة في الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال الدعوة وتيسير الأعمال التجارية وتطوير المؤسسات.

وتشمل الأهداف الاستراتيجية لمجلس الأعمال التجارية التابع للكوميسا ما يلي:

- تشجيع الدعوة المستمرة والحوار للقطاع الخاص على المستويين الوطني والإقليمي للمساعدة في خلق بيئة أعمال محسنة،
- تقوية الشراكات التي من شأنها تعزيز التجارة والاستثمار في الأسواق الإقليمية والعالمية،
- توفير التيسير / التنسيق الإقليمي لأعضائنا ودعم الكفاءة التشغيلية للمؤسسات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة،
- الاستدامة المؤسسية.

ويضطلع مجلس الأعمال التجارية للكوميسا بأنشطته مسترشداً بأربعة (٤) ركائز للخدمة وهي، سياسة الأعمال والدعوة لها، وتيسير الأعمال التجارية والاتصالات وتطوير العضوية؛ والتطوير المؤسسي. وقد اضطلع المجلس بالأنشطة التالية في الفترة قيد الاستعراض:

١) سياسة الأعمال والمناصرة

قاد المجلس مساهمة القطاع الخاص في عمليات صنع السياسات من خلال الدعوة إلى أوراق موقف الصناعة وملخصات السياسة والدراسات والعقبات التي تعترض الأعمال التجارية.

أ) أوراق المواقف القطاعية

تم تطوير المواقف القطاعية لمجموعات العمل التالية:

أ) مجموعة عمل التصنيع

ب) مجموعة عمل التبغ

ج) مجموعة عمل خدمات الرعاية الصحية والدوائية

د) مجموعة عمل الخدمات المالية الرقمية

ه) مجموعة عمل خدمات التجزئة المعفاة من الرسوم الجمركية

وعُرضت المواقف القطاعية على مختلف أجهزة وضع السياسات في الكوميسا. ولمواصلة العمل، يخطط مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا لتقوية مجموعات العمل هذه وترشيدها لتعزيز فعاليتها في مناصرة السياسات في إقليم الكوميسا.

ب) أجندة مناصرة الأعمال الإقليمية الخاصة بمجلس الأعمال التجارية بالكوميسا

تتمثل إحدى المهام الرئيسية لمجلس الأعمال التجارية بالكوميسا في القيام بالمناصرة نيابة عن الأعضاء. والأداة الرئيسية لتنفيذ المناصرة هي أجندة دعم الأعمال الإقليمية، التي تم تطويرها وقيادتها بواسطة مجموعات عمل المجلس. والمجلس بصدد الانتهاء من جدول أعمال المناصرة الإقليمية للأعمال لعام ٢٠٢٣ لتوجيه جهود المناصرة على مدار العام.

ج) المشاركة على المستوى القاري

شارك مجلس الأعمال التجارية التابع للكوميسا في الاجتماعات رفيعة المستوى التالية:

- المؤتمر رفيع المستوى لأصحاب المصلحة المتعددين حول قيادة عملية التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذها، الذي عقد في ليلونغوي، ملاوي في فبراير ٢٠٢٢؛
- الاجتماع التنسيقي الثاني لكبار المسؤولين في المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، المنعقد في يونيو ٢٠٢٢ في أروشا، تنزانيا ؛
- اجتماع منظمة الجمارك العالمية بشأن تنفيذ وتطبيق قواعد المنشأ لتعزيز التجارة البينية الأفريقية المنعقد في يوليو ٢٠٢٢ في أكرا، غانا؛
- الاجتماع الاستشاري الافتراضي لأصحاب المصلحة المنعقد في أغسطس ٢٠٢٢، والذي نظمته منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لمناقشة بروتوكول التجارة الرقمية.

٢) تيسير الأعمال

أ) بناء قدرات الأعضاء

في إطار مشروع برنامج القدرة التنافسية للمؤسسات والوصول إلى الأسواق التابع لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، يشارك مجلس الأعمال التجارية التابع للكوميسا مع أمانة الكوميسا ومركز التجارة الدولية ونقاط الاتصال الوطنية في زامبيا وملاوي وإثيوبيا ومصر، لتوفير التدريب على تحليل السوق للمصدرين والشركات الصغيرة والمتوسطة في إقليم الكوميسا. ويتم تجريب التدريب في الدول الأربع الأعضاء في الكوميسا بهدف مساعدة الشركات على تبسيط أبحاث السوق الخاصة بها وتحديد الفرص الجديدة. وتم التخطيط لأنشطة تدريبية إضافية لعام ٢٠٢٣.

ب) مشروع الأكاديمية الإلكترونية

أثناء تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الشمول المالي الرقمي للكوميسا للمشروعات متناهية الصغروالصغيرة والمتوسطة، لوحظ أن تعزيز قدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كان أحد القيود الرئيسية التي يجب معالجتها، من أجل بناء طلب قوي على منصة مدفوعات التجزئة الرقمية.

وقام مجلس الأعمال التجارية التابع للكوميسا، بدعم من منظمة (AfricaNend)، بإنشاء الأكاديمية الإلكترونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة لمجلس الأعمال التجارية في الكوميسا لتعزيز العمليات الرقمية للشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة استيعاب الخدمات المالية الرقمية لتحسين التجارة. ويركز برنامج بناء القدرات على المنصات الرقمية، ومحو الأمية المالية، والتجارة الإلكترونية، وإدارة الأعمال، والتسويق عبر الإنترنت، وخطط الأعمال، وتقنيات التفاوض والمبيعات.

وبالإضافة إلى وحدات التدريب السبع التي تم إبرازها، ستجري الأكاديمية الإلكترونية التعلم الإلكتروني عبر الإنترنت.إذ سيتم استضافة منصة التعلم الإلكتروني من قبل موقع مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا على الإنترنت وسيتم تسجيل بيانات اعتماد الترخيص من المجلس. ومن المتصور أنه عند الانتهاء بنجاح من التدريب الإلكتروني، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء المختارة ستكتسب مهارات الأعمال الرقمية وتصبح من مستخدمي منصة مدفوعات التجزئة الرقمية الخاصة بالكوميسا.

٣) تنمية الاتصال وقاعدة العضوية

يركز مجلس الأعمال التجارية التابع للكوميسا على تعزيز العلاقة مع نقاط الاتصال الوطنية، وبناء قاعدة العضوية وتعزيز التواصل مع الأعضاء.

أ) بناء قاعدة العضوية

شهد مجلس الاعمال التجارية التابع للكوميساعلى مر السنين انخفاضاً في تجديد العضوية وتقليل المشاركة النشطة والتفاعلات من قبل أعضائها. ويمكن أن يُعزى هذا إلى حد ما إلى عدم وجود استراتيجية اتصال قوية واستراتيجية الاحتفاظ بالعضوية التي من شأنها تيسير التفاعلات المنتظمة مع الأعضاء إلى جانب عدم وجود فوائد ملموسة واضحة وحصرية لجعل قيمة مشروع المجلس أكثر جذباً للأعضاء المحتملين. ويعتزم المجلس إحياء عضويته من خلال تعزيز العلاقة مع نقاط الاتصال الوطنية في الدول الأعضاء الاستراتيجية بالإضافة إلى تعزيز خدمات دعم الاتصالات وتيسير الأعمال من بين المبادرات الأخرى. ويقوم المجلس بدعم من اتحاد الصناعات الألمانية بتقوية نقاط الاتصال الوطنية بهدف بناء قاعدة عضويته من خلال الاضطلاع بحملات العضوية في الدول الأعضاء الاستراتيجية في الكوميسا.

ب) التواصل مع الأعضاء

لزيادة التواصل والمشاركة مع الأعضاء، ينشر مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا تقارير نصف شهرية، ومطلعين على الأعمال التجارية، وأوراق بحثية، ونشرات إخبارية، وموجزات سياسات يتم نشرها على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم المجلس إدارة علاقات العملاء في التواصل مع الأعضاء.

ففي الفترة قيد الاستعراض، نشر المجلس تقارير مركز التجارة الدولية التالية التي تم إعدادها كجزء من أنشطة قسم برامج سياسات الأعمال، لدعم القطاع الخاص للمشاركة بشكل أفضل في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وجهود المناصرة فيما يتعلق بالحواجز التنظيمية التي تؤثر على التجارة والاستثمار، مع التركيز بشكل خاص على المسائل المتعلقة بالصناعة الزراعية / قطاع التصنيع داخل الكوميسا.

- دعم حوار السياسات وجهود المناصرة لمجلس الأعمال التجارية للكوميسا: قائمة القضايا التي تهم أعضاء المجلس في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والكوميسا؛
- دعم حوار السياسات وجهود المناصرة لمجلس الأعمال التجارية للكوميس : مسودة ورقة موقف بشأن تنفيذ قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- دعم حوار السياسات وجهود المناصرة لمجلس الأعمال التجارية للكوميس: مسودة ورقة موقف بشأن تطوير إطار عمل لتنفيذ معايير منتجات الأغذية والمشروبات في إقليم الكوميسا.

٤) التطوير المؤسسي

أ) استدامة مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا

بصفته أحد مؤسسات الكوميسا التي تمثل القطاع الخاص، بادر مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا ونفذ أنشطة جديرة بالذكرموجهة نحو تعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص والقدرة التنافسية للصناعة في إقليم الكوميسا. وقد تم الانتهاء من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمجلس للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ في الفترة قيد الاستعراض. ومن أجل توسيع نطاق تأثير تدخلاته عبر مختلف القطاعات الرئيسية التي تدفع التجارة البينية والأنشطة الاقتصادية في المنطقة، فإن مجلس الاعمال التجارية بالكوميسا في طور وضع استراتيجيته لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٥ التي من خلالها ستكون استدامة المؤسسة على المدى الطويل عنصراً أساسياً. ويسترشد ذلك بالبيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية، التي شهدت تسجيل المجلس، في السنوات الأخيرة، لانخفاضٍ في تجديد العضوية، ويرجع ذلك بصورة كبيرة إلى جائحة كوفيد- ١٩ التي أدت إلى تراجع قاعدة الإيرادات الرئيسية للمجلس. ويحرص مجلس الأعمال التجارية للكوميسا على مواصلة تنفيذ مهمته وتعظيم تدخلاته لدعم القطاع الخاص في المنطقة. وستعمل المؤسسة مع الأمانة العامة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على ضمان قدرتها على تنفيذ مهمتها وتزويدها بالموارد الكافية.

برنامج ومشاريع مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا

(١) مشروع الشمول المالي الرقمي

كما هو موضح في التقرير، فإن مجلس الاعمال التجارية بالكوميسا يضطلع بتنفيذ برنامج الكوميسا للشمول المالي الرقمي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بهدف دعم تصميم وتطوير ونشر بنية تحتية للخدمات المالية الرقمية المتكاملة منخفضة التكلفة وقابلة للتشغيل البيني ومقاومة للاحتيال تخدم الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والعملاء الذين يتعاملون معهم في قاعدة الهرم المالي.

ويهدف برنامج الشمول المالي الرقمي إلى ما يلي:

- إنشاء منصة دفع إقليمية رقمية شاملة تعمل على خفض تكاليف المعاملات للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي تخدم ٨٠٪ من الاقتصاد وتقودها النساء في المقام الأول في مجال الصناعة الزراعية والتجارة.
- وضع آلية مبسطة تحول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة القائمة على النقد إلى أسواق رقمية من خلال منصة تعزز المعاملات المالية المعقولة التكلفة والقابلة للتشغيل البيني والتي تتسم بالشفافية وتقدم في الوقت الفعلي.

- زيادة حجم التجارة داخل الكوميسا والمعاملات عبر الحدود من خلال برنامج قوي لتنمية القدرات التقنية يركز على التحول الرقمي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وقد نفذ مجلس الأعمال التجارية للكوميسا المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج ويقوم الآن بتنفيذ المرحلة الثالثة مع التركيزعلى تطوير منصة مدفوعات التجزئة الرقمية وبناء القدرات لأصحاب المصلحة في ثمانية بلدان هي مصر وإثيوبيا وزامبيا ورواندا وكينيا وأوغندا وملاوي وموريشيوس.

التقدم المحرز في التنفيذ:

أ) التحقق من نموذج الأعمال وإطار السياسة النموذجية واعتمادهما من قبل لجنة الكوميسا لمحافظي البنوك المركزية في القاهرة، مصر.

ب) إجراء تقييم البنية التحتية واستيعاب السوق في سبعة (٧) من أصل ثمانية (٨) بلدان تجريبية.

ج) توفير الخبرة الفنية لتشغيل برنامج مدفوعات التجزئة الرقمي الإقليمي المعمول به.

د) شراء المعدات المكتبية لفريق إدارة العمليات.

(٢) مشروع اتحاد الصناعات الألمانية

وقع مجلس الأعمال التجارية للكوميسا اتفاقية منحة مع اتحاد الصناعات الألمانية في ٩ فبراير ٢٠٢٢. ويتمثل الهدف العام طويل الأجل من الاتفاقية في تيسير المشاركة الشاملة للقطاع الخاص في الكوميسا في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. فعلى وجه التحديد، يهدف المشروع إلى تعزيز الاستدامة المؤسسية لمجلس الأعمال التجارية للكوميسا ودعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في نهاية المطاف.

لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

تم تفويض لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بموجب لوائح المنافسة الخاصة بالكوميسا لتعزيز المنافسة وتشجيعها داخل الكوميسا من خلال منع الممارسات التجارية التقييدية التي تعوق التشغيل الفعال للأسواق وبالتالي تيسير أجندة التكامل الإقليمي، من بين أمور أخرى. ويتمثل الهدف النهائي لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في تعزيز رفاه المستهلكين في السوق المشتركة من خلال حمايتهم من السلوك المضاد للمنافسة من قبل الجهات الفاعلة في السوق. وتشمل مجالات التركيز الأساسية لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بموجب اللوائح؛ التحقيق في ممارسات وسلوك الأعمال التجارية المانعة للمنافسة؛ والتحقيق في عمليات الاندماج والاستحواذ؛ والتحقيق في الممارسات التجارية غير العادلة والخادعة والاحتيالية تجاه المستهلكين والشركات الأخرى. وينفذ مجلس الأعمال التجارية للكوميسا رسالته من خلال المشاركة والتعاون بانتظام مع الدول الأعضاء من خلال برامج التوعية والمناصرة. وقد نُفذت أنشطة اللجنة لعام ٢٠٢٢ وفقاً لبرنامج العمل السنوي المعتمد الذي تم تطويره بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للجنة. ويسلط القسم أدناه الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة بما يتماشى مع القضايا الاستراتيجية للجنة.

(١) تحديد السلوك الضار بالمنافسة في السوق

يتمثل الاختصاص الأساسي للجنة في اكتشاف ومنع وحظر الممارسات المناهضة للمنافسة بما في ذلك عمليات الاندماج المناهضة للمنافسة وحماية المستهلكين من السلوك المسيء للجهات الفاعلة في السوق الذين لديهم عمليات في السوق المشتركة.

أ) **تنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ -** في عام ٢٠٢٢، فحصت اللجنة إحدى وستين (٦١) عملية اندماج مقارنة بأربعين (٤٠) عملية لعام ٢٠٢١. وقد أشارت هذه الطفرة إلى انتعاش الاقتصاد العالمي والتجارة المصاحبة له بعد الصدمات التي حدثت في ذروة جائحة كوفيد -١٩.

ب) **الممارسات التجارية التقييدية -** الممارسات التجارية التقييدية هي سلوك تجاري يقيد أو يستبعد الجهات الفاعلة التجارية الأخرى من العمل بحرية في السوق ويؤدي إلى تقزيم التنمية الاقتصادية والإضرار برفاه المستهلك. لذلك، فإن اللجنة تأخذ هذه المسألة على محمل الجد. فخلال الفترة قيد الاستعراض، عالجت اللجنة ما مجموعه سبع (٧) قضايا مقارنة بثلاث عشرة (١٣) قضية في عام ٢٠٢١. ومن أبرز القضايا التي تم التعامل معها وإنهائها تلك المتعلقة باتفاقيات العمل المقيدة بين الاتحاد الأفريقي لكرة القدم ووكالة سبوتيفايف لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وقد فتح تدخل اللجنة في هذا الشأن سوق الوساطة الرياضية لجهات فاعلة أخرى بما في ذلك الشركات / رواد الأعمال الجدد بدلاً من جهة فاعلة وحيدة تتمتع بحقوق حصرية لوساطة حقوق البث والتسويق في الاتحاد الأفريقي لكرة القدم.

ج) **حماية المستهلك -** في عام ٢٠٢٢، حققت اللجنة في إجمالي عشرين (٢٠) قضية مستهلك مقابل عشر (١٠) قضايا تم التعامل معها في عام ٢٠٢١. وأثرت القضايا التي تم التعامل معها في عام ٢٠٢٢ على قطاع عريض من القطاعات الاقتصادية التي شملت التصنيع والطيران والصحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع تجارة الجملة والتجزئة والأدوية.

(٢) تعزيز الإنفاذ

أ) تعزيز الامتثال لقرارات اللجنة

شاركت اللجنة في تقديم المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات إلى دول أعضاء مختارة وأبرمت اتفاقيات تعاون في مجال الإنفاذ مع سلطات المنافسة الوطنية في الدول الأعضاء في عام ٢٠٢٢ على النحو المبين أدناه.

الجدول ٨: أنشطة بناء القدرات المقدمة من لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في الدول الأعضاء

الدولة	المساعدة
بوروندي	قامت اللجنة بتأهيل بوروندي في يونيو ٢٠٢٢ لتيسير تشغيل هيئة المنافسة الوطنية.
جزر القمر	في نوفمبر ٢٠٢٢، عُقدت ورشة عمل تدريبية للمسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة في موروني بجزر القمر حول تطبيق قوانين المنافسة وحماية المستهلك استعداداً لتشغيل هيئة المنافسة وحماية المستهلك.
الكونغو الديمقراطية	وقدمت اللجنة التدريب لمسؤولي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بشأن قضايا المنافسة وحماية المستهلك والبنية المؤسسية للمساعدة في إنشاء المكاتب والإنفاذ الفعال للقانون في الكونغو الديمقراطية. وقد بدأت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بنشاط في تطبيق قانون المنافسة في الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٢٢.
إيسواتيني	في يونيو ٢٠٢٢، استعرضت اللجنة مذكرة التفاهم مع هيئة إسواتيني للمنافسة وحماية المستهلك وقدمت الدعم المالي لإجراء تدريب لتطوير القيادة ومراجعة وتطوير الخطة الاستراتيجية لهيئة إسواتيني للمنافسة وحماية المستهلك.

إثيوبيا	عملت اللجنة على بناء قدرات الموظفين المسؤولين عن إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك في إطار وزارة التجارة والتكامل الإقليمي الإثيوبية. ووُقعت مذكرة تفاهم على هامش الاجتماع ووُضعت خطة تنفيذية للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤
ملاوي	كلفت لجنة تنظيم المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي لجنة الدعم المالي لمراجعة قانونها. وقدمت اللجنة مبلغ ١٨،٠٠٠ دولار أمريكي لاستكمال الميزانية التقديرية البالغة ٧٥،٠٠٠ دولار أمريكي مع الرصيد الذي تتعامل معه لجنة تنظيم المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي.
رواندا	تفاوضت اللجنة ووقعت مذكرة تفاهم بشأن التعاون في إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك مع هيئة التفتيش والمنافسة وحماية المستهلك في رواندا في ديسمبر ٢٠٢٢ في كيغالي.
زامبيا	في يونيو ٢٠٢٢، قدمت اللجنة الدعم المالي لهيئة المنافسة وحماية المستهلك لتدريب أعضاء مجلس إدارتها.
زيمبابوي	عقدت اللجنة، بالتعاون مع هيئة المنافسة والتعريفات الجمركية في زمبابوي وهيئة الخدمة القضائية، حلقة عمل تدريبية للسلطة القضائية في زمبابوي. وقد ترأس ورشة العمل فخامة رئيس جمهورية زيمبابوي إيمرسون منانغوا.

ب) بناء القدرات

معالجو القضايا الإقليميون – في يونيو ٢٠٢٢ ، قامت اللجنة بتيسير ورشتي عمل لمعالجي القضايا حول الممارسات التجارية التقييدية وعمليات الدمج في إيزولويني بإيسواتيني؛ حيث ركز التدريب على تقنيات إجراء المقابلات والمداهمات المباغتة وكذلك تقييم الاندماجات الرقمية وغير الأفقية. وشارك في حلقات العمل معالجون للقضايا من سلطات المنافسة الوطنية في الدول الأعضاء التالية؛ بوروندي وجزر القمر والكونغو الديمقراطية ومصر وكينيا وإسواتيني وملاوي وموريشيوس وسيشيل والسودان وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

(٣) المناصرة والتعاون الاستراتيجي

أ) اليوم العالمي لحقوق المستهلك

اضطلعت اللجنة بالأنشطة التالية للاحتفال باليوم العالمي لحقوق المستهلك في ١٥ مارس ٢٠٢٢:

- نظمت ورشة عمل افتراضية لمناقشة موضوع اليوم العالمي لحقوق المستهلك حضرتها أوغندا وكينيا وملاوي وزامبيا.
- برنامج حواري تلفزيوني بالتعاون مع زيمبابوي وإثيوبيا.
- بيان صحفي في جريدة شرق أفريقيا.

ب) اجتماع لجنة حماية المستهلك بالكوميسا

عُقد اجتماع لأعضاء لجنة حماية المستهلك بالكوميسا في مارس ٢٠٢٢ في مومباسا، كينيا. وقد أُنشئت اللجنة لتيسير عملية الكشف والتحقيق والملاحقة القضائية للمسائل المتعلقة بالمستهلك في السوق المشتركة بسهولة وفعالية. وهي تتألف من وكالات حماية المستهلك والسلطات المختصة المسؤولة عن إنفاذ قوانين حماية المستهلك والمنظمات المعنية بالمستهلكين. وقد ناقشت اللجنة طرق تطوير نظام إنذار مبكر إقليمي لتتبع المنتجات غير الآمنة واستدعاء البضائع الخطرة.

ج) توعية مجتمع الأعمال في كينيا وزامبيا

أجرت اللجنة ورشتي عمل وطنيتين لتوعية مجتمع الأعمال في نيروبي، كينيا في مارس ٢٠٢٢ وفي لوساكا، زامبيا في أبريل ٢٠٢٢ حول دور قوانين المنافسة وحماية المستهلك في تعافي الأعمال بعد جائحة كوفيد-١٩.

د) المشاركة في معرض كينيا التجاري الدولي

في يونيو ٢٠٢٢، شاركت اللجنة في معرض كينيا التجاري الدولي الثالث والعشرون. حيث انتهزت اللجنة الفرصة لإشراك أصحاب المصلحة في مهمتها في السوق المشتركة ووزعت الكتيبات والنشرات والكتب.

هـ) ورشة العمل الإقليمية الأولى للكوميسا للممارسين القانونيين

عقدت اللجنة ورشة العمل الإقليمية الأولى للممارسين القانونيين في أبريل ٢٠٢٢ في ليفنجستون، زامبيا. وحضر ورشة العمل التي عقدت بالشراكة مع شركة المحاماة (Corpus Legal Practiconers) حوالي ٨٠ محاماً من ١٠ دول أعضاء.

و) ورشة العمل الإقليمية الثانية للقضاة

في أبريل ٢٠٢٢، عقدت اللجنة ورشة العمل الإقليمية الثانية للقضاة التي حضرها قضاة من ١٣ دولة عضو.

ز) يوم المنافسة العالمي

في ٥ ديسمبر ٢٠٢٢، انضمت اللجنة إلى بقية العالم في الاحتفال بيوم المنافسة العالمي تحت عنوان»سياسة المنافسة وتغير المناخ». واحتفلت اللجنة بذكرى مشتركة مع هيئة المنافسة وحماية المستهلك في رواندا وجنة تنظيم المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي.

ح) التعاون الدولي والتواصل وإنشاء شبكات العلاقات

في عام ٢٠٢٢، نفذت اللجنة وشاركت في العديد من الأنشطة الدولية والإقليمية لأغراض التعاون الدولي والتواصل وإنشاء شبكات العلاقات. وشمل ذلك ما يلي: المكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي والجنوب الأفريقي، ومؤتمر بومانز(Bowmans) السنوي العاشر لقانون المنافسة، وحلقة عمل دمج شبكات المنافسة الدولية، ورابطة المحامين الأمريكية، واللجنة الأفريقية للطيران المدني، واجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع للأونكتاد، والمؤتمر السنوي التاسع لرابطة القانون في زامبيا، وورشة عمل هيئة المنافسة في كينيا لبناء القدرات بشأن سياسة وقانون المنافسة، المنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول المنافسة، وجمعية محامي مجتمع تنمية الجنوب الأفريقي، وتطوير مقرالتحكيم التجاري الدولي، والمؤتمر الوطني للمنافسة في الكويت، ،رابطة المحامين الدولية، ومؤتمر قانون المنافسة في أفريقيا والأسبوع السنوي السابع للمنافسة واللوائح الاقتصادية.

(٤) التعزيز المؤسسي

لتعزيز عملياتها، قامت اللجنة ببناء قدرات مجلس المفوضين والموظفين. ويعتمد نجاح اللجنة النهائي في تنفيذ مهمتها بشكل كبير على التوظيف والتدريب والاحتفاظ بالموظفين الموهوبين والأكفاء.

ولدعم تطويرقدرات اللجنة التنظيمية، نفذت اللجنة الأنشطة التالية التي تهدف إلى تعزيز قدرتها: استعراض الموظفين، والقواعد التنفيذية والمالية وقواعد المشتريات، وقواعد تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وتدريب أعضاء فريق العمل على نظام تقييم الأداء القائم على النتائج وإلحاق الموظفين في المفوضية الأوروبية وتدريب الموظفين في الأسبوع السنوي للمنافسة والتنظيم الاقتصادي. وتعتزم اللجنة، في فترة التخطيط المقبلة، مواصلة تزويد الدول الأعضاء بالدعم التقني والمالي لتطوير قوانين المنافسة وحماية المستهلك، وإنشاء المؤسسات ذات الصلة وبناء القدرات لدعم إنفاذ قانون المنافسة وحماية المستهلك. وستبذل المفوضية جهوداً للحصول على تمويل تكميلي من المنظمات الخارجية لدعم تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات في الدول الأعضاء.

محكمة عدل الكوميسا

تأسست محكمة عدل الكوميسا في عام ١٩٩٤ بموجب المادة ٧ من معاهدة الكوميسا بصفتها أحد أجهزة الكوميسا وتتمثل وظيفتها الأساسية في دعم سيادة القانون في تفسير وتطبيق معاهدة الكوميسا. وتضم محكمة العدل قسمين هما دائرة الاستئناف المكونة من خمسة قضاة ودائرة ابتدائية مكونة من سبعة قضاة. ويتم تنسيق عملياتها اليومية من خلال قلم المحكمة برئاسة كاتب المحكمة. تنعقد المحكمة على أساس مخصص، ولكن وفقاً للقاعدة ٤ (١) من قواعد الإجراءات (٢٠١٦)، يجوز للمحكمة عقد جلساتها في أي دولة عضو.

وقد انعقدت المحكمة وبتت في سبع قضايا، في الفترة قيد الاستعراض ،على النحو المبين في الجدول أدناه. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المحكمة بناء قدرات القضاة والموظفين من خلال الحضور والمشاركة في مختلف الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات.

ويبين الجدول ٩ أدناه ملخصاً للأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها المحكمة في عام ٢٠٢٢.

النشاط/ التحديات	٢٠٢٢	النتائج
إقامة العدل كان حسم النزاعات بطريقة عادلة وفقاً لمعاهدة الكوميسا وضمان الالتزام بسيادة القانون داخل إقليم الكوميسا أحد مجالات التركيز الرئيسية للمحكمة في عام ٢٠٢٢. وقد واصلت المحكمة الاستماع والبت في المسائل المعروضة عليها بفعالية وبأسرع ما يمكن.	بتت المحكمة في سبع قضايا في الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٢ على النحو التالي: ■ قضية التحكيم رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ (حكم تحكيم إضافي). ■ الاستئناف رقم ١ و ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن قضية الكوميسا ضد شركة ملاوي موبايل المحدودة. ■ قضية التحكيم رقم ١ لسنة ٢٠٢١ (حكم تحكيم). ■ قضية التحكيم رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ (حكم تحكيم إضافي). ■ إخطار من طرف واحد بالطلب الناشئ عن الاستئناف رقم ٣ لعام ٢٠١٨ بشأن شركة ملاوي موبايل المحدودة ضد الكوميسا. ■ الإحالة رقم ١ لسنة ٢٠١٩ (اعتراض مبدئي على الاختصاص). ■ الطلب المؤقت رقم ١ لسنة ٢٠٢٢ الناشئ عن الإحالة رقم ١ لسنة ٢٠٢٢	■ كانت المحكمة قادرة إلى حد كبيرعلى الاستماع والبت في معظم القضايا التي عُرضت عليها في عام ٢٠٢٢. ■ تم ترحيل القضايا التي تعذر الانتهاء من البت فيها لأسباب مختلفة إلى عام ٢٠٢٣.

التعزيز المؤسسي تشمل الأنشطة التي ركزت عليها المحكمة في عام ٢٠٢٢ لتحقيق التعزيز المؤسسي ما يلي: ❖ مراجعة أحكام وشروط خدمة القضاة والهيكل التنظيمي للمحكمة، ❖ تعزيز مهارات وكفاءات الموظفين والقضاة لتعزيز أفضل الممارسات القضائية وتحسين تقديم الخدمات. ❖ مراجعة سياسات المحكمة وإجراءاتها وإطار عملها القانوني للتأكد من أنها مُحَدثَة.	■ أُجريت مراجعة لشروط وأحكام خدمة القضاة والموارد البشرية والهيكل التنظيمي للمحكمة وعرضها على وزراء العدل والمدعين العامين. ■ شاركت المحكمة في أنشطة بناء القدرات المختلفة بما في ذلك التدريب على التحكيم واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية وسبل الانتصاف التجارية والوساطة ونظام ((SunSystem. ■ حضر القضاة وإدارة المحكمة العديد من المؤتمرات المفيدة بما في ذلك ورشة عمل لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا الإقليمية الثانية لقضاة الكوميسا، و مؤتمر رابطة القضاة والموظفين القضائيين بالكمنولث، ومؤتمر الثلاثية التاسع عشر، ومؤتمر التحكيم الدولي التاسع لشرق أفريقيا، والمؤتمر السنوي السابع والعشرون لجمعية القانون لشرق أفريقيا. ■ قامت المحكمة بزيارات للمقارنة المرجعية لمحكمة العدل لشرق أفريقيا، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومحكمة العدل الأوروبية. ■ أجرت الإدارة مراجعة للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل (٢٠٢١-٢٠٢٥) وأحاطت بالإنجازات التي تحققت، وتجارب التحديات، وأسباب عدم تنفيذ بعض الأنشطة. ■ عُرضت إدارة الأداء المحدد والقابل للقياس والممكن تحقيقه وذا صلة والمحدد المدة الزمنية المقترح من محكمة عدل الكوميسا على الاجتماع الإداري للمحكمة وتمت الموافقة عليها. ■ تم اختيار الإدارة من خلال إدارة الأداء المحدد والقابل للقياس والممكن تحقيقه وذا صلة والمحدد المدة الزمنية وتم تدريبها على الصلة بين استراتيجية المحكمة وعقود الأداء الفردية. ■ أعدت الإدارة عقود الأداء الخاصة بها لعام ٢٠٢٣. ■ اعتمد المجلس الوزاري بالكوميسا القواعد المالية وقواعد التوريدات الخاصة بمحكمة عدل الكوميسا. ■ أُعدت لائحة الموظفين المنقحة ومسودة قواعد الإدارة التنفيذية.	■ لا تزال مراجعة شروط وأحكام خدمة القضاة، والموارد البشرية والهيكل التنظيمي للمحكمة قيد العرض على اللجنة الفرعية المعنية بمراجعة الحسابات والميزانية لمراجعة الآثار المترتبة في الميزانية للمقترحات المقدمة. ■ وستواصل المحكمة التركيز على التدريب والمشاركة في المؤتمرات الهادفة إلى تحسين تقديم الخدمات من قبل القضاة وموظفي قلم المحكمة. ■ تقوم المحكمة بتطبيق القواعد المالية الجديدة وقواعد التوريدات. ■ لائحة الموظفين المعدلة ومسودة قواعد الإدارة التنفيذية قيد العرض على اللجنة الفرعية للصياغة التشريعية.

عمليات المحكمة ظل الأداء السلس للمحكمة يمثل أولوية رئيسية في عام ٢٠٢٢. ولتحقيق كفاءة سلسة لعمليات المحكمة، كان لابد من معالجة بعض الشواغل. وشمل ذلك حل التحديات التي تواجه عمليات المحكمة في مقرها، وإنشاء سجلات فرعية، وترتيب تعيين القضاة.	■ أستمر تأثر عمليات المحكمة سلباً بالوضع في مقر المحكمة. ولا يمكن توقع متى سيتم حل هذه التحديات. ■ في عام ٢٠٢٢، قدمت المحكمة ورقة إلى لجنة الشؤون القانونية بشأن اقتراح بالتدريج في تعيين القضاة.	■ تمكنت المحكمة من التخفيف من أثر تحديات العمل من مقرها من خلال عقد معظم أنشطتها وجلسات المحكمة بعيداً عن المقر. ■ سيتم عرض التعديل المقترح للمادة ٢٠ من المعاهدة للنص على ترتيب التعيينات في الاجتماع القادم للجنة الفرعية للصياغة التشريعية على النحو الذي تقرره لجنة الشؤون القانونية. ■ في عام ٢٠٢٣، ستقدم المحكمة طلباً لفتح سجل فرعي واحد أو اثنين على الأقل إلى لجنة الشؤون القانونية.
ظهور المحكمة هناك وعي محدود باختصاص المحكمة وولايتها القضائية وإجراءات الوصول إلى المحكمة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتم التأكيد على الحاجة إلى زيادة الظهور من خلال حقيقة أن العديد من الدول الأعضاء لديها عضوية متداخلة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مما يمنحها إمكانية الوصول إلى آليات بديلة لتسوية المنازعات.	كانت المحكمة تعتزم إجراء ندوات دعائية وبرامج توعية أخرى في عام ٢٠٢٢ لكنها لم تستطع القيام بذلك بسبب حجم قضايا المحكمة وكذلك التحدي المتمثل في عدم كفاية قدرة الموارد البشرية.	■ المحكمة بصدد مراجعة هيكلها التنظيمي. وستساهم الموافقة على الهيكل في توفير قدرة بشرية كافية للتنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥. ■ تعتزم المحكمة عقد ندوتين دعائيتين على الأقل أو أنشطة دعائية أخرى في عام ٢٠٢٣.
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف تؤدي الرقمنة المعززة للمحكمة إلى زيادة كفاءة العمليات وبالتالي فإن اعتماد التكنولوجيا الحديثة في محكمة عدل الكوميسا أمر حتمي. وكان الشاغل الرئيسي في عام ٢٠٢٢ هو تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعتزم المحكمة الشروع في وضع خطة رئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز مركز الموارد.	■ مكنت إدارة الأدلة الرقمية المحكمة من الاستمرار في عملها والحفاظ على استمرارية أنشطة المحكمة الأساسية في عام ٢٠٢٢، لا سيما بالنظر إلى التحديات الموجودة في مقر المحكمة. ■ لم يتم تنفيذ وضع خطة رئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز مركز الموارد بسبب حجم العمل وعدم كفاية الموارد البشرية.	سيتم الانتهاء من وضع الخطة الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز مركز الموارد في عام ٢٠٢٣.

وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا

وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا هي مؤسسة تابعة للكوميسا، كانت قد أُطلقت في القاهرة بجمهورية مصر العربية في عام ٢٠٠٦. وتهدف هذه الوكالة إلى جعل الكوميسا إحدى الوجهات الرئيسية التي يقصدها المستثمرون الإقليميون والدوليون مع تعزيز الاستثمار الوطني والاضطلاع بأنشطة تشجيع الاستثمار وتيسيره والدعوة إليه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا تعزيز ظهور الإقليم من خلال تنفيذ شتى حملات التسويق الرقمي، وتوسيع شبكة شراكات وكالة الاستثمار الإقليمية لتضم شركاء جدداً في الأسواق المستهدفة، والتعاون مع المؤتمرات الدولية المتعلقة بالاستثمار. وعلاوة على ذلك، عقدت الوكالة العديد من ورش العمل الإقليمية لبناء القدرات وأقامت فعاليات لتبادل الخبرات، وذلك بهدف تعزيز قدرة مسؤولي الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار في الكوميسا على تحديد الفرص الاستثمارية وعرضها والترويج لها، وإعداد برامج وخطط عمل استباقية لما بعد الاستثمار، وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم أفضل الممارسات المتبعة في الرد على استفسارات المستثمرين، وتسويق مواقع للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب مواضيع أخرى. كما أصدرت وكالة الاستثمار الإقليمية دليلين تجاريين خاصين بدولتين من الدول الأعضاء، ومنشوراً إقليمياً عن فرص الاستثمار في المنطقة.

وفيما يلي أبرز الأحداث التي شهدها عام ٢٠٢٢:

أنشطة بناء قدرات الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار بالدول الأعضاء في الكوميسا

١) بعد نجاح المرحلة الأولى من «برنامج بناء القدرة على تحديد المشاريع وعرضها والترويج لها»، نظَّمت وكالة الاستثمار الإقليمية اثني عشر جلسة استشارية فردية لاستعراض مثال على مشروع استثماري جاهز للعرض. وكانت هذه الجلسات تهدف إلى إتاحة الفرصة للوكالات الوطنية المعنية بالترويج للاستثمار في الكوميسا لعرض مشروع استثماري وتلقي التعقيبات والمشورة بشأن كيفية تعزيز العرض المُقدَّم للمستثمرين. واستفادت اثنتا عشر وكالة للترويج للاستثمار في الكوميسا من المعرفة المكتسبة خلال المرحلة الأولى من المشروع، وأعدت عرضاً شاملاً للمشروع جرى تقديمه خلال الجلسة. وأُدلي بعد ذلك بالتعقيبات، ونُوقشت التوصيات المتعلقة بكيفية زيادة تحسين عرض المشروع.

٢) نظمت وكالة الاستثمار الإقليمية ندوة إقليمية عبر الإنترنت لبناء القدرة على تسويق موقع ما للاستثمار الأجنبي المباشر. وساعدت هذه الندوة أكثر من ٩٠ رئيساً تنفيذيّاً ومسؤولاً في الوكالات الوطنية للترويج للاستثمار في الكوميسا من خلال تقديم أفكار ورؤى بشأن أحدث أدوات وتقنيات التسويق الرقمي وكيفية إعداد وتنفيذ استراتيجيات التسويق الرقمي لتشجيع الاستثمارات وجذبها.

٣) عُقد برنامج إقليمي لبناء القدرات بشأن «أفضل الممارسات المتبعة في تيسير وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والخطط الاستباقية لما بعد الاستثمار»، وتألف هذا البرنامج من ورشة عمل واحدة عُقدت وجهاً لوجه وندوتين عبر الإنترنت. وقدَّم هذا البرنامج إلى الوكالات الوطنية للترويج للاستثمار في الكوميسا فهماً عميقاً لكيفية التعامل مع استفسارات المستثمرين وتيسير الاستثمار في أصول جديدة أو قديمة. وناقش البرنامج أيضاً أهمية خدمات ما بعد الاستثمار، والإطار الخاص بخدمات ما بعد الاستثمار واستبقاء الأعمال التجارية والتوسع فيها. وقد حضر البرنامجَ أكثرُ من ٢٠٠ مسؤول من ١٧ وكالة وطنية للترويج للاستثمار في الكوميسا.

٤) عُقدت الدورة الأولى لندوة «تبادل الخبرات وإقامة الشبكات بين الوكالات الوطنية للترويج للاستثمار في الكوميسا» تحت شعار «بناء الجسور». وساعدت الندوة على إيجاد التآزر بين هذه الوكالات، وأنشأت منصةً لتبادل نماذج العمل الناجحة، والتقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء، والاتفاق على مبادرات للتعاون الملموس بين الوكالات من أجل تعزيز التكامل الإقليمي من خلال إطار استثماري معزز في المنطقة. وحضر هذه الندوةَ أكثرُ من ٣٥ رئيساً تنفيذيّاً ومسؤولاً من الوكالات الوطنية للترويج للاستثمار في الكوميسا ووزارات التجارة والصناعة في الدول الأعضاء بالكوميسا (يمثلون ١٩ دولة عضواً) وممثلي الأمانة العامة للكوميسا.

٥) عُقد حدث لتبادل الخبرات بين مجلس الاستثمار في سيشيل (SIB) ومجلس التنمية الرواندي (RDB) بشأن أفضل الممارسات المُتبعة في تمويل وكالات الترويج للاستثمار وتجربة رواندا في تيسير ممارسة الأعمال التجارية.

٦) عُقد حدث لتبادل الخبرات بين وكالة تنمية الاستثمارات في زمبابوي (ZIDA) ووكالة الترويج للاستثمار في إسواتيني (EIPA) بشأن برامج ما بعد الاستثمار وخدمات التيسير المقدمة للمستثمرين قبل الاستثمار وبعده.

٧) جرى تيسير مشاركة الوكالات الوطنية للترويج للاستثمار بالكوميسا في ندوة إلكترونية لبناء القدرات بعنوان «تحديث توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر: كيف ستؤثر الحرب في أوكرانيا وارتفاع التضخم وتأثيرات كوفيد-١٩ الدائمة على استثمارات الشركات العالمية حتى عام ٢٠٢٥». وناقشت هذه الندوة الإلكترونية آثار الظروف العالمية على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول عام ٢٠٢٥ وكيف يمكن لوكالات الترويج للاستثمار أن تخطط لاستراتيجياتها الرامية إلى جذب الاستثمار على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وشارك في هذه الندوة الإلكترونية ١٩ مسؤولا يمثلون ٩ وكالات وطنية للترويج للاستثمار في الكوميسا.

٨) أُطلِق مركز المعرفة (KC) بالكوميسا الذي تم إنشاؤه لضمان استدامة الجهود الرامية إلى بناء قدرات وكالة الاستثمار الإقليمية، وسهولة وصول الوكالات الوطنية للترويج للاستثمار إلى مواد التدريبات التي تنفذها وكالة الاستثمار الإقليمية. ويتضمن مركز المعرفة ٢٣ تقريراً إقليمياً ودولياً عن بيئة واتجاهات الأعمال والاستثمار، وعروضاً تقديمية، ومواد تدريبية لجميع ورش العمل التي عُقدت خلال السنوات الثلاث الماضية لبناء قدرات وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا، بالإضافة إلى جميع المنشورات والدراسات الإقليمية والقُطرية التي أعدتها الوكالة.

الكوميسا بوصفها وجهة استثمارية جاذبة

١) يسَّرت وكالة الاستثمار الإقليمية مشاركة الوكالات الوطنية للترويج للاستثمار بالكوميسا وممثلي حكومات الدول الأعضاء بالكوميسا في مؤتمر الاجتماع الاستثماري السنوي (AIM ٢٠٢٢)، الذي عُقد في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وشهد هذا الاجتماع مشاركة نشطة من وكالات الاستثمار الوطنية في الدول الأعضاء بالكوميسا، ومنها الكونغو الديمقراطية وجزر القمر وإسواتيني وأوغندا.

٢) كما يسَّرت وكالة الاستثمار الإقليمية مشاركة الوكالات الوطنية للترويج للاستثمار بالكوميسا في مؤتمر الاستثمار الأفريقي (AFSIC ٢٠٢٢) الذي عُقد في لندن بالمملكة المتحدة. وكان هذا المؤتمر يهدف إلى ترويج الفرص الاستثمارية في شتى أنحاء أفريقيا، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة بين المملكة المتحدة وأفريقيا من خلال حشد

استثمارات جديدة لإيجاد فرص عمل وتعزيز الازدهار المشترك لكل من المملكة المتحدة والدول الأفريقية. وشهد المؤتمر مشاركة نشطة من جانب الوكالات الوطنية للترويج للاستثمار في الكوميسا، بما في ذلك ما يلي:

أ) تنظيم مؤتمرات قمة قُطرية بشأن الاستثمار لصالح وكالة الترويج للاستثمار بالكونغو الديمقراطية (ANAPI) ومجلس تنمية رواندا (RDB) لتسليط الضوء على مناخ الاستثمار في البلدين والمزايا التنافسية وفرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين المحتملين والأطراف المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر،

ب) إقامة أربع وكالات وطنية للترويج للاستثمار تابعة للدول الأعضاء في الكوميسا معارض في المؤتمر، وهذه الدول هي: الكونغو الديمقراطية ورواندا وسيشيل وموريشيوس.

٣) قدمت وكالة الاستثمار الإقليمية دعماً لتنظيم الدورة العشرين لمنتدى تونس للاستثمار بالتعاون مع وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في تونس (FIPA-Tunisia). كما أن منتدى تونس للاستثمار سلَّط الضوء على أحدث التطورات في بيئة الأعمال، وعرَض القطاعات والمشاريع ذات الأولوية في تونس بالإضافة إلى خطط الحكومة الرامية إلى جعل تونس قاعدةً مبتكرة ومستدامة للشركات الدولية والمستثمرين الدوليين.

٤) يسَّرت الوكالة تنظيم منتدى القطاع الخاص التابع للبنك الإسلامي للتنمية في إطار اتفاقية التعاون المُوقعة مع منتدى الأعمال لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية المعروفة باسم «ثقة».

٥) نفَّذت الوكالة ثلاث عشرة حملة تسويق رقمية خاصة بكل بلد لنشر الوعي بين المستثمرين المحتملين بشأن الدول الأعضاء في الكوميسا بوصفها وجهات استثمارية جاذبة. وبلغ نطاق هذه الحملات ما مجموعه ٩٠٠,٠٠٠ جهة إقليمية ودولية من الجهات المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر.

٦) هناك ١٠,٠٠٠ جهة معنية بالاستثمار الأجنبي المباشر موجودة حالياً في قاعدة بيانات وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا تلقت باستمرار مستجدات بشأن أنشطة وكالة الاستثمار الإقليمية وأخبار الأعمال التجارية المهمة من إقليم الكوميسا ودولها الأعضاء عبر نشرة الأخبار الإلكترونية الفصلية الصادرة عن الوكالة ومنصتها الإلكترونية.

وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا بوصفها مركز معلومات للمستثمرين والجهات المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر

١) **المنشور الدعائي حول الاستثمار في الكوميسا لعام ٢٠٢٢:** تضمَّن المنشور أكثر من ٢٥٠ فرصة استثمارية في قطاعات مختلفة ذات أهمية استراتيجية للدول الأعضاء في الكوميسا. وكانت معظم المشاريع لها وثائق كافية، بما في ذلك دراسات الجدوى ودراسات الجدوى التمهيدية والورقات المفاهيمية للمشاريع.

٢) **الدليلان العمليان لممارسة الأعمال التجارية في زامبيا وملاوي:** أُعِدَّ الدليلان لتقديم لمحة عامة عن مناخ الاستثمار والأعمال في كل بلد، وهو أمر مهم للمستثمرين للتعرف عليه أثناء عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

اتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب)

اتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب) هو مؤسسة تابعة للكوميسا تعمل على تعزيز مشاركة المرأة في الأعمال التجارية في المنطقة. ويعكف اتحاد كومفويب على تنفيذ خطته الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ بهدف تقديم إرشادات بشأن تلبية أولويات فروع الاتحاد الوطنية وضمان التوافق مع أولويات الكوميسا. وتشمل الأهداف الاستراتيجية لاتحاد كومفويب ما يلي:

- تعزيز القدرات المؤسسية،
- وتعزيز القدرة على حشد الموارد،
- وتعزيز برامج التنمية المُوجَّهة إلى النساء في مجال الأعمال التجارية،
- وتعزيز الترويج لاتحاد كومفويب وصورته العامة وهويته المؤسسية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت المؤسسة ما يلي طبقاً لخطة العمل المعتمدة لعام ٢٠٢٢:

١) الظروف والقدرات اللازمة للعمليات الفعالة

أ) بناء مكتب كومفويب ومجمع المقر الرئيسي

- دراسة الجدوى – عقب إجراء دراسة جدوى في عام ٢٠٢١ بشأن إنشاء مكتب كومفويب والمجمع التجاري، قُدِّمت النسخ النهائية للتصاميم المعمارية والهندسية وجدول الكميات الخاصة بالسياج المحيط. ووافق مجلس مدينة ليلونغوي على التصميمات المعمارية لمبنى المكتب والسياج المحيط به، وتمت الموافقة على تقييم الأثر البيئي. وتمت خطة العمل النهائية لبناء مُجمَّع المكتب، وقُدِّمت إلى اتحاد كومفويب.
- الهوية المؤسسية للمقر الرئيسي لكومفويب: قامت أمانة اتحاد كومفويب برسم الهوية المؤسسية لموقع إنشاء مجمع المقر الرئيسي لاتحاد كومفويب في مدينة ليلونغوي بملاوي. أُقيم هذا الحدث في ٨ أبريل ٢٠٢٢، وحظي بحضور شخصيات رفيعة المستوى من المنطقة وكبار رجال الأعمال والمستثمرين العالميين.
- إضافة المقر الرئيسي لكومفويب إلى المشروع الرئاسي: مُنحت الأولوية للمشروع في إطار وحدة تقديم الخدمات التابعة للرئاسة (PDU) في ملاوي، وجرى إمداده بالمياه والكهرباء.

ب) عقد اتحاد كومفويب الاجتماعات التالية في إطار التعزيز المؤسسي لأمور منها استعراض التقدم المُحرَز في تنفيذ الأنشطة، واعتماد اللوائح/ المبادئ التوجيهية وقواعد ولوائح المشتريات، والمبادئ التوجيهية للفروع، وما إلى ذلك.

- اجتماعات مجلس الإدارة: عقد اتحاد كومفويب أربعة اجتماعات لمجلس الإدارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مارس ومايو ويونيو وأغسطس ٢٠٢٢.
- الجمعية العامة السنوية: عقد اتحاد كومفويب جمعيته العامة السنوية في ٢٣ أغسطس ٢٠٢٢ في مدينة جينجا بأوغندا، وحضرتها وفود من ١٩ دولة عضواً في الكوميسا.
- اجتماعات كومفويب الشهرية: عقد اتحاد كومفويب جلسات إعلامية شهرية عبر الإنترنت حضرها ممثلون عن فروع الاتحاد، وتناولت موضوعات عن الاقتصاد الأزرق، وبرنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة التابع لبنك التجارة والتنمية وخطط ضمان الائتمان، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ونظام التجارة المبسط، والمعايير

الإقليمية. كما روجت الاجتماعات أنشطة الفروع المختلفة، وأحاطت الأعضاء علماً بمشروع «حاضنات أعمال رائدات الأعمال الأفريقيات» الذي ينفذه اتحاد كومفويب، وبرامج المجموعات، والتقدم المُحرز في البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق، وغير ذلك.

ج) تعزيز نظام عمل اتحاد كومفويب: اعتمدت الجمعية العامة السنوية لاتحاد كومفويب المبادئ التوجيهية لشراكات كومفويب وقواعد ولوائح المشتريات. وتهدف المبادئ التوجيهية للشراكات إلى تعزيز رؤية اتحاد كومفويب ومصداقيته في جميع أنحاء المنطقة من خلال بناء منصة تواصل إقليمية قوية من أجل تنظيم ديناميكي ومتعدد أعضاء ومُوحد، بينما تهدف قواعد ولوائح المشتريات إلى تعزيز الاقتصاد والكفاءة في المشتريات.

د) تعزيز قدرات الفروع الوطنية لاتحاد كومفويب

- تعيين مسؤولي اتصال: نظراً إلى أن الفروع تُنشئ مكاتب دائمة لربط القطاع الخاص بالكيانات الحكومية، واصل اتحاد كومفويب دعم الفروع من خلال إشراك مسؤولي الاتصال المعنيين بالإدارة اليومية للفروع.
- الدعم المالي: وافق مجلس اتحاد كومفويب على إنشاء صندوق متجدد ووضع مبادئ توجيهية. وفي العام المشمول بهذا التقرير، اعتمد وصرف اتحاد كومفويب قرضاً لرائد أعمال في ملاوي بقيمة ٣,٦٣٧ دولاراً أمريكياً. واستُثمرت الأموال في إنشاء مرفق تخزين تجميعي للبذور الزيتية المُشتراة من ٢٨٠٠ سيدة مُزارِعة. وإضافةً إلى ذلك، وافق المجلس على صرف قرض بقيمة ٨٠٠٠ دولار أمريكي لفرع كومفويب في رواندا لدعم مشاركته في اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث من أجل إظهار وإقامة روابط الأسواق والشراكات السوقية.
- الدعم المكتبي: قدمت حكومة ملاوي مساحة مكتبية جديدة لأمانة اتحاد كومفويب. كما أن اتحاد كومفويب دعم شراء كمبيوتر محمول لفرع كومفويب في رواندا لتيسير العمليات المكتبية، وأشرك بنجاح حكومة ملاوي لتوفير مساحة مكتبية لفرع ملاوي.

ه) إطلاق الفروع الوطنية

- موريشيوس: دعم اتحاد كومفويب الإطلاق الرسمي للفرع في موريشيوس في ٢٦ مايو ٢٠٢٢ على هامش المؤتمر الدولي للرابطة العالمية لصاحبات الأعمال.
- ملاوي: غيَّر اتحاد كومفويب هويته المؤسسية، وافتتح فرعه في ملاوي بتاريخ ١١ مارس ٢٠٢٢ في حدائق أوفولو، ليلونغوي. وجرى الإطلاق خلال الجمعية العامة السنوية الأولى للفرع بمشاركة وزير التجارة والصناعة في ملاوي.

و) إعداد الموقع الإلكتروني والمنشورات: جرى تحديث المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني لاتحاد كومفويب. وإضافة إلى ذلك، نشر اتحاد كومفويب «مجلة البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق» التي تسلط الضوء على الإنجازات، ومجلات كومفويب الفصلية ربع السنوية، واستمرت في إنشاء محتوى للنشرة الإخبارية الإلكترونية للكوميسا.

٢) حشد الموارد

اضطلع اتحاد كومفويب بالأنشطة التالية في إطار الجهود الرامية إلى حشد الموارد وإشراك شركاء التنمية:

أ) إعداد مذكرات مفاهيمية بشأن تمكين المرأة في الاقتصاد الأزرق، وإنتاج فيلم وثائقي عن الزراعة وحاضنات الأعمال لرائدات الأعمال الأفريقيات،

ب) التوقيع على اتفاقية مع برنامج الأغذية العالمي وحكومة إسواتيني من خلال مركز الشمول المالي واتحاد كومفويب لدعم شراء المواد الغذائية من نساء إسواتيني والمزارعين الشباب. وقُدِّمت ١٠ هكتارات من الأراضي من أجل الزراعة التجارية وإنشاء برامج لاحتضان النساء والشباب أصحاب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة،

ج) قدمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمركز الدولي للتجارة دعماً لتدريب النساء على الاستعداد للتصدير في زمبابوي وإسواتيني وملاوي ورواندا ومدغشقر وإريتريا والسودان وليبيا. وناقش أعضاء كومفويب طرق استخدام المنصات الرقمية لتطوير منتجاتهم التجارية، ودعوا إلى تطبيق سياسات تجارية مواتية في بلدانهم،

د) أُجريت مناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن دعم تدخل إقليمي لمشاركة المرأة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،

ه) لا تزل المناقشات مستمرة مع شركة كووتر انترناشونال بشأن دعم تدخل خاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في زامبيا والكونغو الديمقراطية.

٣) تعزيز سيدات الأعمال في كومفويب

أ) برامج تطوير اتحاد كومفويب

- الترويج لمشاريع الكاسافا

قدَّم اتحاد كومفويب الدعم من خلال شراء معدات القيمة المضافة للكاسافا من أجل جمعية لوسولاو التعاونية التي تقع في خليج نخاتا ورابطة شاتيلا النسائية التي تقع في مزوزو. وتم توصيل المعدات إلى موقعي المشروع وتركيبها، وأعقب ذلك تقديم تدريب على استخدامها. وعلاوة على ذلك، قام اتحاد كومفويب بتركيب مجفف شمسي في موقعي المشروع كليهما لتسريع تجفيف المنتجات، لا سيما في مواسم الأمطار. وفي ٧ يونيو ٢٠٢٢، افتتح وزير التجارة في ملاوي مصنعي المعالجة، وخلال الافتتاح عرضت الجمعيات التعاونية العديد من المنتجات المصنوعة من دقيق الكاسافا العالي الجودة.

- برامج مبادرة حاضنات الأعمال

مشروع «حاضنات أعمال لسيدات الأعمال الأفريقيات» الممول من الصندوق الإسباني للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

السودان - قدَّم اتحاد كومفويب الدعم إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لتنفيذ مشروع «حاضنات أعمال لسيدات الأعمال الأفريقيات». وتولت الجامعة تدريب سيدات الأعمال المُحتضنات. وقام فريق «الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا» بزيارة أمانة اتحاد كومفويب في ملاوي في شهر فبراير ٢٠٢٢ لمناقشة إغلاق المشروع. ونتيجة لذلك، جرى التوقيع على ملحق بشأن إغلاق المشروع في السودان بين كومفويب والصندوق الإسباني/ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية. وعقد الشركاء اجتماعاً في زمبابوي للتخطيط لإغلاق المرحلة الأولى من مشروع «حاضنات أعمال لسيدات الأعمال الأفريقيات» ولمناقشة إطلاق وتطوير المرحلة الثانية من المشروع.

كينيا - قدَّم الصندوق الإسباني للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية ٧٠ ألف يورو لشراء معدات الفوط الصحية لمشروع كينيا التجريبي. وقامت الكوميسا، بالتعاون مع كومفويب والمعهد الكيني للبحوث والتنمية الصناعية، بعملية شراء المعدات والمواد الخام ومجموعة مراقبة الجودة والملحقات، بما في ذلك التركيب والتشغيل. ومُنح العقد لشركة أجنوس

للاستشارات التكنولوجية التي يقع مقرها في رواندا. وقدمت شركة الاستشارات التدريب للمعهد الكيني للبحوث والتنمية الصناعية، وشُحنت المعدات إلى كينيا. ومنحت الحكومة الكينية إعفاءً من الرسوم الواجب دفعها على الجهاز. وإضافةً إلى ذلك، قام بنك التجارة والتنمية بإشراك فرع كومفويب في كينيا، وتنفيذ نظام ضمان الائتمان للمُحتضنين.

إسواتيني - عقد اتحاد كومفويب اجتماعاً تشاورياً في مايو ٢٠٢٢ مع شركة «سدكو»، وهي أحد الشركاء المنفذين لمشروع «حاضنات أعمال لسيدات الأعمال الأفريقيات». وزار فريق كومفويب المجزر، وعقد اجتماعاً مع قيادة جمعية أسيفيلني التعاونية التي تتولى إمداد المجزر بعد تخرجها. وتم إنشاء المجزر وشراء الشاحنة المبردة. ولكن لم يعمل المجزر حتى الآن بسبب بعض التحديات، مثل انخفاض المعروض من الدجاج ونقص الموارد اللازمة لتعيين مدير تنفيذي لتسيير الأعمال. واتفق المشاركون في الاجتماع على تنفيذ خطة العمل.

وفي إطار مشروع «حاضنات أعمال لسيدات الأعمال الأفريقيات»، أبرمت الكوميسا اتفاقا مع بنك التجارة والتنمية لتفعيل نظام ضمان الائتمان. ووقع الاختيار على بنك إسواتيني، وأُجريت مناقشات حول تفعيل النظام. واتفق اجتماع عُقد مع بنك إسواتيني على أنه ينبغي تنفيذ النشاط ومتابعة الإجراءات المتخذة، بما في ذلك إعادة تقديم اقتراح بنك التجارة والتنمية إلى بنك إسواتيني.

بوروندي - أشرك بنك التجارة والتنمية بنك «مبادرة المرأة من أجل التمكين الذاتي» (WISE) في تنفيذ نظام ضمان الائتمان وصندوق الشركات الصغيرة والمتوسطة ببنك التجارة والتنمية من أجل الخريجين وأعضاء كومفويب. وعُقد اجتماع تشاوري في بوروندي بين بنك التجارة والتنمية وأعضاء مرفق الحضانة وفرع كومفويب.

إريتريا – قدَّم اتحاد كومفويب الدعم لفرع الاتحاد في إريتريا لبدء تجريب تكنولوجيا القيمة المضافة في مصايد الأسماك. وجرى إشراك منظمة الغذاء والوقود المراعي للمناخ (CFFF)، وهي منظمة غير حكومية مقرها في ملاوي ومتخصصة في تصنيع معدات تجهيز الأسماك والتدريب، لدعم فرع كومفويب في إريتريا. وشمل الدعم شراء مدخنتين (شيتوفو)، وتركيب وتدريب النساء المشاركات في القطاع الفرعي لمصايد الأسماك. وتم تركيب مدخنة الأسماك المراعية لتغير المناخ في ماساوا وأسمرة، وجرى تدريب رائدات الأعمال على كيفية استخدام هذه المعدات.

مشاريع الاحتضان المستدامة

حاضنة المنسوجات - يعكف اتحاد كومفويب حاليّاً على تقديم الدعم إلى Kasulathu Creatives في ملاوي التي تهدف إلى بناء المهارات والقدرات التجارية للنساء والشباب والرجال بشكل شامل في القطاع الإبداعي. كما قدَّم كومفويب الدعم لشراء معدات النسيج، وإنشاء موقع إلكتروني للترويج للمنتجات، وشراء كمبيوتر محمول. ويستفيد من المشروع حالياً أكثر من ٥٠٠ امرأة وشاب من خلال حاضنة المنسوجات.

سلسلة قيمة البذور الزيتية - قدَّم اتحاد كومفويب الدعم للصناعات المنزلية الموجودة في كارونجا بملاوي لشراء آلات لتصنيع زيت عباد الشمس المُستخدم في الطهي. ووصل المشروع إلى أكثر من ٢٨٠٠ مزارعاً مباشراً، وسيزداد ذلك العدد ليصل إلى ١٥٠٠٠ مزارع ينتجون منتجات قابلة للتسويق. واشترى اتحاد كومفويب آلة ميكانيكية لاستخلاص الزيت وآلات تصفية الزيت وآلة لتعبئة الزجاجات، وقدّم تدريباً على ريادة الأعمال بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وأُطلِق هذا المشروع في ٧ يونيو ٢٠٢٢.

ب) تنفيذ البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق

تيسير الخدمات الاستشارية الفنية: في إطار «البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق»، أعدَّ اتحاد كومفويب مواد تدريبية بشأن ما يلي: توسيم المنتجات، والتعبئة والتغليف، وإدارة الصادرات، والخدمات اللوجستية وإدارة سلسلة الإمداد، والتجارة الإلكترونية في الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومحو الأمية المالية، والحصول على القروض. ودرَّب الاتحاد رائدات الأعمال على تدويل الأعمال التجارية والحصول على التمويل في رواندا وبوروندي ومصر وجيبوتي. وركَّز التدريب العالي المستوى لمدة ٣ أيام على الاستعداد التجاري والتوعية بكيفية تحضير أعمالهن ومنتجاتهن للتجارة في المنطقة وخارجها.

ج) تيسير التجارة والاستثمار

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية – الاستعداد للتصدير – أطلق اتحاد كومفويب، بالشراكة مع المركز الدولي للتجارة من خلال مبادرة She Trades، تدريبات متخصصة في ثماني (٨) دول أعضاء في الكوميسا، ألا وهي إريتريا وإسواتيني وليبيا ومدغشقر وملاوي ورواندا والسودان وزمبابوي. فاكتسبت رائدات الأعمال في كومفويب المعرفة والمهارات التي تمكنهن من المشاركة الكاملة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتلقت الجمعيات النسائية تدريباً متخصصاً على الاستعداد للتصدير من خلال تدريبات مصممة خصيصاً بشأن الاستعداد للتصدير ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأُطلق البرنامج في ٢٥ فبراير ٢٠٢٢، وبلغ إجمالي عدد المتدربات ٣٠٠ رائدة أعمال.

د) حشد الأموال لحالات الطوارئ

حشدت الأمانة العامة الأموال لدعم الفروع المتضررة من الكوارث الطبيعية من خلال التواصل مع جميع فروع اتحاد كومفويب والأطراف المعنية الذين يناشدون المتعاطفين لدعم الفروع المتضررة في مدغشقر وملاوي. وساهم اتحاد كومفويب وجنة تنظيم المنافسة التابعة للكوميسا في هذا الصندوق من أجل ضحايا ملاوي. وإضافةً إلى مساهمات فرع كومفويب في مدغشقر، وافق مجلس كومفويب على تخصيص ٣٠٠٠ دولار أمريكي لدعم رائدات الأعمال اللواتي تأثرن سلباً بالإعصار في مدغشقر.

٤) الدعوة والتوعية العامة والعلامات التجارية

أ) **الدعوة إلى جذب المستثمرين لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للنساء والشباب -** شارك اتحاد كومفويب في «مؤتمر المائدة المستديرة للرؤساء التنفيذيين في أفريقيا» الذي أقامته مفوضية الاتحاد الأفريقي تحت شعار «الاستفادة من خطة عام ٢٠٦٣ من أجل القطاع الخاص وتنمية التجارة والاستثمارات في أفريقيا»، وعُقد على هامش معرض إكسبو ٢٠٢٠ في دبي. وكان هذا المؤتمر بمثابة منبر لتعريف الجهات الفاعلة الدولية والأفريقية في القطاع الخاص بمختلف الفرص التجارية والاستثمارية في أفريقيا.

ب) شارك اتحاد كومفويب في ورشة عمل للأطراف المعنية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن تطوير المكون الجنساني في بروتوكول التجارة. وأتاح هذا الاجتماع فرصةً لتعريف المستثمرين الدوليين بالشركات الصغيرة والمتوسطة للنساء والشباب الأفارقة بوصفهم شركاء تجاريين قادرين على تقديم أفكار مبتكرة وإمدادات عضوية للعالم.

ج) إقامة الشراكات – وقع اتحاد كومفويب على مذكرات التفاهم الثلاث التالية في الفترة المشمولة بالتقرير:

- **مذكرة تفاهم بين برنامج الأغذية العالمي وكومفويب ومركز الشمول المالي -** اتفقت الأطراف على التعاون على تعزيز مشاركة مجموعات المزارعات بوصفهن موردين محليين للمنتجات في برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. وسيعمل المشروع على تعزيز القدرات في المجالات الرئيسية لمهارات الأعمال، ومحو الأمية المالية لدى ١٥٠ امرأة من خلال إنشاء مجموعات بشأن الاستدامة.
- **مذكرة تفاهم بين الرابطة العالمية لصاحبات الأعمال واتحاد كومفويب -** اتفق الطرفان على مشاركة برامجهما السنوية، وإنشاء منصات للوصول إلى الأسواق، وإقامة روابط فيما بين الشركات وبين الشركات والعملاء، والترويج لأنشطة أعضائهما على الساحة العالمية، والمشاركة في جميع الفعاليات الإقليمية والدولية التي تنظمها الرابطة واتحاد كومفويب.
- **مذكرة تفاهم بين كومفويب ومؤسسة المرأة الأفريقية في التجارة -** اتفق الطرفان على حضور ما ينظمه كل منهما من مؤتمرات أو اجتماعات الجمعية العمومية أو أي اجتماعات للجان الرفيعة المستوى بدون التمتع بالحق في التصويت، مع ربط الأعضاء بالأسواق لطرح منتجاتهم على مستوى العالم وفي أوروبا وأفريقيا. وإضافةً إلى ذلك، سوف يُدعى الأعضاء إلى تدريبات وندوات ومعارض تجارية مجانية بشأن ريادة الأعمال.

د) اجتماعات التنسيق دون الإقليمية

- **منطقة الجنوب الأفريقي -** استضاف الفرع الإسواتيني لاتحاد كومفويب أول اجتماع سنوي تنسيقي دون إقليمي لاتحاد كومفويب بمنطقة الجنوب الأفريقي في مانزيني بإسواتيني في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢٢. وحضره رؤساء فروع كومفويب في زامبيا وزمبابوي وملاوي وإسواتيني، وممثلو كومفويب، إلى جانب مسؤولين حكوميين، وقادة المناطق القبلية، والأطراف المعنية في القطاع الخاص، وشركاء التنمية، ورئيس البرلمان، وأعضاء البرلمان. وتضمن الاجتماع معرضاً لمنتجات الفروع. واشتملت بعض الإنجازات البارزة على تبادل أفضل الممارسات في منطقة الجنوب الأفريقي، والجولات الميدانية للأنشطة الرئيسية، ومنها مجزر الدجاج التابع لمشروع «حاضنات أعمال لسيدات الأعمال الأفريقيات»، ومركز الكوميسا التجاري، ومشاريع حقول تسمين الماشية. وعقب الاجتماع، حصل فرع إسواتيني على ١٠ هكتارات من الأراضي لإجراء الزراعة التجارية وبناء مبنى إداري والعمل كحاضنة أعمال.
- **منطقة القرن الأفريقي دون الإقليمية -** عُقد الاجتماع التنسيقي دون الإقليمي لمنطقة القرن الأفريقي في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ يوليو ٢٠٢٢ في الاتحاد الوطني للعمال الإريتريين في أسمرة. وشارك فيه قادة فروع من جيبوتي وإريتريا والصومال والسودان. وتمثلت الأهداف الرئيسية للاجتماع في ربط رائدات الأعمال من النساء والشباب في القرن الأفريقي، والدعوة إلى زيادة الوصول إلى الأسواق عبر الحدود المشتركة، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة لرائدات الأعمال. وقدَّم الاجتماع توصيات رئيسية لدعم هذه الأهداف. وأقام الفرع الإريتري البازار السادس الذي جرى تنظيمه على هامش الاجتماع، وأُتيحت لأعضاء الوفود فرصة لزيارة سد هيمبيرتي وجيرجيرا حيث شهدت التعاونيات النسائية مشاركة النساء في تربية الأسماك.
- **منطقة المحيط الهندي دون الإقليمية -** عقدت منطقة المحيط الهندي دون الإقليمية التي تضم فروع اتحاد كومفويب في جزر القمر ومدغشقر وموريشيوس وسيشيل قمة افتراضية تهدف إلى تنسيق استراتيجية

التنمية الإقليمية وتعزيز التضامن من أجل التمكين الاقتصادي. واستكشفت الفروع طرق تطوير الشراكات التجارية والتواصل فيما بين بلدان منطقة المحيط الهندي، وإنشاء روابط مع الأسواق العالمية من خلال تحسين الخدمات اللوجستية والحصول على التمويل لتحسين أعمالها من خلال منصة التجارة الإلكترونية الرقمية. ونُوقش أيضاً التعاون مع رائدات أعمال من لا ريونيون ورودريغز في منطقة المحيط الهندي بشأن تطوير الأصول في قطاعات السياحة، والأعمال التجارية الزراعية، والاقتصاد الأزرق، ومجموعة متنوعة من اللغات المنطوقة والمهارات والخبرات في كل بلد، وتيسير الوصول إلى الأسواق القارية كأسواق البلدان الأعضاء في الكوميسا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وعلاوة على ذلك، أشارت القمة إلى بعض التحديات التي تؤثر على المنطقة، ومنها المعلومات المحدودة عن الأسواق المحتملة في القارة، والمعرفة المحدودة لرائدات الأعمال داخل منطقة المحيط الهندي وإقليم الكوميسا بوجه أعم، وعدم كفاية الربط البحري والجوي، وارتفاع تكاليف الاتصال الرقمي. وقدَّمت القمة توصيات رئيسية للتصدي للتحديات المُحدَّدة.

- **القمة دون الإقليمية لشرق أفريقيا -** هذا الاجتماع التنسيقي دون الإقليمي لشرق أفريقيا حضرته عبر الإنترنت بوروندي والكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا وأوغندا، وفروع الاتحاد. وخلال الاجتماع، اقترح الرئيس الأوغندي إدراج التجارة مع نساء جنوب السودان بسبب ارتفاع الطلب السوقي على السلع الأساسية لبلدان شرق أفريقيا. وقدَّم الاجتماع توصيات رئيسية تضمنت أموراً منها وضع المرأة في الأعمال التجارية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتوسيع نطاق الروابط والشبكات السوقية.
- **مؤتمر القمة دون الإقليمي لشمال أفريقيا -** عُقد مؤتمر القمة دون الإقليمي لشمال أفريقيا في ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢. وخلال القمة، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس أعمال الكوميسا وإحدى منظمات القطاع الخاص التونسية، وهي اتحاد الصناعة والتجارة والحرف اليدوية. وفي أعقاب الاجتماع، نُظِّم «يوم سيدات الأعمال التونسيات – الكوميسا» وضمَّ أكثر من ٢٠٠ سيدة أعمال تونسية و١٠ سيدات أعمال من بلدان الكوميسا من أجل إقامة روابط بين أعمالهن التجارية. وكان الهدف يتمثل في ربط رائدات الأعمال التونسيات بنظرائهن في بقية إقليم الكوميسا وتشجيعهن على الاستفادة من فرص الأعمال التجارية في أفريقيا. واختُتمت القمة بإعلان تونس للدول الأعضاء عن تنفيذ صكوك الكوميسا المتفق عليها لتعزيز التجارة في جميع أنحاء المنطقة والقارة.

تحالف تجارة السلع الأساسية في الشرق والجنوب الأفريقي (أكتيسا)

تأسس تحالف تجارة السلع الأساسية في الشرق والجنوب الأفريقي (أكتيسا) رسمياً في ٩ يونيو ٢٠٠٩ على يد رؤساء دول وحكومات الكوميسا بوصفه وكالة متخصصة تابعة للكوميسا. وكان الهدف من إنشائه هو تعزيز التجارة الزراعية بين بلدان الإقليم من خلال مساعدة صغار المزارعين على الوصول إلى المدخلات الزراعية والمخرجات والأسواق المالية. ويعكف تحالف أكتيسا منذ تأسيسه على دعم شركاء التحالف، ألا وهم الدول الأعضاء في الكوميسا، والشركات الزراعية في القطاع الخاص، ومنظمات المزارعين، وشركاء التنمية/ الجهات المانحة المتعددة الأطراف، ومؤسسات التنفيذ الوطنية، ومقدمي الخدمات، والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية، والمؤسسات المالية، وذلك من خلال برامج بناء القدرات ومن خلال تقديم إرشادات بشأن وضع السياسات واتساقها وتنفيذها.

وعُقد الاجتماعان الثالث والرابع لمجلس تحالف أكتيسا في ٢٧ يونيو ٢٠٢٢ و٥ ديسمبر ٢٠٢٢ على الترتيب. ووافق الاجتماع الافتتاحي لمجلس تحالف أكتيسا على الخطة الاستراتيجية الإقليمية للتحالف للفترة ٢٠٢١-٢٠٣١، ويجري حاليا الاسترشاد بها في إعداد وتنفيذ برامج التحالف بشأن الغذاء الأساسي. ويتمثل الهدف العام لهذه الخطة الاستراتيجية في تعزيز التجارة الزراعية بين بلدان الإقليم من خلال مساعدة صغار المزارعين على الوصول إلى المدخلات الزراعية والمخرجات والأسواق المالية.

ورُبطت الأنشطة التي نفذها التحالف في عام ٢٠٢٢ بخطة العمل السنوية لبرنامج الغذاء الأساسي للفترة من ١ يناير حتى ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢. وشمل ذلك تنسيق أنشطة برنامج تحالف أكتيسا لتطوير البذور والاستدامة المُموَّل من «البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق» و«تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا». وفيما يلي ما تحقق من إنجازات:

أ) مساعدة شركات البذور على الاستحواذ والتنشيط والتداول باستخدام ملصقات بذور الكوميسا – انتهت الترتيبات المتخذة مع معهد مراقبة البذور واعتمادها (SCCI) لدعم زامبيا في الاختبار التجريبي لملصقات بذور الكوميسا.

ب) إجراء التسجيل والتجديد السنوي لأصناف الكوميسا في كتالوج أصناف الكوميسا

- أصبح كتالوج أصناف الكوميسا قيد العمل وبه ١٠٢ صنف مسجل. قامت معظم شركات البذور بتجديد أصنافها للسنوات الخمس القادمة؛
- أسفرت موافقة لجنة بذور الكوميسا في ٢٧ يناير ٢٠٢٢ على إدراج الشعير في كتالوج أصناف الكوميسا عن مختبر الشعير، ومعايير الشهادات الميدانية، وقائمة آفات الحجر الصحي؛
- سُجِّل صنفا Grace وTraveler لشركة هاينكن إنترناشيونال في كتالوج أصناف الكوميسا في أغسطس ٢٠٢٢ عقب الموافقة على إدراج المحصول في كتالوج أصناف الكوميسا. وفي نهاية عام ٢٠٢٢، بلغ العدد الإجمالي للأصناف في كتالوج أصناف الكوميسا ١٠٢.

ج) لدعم تنفيذ أنشطة «خطة تنسيق بذور الكوميسا» المدعومة من «البرنامج الإقليمي للاتحاد الأوروبي بشأن القدرة التنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق»، كان النشاط الرئيسي يتمثل في تحقق لجنة الكوميسا المعنية بالبذور في أغسطس ٢٠٢٢ من نظام الكوميسا لمعلومات البذور وإجراءات التشغيل الموحدة للخطة المذكورة.

د) تنفيذ أنشطة «خطة تنسيق بذور الكوميسا» المدعومة من تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا

- عُقد اجتماع للشركاء في تجمُّع «خطة تنسيق بذور الكوميسا» بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٢٢، وناقش إنجازات المشروع وتحدياته وكيفية تأثير الأنشطة على تجارة البذور الإقليمية في ضوء فجوات وأولويات الاستثمار المستقبلي.
- رُفع إلى أمانة تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا التقرير النهائي لمشروع التجارة الإقليمية في البذور الذي اكتمل في أبريل ٢٠٢٢. وتضمنت النتائج الرئيسية للمشروع ما يلي:

أ- تم الاتفاق على طرائق التنشيط والاستخدام والطلب والتداول باستخدام ملصقات بذور الكوميسا والشهادات الإقليمية بعد تفاعلات مكثفة مع شركات البذور والجهات الفاعلة من غير الدول،

ب- بعد مشاورات رفيعة المستوى، قُدِّمت إلى البرلمان لوائح البذور الوطنية الإثيوبية المتوافقة مع لوائح الكوميسا، وفي انتظار نشرها في الجريدة الرسمية،

ج- جرى توزيع ما مجموعه ٢,٩٥٠,٠٠٠ من ملصقات بذور الكوميسا على أربع (٤) شركات للبذور، وهي سيدكو، وكورتيفا (دوبونت بايونير/ بانار)، وويسترن سيدز، وسينيرجي أغري-بزنس المحدودة. وكانت فئة البذور الأكثر تفضيلاً لدى شركات البذور هي فئة البذور المعتمدة من الجيل الأول بإجمالي ١,٣٢٠,٠٠٠ ملصق موزع من ملصقات بذور الكوميسا، تليها فئة البذور المعتمدة من الجيل الثاني بإجمالي ٩٠٠,٠٠٠ ملصق من ملصقات بذور الكوميسا، ثم فئة مرحلة ما قبل البذور الأساسية بإجمالي ٣٩٠,٠٠٠ ملصق من ملصقات بذور الكوميسا، ثم فئة البذور الأساسية بإجمالي ٣٤٠,٠٠٠ ملصق من ملصقات بذور الكوميسا،

د- تم الاتفاق على مسار الاختبار التجريبي مع معهد مراقبة البذور واعتمادها من أجل التصدير إلى كينيا وملاوي وزمبابوي وأوغندا بحمولة إجمالية من الشحنات الإقليمية العابرة للحدود يقدرها المعهد في زامبيا بنحو ٣٠٠٠ طن متري،

ه- بلغت التكلفة الإجمالية لـ ٢٩٥٠ ملصقاً من مصلقات بذور الكوميسا المدعومة من تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا ١٠٣,٢٥٠ دولاراً أمريكياً.

ه) دعم تطوير برنامج تحالف أكتيسا بشأن الغذاء الأساسي وإعادة المشاركة مع شركاء التحالف:

- مذكرة مفاهيمية بشأن دعم خطة الكوميسا للتكنولوجيا الحيوية والسلامة الحيوية – نُوقشت الأنشطة الأولية مع مركز ISAAA-Africentre والمنتدى المفتوح بشأن التكنولوجيا الحيوية الزراعية التابع للمؤسسة الأفريقية للتكنولوجيا الزراعية، استعداداً للمشاورات مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس في فبراير ٢٠٢٢،
- مؤشرات لمشروع مرصد البساتين المشترك بين الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا، الذي تدعمه مؤسسة بيل وميليندا غيتس ويهدف إلى تنشيط قطاع الفاكهة والخضروات في المناطق المطورة، وبدأ إعداد مقترح تفصيلي،
- عُقد في أكتوبر ٢٠٢٢ الاجتماع الأول لمجلس إدارة مرصد البساتين المشترك بين الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا لتنشيط قطاع الفاكهة والخضروات في إقليم الكوميسا، واقتُرح إدراج تحالف تجارة السلع الأساسية في الشرق والجنوب الأفريقي في المرصد مع ١٢ مؤشراً رئيسياً للأداء، ألا وهي نمو السوق، والقدرة على المعالجة، والكفاءة، والاستهلاك، وحجم الإنتاج، وإنتاجية المزرعة، واقتصاديات المزارعين، والممارسات المراعية للمناخ، وتنسيق السياسات، وخلق القيمة، وتوزيع القيمة، والحصول على التمويل،
- ورشة عمل لمبادرة Seed Equal نظَّمها المعهد الدولي لبحوث الأرز في سبتمبر ٢٠٢٢. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن خارطة طريق لتطبيق أنظمة بذور الأرز على الصعيد الإقليمي،
- المشاركة في اجتماع الهيئة الحكومية الدولية للتنمية بشأن تقرير تحليل نظم البذور، وعقد في يونيو ٢٠٢٢ الاجتماع التشاوري للأطراف المعنية لإنشاء منتدى حوار بشأن سياسة البذور الإقليمية تابع للهيئة الحكومية الدولية للتنمية،

- تم التشاور مع برنامج 2B Seeds أفريقيا التابع لمؤسسة سينجنتا في أبريل ٢٠٢٢ بخصوص التعاون مع تحالف أكتيسا في مجال الأصناف العامة المسجلة في كتالوج أصناف الكوميسا لتمكين صغار المزارعين من الوصول إلى مجموعة أوسع من الأصناف العالية الأداء. وإضافة إلى ذلك، نُوقشت مشاركة شركات البذور لجني ثمار النظام الإقليمي للكوميسا،
- عُقدت مشاورات في يونيو ٢٠٢٢ مع منتدى الحوار بين القطاعين العام والخاص في زامبيا وشركة Super-Fert/Meridian بشأن دعم شركات الأسمدة والحكومة الزامبية لتقليل تكلفة الأسمدة وتعزيز قدرة صغار المزارعين على الحصول عليها وتحمل تكلفتها،
- عُرضت على المؤتمر الثاني والعشرين لرابطة تجارة البذور الأفريقية (AFSTA) في مارس ٢٠٢٢ حالة خطة تنسيق بذور الكوميسا، والمشاركة مع مؤسسة سينجنتا للزراعة المستدامة بشأن دعم أنشطة الخطة،
- أُعِدَّت مسودة اقتراح لتقديمه إلى مرفق المعايير وتنمية التجارة مع التركيز على تنسيق السياسات والإطار التنظيمي للمواد الوقائية الحيوية في الدول الأعضاء في الكوميسا لتسريع التسجيل ونقل التكنولوجيا والتسويق والاستخدام لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين التجاريين ومجهزي الأغذية/ الأعلاف والمستهلكين.

التقرير المالي

تفصيل المستشارين المهنيين ١

تقرير الأمين العام ٢

بيان المسؤولية فميا يخص إعداد القوائم المالية ٨

بيان الوضع المالي ٩

بيان الإيرادات والإنفاق والإيرادات الشامل الأخرى ١٠

بيان التغييرات في الأموال التراكمية ١٢

بيان التدفقات النقدية ١٥

الأمانة العامة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

البيانات المالية غير المراجعة

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الكوميسا – الأمانة العامة

تفاصيل بيانات المستشارين المهنيين

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

المدققون

مجلس المراجعين الخارجيين بالكوميسا (مجلس الكوبيا)

C/O COMESA Secretariat

Ben Bella Road

٣٠٠٥١ P. O. Box

.Lusaka, Zambia

المصرفيون

بنك أبسا زامبيا

ABSA Bank Zambia Plc

Elunda Office Park

٣٠٨-Private Bag E

.Lusaka, Zambia

بنك سيتي-بانك

Citibank Zambia Limited

Addis Ababa Roundabout ٤٦٤٦ Stand

٣٠٠٣٧ P.O. Box

.Lusaka, Zambia

بنك إيكو-باك زامبيا

Ecobank Zambia Plc

Thabo Mbeki Road ٢٢٧٦٨

٣٠٧٠٥ P.O Box

.Lusaka, Zambia

بنك ستانبك بانك زامبيا الحدود

Stanbic Bank Zambia Limited

Addis Ababa Drive ١٢٠٩

.Lusaka, Zambia

بنك ستاندارد تشارترد زامبيا

Standard Chartered Bank Zambia Plc

Addis Ababa Drive ٤

٣٢٢٣٨ P.O. Box

.Lusaka, Zambia

بنك زامبيا التجاري الصناعي

Zambia Industrial Commercial Bank

٥th Floor Longacres Mall – Office Block

٣٠٢٢٨ P O Box

Lusaka, Zambia

المحامون

إدارة الشؤون القانونية وشؤون المؤسسات

COMESA Centre, Ben Bella Road

٣٠٠٥١ P.O. Box

.Lusaka, Zambia

تقرير الأمين العام

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

مقدمة

١ إنه لمن دواعي سروري تقديم هذا التقرير إلى المجلس الوزاري عن السنة المالية (٢٠٢٢) مع البيانات المالية المراجعة للأمانة العامة للكوميسا عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. ويتوافق هذا التقرير المقدم مع المادة (١٦٩(٤)) من معاهدة الكوميسا.

٢ تضم هذه البيانات المالية موارد مقدمة من الدول الأعضاء وإيرادات أخرى وفقًا للمادة (١٦٦(٤)) من معاهدة الكوميسا.

٣ ويُقدَّم تقرير مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا (كوبيا) ورأيهم بشأن البيانات المالية وفقًا للمادة (١٦٩(٤)) من معاهدة الكوميسا. وقد قام المجلس الوزاري بتعيين كوبيا وفقًا لأحكام ميثاقهم.

السياق الاستراتيجي

٤ تقدم البيانات المالية نظرة عامة على التمويلات المقدمة من الدول الأعضاء والمصادر الأخرى للأمانة العامة عن السنة المالية (٢٠٢٢). ويشمل هذا المعلومات الخاصة بالمركز المالي للأمانة العامة، ومدى تنفيذ الاستراتيجية، وكذلك الالتزامات المالية والالتزامات التي تعهدت بها الأمانة العامة. وتسترشد أعمال الكوميسا بخطط لها ثلاثة آفاق زمنية، وتضم الرؤية طويلة المدى المعبر عنها في المعاهدة المنشئة للكوميسا، وأفقًا متوسط المدى – عادة خمس سنوات يعبر عنها في الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى، ودورة تخطيط سنوية. وتقدم الخطط السنوية متوسطة المدى إطارًا يتم من خلاله وضع برامج عمل وميزانيات مفصلة. كما أنها تشكل الأساس للخطط متعمقة متعددة السنوات لقطاعات محددة. وتتوافق الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى مع الأطر القارية والعالمية، كأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ وأجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ بشأن أهداف التنمية المستدامة.

٥ كان العام ٢٠٢٢ هو مدة التنفيذ الثانية لخطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى (٢٠٢١–٢٠٢٥). وقد وفرت الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى خارطة طريق للكوميسا لمتابعة أهداف التكامل الاقتصادي للإقليم وتحقيقها على المدى المتوسط. ويتوافق الهدف العام للاستراتيجية مع الأهداف طويلة المدى للكوميسا المنصوص عليها في معاهدة الكوميسا. وعلى هذا النحو، فإن هدف الاستراتيجية هو الإسهام في خلق جماعة اقتصادية إقليمية تتسم بالتكامل التام والقدرة التنافسية الدولية. وتقوم الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى على الركائز الاستراتيجية التالية:

- تكامل الأسواق؛
- الاتصال / التكامل المادي؛
- التكامل الإنتاجي؛
- التكامل بين الجنسين والتكامل الاجتماعي؛
- الأمانة العامة ذات الفعالية

تقرير الأمين العام (يتبع)

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الإشراف على عمليات الأمانة العامة للكوميسا

٦ للكوميسا ثمانية أجهزة لديها سلطات اتخاذ القرار على النحو المنصوص عليه في معاهدة الكوميسا، وتشمل:

١) قمة رؤساء الدول والحكومات، وهي أعلى جهاز لصنع السياسات للسوق المشتركة

٢) المجلس الوزاري: ثاني أعلى جهاز لصنع السياسات للكوميسا، وهو مسؤول عن ضمان حسن أداء السوق المشتركة وفقًا لأحكام معاهدة الكوميسا.

٣) محكمة عدل الكوميسا: الهيئة القضائية العليا للكوميسا.

٤) لجنة محافظي البنوك المركزية المخولة بموجب المعاهدة برصد وضمان حسن أداء النظام الإقليمي للتعاون النقدي والمالي.

٥) اللجنة الحكومية.

٦) اللجان الفنية

٧) الأمانة العامة

٨) اللجنة الاستشارية التي تقدم التوصيات إلى المجلس الوزاري الذي بدوره يقدم التوصيات إلى قمة الكوميسا.

٧ وهناك أيضًا وزراء الخارجية المعنيين بمسائل السلم والإدارة ويقدمون التوصيات إلى قمة الكوميسا.

٨ ومن خلال تشكيله من وزراء من الوزارات المنسقة من جميع الدول الأعضاء، يتمتع المجلس الوزاري بصلاحية تقديم التوجيه السياساتي بشأن مسائل التكامل الإقليمي، وفي ذلك الصدد، يتخذ المجلس باستمرار قرارات تساعد في توفير اليقين السياساتي لكل من الدول الأعضاء والأمانة العامة.

٩ وتماشيًا مع مبادئ الإدارة الرشيدة للمؤسسات، يوفر المجلس الوزاري الإشراف على عمليات الأمانة العامة للكوميسا من خلال تقديم التوجيه إلى الأمانة العامة للكوميسا خلال الأنشطة التالية، ضمن أنشطة أخرى:

١) اعتماد الميزانية السنوية والبيانات المالية السنوية للأمانة العامة للكوميسا.

٢) إصدار لوائح العاملين واللوائح المالية للأمانة العامة للكوميسا وتعديلها، ومراجعة التقارير السنوية لتنفيذ السياسات والقواعد واللوائح من جانب الكوميسا.

٣) تعيين المراجعين الخارجيين وتلقي التقارير الصادرة عنهم.

١٠ وفيما بين اجتماعات المجلس الوزاري، تجتمع هيئة مكتب المجلس الوزاري من أجل مسائل الموارد المالية والبشرية العاجلة، وكذلك، المسائل الناشئة الأخرى ضمن إطار المعاهدة وعلى النحو المنصوص عليه في قرارات المجلس الوزاري وسياساته وقواعده ولوائحه المحددة. وبالتالي، تشرف هيئة مكتب المجلس الوزاري التي تتألف من الرئيس ونائب الرئيس والمقرر على أداء الأمانة العامة فيما بين اجتماعات المجلس الوزاري. وبالنسبة لسنة ٢٠٢٢، شكلت الدول الأعضاء التالية هيئة مكتب المجلس الوزاري:

الرئيس ---------- مصر

نائب الرئيس ---------- بوروندي

المقرر---------- مدغشقر

١١ تباشر لجنة الشؤون الإدارية ومسائل الميزانية ولجنتها الفرعية واللجنة الحكومية العمل الفني وتقدم المشورة المعنية للمجلس الوزاري

الكوميسا – الأمانة العامة

تقرير الأمين العام (يتبع)

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

نظرة عامة على الأداء في ٢٠٢٢

١٢ **العمليات**

يعرض هذا التقرير برامج وأنشطة نفذتها الكوميسا في ٢٠٢٢، مع إبراز الإنجازات الرئيسية والتحديات التي تم مواجهتها. وبالرغم من التحديات التي تم مواجهتها في الفترة قيد الاستعراض، عالميًا وإقليميًا، والتي شملت، على سبيل المثال لا الحصر، الاضطراب في سلسلة التوريد العالمية، وضغوط أسعار الصرف، والزيادة في أسعار النفط والغذاء، فقد سمحت فترة ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد للكوميسا بإعادة إطلاق التنفيذ الفعلي لأنشطة البرنامج مسترشدة بالخطة الاستراتيجية متوسطة المدى (٢٠٢١ – ٢٠٢٥) مع الدول الأعضاء فيها وشركاء التنمية. وفي الفترة قيد الاستعراض، أحرزت الكوميسا تقدمًا في الركائز الرئيسية للتكامل السوقي، والتكامل/ الاتصال المادي/ تكامل ، والتكامل الإنتاجي، والتكامل بين الجنسين والتكامل الاجتماعي، والتي تُعَد ضرورية لأجندة التكامل والإسهام في تحقيق التقدم المستدام والاجتماعي في الدول الأعضاء.

١٣ تكامل الأسواق

التجارة البينية داخل الكوميسا

ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات البينية داخل الكوميسا بنسبة ٢٨٪ من ١٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ إلى ١٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢١. وقد كانت صادرات زيت النخيل والأسمنت وخامات النحاس والمركزات والسيارات وبذور السمسم وسكر البنجر/ القصب في شكلها الصلب وأجزاء وملحقات السيارات والحيوانات الحية والزيوت البترولية المكررة والنحاس المكرر وخبث الأسمنت، والكبريت من جميع الأنواع والمستحضرات الغذائية، والمياه (بما في ذلك

المياه المعدنية والمياه الغازية) التي تحتوي على السكر المضاف والأوروروت، وخرشوف القدس، والبطاطا الحلوة والجذور والدرنات المماثلة هي الصادرات الأكثر مساهمة في هذه الزيادة الإجمالية في ٢٠٢١.

وكانت هناك زيادة كبيرة في تجارة الكوميسا على المستوى العالمي وداخل الإقليم أعلى من مستويات ما قبل الجائحة. وفي ٢٠٢١، شهدت معظم الدول الأعضاء في الكوميسا ارتفاعًا في وارداتها وصادراتها أعلى من مستويات ما قبل الجائحة، وهو ما أسفر عن تسجيل الكوميسا لزيادات كبيرة في كل من صادراتها وواردتها. وقد أدت الزيادة في قيم تصدير المصنوعات والوقود والخامات والمعادن والغذاء إلى الزيادة في قيمة صادرات الكوميسا العالمية في ٢٠٢١. وقد ارتفعت قيمة صادرات الكوميسا الإجمالية إلى العالم على نحو كبير بنسبة ٥٦٪ من ١٠٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ إلى ١٥٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢١. وقد كانت القطاعات المساهمة في هذه الزيادة هي المصنوعات والوقود والخامات والمعادن والغذاء.

١٤ **الاتصال / التكامل المادي**

في إطار الجهود المبذولة للإسهام في معالجة قيود جانب العرض المرتبطة بالبنية التحتية في قطاعات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إقليم الكوميسا، كانت الأنشطة الرئيسية في الفترة قيد الاستعراض تهدف إلى دعم وضع إطار تنظيمي ومؤسسي منسق وشامل. وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، شملت الأنشطة الرئيسية الدراسات ومراجعات الأطر الحالية ووضع المعايير والأطر في إطار مشروع المرفق الإقليمي لتمويل البنية التحتية والجمعية الإقليمية للجهات المنظمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي (رايريسا) – مشروع تعزيز سوق إقليمية مستدامة للطاقة (ESREM). وفي إطار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شملت الأنشطة الرئيسية الدراسات في إطار برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي (EGEE–ICT). والدراسات التي أجريت دعمًا لقطاعي الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي دراسات رئيسية في تخطيط وتحديد حالة خط الأساس ما قبل البرنامج من أجل دعم تحديد تدابير والتوصية بها لمواءمة الأطر القانونية والتنظيمية.

الكوميسا – الأمانة العامة

تقرير الأمين العام (يتبع)

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

نظرة عامة على الأداء في ٢٠٢٢ (يتبع)

وفيما يتعلق بقطاع النقل، نُفذت أنشطة في إطار برنامج دعم تنمية قطاع النقل الجوي (SATSD) في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، مع تركيز على جوانب إعلان ياموسوكرو. وشملت الأنشطة الإضافية في دعم قطاع النقل الجهود المتواصلة لإنشاء خط شحن الكوميسا، وتعبئة الموارد لمشروع الخط الملاحي الرابط بين بحيرة فكتوريا والبحر المتوسط (VICMED) والأنشطة المرتبطة بتنفيذ التنسيق السياساتي والتنظيمي للنقل البري في إطار برنامج تيسير النقل والمرور العابر بالثلاثية على مستوى مجموعة الكوميسا ومستوى الدول الأعضاء.

١٥ الزراعة

في إطار الجهود المبذولة لتحفيز النمو الزراعي الشامل، والتحول المستدام، ركز برنامج الكوميسا للزراعة في الفترة قيد الاستعراض على المضي قدمًا في تنفيذ التزامات برنامج أفريقيا الشامل للتنمية الزراعية/ مالابو من أجل تعزيز الإنتاجية الزراعية والإنتاج الزراعي في الإقليم لتحسين سبل كسب الرزق والأمن الغذائي وتيسير المراجعات القطاعية لتنفيذ الخطط والبرامج الاستراتيجية للزراعة والبيئة والموارد الطبيعية من أجل تقديم التوجيه الاستراتيجي. بالإضافة إلى ذلك، فقد أسهم البرنامج في تعزيز نظم بيانات الأغذية الزراعية في الإقليم من أجل تحسين الوصول إلى الأسواق الزراعية والتجارة في السلع المختارة في الإقليم ووضع الأطر/ المبادئ التوجيهية الاستراتيجية لتعزيز إدارة ما بعد الحصاد والوصول إلى أسواق الأغذية الزراعية والتجارة فيها والأمن الغذائي والتغذية في الإقليم.

١٦ الصناعة

استرشادًا باستراتيجية وخطة عمل الكوميسا الصناعية (٢٠١٧-٢٠٢٦)، شملت النقاط البارزة لبرنامج الكوميسا للتصنيع، ضمن نقاط أخرى، دعم إضفاء الطابع المحلي على إطار المحتوى المحلي للكوميسا في الدول الأعضاء، وتنفيذ برنامج التعاون الصناعي المشترك بين زامبيا وزيمبابوي وإعداد مشروع الكوميسا لدعم تنمية قطاع الصناعات الصيدلانية بدعم من بنك التنمية الأفريقي الذي يهدف إلى تقديم الدعم المؤسسي لتنمية الصناعة الصيدلانية.

١٧ التكامل الاجتماعي

تماشيًا مع أجندات التنمية العالمية والقارية، وتحديدًا أجندة الأمم المتحدة العالمية وأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، تقر الكوميسا بأن المساواة بين الجنسين وتمكين امرأة والشباب والعدل الاجتماعي هي عناصر رئيسية لتحقيق أجندة التكامل. ولهذا السبب، واصلت الكوميسا، من خلال تنفيذ برنامج مسائل النوع الاجتماعي والشؤون الاجتماعية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمرأة في سلاسل القيمة المختارة، وتعزيز إنتاج إحصائيات النوع الاجتماعي، ومشاركة المرأة في القيادة والبحث وإقامة شبكات العلاقات. بالإضافة إلى ذلك، نفذ البرنامج العديد من الأنشطة دعمًا للشؤون الاجتماعية وتمكين الشباب. والجدير بالذكر أنه قد تم عقد الاجتماع الأول لوزراء الكوميسا الذي أصدر قرارات رئيسية لتطوير مكون الصحة للبرنامج.

بالإضافة إلى ذلك، واصل البرنامج بالتعاون مع الأمانة العامة لهيكل الحوكمة في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي تنفيذ مشروع مشاركة الشباب في الحكم الديمقراطي وعمليات التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وشملت الإنجازات الرئيسية للتدخل تنفيذ الأنشطة الوطنية والإقليمية لمشاركة الشباب في وبناء القدرات.

تقرير الأمين العام (يتبع)

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

نظرة عامة على الأداء (يتبع)

النتائج المالية

١٨ سجلت الأمانة العامة فائضًا تشغيل يبلغ ٤,٣٥٢,٨٩٤ دولار كوميسا (٢٠٢١: ٣,٩٤٣,١٢٤ دولار كوميسا).

١٩ وفي عام ٢٠٢٢، اقرت الأمانة العامة إيرادات إجمالية تبلغ ١٦,٣٤٠,٨٧٨ دولار كوميسا، وهي تشكل زيادة بنسبة ١,٤٥٪ من إيرادات عام ٢٠٢١ البالغة ١٦,٠٨٦,٨١٩ دولار كوميسا.

٢٠ ويعرض الجدول (١) أدناه تحليل الدخل المعترف به في السنة:

الجدول (١): الأرصدة المالية المتوفرة لدى الأمانة العامة للكوميسا لتنفيذ برامج الكوميسا في الفترة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (بالدولار كوميسا)

	٢٠٢٢	٢٠٢١	النسبة المئوية للتغيير
مساهمات الدول الأعضاء	**١٤,٨٥٢,٨٩٣**	١٥,٠٢٤,٦٢٠	(١,١٤٪)
الإيرادات الأخرى	**١,٤٨٧,٩٨٥**	١,٠٦٢,١٩٩	٤٠,٠٩٪
إجمالي الإيرادات	**١٦,٣٤٠,٨٧٨**	١٦,٠٨٦,٨١٩	١,٥٨٪

٢١ وتم الإبلاغ عن إجمالي نفقات يبلغ ١٢,٣٥٨,٣٧٧ دولار كوميسا في ٢٠٢٢ في مقابل ١٢,٤٤٠,٩٧٩ دولار كوميسا في ٢٠٢١، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة ٠,٦٧٪. وفي مقابل ميزانية السنة، حققت الأمانة العامة معدل استخدام بنسبة ٧٧,٣٪ (الميزانية: ١٥,٠٠٧,٤٧٧ دولار كوميسا؛ والمبلغ الفعلي ١١,٦٠٤,٨٤٨ بعد استبعاد معدل الإهلاك البالغ ٧٥٣,٥٢٩ دولار كوميسا على المبالغ المالية المقدمة من الدول الأعضاء).

٢٢ وقد ارتفعت الأصول الخاضعة لسيطرة الأمانة العامة من ٧٧,٨١٠,٤٦٤ دولار كوميسا في ٢٠٢١ إلى ٨٠,٦٨٦,٢٠٣ دولار كوميسا في ٢٠٢٢، وهو ما يمثل زيادة تبلغ ٣,٧٠٪. وتشمل هذه الأموال المبالغ المعلقة المستحقة على المساهمات السنوية المقررة البالغة ٢١,٧٧٢,٨٩٠ دولار كوميسا (٢٠٢١: ٢٥,١٤٢,٤٣٥ دولار كوميسا).

٢٣ الأحداث بعد تاريخ إعداد التقرير

لم تنشأ أي أحداث أو ظروف تؤثر جوهريًا على تفسير هذه البيانات المالية بين نهاية السنة المالية وتاريخ هذا التقرير.

Chileshe Mpundu Kapwepwe **تشيليشي مبوندو كابويبوي**

الأمين العام

لوساكا – زامبيا

الكوميسا – الأمانة العامة

بيان المسؤولية فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

وفقًا للقواعد واللوائح المالية للكوميسا، تتولى الأمين العام مسؤولية إعداد البيانات المالية للأمانة العامة للكوميسا التي تعطي رؤية صحيحة وعادلة، وتشمل بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وبيانات الإيرادات والنفقات والإيرادات الشاملة الأخرى، والتغييرات في الأموال المتراكمة والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية حينئذ، والملاحظات على البيانات المالية التي تتضمن موجزًا للسياسات المحاسبية الهامة والملاحظات التوضيحية الأخرى وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومتطلبات معاهدة الكوميسا، والقواعد واللوائح المالية للكوميسا.

وتتولى الأمين العام أيضًا المسؤولية عن هذه الرقابة الداخلية عندما تقرر أنها ضرورية للتمكين من إعداد بيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء نتجت عن الاحتيال أو الخطأ، والاحتفاظ بسجلات محاسبية كافية ونظام فعال لإدارة المخاطر.

وقد قيمت الأمين العام قدرة الأمانة العامة للكوميسا على الاستمرار كمنشأة مستمرة ولم تجد سببًا يدعوها للاعتقاد بعدم استمرارية هذه المنشأة في العام المقبل.

ويتولى المراجع مسؤولية إعداد تقرير بشأن مدى إعطاء البيانات المالية رؤية حقيقية وعادلة وفقًا لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به على النحو المحدد أعلاه.

اعتماد البيانات المالية

اعتمدت الأمين العام البيانات المالية غير المراجعة للأمانة العامة للكوميسا على النحو المحدد في الفقرة الأولى بتاريخ ٧يوليو..... ٢٠٢٣ ووقعتها:

تشيليشي مبوندو كابويبوي Chileshe Mpundu Kapwepwe

الأمين العام

لوساكا – زامبيا

تقرير المراجع المُستقل

إلى الأعضاء في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) – تقرير الأمين العام حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المُرفقة للأمانة العامة للكوميسا الواردة ضمن الصفحات ١٥ – ٦٩، والتي تشمل بيان الموقف المالي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وبيان الإيرادات والنفقات وغير ذلك من الإيرادات الشاملة وبيان التغييرات في الأموال المتراكمة وبيان التدفقات النقدية، بما في ذلك ملخص حول السياسات المحاسبية المهمة وغيرها من المعلومات التوضيحية.

ورأينا هو أن القوائم المالية تعكس نظرة حقيقية وعادلة للموقف المالي للأمانة العامة للكوميسا حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وللإداء المالي فيها ولتدفقاتها النقدية خلال السنة المنتهية وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات القواعد واللوائح المالية للكوميسا.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بإجراء المراجعة وفقًا للمعايير الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في القسم الخاص بمسؤوليات المراجع عن تدقيق القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الأمانة العامة وفقًا لمدونة قواعد الأخلاق الدولية للمحاسبين المحترفين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (مدونة الأخلاق للمجلس) إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية في مملكة إسواتيني وجمهورية كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا واوغندا كما استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات مدونة الأخلاق لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين. ونحن على قناعة بأن أدلة المراجعة التى حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً لإصدر رأينا.

المعلومات الأخرى

الأمين العام مسؤول عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير المدير وبيان المسؤولية فيما يتعلق بتحضير القوائم المالية ومقارنة النفقات المُدرجة في الميزانية بالنفقات الفعلية في الملحق. ولا تشمل المعلومات الأخرى القوائم المالية ورأينا فيها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذنا في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو يبدو أنها كذلك ماديًا غير صحيحة. و إذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً للقرار الصادر عن الاجتماع السادس والثلاثين للمجلس الوزاري والمادة (٧٦) من القواعد واللوائح المالية، ونأخذ بعين الاعتبار مايلي ونبلغ عنه:

- يخصص تقرير أداء الميزانية السنوية بشكل صحيح النفقات الفعلية لاعتمادات الميزانية كما وافق عليها المجلس الوزاري للكوميسا.
- تم الالتزام بالقواعد المالية الخاصة بتنفيذ الميزانية
- التعليقات على أداء الميزانية المُدرجة في ملحق هذا التقرير كانت معقولة.

مسؤوليات الأمين العام المتعلقة بالقوائم المالية

الأمين العام مسؤول عن إعداد البيانات المالية التي تعطي صورة حقيقية وعادلة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات قواعد ولوائح الكوميسا وللرقابة الداخلية التي يحدد الأمين العام ضرورتها للتمكين من إعداد القوائم المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية يكون الأمين العام مسؤولاً عن تقييم قدرة الأمانة العامة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم يكن الأمين العام على علم بالنية لتصفية الأمانة العامة أو وقف عملياتها.

مسؤوليات المراجعون العموم في مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ولكنه لا يضمن أن المراجعة التي تجرى وفقًا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ستكشف دائمًا عن الأخطاء الجوهرية والضعف في حالة وجوده. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر، بشكل فردي أو إجمالي، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية

كجزء من عملية المراجعة التي يتم إجراؤها وفقًا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فإننا نمارس حكمًا مهنيًا ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وصياغة وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأيي. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ إذ قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى تفهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل صياغة إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية للأمانة العامة،
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.

- الاستنتاج بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك شك جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الأمانة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا تم التوصل إلى وجود شك جوهري فنحن مطالبون بلفت الانتباه في تقرير المراجع إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع الخاص بنا. ومع ذلك قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الأمانة العامة عن الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تعطي رؤية صحيحة وعادلة.

نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق المقرر للمراجعة وتوقيته والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور في الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء المراجعة.

الكوميسا – الأمانة العامة

بيان المركز المالي

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بالدولار كوميسا

	الملاحظات	٢٠٢٢	٢٠٢١
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الممتلكات والمعدات	٦	**٢٧,٣٥٥,٩٠٤**	٢٦,٩٧٣,٤٣٧
الاستثمار في الأسهم	٧	**٢,٩١٧,٩٥٨**	٢,٨٨٣,٠٠٤
خطة سداد مساهمات الدول الأعضاء المستحقة	٨(a)	**٨,٩١٦,٩٩٩**	٩١٦,٤٦٤
الإجمالي: الأصول غير المتداولة		**٣٩,١٩٠,٨٦١**	٣٠,٧٧٢,٩٠٥
الأصول المتداولة			
مساهمات الدول الأعضاء المستحقة	٨(b)	**١٢,٨٥٥,٨٩١**	٢٤,٢٢٥,٩٧١
المبالغ المستحقة من كيانات الكوميسا الأخرى	٩(a)	**٣٦١,٢٦٦**	٤١٥,٣٥٤
النفقات العامة المستحقة	٩(b)	**٦٧١,٩٦٦**	٣١٠,٢٩٨
المبالغ المستحقة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى	٩(c)	**٣١٠,٣٦٤**	٣٠٣,٤٨٥
الذمم المدينة الأخرى	١٠	**٩٤٦,٧٣٣**	٧٩٣,٨٢٦
النقدية ومكافئات النقدية	١١	**٢٦,٣٤٩,١٢٤**	٢٠,٩٨٨,٦٢٥
الإجمالي: الأصول المتداولة		**٤١,٤٩٥,٣٤٣**	٤٧,٠٣٧,٥٥٩
الإجمالي: الأصول		**٨٠,٦٨٦,٢٠٣**	٧٧,٨١٠,٤٦٤
الأموال المتراكمة والخصوم			
الأموال المتراكمة والاحتياطات			
صندوق الاحتياط	١٢	**١٩,١٢٢,٢٣٨**	١٥,٦٠٦,٠١٨
الصندوق الدوار لقروض العاملين	١٣	**١٣١,٦٠٩**	١٦٨,٣٩٢
الأموال المتراكمة		**٣٥٦ ,٣٧,٤٨٠**	٣٩,٧٢٧,٦٣٥
احتياطي إعادة التقييم		**١٧,٠٩٣,١٩٩**	١٦,٤٢٤,٦٩٧
الإجمالي: الأموال المتراكمة والاحتياطات		**٧٣,٨٢٧,٤٠٣**	٧١,٩٢٦,٧٤١
الخصوم غير المتداولة			
المنح الرأسمالية	١٤	**٤٥٩,٣٩٥**	٤٣٥ ,٢٩٣
الإجمالي: الخصوم غير المتداولة		**٤٥٩,٣٩٥**	٤٣٥ ,٢٩٣

الخصوم المتداولة			
الذمم الدائنة التجارية	١٥	**٦٥٨,٥٠٥**	٣١٢,٥٥١
الذمم الدائنة للدول الأعضاء	٨(d)	**٥٢١,٦٩٠**	–
المبالغ المستحقة لكيانات الكوميسا	٩(d)	**٥٨٠,٩٢١**	٣٤٨,٦٥٥
الدائنون الائتمانيون	٩(e)	**٢,٩١٠,٦١٠**	٢,٨٩٦,٣١٤
استحقاقات نهاية الخدمة	١٦	**٣,٢٠٣**	٧٦٣
المستحقات والمخصصات	١٧	**١,٦٧٤,٦٠٩**	١,٨٩٠,١٤٧
الإجمالي: الخصوم المتداولة		**٦,٣٤٩,٥٣٩**	٥,٤٤٨,٤٢٩
الإجمالي: الخصوم		**٦,٨٠٨,٩٣٥**	٥,٨٨٣,٧٢٣
الإجمالي: الأموال المتراكمة والخصوم		**٨٠,٦١٤,٧٥٢**	٧٧,٨١٠,٤٦٤

هذه البيانات المالية للأمانة العامة للكوميسا لعام ٢٠٢٢ اعتمدتها الأمين العام بتاريخ ..... ٢٠٢٣ ووقع عليها كل من:

تشيليشي مبوندو كابوبيوي
الأمين العام

د. ديف هامان
الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية

أوليريا أولونجا
مدير إدارة الموازنة والمالية

الكوميسا – الأمانة العامة

بيان الإيرادات والنفقات والإيرادات الشاملة الأخرى

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بالدولار كوميسا

	الملاحظات	٢٠٢٢	٢٠٢١
الإيرادات			
مساهمات الدول الأعضاء	٨(b)	**١٢,٥٠٢,٨٩٣**	١٣,١٠٣,٩٤٨
مساهمات الدول الأعضاء الأخرى	٨(c)	**٢,٣٥٠,٠٠٠**	١,٩٢٠,٦٧٢
مساهمات النفقات العامة للمنح	١٨(a)	**٧٠٧,٠٣٢**	٣٣٤,٤٩٠
** الإيرادات الأخرى	١٨(b)	**٧٨٠,٩٥١**	٦٦٦,٤٣٣
مكاسب انخفاض القيمة	٨(a,b)	**-**	٦١,٢٧٦
إجمالي الإيرادات		**١٦,٣٤٠,٨٧٦**	١٦,٠٨٦,٨١٩
الإنفاق حسب المهام			
الإدارة التنفيذية		**(١,٢٩٦,٤٩٢)**	(١,٣٦٠,٥٨٥)
الموارد البشرية والإدارة		**(٢,٦٧٨,٠٣٧)**	(٢,٥٧٦,٤٣٤)
الميزانية والمالية		**(٩٢٦,٠١٧)**	(١,٩٢٩,٠٧٧)
التجارة والجمارك		**(٦٨٢,٤١٧)**	(٧٠٠,٢٨٤)
البنية التحتية واللوجستيات		**(٥٤٧,٣٤٩)**	(٤٨٣,٩٥٩)
الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية		**(٦١٩,٣٢٧)**	(٦٠١,٥٦٦)
الشؤون القانونية والمؤسسية		**(٣٤٩,٧٢٦)**	(٣٤٦,٣٥١)
مسائل النوع الاجتماعي والشؤون الاجتماعية		**(٥٤٤,٣٠٩)**	(٤٥٣,٣٤٩)
تكنولوجيا المعلومات		**(١,٠٣٣,١٧٢)**	(١,٠١٧,٠٠٦)
المراجعة الداخلية		**(٣٦٠,٥٨٦)**	(٣١٨,٠٧٣)
تعبئة الموارد والتعاون الدولي		**(٢٢٢,٠٠٩)**	(٢٠٣,٤٥٨)
التخطيط الاستراتيجي		**(١٩٦,٠١٣)**	(٢٠٦,١٩٧)
العلاقات العامة		**(٣٧٦,٧٩٥)**	(٣٥٠,٩٠٤)
مركز الموارد		**(١٦٣,١٠٩)**	(١٥٢,٦٦٠)
وحدة العقارات		**(٣٧٣,١٤٣)**	(٣٣١,٥١٧)
مكتب الاتصال في بروكسل		**(٣٢٠,١٠٢)**	(٣٠٩,٠٠٤)
وحدة الإحصاءات		**(٨,٢٤٤)**	(٢٦,٠٩٣)
الحوكمة والسلم والأمن		**(٦٥٣,١٩٤)**	
مرفق المساعدة من أجل التجارة بالكوميسا		**(٧٦,٢٢٠)**	
إطار المراجعة الخارجية		**(١٩٥,٠٠٠)**	(١٨٧,٣٢٢)

معدل الإهلاك للممتلكات والمعدات	٦	**(٧٥٣,٥٢٩)**	(٩٠٠,٢٣٠)
إجمالي النفقات: الدول الأعضاء المموّلة	١٩(a)	**(١٢,٣٥٨,٣٧٧)**	(١٢,٤٤٠,٩٧٩)
إيرادات التمويل	٢٠	**٣١٥,٩٩٠**	٢٩٣,٢٦١
تكاليف التمويل	٢١	**(٤٨١,٦٢٠)**	(٨١,٩٩٠)
		(١٦٥,٦٣١)	٢١١,٢٧١
فائض التشغيل		**٣,٨١٦,٨٦٨**	٣,٨٥٧,١١١
الإيرادات الشاملة الأخرى			
البنود التي سيعاد تصنيفها لاحقًا إلى أرباح أو خسائر			
استهلاك الأصول المعاد تقييمها	١٨(c)	**٥٣٦,٠٢٦**	-
الزيادة في القيمة العادلة للاستثمارات	١٨(c)	**-**	٨٦,٠١٣
		٤,٣٥٢,٨٩٤	٣,٩٤٣,١٢٤
البنود التي لن يعاد تصنيفها لاحقًا إلى أرباح أو خسائر			
استهلاك احتياطي إعادة التقييم		**-**	(٥٤٥,٢٥٣)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		**٤,٣٦٣,٧٤٦**	**٣,٣٩٧,٨٧١**

في ٠١ يناير ٢٠٢٢	١٥,٦٠٦,٠١٨	١٦٨,٣٩٢	٣٩,٧٢٧,٦٣٥	١٦,٤٢٤,٦٩٧	٧١,٩٢٦,٧٤١
الفائض للسنة	-	-	٤,٣٥٢,٨٩٤	-	٤,٣٥٢,٨٩٤
فائض إعادة التقييم				١,١٩٢,٢٠٥	١,١٩٢,٢٠٥
الإيرادات في صندوق الاحتياط	٨,٨٥٦,٣٩٧		(٨,٨٥٦,٣٩٧)	-	-
التحويل من صندوق الاحتياط	(٥,٣٤٠,١٧٧)	-	٥,٣٤٠,١٧٧	-	-
التحويل من الصندوق الدوار		(١٢٥,٣١٣)	١٢٥,٣١٣		-
الإيرادات/ التحويل إلى الصندوق الدوار		٨٨,٥٣٠	(٨٨,٥٣٠)		-
شطب إثبات الأصول			(٢٣٢,١٠٤)		(٢٣٢,١٠٤)
المسحوبات			(٢,٨٨٨,٦٣١)		(٢,٨٨٨,٦٣١)
استهلاك صندوق الاحتياط				(٥٢٣,٧٠٢)	(٥٢٣,٧٠٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٩,١٢٢,٢٣٧	١٣١,٦٠٩	٣٧,٤٨٠,٣٥٧	١٧,٠٩٣,١٩٩	٧٣,٨٢٧,٤٠٣

الكوميسا – الأمانة العامة

بيان التغييرات في الأموال المتراكمة
عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
بالدولار كوميسا

	صندوق الاحتياط	الصندوق الدوار لقروض العاملين	الأموال المتراكمة	صندوق إعادة التقييم	الإجمالي
في ٠١ يناير ٢٠٢١	١١,٤٠٣,٩١٢	–	٤١,٧٥٩,١٦٦	١٦,٩٦٩,٩٥٠	٧٠,١٣٣,٠٢٨
الفائض للسنة	–	–	٣,٩٤٣,١٢٤	–	٣,٩٤٣,١٢٤
الإيرادات في صندوق الاحتياط	٧,٧٥٤,٥٠١	–	(٧,٧٥٤,٥٠١)	–	–
التحويل من صندوق الاحتياط	(١,٦٦٢,٩٠٤)	–	١,٦٦٢,٩٠٤	–	–
التحويل إلى الإيرادات – ميزانية الأمانة العامة لسنة ٢٠٢١	(١,٦٦٠,٦٧٢)	–	–	–	(١,٦٦٠,٦٧٢)
التحويل إلى الإيرادات – ميزانية الأمانة العامة لسنة ٢٠٢١	–	–	(٢٦٠,٠٠٠)	–	(٢٦٠,٠٠٠)
السحب – ميزانية لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا لسنة ٢٠٢١	(٦٨,٦٦٠)	–	–	–	(٦٨,٦٦٠)
السحب – ميزانية اتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب)	(٥٦,١٦٠)	–	–	–	(٥٦,١٦٠)
السحب – ميزانية وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا RIA لسنة ٢٠٢١	(١٠٤,٠٠٠)	–	–	–	(١٠٤,٠٠٠)
تسويات السنوات السابقة – تسويات الإهلاك	–	–	(٢٠,٠٥٠)	–	(٢٠,٠٥٠)
تسويات السنوات السابقة – النفقات	–	–	(٣٢,٣٥٥)	–	(٣٢,٣٥٥)
تسويات السنوات السابقة – الإيرادات	–	–	٥٢,٤٨٥	–	٥٢,٤٨٥
مبلغ الصندوق الدوار المعتمد	–	٣٥٠,٠٠٠	(٣٥٠,٠٠٠)	–	–
الإيرادات في الصندوق الدوار	–	٦,٢٩٥	(٦,٢٩٥)	–	–
المدفوعات من الصندوق الدوار	–	(١٨٧,٩٠٣)	١٨٧,٩٠٣	–	–
استهلاك المنح الرأسمالية	–	–	٥٤٥,٢٥٣	(٥٤٥,٢٥٣)	–
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١٥,٦٠٦,٠١٨**	**١٦٨,٣٩٢**	**٣٩,٧٢٧,٦٣٥**	**١٦,٤٢٤,٦٩٧**	**٧١,٩٢٦,٧٤١**

صناديق الاحتياط

تُستمَد صناديق الاحتياط من الفائض المتحقق من مساهمات الدول الأعضاء على النفقات والإيرادات الأخرى. وقد تراكمت هذه الأموال خلال مدة ما. وتنظم القاعدتان (٤٥) و(٤٦ (أ) و(ب)) من القواعد واللوائح المالية للكوميسا صندوق الاحتياط. ويتم تمثيل صندوق الاحتياط بالنقد المحتفظ به بالبنك. وترد تفاصيل بشأن صناديق الاحتياط في الملاحظة (١٢)

الصندوق الدوار لقروض العاملين

أنشأ المجلس الوزاري الصندوق الدوار لقروض العاملين في نوفمبر ٢٠١٩ من أجل تمويل قروض العاملين بالكوميسا من خلال صندوق دوار. وتنظم استخدام هذا الصندوق قواعد ولوائح العاملين بالكوميسا والسياسات المعنية بالصندوق الدوار لقروض العاملين بالكوميسا. ويتم تمثيل الصندوق بالنقد المحتفظ به بالبنك.

الأموال المتراكمة

الأموال المتراكمة هي الإيرادات المرحلة المعترف بها، وصافي نفقات الأمانة العامة، بالإضافة إلى فائض الفترة الحالية. وتمثل الذمم المدينة لنهاية السنة على المساهمات السنوية المقررة من الدول الأعضاء الشريكة جزءًا من الأموال المتراكمة. ويتم تحويل المقبوضات التالية من المساهمات السنوية المقررة للسنوات السابقة من الدول الأعضاء من الأموال المتراكمة إلى صندوق الاحتياط تماشيًا مع متطلبات القواعد واللوائح المالية للكوميسا. وينص معيار المحاسبة الدولي ١٦,٦٧، الممتلكات والمنشئات والمعدات، على انه يتم شطب إثبات القيمة الدفترية لأي من بنود الممتلكات والمنشئات والمعدات عندما لا يكون من المتوقع وجود منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها. وخلال السنة، تم شطب إثبات جميع الأصول الأدنى من عتبة ٥٠٠ دولار كوميسا للآلات والمعدات، و٣٠٠ دولار كوميسا للمعدات المكتبية، و٢٥٠ دولار كوميسا للأثاث والتجهيزات. ويتماشى هذا مع سياسات الكوميسا بشأن الأصول التي توصي برسملة الأصول الأعلى من العتبات الخاصة بها. وقد تم عمل مقاصة لصافي القيمة الدفترية لجميع الأصول التي تم شطب إثباتها مقابل الأموال المتراكمة.

احتياطي إعادة التقييم

تنشأ إعادة التقييم من إعادة التقييم الدوري للممتلكات والمعدات وتمثل الزيادة في المبلغ المعاد تقييمه عن القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في تاريخ إعادة التقييم.

ويوفر معيار المحاسبة الدولي ١٦,٤١، الممتلكات والمنشئات والمعدات، خيارين محاسبيين فيما يتعلق بالفائض الناشئ عن إعادة تقييم الممتلكات والمنشئات والمعدات:

(أ) يجوز تحويل فائض إعادة التقييم المشمول في رأس المال فيما يتعلق بأحد بنود الممتلكات والمنشئات والمعدات مباشرة إلى الأرباح المحتجزة عند شطب إثبات الأصل. ويجوز أن يشمل هذا تحويل إجمالي الفائض عندما يتم استبعاد الأصل أو التصرف فيه.

(ب) يجوز تحويل فائض إعادة التقييم المشمول في رأس المال فيما يتعلق بأحد بنود الممتلكات والمنشئات والمعدات مباشرة إلى الأرباح المحتجزة عند استخدام الأصل من جانب إحدى الكيانات.

وتستخدم الأمانة العامة الخيار الثاني من خلال إيداع فائض إعادة التقييم في البداية في حساب احتياطي إعادة التقييم، وهو احتياطي غير قابل للتوزيع. ويتم إجراء تحويل من هذا الاحتياطي إلى الأموال المتراكمة عن كل عام على مدى العمر الافتراضي للأصل، ويتم شطب إثبات أي رصيد متبق عند التصرف فيه. ومبلغ الفائض المحول هو الفارق بين الإهلاك القائم على القيمة الدفترية المعاد تقييمها للأصل والإهلاك القائم على التكلفة الأصلية للأصل.

وإذا كان فائض إعادة التقييم يتعلق بأصل غير قابل للإهلاك مثل الأراضي، تراعي الأمانة العامة الشروط المتعلقة بالأصل، على سبيل المثال، إذا كان الشرط أن تقوم الأمانة العامة بتشغيل مبنى على تلك الأرض، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض إلى الأموال المتراكمة عندما يتم إهلاك المبنى.

إذا انخفضت القيمة الدفترية لأحد الأصول، بسبب إعادة التقييم، يتم الاعتراف بالانخفاض في حساب الإيرادات والنفقات. ومع ذلك، فإنه بالنسبة لأي تقييم تالي، يتم الاعتراف بالانخفاض في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الحد الذي يقلل فيه أي رصيد دائن يوجد في فائض إعادة التقييم فيما يتعلق بانخفاض ذلك الأصل المعترف به في الدخل ال الشامل الآخر من المبلغ المتراكم في الأموال المتراكمة تحت بند فائض إعادة التقييم

الكوميسا – الأمانة العامة

بيان التدفقات النقدية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بالدولار كوميسا

	الملاحظات	٢٠٢٢	٢٠٢١
الفائض للسنة		**٤,٣٥٢,٨٩٤**	٣,٩٤٣,١٢٤
التسويات لـ:			
– الإهلاك	٦	**٧٥٣,٥٢٩**	٩٠٠,٢٣٠
– الحركة غير النقدية في الأصول الثابتة		**(١,٠٣١,٢١١)**	(٢٢,٣٧٦)
– الإيرادات الموزعة	١٨(ب)	**(٣١٥,٩٩٠)**	(٣٧,٦٥٠)
– إيرادات الفوائد	٢٠	**(٣٥,١٣٥)**	(٢٩٣,٢٦١)
– الحركة غير النقدية في صناديق الاحتياط		**(٢,٤٥٢,٢٣٣)**	(٢,١٤٩,٤١٢)
		١,٢٧١,٨٥٥	٢,٣٤٠,٦٥٥
التغييرات في:			
– الذمم المدينة لمساهمات الدول الأعضاء	٨(ج)	**٣,٣٦٩,٥٤٦**	١٩٠,٣٢٥
– الاستثمار في الأسهم	٧	**(٣٤,٩٥٤)**	(١١٨,٨٨٨)
– المبالغ المستحقة من كيانات الكوميسا الأخرى	٩(أ)	**٥٤,٠٨٨**	١٣,٩٨٣
– النفقات العامة مستحقة القبض للمنح	٩(ب)	**(٣٦١,٦٦٩)**	٥١,٣٧٦
– المبالغ المستحقة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى	٩(ج)	**(٦,٨٧٩)**	٥,٠٤٤
– الذمم المدينة الأخرى	١٠	**(١٥٢,٩٠٧)**	(١٧٤,٠٣٤)
– المنح الرأسمالية	١٤	**٢٤,١٠٢**	(١١,٩٦٤)
– الذمم الدائنة التجارية	١٥	**٣٩٥,٨٢١**	٣٨,٥٠٨
– الذمم الدائنة للدول الأعضاء	٨(د)	**٥٢١,٦٩٠**	(٥٢١,٤٧٠)
– المبالغ المستحقة لكيانات الكوميسا الأخرى	٩(د)	**٢٣٢,٢٦٦**	(٢,٠٣٩,٧٤٥)
– الدائنون الائتمانيون	٩(ه)	**١٤,٢٩٦**	١,٨٧٥,٣٠٤
– استحقاقات نهاية الخدمة	١٦	**٢,٤٤٠**	(٨٠٩)
– المستحقات والمخصصات	١٧	**(٥,١١٤,١٦٠)**	٥٩٢,٥٥٩
		٥,٠٥٩,٧٢٣	٢,٢٤٠,٨٤١
– الفوائد المستلمة	٢٠	**٣١٥,٩٩٠**	٢٩٣,٢٦١
صافي النقد المستخدم في شكل أنشطة التشغيل		**٥,٤٣٠,١٥٠**	٢,٥٣٤,١٠٣
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			

الأرباح الموزعة المستلمة	١٨	**٣٥,١٣٥**	٣٧,٦٥٠
العائدات من التصرف في المعدات	٦	**-**	٣٥,١٠٢
حيازة الممتلكات والمعدات	٦	**(١٠٤,٧٨٥)**	(١٤٧,٧٣٥)
صافي التدفقات النقدية في الأنشطة الاستثمارية		**(٦٩,٦٥٠)**	(٧٤,٩٨٣)
صافي (النقصان)/ الزيادة في النقدية ومكافئات النقدية		**٥,٣٦٠,٥٠٠**	**٢,٤٥٩,١١٩**
النقدية ومكافئات النقدية في بداية السنة	١١	**٢٠,٩٨٨,٦٢٥**	**١٨,٥٢٩,٥٠٥**
النقدية ومكافئات النقدية في نهاية السنة		**٢٦,٣٤٩,١٢٤**	**٢٠,٩٨٨,٦٢٥**

مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل	٤٠٣,٨٤١	٢,٦٠٠	٤٠٦,٤٤١	(٣٢٠,١٠٢)	٪٧٩	(٣٠٩,٠٠٤)
وحدة الاحصاء	٦٠,٠٠٠	-	٦٠,٠٠٠	(٨,٢٤٤)	٪١٤	(٢٦,٠٩٣)
الحكم والسلام والأمن	٦٥٠,٤٧٢	٥,٠٠٠	٦٥٥,٤٧٢	(٦٥٣,١٩٤)	٪١٠٠	-
وحدة معونة الكوميسا	١٩٠,٤١٩	(٥,٠٠٠)	١٨٥,٤١٩	(٧٦,٢٢٠)	٪٤١	-
إطار اعمال التدقيق الخارجي للحسابات	١٢٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠	(١٩٥,٠٠٠)	٪١٠٠	(١٨٧,٣٢٢)
إضافة: تكلفة قيمة الاستهلاك للممتلكات والمعدات				(٧٥٣,٤٩٤)		(٩٠٠,٢٣٠)
إجمالي المصروفات	١٤,٩٠٧,٤٧٧	٤٠٥,٠٠٠	١٤,٩٤٧,٤٧٧	(١٢,٣٥٨,٣٧٧)	٪٨٣	(١٢,٤٤٠,٩٧٩)
إضافة: تكاليف التمويل	١٠٠,٠٠٠	-	١٠٠,٠٠٠	(٤٨٠,٦٢٠)		(٨١,٩٩٠)
	١٥,٠٠٧,٤٧٧	٤٠,٠٠٠	١٥,٠٤٧,٤٧٧	(١٢,٨٣٩,٩٩٧)	٪٨٦	(١٢,٥٢٢,٩٦٩)

الأمانة العامة للكوميسا

ملاحظات على البيانات المالية (تابع)
للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
بالدولار كوميسا

الإنفاق حسب نوع التكلفة - عام ٢٠٢٢

المصروفات	موازنة ٢٠٢٢	إعادة تخصيص الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٢٢	الميزانية المعدلة لعام ٢٠٢٢	الميزانية الفعلية لعام ٢٠٢٢	استخدام ميزانية ٢٠٢٢	الميزانية الفعلية لعام ٢٠٢١
الادارة التنفيذية	٢,٠٣٠,٨٨٢	(٢٠,٩٥٠)	٢,٠٠٩,٩٣٢	(١,٢٩٦,٢٤٥)	٪٦٤	(١,٣٦٠,٥٨٥)
الموارد البشرية والإدارة	٣,٦١٢,١٦٩	(١٦٩,١٣١)	٣,٤٤٣,٠٣٨	(٢,٦٧٨,٠٣٧)	٪٧٨	(٢,٥٧٦,٤٣٤)
الميزانية والمالية	١,١٨٨,٨٣٥	٥,٣٥٠	١,١٩٤,١٨٥	(٩٢٦,٠١٧)	٪٧٨	(١,٩٢٩,٠٧٧)
التجارة والجمارك	٩٦٥,١٩١	-	٩٦٥,١٩١	(٥٤٧,٣٤٩)	٪٧١	(٧٠٠,٢٨٤)
البنية التحتية واللوجستيات	٦٩٤,٢٧٨	(١٥,٧٠٠)	٦٧٨,٥٧٨	(٥٥٧,٥٧١)	٪٨٢	(٤٨٣,٩٥٩)
الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية	٧٦٨,٢٤٠	-	٧٦٨,٢٤٠	(٦١٩,٣٢٧)	٪٨١	(٦٠١,٥٦٦)
الشؤون القانونية والمؤسسية	٥٢١,٥٤٤	- ١١,٩٥٠	٤٧٩,٥٩٤	(٣٤٩,٧٢٦)	٪٧٣	(٣٤٦,٣٥١)
النوع الاجتماعي والشؤون الاجتماعية	٥٥٤,٥٦٦	٧٠٠	٦٦٠,٢٦٦	(٥٤٤,٣٠٩)	٪٨٢	(٤٥٣,٣٤٩)
تكنولوجيا المعلومات	١,٠٨٨,٨٢٢	٦٨,٦٨١	١,١٥٧,٥٠٣	(١,٠١٧,٠٠٦)	٪٨٨	(١,٠٠٣,٩١٧)
التدقيق المحاسبي الداخلي	٤٩٣,٥٧٣	١,٥٠٠	٤٩٥,٠٧٣	(٣٦٠,٥٨٦)	٪٧٢	(٣١٨,٠٧٣)
تعبئة الموارد والتعاون الدولي	٢٤١,٨٤٥	٣,٩٠٠	٢٤٥,٧٤٥	(٢٢٢,٠٠٩)	٪٩٠	(٢٠٣,٤٥٨)
تخطيط استراتيجي	٢٣١,٥٢٨	-	٢٣١,٥٢٨	(١٩٦,٠١٣)	٪٨٥	(٢٠٦,١٩٧)
الاتصال المؤسسي	٤٠٥,٧٨٤	٢٥,٠٠٠	٤٣٠,٧٨٤	(٣٧٦,٧٩٥)	٪٨٧	(٣٥٠,٩٠٤)
مركز الموارد	١٨٧,٩٦٣	-	١٨٧,٩٦٣	(١٦٣,١٠٩)	٪٨٧	(١٥٢,٦٦٠)
وحدة العقارات	٤٩٧,٥٢٥	-	٤٩٧,٥٢٥	(٣٧٣,١٤٣)	٪٧٥	(٣٣١,٥١٧)

COMESA SECRETARIAT
COMESA Center
Ben Bella Road
P.O. Box 30051. Lusaka, Zambia

+260 211 229 725

www.comesa.int

info@comesa.int

facebook.com/COMESA/

@twitter.com/comesa_lusaka